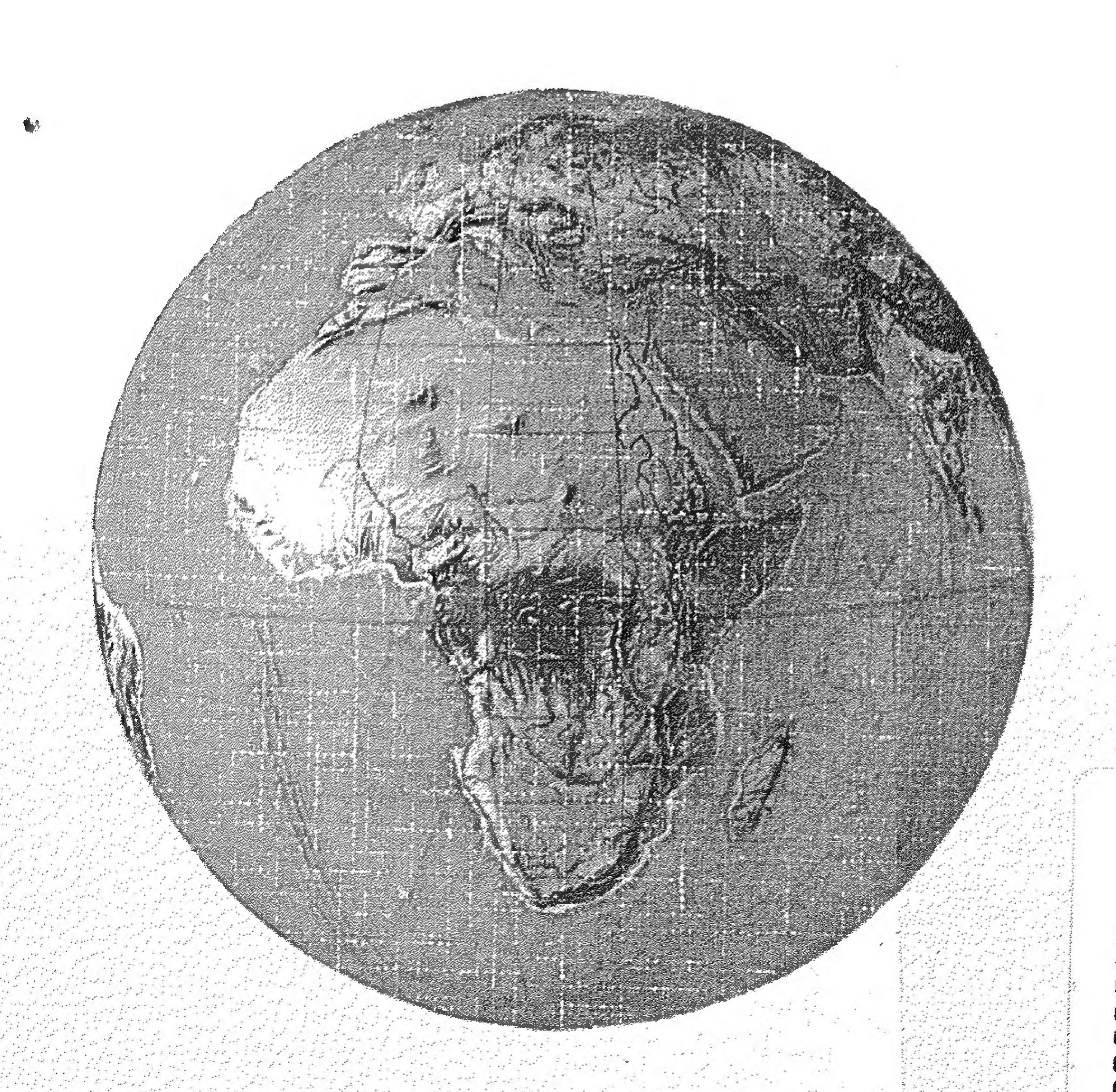
أحداث افريقية

بيير بين

ترجمة: بهجت أبو العلا



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

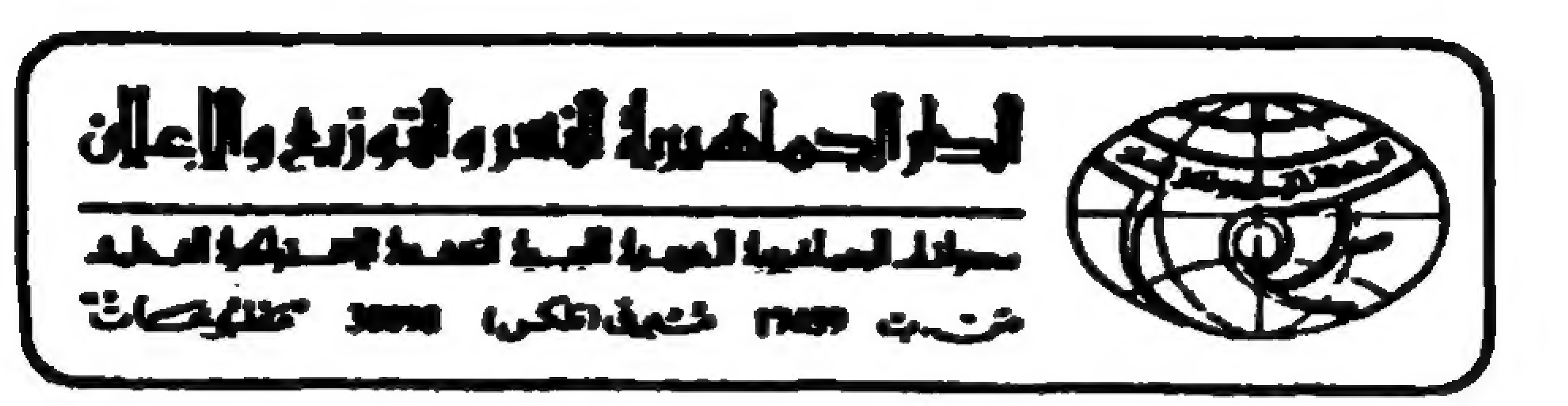
أحداث افريقية

أحداث أفريقية

بيير بين

ترجمة: بهجت أبو العلا

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان



الطبعة الأولى 1400 و.ر. 1991م

الكمية المطبوعة 5000 نسخة

رقم الإيداع 91/1073 م - دار الكتب الوطنية - بنغازي

تصميم الغلاف:

هشام طه أحمد

ليبرفيل ـ 18 سبتمبر 1971 ـ قضية «جرمين امبا» غموض في ليبرفيل، مصرع دبلوماسي غابوني. جرح زوجته وابنته. اختفاء الجثمان. هذه هي عناصر الحادثة التي أثارت مشاعر قصوى في العاصمة الغابونية.

في ليلة الخميس، كان السفير السابق في بون «والمعين حديثاً» في طوكيو عائداً من السينما في سيارته، ترافقه زوجته وابنته. أمام المنزل نزلت زوجته وابنته ودخلتا البيت الذي يقع في شارع مضاء لايبعد إلا 300 متر عن وسط المدينة، وفي اللحظة التي انحنى فيها السيد امبا لاقفال سيارته، خرج رجل من الظلام وأطلق عليه عيارين ناريين من مسدسه. هوى السيد امبا أرضاً مطلقاً صرخة سمعت صداها زوجته فأسرعت الى الخارج فعالجها القاتل بطلقة أصابتها أسفل الكتف إصابة بالغة. وخرجت الطفلة بدورها بتأثير الخوف. فوجه القاتل صوبها ثلاث رصاصات وأصيبت بفخذها وصرخت قبل أن تهوى.

خرج رجل ثان من سيارة 404 بيضاء كانت واقفة على بعد أمتار وجرَّ بمعاونة القاتل الجثة حتى السيارة ووضعاه داخلها وانطلقا تحت جنح الليل.

هذه التفاصيل سردتها السيدة امبا في شهادتها عن الحادث. وقد عثر على السيارة المؤجرة صباح الجمعة على بعد أمتار من مكان العملية.

في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء ترأسها الرئيس البرت برنا بونغو بنفس اليوم عكف المجلس على دراسة هذه القضية بحضور أعضاء الحكومة والمكتب السياسي ومسؤولي المخابرات وقيادات القوات المسلحة والجندرمة.

اقتيدت السيدة امبا التي احضرتها سيارة اسعاف الى قاعة اجتماع المجلس، ودخلت حافية القدمين، شاحبة الوجه يعينها طبيب. وبعد أن روت الحادثة ختمت باكية: «أنا لا أطلب إلاّ شيئاً واحداً، أن يعاد لي جثمان زوجي لكي أواريه التراب وفق الأصول».

حتى الآن، باءت كل عمليات البحث عن أثر السيد امبا بالفشل.

شائعات عدة تسري في ليبرفيل. منها حادث لايقل غموضاً عن واقعة السيد امبا حيث توجه خمسة رجال على متن طوف من المطاط في إحدى أمسيات «بوانت دوينز» عند الضفة الشمالية للرافد الغابوني مقابل ليبرفيل ولكنهم لم يصلوا العاصمة قط، وقد عثر على الطوف غارقاً بالمياه حتى نصفه.

ورغم أن اختفاءهم كان محصلة حادث عارض ـ حيث إن الطوف كان ضيقاً والبحر كان عاصفاً تلك الليلة ـ غير أن الربط بين الحادثتين كان وارداً في البيان الرسمي الذي صدر بعد الظهر عن جلسة مجلس الوزراء وجاء فيه:

«على أثر سلسلة العمليات وحالات الاختفاء الغامضة التي حدثت مؤخراً، فإن المجلس يدين ويستنكر بالإجماع هذه الأعمال الإجرامية المستجدة على بلادنا. الأعمال التي يبدو أنها من صنع عملاء أجانب معادين لسياستنا ولازدهارنا الاقتصادي تهدف إلى إشاعة مناخ من الاضطراب الداخلي. فكل شخص بإمكانه مساعدة التحقيق مدعو للتقدم الى الشرطة.

إن المجلس يدعو إلى الحذر والحس السليم لعدم تزكية الشائعات السارية ويوجه نداء الى المواطنين بالهدوء، ويؤكد أنه بالرغم مما حصل فإن أمن الجميع مضمون بغض النظر عن جنسيتهم». (وكالة الصحافة الفرنسية)

هذه البرقية من وكالة الصحافة الفرنسية كان لها وقع الرعد. فمعظم المراقبين اشتموا رائحة الفضيحة. السلطات الغابونية أحست بالخشية. الشائعة طافت أحياء لندن وأكيبي وغلاس، والعاصمة القابعة على مصب النهر الجالسة وسط الخضرة الاستوائية اضطربت. وأخذت مجموعات تتشكل عند هبوط الليل. إلا أن جندرمة الجنرال جورج نكوما، الصديق المخلص للرئيس وشرطة مدير الأمن العام جان بونيغاس أسيلي شقيق ماري جوزيفين زوجة الرئيس مستعدون لمعالجة أي احتمال.

مخبرون عديدون ينقلون سبب الاضطراب في الأحياء الشعبية: يقولون إن بنغو قام بتنفيذ الإعدام بالمعارض الغابوني الأكثر شهرة بالخارج «جرمان امبا»

أحد أقرباء مؤسس الغابون ليون امبا، بواسطة رجال بيض.

أنهى جرمان امبا دراسته في نهاية الخمسينات، ابان حصول البلاد على استقلالها وتخرج كمفتش جمركي وحاز على ليسانس الحقوق ودبلوم العلوم السياسية. وكان وطنياً ككل الأفارقة الذين أمضوا سنوات في مدرجات الجامعة ولم يطيقوا فكرة أن يتبوأ صنائع فرنسا سدة الحكم في الغابون. ومنذ 1960 دخل امبا الحياة السياسية بنشاط وتحول منذ وقتها إلى «محرض خطير» بنظر العملاء والشرطة الفرنسيين الذين يؤمنون النظام والأمن المحليين. وقد أبعد عن ليبرفيل بإسناد منصب هام له كأمين عام مساعد للاتحاد الأفريقي والمالاغاشي، وقد انتسب في بداية الستينات لنادي الأفارقة الناطقين بالفرنسية (الفرانكوفون) التي يحسب الحساب لصوته على الساحة الدولية.

عندما قام المظليون الفرنسيون في 19 فبراير 1964 بتثبيت الرئيس المخلوع ليون امبا في منصبه بواسطة انقلاب سارع جرمان امبا بالاستقالة من منصبه ليسجل شجبه. وقد كان لموقفه صدى واسع أسهم بتوسيع الحملة الصحفية ضد «الموقف الاستعماري لباريس». وقد برز جرمان امبا منذ هذه الواقعة كعنصر معيق للدوران في الدائرة المغلقة. وملفوظ من باريس وليبرفيل معاً. بدأ امبا رحلة تشدده المنبوذ من المجموعة الرسمية ـ الفرانكفو ـ أفريقية.

وقد لجأ في البدء إلى برازافيل حيث طرد بعد حين غير مديد من جانب الرجال التابعين لأجهزة جاك فوكار.

واستقر في كنشاسا في الزائير فكان أن أودع السجن لمدة شهر. وبعد إقفال أبواب أفريقيا في وجهه عاد في النهاية إلى أوروبا وساهم في مجلة جون أفريك وغدا عام 1965 رئيس التحرير المساعد بها.

إلا أن الرئيس العاجي هوفوي بوانييه من موقع زعامته الفعلية لأفريقيا (الفرانكفونية) لم ينظر بعين الرضى لهذا المعارض الذي ينتقد الحلة الجديدة للاستعمار الفرنسي.

واستخدم وسائل ضغطه العديدة على نظيره الشاب البير برنارد بونغو

الرئيس الجديد للغابون، أعرب الحكيم العجوز لأبيدجان عن رغبته بإعادة إدخال جرمان امبا في اللعبة السياسية في هذا البلد. مستنداً الى مبررين دامغين يظهرهما بوضوح هذا الحوار الذي دار بين الرجلين:

ـ أنت تدعى أنك رجل المصالحة والتجديد. فلا يسعك الابقاء على أحد شباب الغابون اللامعين بهذا المقدار خارج البلاد.

ـ إنه ماركسي ويريد أخذ مكاني، يجيبُ الشاب الذي استلم السلطة عام 1967 في الثانية والثلاثين من عمره.

ـ أضمن لك أنه لن يقوم بأية محاولة فيما لو أسندت اليه مركزاً يتوافق مع مؤهلاته تابع بوانييه .

ـ حسناً، بإمكانه العودة للغابون.

ـ أتقسم لي بأنك لن تنتهز عودته الى ليبرفيل للنيل منه.

ـ أقسم لك.

بعد هذا الحوار بفترة غير بعيدة، التحق امبا بالنظام الغابوني، وفى هوفوي بوانييه بوعده. وبنغو كذلك. فعين «عدوه» مستشاراً اقتصادياً، ومن ثم سفيراً في «جمهورية المانيا الاتحادية».

ماذا تروى الشائعة التي سرت في ليبرفيل بعد اغتيال امبا؟

إن تعيينه في بون لم يكن إلا تظاهراً بموقف. فإن «المصالح» كان مهووساً بتصفية من يعتبره منافسه الأخطر. وقد أسر بما يدور في رأسه مرات عديدة لصديقه «موريس روبير» رئيس قطاع أفريقيا في المخابرات الـ س. دى. س. اى» (المخابرات الخارجية الفرنسية) والذي عينه فوكار. فروبير هو نوعاً ما بمثابة «بيغماليون» لبونغو. إنه على كل أحد المسؤولين عن تعيينه في موقعه الرئاسي كخلف لليون امبا الذي وافته المنية في باريس في مستشفى كلود برنارد في 26 نوفمبر متأثراً بمرض السرطان.

وموريس روبير «رجل قصير أصلع». تركت تجربته في المظلات البحرية

أثراً واضحاً عليه، (وهو معروف أكثر باسم «الكولونيل») وهو متأهب دائماً عندما يتعلق الأمر بتدبير عملية ضد العدو «البلشفي» أو كل ما يقع موقعه. وقد غدا الخبير لدى بونغو في الشؤون الأمنية. فهو المكلف بإفشال المؤمرات الداخلية والخارجية التي تحاك أو ترتسم في أذهان البعض ضد الرئيس الغابوني.

تقول الشائعة إن بونغو طرح عليه مراراً عام 1970 وفي بداية 1971 معضلة «جرمان امبا» الشيوعية المرتبطة بالمخابرات الخارجية. إلاّ أن موريس روبير[1] لم يشأ في مرحلة أولى الدخول في مغامرة على هذه الأرضية. لا لطيبة قلبه، فهو على العكس من ذلك قد اشتهر عنه قسوته، ففي نظره كما يقال، لايحسب الحساب لشيء أمام «منطق الدولة» وهي جملة يرددها في كل مناسبة. وقد أجاب بنغو في البداية بأنه يفضل بأن لا تدرج معضلة امبا في إطار مهمته. ولكن تحت طائلة الحاج بونغو ادعى بأنه لايمتلك وسيلة الحل. فبونغو سعى الى توفير هذه الوسائل لإنهاء هذه القضية التي تسمم حياته.

هذه هي الرواية التي تتناقلها الأفوه في ليبرفيل بعد موت امبا دون أن يأتي ما يؤكدها بتفاصيلها.

ولكن وفي وقت كانت تجري هذه «المفاوضات»، شهدت الساحة الغابونية دخول رجل بدأ يحضر إقامته فيها هو بوب دينار المرتزق الشهير المعروف في العالم أجمع وتباعاً في كاتانغا والزائير وبيافرا. وسيغدو إحدى الشخصيات البارزة ـ في التاريخ الغابوني طوال السبعينات. أما سجله فهو شبيه بسجل العديدين الذين عرفتهم ليبرفيل في ذلك الزمن: ولد دينار في المغرب، وانتقل من مقاوم إلى قناص بحري تحت إمرة بونشارديه في الهند الصينية. وبعد دورة تدريبية في الولايات المتحدة عام 1952 عاد للمغرب وعمل في شركة حراسة أمريكية. وعمل على توثيق صلاته ببعض رجال الشرطة المحلية وناضل بنشاط ضد كل «مناوئي الامبراطورية» وعمل على محاربة وطنيي الاستقلال،

---

(1) إن رئيس محكمة الاستئناف العليا في باريس أخطرنا بأن نشير في كتابنا لاحتجاجات موريس روبير على ما ننسبه إليه في الصفحات 9، 20، 130، 155، 226، 227، 231، 260، و267، والتي بناء عليها رفع شكوى ضدنا.

وانتسب في النهاية الى لواء لمكافحة الإرهاب: «لالوكويتير» الذي كانت قيادته تنظر لكل وطني مغربي باعتباره عميلاً للشيوعية وبالتالي مخرباً».

لقد اتخذت السلطات من التقارب بين الشيوعية وحزب الاستقلال حجة مبدئية كذريعة لتعدياتها. وقد شرحت «جورجيت ألفي» ذلك في كتابها «جمهورية التناقضات»[1] عندما أوردت نموذجاً من لسان حال السلطات في تلك الآونة: «لانقاذ المغرب والمغاربة الطيبين، الذين يحبوننا ولاينشدون سوى العيش بسلام، ينبغي أن نقتص بدون رحمة من «الاستقلال وحلفائه». وقد شهدت هذه المرحلة ازدهاراً لنشاط بوب دينار بالتنسيق مع المدافعين عن مصالح فرنسا الاقتصادية لعزل السلطان محمد بن يوسف، وأسهم في نفس السياق بمحاولة الاغتيال التي استهدفت بيار مانديس فرانس في نهاية عام 1954 وقد سجن أثر ذلك 14 شهراً وتمكن بعد انقضاء مدة سجنه من الدخول مجدداً في سلك الشرطة وحصل على مركز في جنوب «كاساي» ومن ثم في «اليزابيث فيل» حيث عمل في خدمة الزعيم الكونغولي «تشومبي» الذي أعلن حركة عصيان ضد العاصمة «ليوبولدفيل» وأسهم بمعونة فرنسا غير الرسمية ولكن الحثيثة في انفصال اقليم كاتنغا وكان الحافز الأساسي لهذه العملية التي شكلت أول خرق خطير لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في صيانة الحدود الموروثة من الاستعمار هو وفرة وثراء المناجم في هذا الإقليم.

وعلى هذا النحو «عمل» بوب دينار طيلة 20 سنة، مباشرة أو عن طريق غير مباشر لحساب الأليزيه ومخابرات «السديس» (S.D.E.C.E)[*] وذلك دون أن يظهر في أي مرة بصورة رسمية كعميل شخصي لأي إدارة من الإدارات الرسمية، بل إن السلطات جعلت من هذا المرتزق الذي استخدمته في كل العمليات المشبوهة التي اضطلعت بها الجمهورية ككبش محرقة لصرف أنظار

---

(1) الصادر عن دار فايار ـ باريس، 1969.

(*) وهي المخابرات الفرنسية الخارجية التي أنشأها ديغول واستبدلت فيما بعد بمخابرات (الإدارة العامة للأمن الخارجي) دي. جي. أس. إي. (D.G.S.E.).

الصحافة والمعارضة. . فبوب هو الذي فجر جسور كاتنغا وخرب منشآت اتحاد المناجم في كولزوي في 61 ـ 62. وقاتل من ثم في اليمن، وعاد الى ليوبولدفيل مع تشومبي الذي نجح في الاستيلاء على الحكم. ولم يتردد فيما بعد بخيانة الكاتنغيين عندما حل موبوتو مكانه. وعليه، تم تعيينه على رأس اللواء السادس الزائيري برتبة مقدم.

في عام 1967 شارك دينار بشكل فعّال في التمرد الثاني الكاتنغي وارتكب هذه المرة فعل الخيانة ضد موبوتو وجرح من ثم في كيسنغاني وقامت روديسيا بإخراجه من المنطقة. هذه الانقلابات في مواقف دينار لا تفسر فحسب من واقع سلوك المرتزق، وإنما تفسر أيضاً التبدلات في القرارات الصادرة عن مكاتب جاك فوكار الذي كان في تلك الآونة يتربع بمكان فعال من الامبراطورية الفرنسية السابقة.

لقد وظف بوب دينار خدماته ابان أحداث عام 68 في فرنسا في شبكات المخابرات الداخلية التي كان لجاك فوكار باعاً طويلاً فيها أيضاً والتي عرفت بأسم الساك (SAC)(*) ويروي باتريك شيرو في كتابه المعروف حول المرتزقة بأن شارل لاسكوز شكل مجموعات تدخل مضادة لليسار مؤلفة من (70) رجلاً كان يدفع لكل منهم 200 فرنكاً كأجر يومي. وكان يقودهم في السابق في كاتنغا. أما مفوضهم السياسي فكان جيلبير لوكافولبين، الساعد الأيمن ورجل الثقة للاسكوز .

فيما بعد أرسل المرتزق الى بيافرا ووجد مرة أُخرى في سوق البطالة مع انهيار الحركة الانفصالية لبيافرا. وقد اقترح عليه مستخدموه عدة حلول منها اتفاق تعاون مع ايفون بورج وزير التعاون. كما اقترحوا عليه أن يغدو مزارعاً في الغابون.

هذه الفكرة لم تكن عفوية بل سرعان ما بانت مقصودة، بل نابعة من

(*) أي جهاز العمل المدني.

الرئيس العاجي هوفوي بوانييه نفسه. . . فالعجوز فيليكس كان قد تسنى له أن تعرف عن كثب وقدر خبرات نظيره الشاب ألبير برنار بونغو خلال دسائسهما شبه السرية. فقد لعب الرجلان عملياً دوراً فعالاً خلال حرب بيافرا. بل إن الرئيس العاجي كان أحد محركيها الأساسيين، أما الرئيس الغابوني فقد وضع بلاده في خدمة المرتزقة. وخلال اللقاءات العديدة التي جمعتهما خلال هذه الحرب غير المعلنة، طرح هوفوي بوانييه على بونغو فكرته المعهودة العزيزة عليه بشأن تنمية الزراعة وضرورة أن تكون في أولوية طموحات الدول الأفريقية.

وقد عبر بوانييه عن تقززه من أن يجد الغابون مضطر لاستيراد خضرواته. . . وقال لمحدثه:

ـ أنا أقدم لك الرجال ومشاتل مزرعتي في ياموسوكرو، وما عليك سوى أن تقدم لهم الأرض. وكان ذلك في يوم ما من منتصف السبعينات، وتكونت على هذا النحو بعد تصفية الطائرات والأسلحة المستخدمة خلال حرب بيافرا، مزرعة دونغيلا التي ترعرعت على أراضي بعثة كاثوليكية قديمة على بعد مائة كيلومتر من ليبرفيل. ويالها من مزرعة تائهة وسط الغابة الاستوائية قرب كانغو يديرها أحد أشهر المرتزقة في العالم. وغدا منفذ العمليات القذرة للمخابرات الفرنسية رمزاً للسلام ومنشط مشروع تعاوني جميل غابوني ـ عاجي.

ولكن وللأسف. فإن بوب يتمتع بعلاقات واسعة في ليبرفيل التي يرتادها منذ عشر سنوات وبالطبع جرى تقديم دينار لأبير برنار بونغو، وسرعان ما سقط الغابوني في حبائل المرتزق ذي التاريخ الحافل، والذي كان له، بلهجته البوردوليزية، موهبة ما ترفع من قدره.

إن المجدد الغابوني، وبحسب شائعات ليبرفيل، التقى ثانية بمزارع دونغولا وعرض عليه بعض المهام في مجال اختصاصه الحقيقي. كانت أول مهمة لبوب وأصدقاؤه هي اقتفاء أثر جرمان امبا في ألمانيا الاتحادية للوقوف بدقة على تحركاته والأماكن التي يتردد عليها. وعلى قدر ما كان فريق دونغولا سرياً، إلاّ أنهم قُبض عليهم بواسطة البوليس الألماني!

كـان بوب دينـار كل يـوم يقترب أكثـر فأكثـر من الرئيس الغـابوني. في مـارس 1971، حصل على تصـريح المـرور رقم 71/ 318 الذي يخـول له دخول قصر الرئاسة وقتما يشاء (أنظر الملاحق).

في أغسطس 1971، قام بوب بزيـارة خاطفـة لباريس، هـل كان هنـاك شيء يقلقـه؟، ربما بسبب مشـروع مقبل يعتـزم القيـام بـه، ألم تكن تغـطيـة مـوريس روبرت، عضـو السديس (S.D.E.C.E) ورجـل فوكـار، وكذلـك تغطيـة مـوريس ديلوني، سفير فـرنسا «القـوي» في الغابـون، وهو أيضـاً رجل فـوكار كـافيتين له؟ ومهمـا يكن من أمر فـإنه قصـد «قدس الأقـداس» في رقم شـارع الأليزيه، حيث التقى بمستخدميه غير المباشرين.

في مكتب يقـع على بعـد أمتـار من مكتب «الفـوك» ـ كمـا يسميـه كـل العاملين بالشبكة ـ شرح بوب دينار لأحد مساعدي الرئيس أنهم طلبوا منه قتـل جرمان امبا.

ـ إن وجودك هنا يثبت بداهة أنـك تستهجن هذا العمـل. أياً مـا يكون. قل لبونغو أنك رأيتني وأنني سأزوره في الأسبوع القادم، وكان هـذا هو جـوهر كلام رجل الأليزيه.

بعد عدة أيام، وضعت على مكتب مساعد فوكار برقية لوكـالة الصحـافة الفرنسية.

هل نفذ بوب دينار مؤخراً العملية التي طلبت منه؟

لقد اغتيل امبا.

لقد كانوا أكثر فطنة في معارك الأدغال عنهم بالحضر. وقبض على بوب دينـار ورفقته بـواسطة البـوليس الغابـوني بالسيـارة الـ 404 البيضاء. بعـد عدة دقـائق من مغادرتهم حي لنـدن حيث تم تنفيذ العمليـة بحق جرمـان امبا والتي جرح فيها كلا من زوجته مارتين أويان وابنته الصغيرة.

«لماذا تقتلونني؟ سأل جرمان امبا المعتدي عليه قبل أن يسقط صـريعاً،

وكان لزوجته سرعة خاطر جعلتها تنبطح أرضاً منذ الطلقة الأولى التي أطلقت نحوها. لقد جرحت وتصنعت الموت ومع هذا فقد سجلت كل المشهد. وقد تمكنت مارتين أويان من تمييز الرجلين «الأبيضين البرونزيين» اللذين كان أحدهما «ضخماً» بما جعله يخرج الجثة من السيارة ويحملها باتجاه السيارة الـ 404 البيضاء بغير أي عناء.

وأعلنت الرئاسة في الليل حالة الطوارىء لرجال البوليس الغابوني، وأعطى الأمر بأطلاق سراح بوب دينار والمتورطين معه.

أثناء ذلك لم يكن القتلة قد أتموا بعد «عملهم». وكان عليهم إخفاء جثة جرمان امبا الذي سيدفن في نهاية الأمر بالليل، كما قيل، في كاب استرياس، وهي أرض لا يقربها سوى حرس الرئاسة. وأياً ما كان المكان بالتحديد. فإن هذه النهاية كانت على درجة بالغة من الأهمية لأنها تسمح بإخفاء آثار الجريمة بسرعة، فلا تعود هناك جثة ولا يعود هناك ميت.

وفور عملية الاغتيال، قامت حملة تسميم إعلامية للإسهام في نشر سلسلة من الشائعات المعدة للتخفيف من الأثر المضاد للاضطراب الذي دب في أحياء لبيرفيل، والذي ألقى بمسؤولية مصرع امبا على الرئيس نفسه.

إن الرجال الذين كلفوا بالتحقيق في العملية دسوا بشكل متواطىء العناصر التي تحرق الأدلة وألقوا بالشكوك على الضحية وزوجته.

«إن الجرح بالجانب الأيمن الذي أصاب السيدة امبا، والذي وصف بالخطورة، لم يكن إلا خدشاً سطحياً، والحال أن السيدة امبا أكدت بأنها لاتستطيع أن تعطي تحديدات أكثر عن المعتدين على زوجها غير أنهم كانوا من البيض، بسبب أن الطلقة التي أطلقت عليها أوقعتها أرضاً مما يبدو مستحيلاً من الناحية العملية في نظر المختصين.

«إن جروح الطفلة التي أُصيبت بها من جراء ثلاث رصاصات مسدس في الجزء الأسفل من جسدها هي الأُخرى سطحية».

«إن السيد امبا لم يشأ أن يصب خارج سيارته، وإنما داخل السيارة التي

رفع زجاجها تماماً وقد تحطمت إحدى نوافذها، ورفعت بقعة دم من على مقعد السائق.

لم يعثر على أي من الست أو السبع رصاصات التي أُطلقت على العائلة امبا.

«تفصيل آخر مشوش: إن الزوجين امبا يقتنيان كلب حراسة ممتاز، من فصيلة البيرجير الألماني وهو مطلق دائماً بحديقة المنزل، إلا أنه في ليلة الجريمة، ولسبب غير واضح، تم تقييد الكلب بالمطبخ قبل توجه العائلة امبا الى السينما»

وفي نهاية المطاف، فإن المحققين بحثوا، حسب ما قالته وكالة الصحافة الفرنسية، ليعرفوا السبب في أن شخصية غابونية، لم يذكر اسمها حتى الآن، جرحت في نفس ليلة الهجوم، هذه الشخصية التي توجهت إلى مستشفى ليبرفيل مصابة بكسر في الترقوة وبجرح نافذ في الجبهة ولم تعط أي تفسير حول مصدر إصابتها، أن هذه التفاصيل نسبتها وكالة الصحافة الفرنسية إلى مصدر رسمي.

واجتمع مجلس للوزراء في يوم الأربعاء برئاسة رئيس الدولة، البير برنار بونغو، واستمع لتقرير حول العملية وأكد المجلس على ملاحظة أن جرح السيدة امبا لم يكن سوى خدش سطحي بلا خطورة، ولم يستدع أي تدخل جراحي».

في الثاني من أكتوبر أغلق التحقيق، وبهدف تعميم رواية للجريمة على الملأ، دعا بونغو لانعقاد مجلس موسع حضره قائد الجندرمة نكوما. ومدير الأمن العام، كذلك الأعضاء الأساسيين للحزب الديمقراطي الغابوني. وتم خلال الاجتماع وضع الصيغة النهائية للتعتيم على الأمر.

«هناك نقطة تم التوصل اليها على كل حال، قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة عند الخروج من الاجتماع، أن السيد امبا كانت له أنشطة شديدة الخصوصية ومثيرة وتربطه بالقوى المالية والأجهزة السرية الأجنبية،

التي حصل منها على أموال كثيرة كانت بمثابة الرشوة السخية.

ولم يتوقف بونغو ومساعدوه عند هذا الحد في دسائس الطعن هذه، فقد روجوا لعدة «فرضيات» أخرى حول موت امبا، لمحاولة طمس الدلائل كليـة. فأشاعوا مثلاً:

«أن السيد امبا أحس بالتهديد خارج الغابون، ولم يكن بمقدوره أن ينفذ التزاماته فلجأ إلى مسقط رأسه معتقداً أنه يفلت هكذا من سادته...» فقد كان على امبـا، السفير السـابق في المانيـا الاتحاديـة أن يلتحق مبـاشـرة بـوظيفتـه الجديدة في اليابان بغير أن يمر على ليبرفيل»

فرضيتان أخـريتان، سعت الـرواية الـرسمية لتـرويجهما أيضـاً، إذ يقول المتحدث الرسمي باسم الحكومة الغابونية: إن مصرع امبا قـد يكون لجـريمة عاطفية، بالنظر الى الحياة العاطفية الصاخبة الشديدة الإثارة للسيد امبا، أو قد يكون هذا الاغتيال مندرجاً في عملية أوسع تستهدف إحـداث ردود فعل مثيـرة للفتنـة بين سلالـة الفانـج الـذين ينتمي لهم السيـد امبـا، بهـدف استغـلالهـا لأغراض سياسية.

إن الصعوبات التي قابلها المحققون جاءت أساساً، كمـا أعلنوا، بسبب أنـه لم يكن هناك سـوى شاهـد واحد على العـدوان، وهو «زوجـة الضحية»، السيدة مارتين امبا، وأن شهادتها جاءت في جـوانب كثيرة متخبـطة فيما يخص النقاط الهامة، وفي بعض الأحوال متناقضة مع الحدث، مما جعلها أكثر فأكثر عرضة للشك. وكانت الإهانة الأخيرة للقتيل وعائلته، هي ما صرح بـه المديـر العام لجهاز الأمن السيد أسيلي عديـل والرئيس بـونغو إذ قـال: ليس هناك مـا يثبت أن السيد امبا قد مات، لأن جسده لم يُعثر عليه».

إن جريمة السادس عشر من سبتمبر 1971، لن تظل حـالة معـزولة من ذلك الحين، كثيراً مـا ردد الرئيس الغـابوني وأعـاد القول على المـلاء: «بأيـدٍ بيضاء جئت الى السلطة، وسوف أغادرها بـأيدٍ بيضـاء، فلمواجهـة الشائعـات التي انتشرت بليبرفيل، كان بـونغو محقـاً لفظيـاً، فإن رئيس الـدولة لن يـوسخ

يديه، وقد رأينا كيف أنه في أفريقيا، يتواجد فرنسيون للقيام بهذا الغرض، أي المرتزقة، الذين كانوا بشكل عام محميون على أعلى مستوى من جهاز الدولة الفرنسية.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه «السابقة» قد حركت المياه الراكدة، وبشكل ملحوظ في أبيدجان حيث كان هوفوي بوانييه مغتاظاً، ذلك أن بونغو لم يحترم التزاماته مع «العجوز» عندما اغتال الشخص الذي «كفله»، ودخل العجوز في حالة من الغضب العنيف ضد «الباتنوس الذين ليس لهم كلمة» وشعر أنه كان إلى حد ما مسؤولاً عن مقتل الشاب الغابوني ذي الستة والثلاثين عاماً. وقرر أن يوقف التعاون الزراعي بين البلدين.

إن رئيس بوب دينار في مكاتب شارع الأليزيه لم يستكن غضبه أيضاً، ورفض أن يلتقي بتابعه السابق. وكان على موريس ديلوني سفير فرنسا في ليبرفيل، أن يقوم بدور المساعي الحميدة لتهدئة المزاج المعتكر لمساعد فوكار: «لاتكن قاسياً هكذا، أن بوب أيضاً حزين للغاية.» أوضح السفير.

ولم تدم تعاسة بوب دينار طويلاً. فإن السفير ديلوني وموريس روبير رئيس السيديس (المخابرات الفرنسية بالخارج) في أفريقيا، استمرا يغمضان أعينهما عن أنشطة بوب، وزوداه بكل جوازات السفر الفرنسية المزورة التي كان بحاجة اليها لمهامه العديدة بأفريقيا. ولم يكن مضطراً للاختفاء في مزرعة دونغولا إلا بضعة أيام. وفي نهاية شهر سبتمبر 1971، عاد إلى قصر الرئاسة في 30 سبتمبر، وطلب «لولو» مارتان القائد المؤقت لحرس الرئاسة من وزير الداخلية الغابوني، ترخيصاً له ولثلاثة من معاونيه السابقين لشراء «أسلحة صيد»، تخصص للمدربين الجدد الذين استقدمهم لتدريب الحرس (أنظر الملاحق). وبدأ موسم الصيد الرئاسي ناضحاً بالخير الوفير.

الفصل الثاني

أبعاد اللعبة

هذه الحادثة الدامية كان من شأنها أن تقلب تـوازناً ضعيفـاً من الأصل. إلا أن ذلك لم يقع بمحض الصدفة.

وفي الـواقع، لم يكن هنـاك هامش واسـع للصدفـة في شبكة الصـلات المرصوصة التي تربط فرنسا بالغابـون. فلا يسـع «حشرة» ـ مهمـا بلغت درجة جسـارتها أو فسـادها ـ أن تفلت بسـلامة من خيـوط تلك الشبكة. وبخصـوص الشبكة التي التفت حول القضية التي نتناولهـا فإن منـطقة الـظل الوحيـدة فيها تكمن في معرفة الأطراف التي حاكتها. فاستـراتيجية العنكبـوت واضحة، أمـا لونها فأقل وضوحاً.

وسرعان ما سيتكشف أن العلاقات الغابونية ـ الفـرنسية ليست سهلة وأن مكيافيللية العصور البائدة غير قابلة للاستمرار: فالفضيلة ليست قاتمة بالضرورة ولا الرذيلة بيضاء تماماً فليس للاستعمار دائماً وجه واحد.

المضطهِدون والمضطهَدون «والمستعميـرون والمستعمَرون، والجـلادون والمجلودون ليسـوا مـوزعين بين الجهـة والأخـرى لخط الفصـــل العنصـري. فعملية تفسير التأثيرات أعمق بكثيـر: فمكان الاستعمـار التقليدي، حـل وضع جديد تقلبت خلاله محاور السلطة وفق الظروف، وما يحرك هـذه الظروف في العادة، أي السياسة والمال والطموحات.

ذلك بالطبع ليس من صنـع الغابـون وحده، فمرحلة ما بعـد الاستعمار أدت في أماكن متفرقة عديدة لانحرفات غريبـة. ولكن نتيجة لعـوامل عـديدة، مثل جغرافية الغابون وتاريخـه وشخصية زعمـائه، وكـذلك نتيجـة «الصدمـات الكهربائية» التي ربما ساقت اليها الصدفة، ودفعت للساحة بأشخاص عاديين، فإن الغابـون كان حـالة قصـوى من حالات الاستعمـار الجديـد تصل الى حـد الكاريكاتير.

لقد بدأت الحكاية في إطار الشرعية والتقليد، في ظل «كوكبة فوكار»، فمن 1960 الى 1974 كان هذا الأخير يمسك بخيوط اللعبة انطلاقاً من قصر الأليزيه على مرأى ومسمع من الجميع. فكان يتم بصورة شرعية خنق صوت الشعب الغابوني، وبصورة شرعية أيضاً كان يتم الحؤول دون تطور النظام. فمحاولة انقلاب عام 1964 لم تؤد في نهاية المطاف إلاَّ لاقرار زعيم أكثر أرثوذوكسية من سابقه، وبصورة شرعية كذلك كان يسمح للمصالح الفرنسية بالانتعاش تلك هي معالم صورة تقليدية ونموذجية لمرحلة «ازالة الاستعمار» خاصة عندما يقرها ويقودها رجل واحد أحد، سري، قوي، يبسط نفوذه تدريجيا بدعم من الرجال الذين أوجدهم وعينهم فالأدوار كانت موزعة على مايرام باسم قدس الأقداس: مبدأ عدم التدخل!. يقول القائل إن على الأفارقة أن يحلوا خلافاتهم القبلية أما الفرنسيون فعليهم أن يلتفتوا الى الشؤون الجدية وأهمها استغلال ثروات البلاد. يقول القائل أيضاً، الغابون بلد «سيد» مثل باقي البلاد فليشكل شرطته الخاصة، والفرنسيون من جانبهم سيحرصون على عدم التدخل في هذه الأمور حتى حينما يتعلق الأمر بخرق فاضح لحقوق الإنسان الأولية، وعلى هذا النحو فإن «جان هيلار أوبام» زعيم الغابون العابر الذي أطاح به المظليون الفرنسيون أمضى في السجن ثماني سنوات ونصف دون أن يقوم الأليزيه بأي مبادرة انسانية لصالحه.

غير أن قانون النسبية الذي يطبق في مجال منطق مصلحة الدولة، وهي طوراً فرنسية وتارة غابونية، يضاف اليه عملية تسلل الجلاوزة، التي تحركها في الغالب أسباب كثيرة متنوعة كل ذلك يؤدي الى تعقد الأمور، خاصة وأن «بدعة فوكار» لاتنتهي سواء في فترة الخضوع أو فترة السعي الى التحرر.

إن اغتيال جرمان امبا يجسد هذا النوع من المفارقات.

فعندما يتم اغتيال الخصم الرئيسي لبونغو وتشير أصابع الشائعات، بل والدلائل أيضاً لفرنسيين مشبوهين يعملون لصالح الغابونيين برعاية العين الساهرة لضابط فرنسي رفيع عندما يطرح التساؤل: من المسؤول؟ وما هي

مصلحة الدولة أو بالأحرى ما هي الدوافع القـذرة تماماً التي جعلت الجريمـة أمراً لامندوحة عنه؟

وفي هذا السياق يغـدو التساؤل مناسباً لمعـرفة إذا كـان من الطبيعي أن يتولى أمن وحمايـة رئيس دولة الغـابون عسكـريون وجـواسيس من كل حـدب وصوب وأن يكون عرابو هذه الحماية فرنسيين.

والأدهى من ذلـك أن الغنغرينـا التي أدخلتها فـرنسا في الغـابـون بـاسم المصالح العليا كان لهـا مفعول عكسي أيضـاً، إذ سرعـان ما سممت بـدورها الحياة السياسية الفرنسية.

فـالمؤامرات كـانت تحاك في ليبـرفيل. وكـانت تحدث تعيينـات هامـة في جهاز الدولة الفرنسية يقررها ذوو السطوة في الشؤون الأفريقية.

إلا أن الإتجار بالنفوذ هذا، كان يرتكـز بالـطبع على تجـارة أكثر حسيـة فالغابون غدا ثرياً والأحزاب السياسية الفرنسية لديها حاجات مالية فائقة...

وإذا كانت القوة الفرنسية قد بدأت تضع يدها بثقة على نـظام بونغـو فإن سيطرتها عليـه لم تستتب دون ترك بعض الثغـرات. فبونغـو كأداة طيعـة سمح باستخدام بلاده كقاعـدة تدخـل. ضد بيـافرا أولاً، ومن ثم ضـد ثوار انغـولا. وفي العمليـة ضد «بنين» لعبت ليبـرفيل أيضـاً دوراً من الـدرجـة الأولى. لقـد أصبح الغابون أرض ميعاد للمغامرين والصليبيين الجدد لغرب قـوي ورجعي. وهؤلاء لن يتـردد بـونغـو في استخـدامهم لمـآربـه الخـاصـة حتى استتبت لـه السلطة.

وسرعان ما بدأت «دمية فوكار» تطالبه عملياً ببعض الفائدة الخاصة بهـا. وهي تمتلك في هذا ورقة ضغط هامة هي معرفتها بالأسرار السياسية الفرنسية. وسيكون لصمته وتـواطؤه من الآن فصاعـداً ثمن باهظ. وفي نفس الـوقت كان يتشكل معسكر حقيقي يرتبط أعضاؤه عبـر مصالـح متوافقـة ورغبة مشتـركة في استمـرار هذا النـظام، وهم الغابيـون والنفطيـون ورجال الأعمـال والمـرتـزقـة

المشبعون بالحنين الى اليمين المتطرف. وشعارهم الموحد: الحفاظ على هذه الجنة المصغرة بوضعها القائم.

جنة تحولت فضلاً عن ذلك عام 1974 الى جنة عدن مع ارتفاع أسعار النفط اربعة أضعاف وغدا الغابون بلداً فاحش الغنى. وهذا اليسر الجديد ساعده على تعزيز صلاته مع المغرب والعربية السعودية وأن يشق له طريقاً في الشبكات الدولية للماسونية.

ولكن عام 74 شهد تغييراً هاماً أيضاً: ففوكار غادر وفيرا الأليزيه ثم نقل ساعده الأيمن موريس روبير الى شركة ألفا التي تحقق ربحاً إضافياً وفيراً عن كل برميل خام غابوني.

وللمفارقة فإن رحيل فوكار لم يؤد الى إضعاف النظام الذي صنعه في الغابون وإنما إلى تحسن وضعه، فإن كوكبةً فوكار كانت قد انتعشت الى حد كان يجعلها تعمل بدونه معتمدة على دورتها الخاصة. ولم يكن فوكار على كل حال يغيب على الساحة الرسمية إلا لترتيب دوره الجديد كمستشار مسموع من بونغو.

وإذا كان حال النفط يسهم بتزييت عجلة الحكم فإنه لايسهم قط في إضفاء الطابع الأخلاقي عليها: فالموظفون الفرنسيون سقطوا تحت إغراء الفرنك الأفريقي وبدأت قيم الوظيفة العامة تتبخر شيئاً فشيئاً. وبدأنا نشهد دبلوماسياً ينمي ثروته ومسؤولاً عن الاستماع يتاجر بمعلوماته... ووحدهم المواطنون الغابونيون هم الذين لم يفيدوا شيئاً من العائد الأسود المتفجر في أراضيهم. فالايديولوجية التي يجري إخراجها في المصافي تقليدية وفعالة: «فأطفال الوطن الكبار، يلزمهم زعيم قادر وقوي» مواصفاته مطابقة تماماً للرجل المتربع في السلطة.

وكان تداول المال يتم بطريقة مدروسة داخل معسكر ولاء بونغو. بغض النظر عن لون الجلد أو بالأحرى الانتماء السياسي. فما يهم هو دعم النظام الذي يقتات من نفسه ويغذي في سياق ذلك أصحاب الامتياز.

وقد بلغ المعسكر الآن حجماً يسمح له بالتدخل بالشؤون الداخلية لفرنسا وتحديداً على جبهات ثلاث:

ـ مخابرات الساك التي جعلت من الغابون قاعدة خلفية لها.

ـ مجموعة الفا المخترقة من الأجهزة إلى حد بعيد.

عمليات تمويل الحملات الانتخابية.

في مجال السياسة الخارجية سواء تعلق الأمر بالعمليات التي تستهدف بنين أو أنغولا أو جزر القمر أو تشاد أو جمهورية أفريقيا الوسطى فإن «المحك الغابوني حاضر أبداً».

لقد أثار «10 مايو 81» في الغابون كما في أنحاء أُخرى انبعاث الآمال، وفي ليبرفيل تحركت أحياء الفقراء على أمل أن تكتشف فرنسا حقوق الإنسان والحريات. إلا أن الأمل استحال سراباً: فالأحكام التي صدرت ضد أعضاء المعارضة الذين خولت لهم أنفسهم توزيع بيانات، أودعتهم السجن 20 عاماً مع الأشغال الشاقة. أما السجن فسيتولاه فرنسيون.

أما في فرنسا، فانقشاع الأوهام لم يكن مختلفاً. فبعد محاولات طفيفة لحل مخابرات الساك. وبعد وضع مسودة لسياسة فرنسية جديدة في أفريقيا، فإن المياه عادت بسرعة الى مجاريها. وفي لحظة انتاب فيها بونغو القلق على أمنه الخاص ومصير معارضته، سارع المسؤولون الى تطمينه: فمنطق مصلحة الدولة لعب مرة أُخرى لصالحه. وبعد بعض البدايات المتوترة بين بونغو والأليزيه وبعد عرض عضلي حاشد استخدم خلاله الرئيس الغابوني كل مهارته وأثار تحديداً امكانية تحول في التحالفات لصالح واشنطن، فإن محور ليبرفيل ـ الأليزيه أخذ يتشكل من تلقاء ذاته. وذهب بونغو إلى حد عدم إخفاء تمنياته بوصول شيراك الى الحكم.

«الغابون ورقة رئيسية لمستقبل فرنسا» قال المسؤولون الفرنسيون الجدد. فاليوم كما بالأمس تظل أبعاد اللعبة على درجة بالغة في العمق بحيث تبرر كل التواطؤات.

ولمعرفة هذه الأبعاد عن كثب ومدى الرهان القائم بين فرنسا والغابون، لابد من الكشف عن أغوار الأوجه المتعددة لهذا البلد فيما قبل الاستقلال، كما عرفها الدكتور الطبيب البرت شفايتز في لقاءاته الأولى مع هذه البلاد ـ أو على الأقل ماحكاه الكاتب الأمريكي جوزف كولومب إذ يقول إن لقاءه بهذا البلد كان عبارة عن كفاح دون هوادة ضد الأدغال والرجال والخوف والمرض والحيوانات. فقد كانت الحشرات حاملة لجراثيم الأمراض الفاتكة. ولم يكن يوقفها شيء. بل كانت تلتهم كل شيء في طريقها. وكانت الغابة تعج بتلك الطفيليات التي تنقض على الرجال لتخرب جهودهم وتنهك قواهم في معارك لاتتوقف..

ويضيف الكاتب راوياً مغامرات بطله بشيء من انحراف المخيلة: «وكما أنه لم يكن يكفي هذا البلد ما حل به من ويلات، فإن قبيلة قوية من مصاصي الدماء من «الباهوين» نزلت بأرضه وعاشت به. وقد لجأ البيض الى حماية مراكز الشرطة الاستعمارية، لكن الباهوين قاموا بهجمات مفاجئة على القرى النائية وسحقوا أُناسها دون رحمة قبل أن ينهبوا كل ما وقعت عليه أيديهم.

والغابون الابن الفقير لأفريقيا الفرنسية الاستوائية لم تكن في ذلك الوقت إلا ثروة واحدة هي الغابة، ذلك على الأقل قبل أن يتلقى في شخص ألبرت شفايتزر المنة الثانية التي نزلت عليه من السماء.

وحتى عام 1970 كانت الغابة تشكل المصدر الأول لعائدات البلاد. وكان الغابون طوال الستينات يعتمد اعتماداً كاملاً على ثروات الغابة، وحتى عام 1960 كانت ثروات الغابة تمثل 75٪ من صادرات البلاد. وبعد انقضاء عشر سنوات هبطت هذه النسبة بصورة مفاجئة لنسبة 7,8٪ فقط. ولكن الغابون ظل مع هذا المنتج الأول للأوكومي وهو الخشب النموذجي.

وقبل الانتقال للاستقلال الصناعي كانت جذوع أشجار نكومي أو أنغوما تستخدم في البناء وكان صمغها يستخدم لصناعة المشاعل. وكان أن أهديت الكتلة الأولى من الأوكومي «الصناعية» في يوليو 1989 من الحاكم شارل دوشافان لرجل أعمال اسمه شوتز ممثل فابريقات ورمان فقام هذا الأخير

بإرسالها إلى مدينة هامبورغ. وبعد ثلاث سنوات من ذلك بدأت صادرات الأوكومي تظهر في الاحصاءات الجمركية. وكانت عملية قطع ونقل كرات الأوكومي بمثابة أعمال الهيئة. فكل العمليات كانت من صنع أيدي الرجال وفؤوسهم وكانت الأوكومي تنقل من مجاري السواقي. ويقوم «السكان الأصليون بتطهير مجاري الماء من الطين وأوراق الشجر وبناء الأكواخ على طول ضفاف الأنهار فكانوا يقيمون قرى عائمة حقيقية تتتابع مع مجرى الماء حتى المصب وتدوام لعدة أسابيع»[1]

ويروي «الدكتور الطيب» في مذكراته أنه لاحظ في أول محطة له في الغابون أن السكان الأصليين كسولين جداً، غير أنه بعد أن شاهد سكان قرية يعملون في طرف من الغابة بكل حماس واهتمام طوال أسابيع عدة، وبعد أن شاهد 15 رجلاً من هؤلاء يمشون طيلة 32 ساعة دون انقطاع لنقل رجل أبيض كانت إصابته بليغة، فإن البرت شفايتزر شعر بأنه ليس من حقه الحديث بغير تحفظ عن خمول البدائيين «وختم ملاحظاته دون سخرية» إن البدائي يعمل إذن بصورة مجتهدة إذا استدعى الأمر. ولكنه لايعمل إلا بمقدار ما تفرض الظروف عليه ذلك»

إن استغلال خيرات الغابون الذي قام به هؤلاء المعمرون الفعليون المسمون بالغابيين شكل جزءاً من هذه «الظروف» غير أن الأصليين لم يجنوا معه أرباحاً تذكر، لذا فإنهم كانوا يبغضون العمل المفروض عليهم من البيض.[2]

إن تشكك الغابونيين في كل ما يأتي من الخارج ليس جديداً، فالأغراب كثيراً ما قاموا بغزوات مرعبة كانت تقضي على قرى بأسرها. غير أن البحر لم يكن إلا مجلبة للمآسي: ففي عام 1949 قامت البحرية الفرنسية بتمشيط باخرة الرقيق اليزا وعلى متنها 50 من الرقيق الغابونيين كانوا مقيدين فيها.

---

(1) الغابون في عشرين عاماً.

(2) اقرأ بهذا الصدد ما كتبه «جيد» عن رحلته في الكونغو.

وبعـد وضع العبيـد تحت حمايـة «فورت دومـال» غدا الـرقيق أحراراً وتشكلت ليبرفيل. ولكن كان يلزم الكثير من الـوقت قبل أن يستعيـد السكان الأصليـون كرامتهم وحقوقهم.

ولم يقم الطبيب الطيب بمساعدتهم على انجاز هذه المهمة. فطوال 50 عاماً اكتفى بعلاجهم وسعى بقدر المستـطاع الي إدخالهم في دينـه. فقد ظـل الغابونيون وذهن البرت شفايتزر كائنات دنيا.

لقد قيل الكثير وكتب الكثير وصور الكثير حول شخصية هذا الطبيب غير العادية الذي نال جائزة نـوبل للسـلام. ولكني لن أصمدَ أمـام رغبتي في سرد قصة يوم أمضيناه في لمباريني في نهـاية عـام 1964 . لقد كنت مـأخوذاً على غـرار الجميـع في ذلـك الـوقت بتلك الحمـلات الإعـلاميـة حـول شخصيــة القديس، وكنت مربكاً بفكرة أنني سألتقيه لحماً ودماً.

كان موعـدي مع الـطبيب في الحاديـة عشرة، ولكني وصلت قبـل ذلك بحين وقمت بجولة في العنابر الملأى بالمرضى. كانت الممرات تضج بحركة الذهاب والإياب وإعداد الطعام. وقد فوجئت بدرجة الإهمال وفقدان القـواعد الصحيـة وانعـدام النـظافـة في تلك القـريـة التي يـطلق الجميـع عليهـا اسم مستشفى. . . وكـان المكان الـوحيد النـظيف هو الـركن المخصص للمصابين بالجذام، أما باقي المكان فكان عبـارة عن مستودع هـائل تـراكم فيه وتمتـزج أمتعة القرويتن بأمتعة المرضى وعائلاتهم.

علمت فيما بعد أن هـذا الاهمال ليس من صنـع الصدفـة أو الضرورة، بل أنه كان تعبيراً عن أفكـار الدكتـور شفايتـزر الراسخـة: فالمـرضى ينبغي أن يعيشـوا في المستشفى كما في بيـوتهم. شفايتـزر، الـذي لا يجـد البعض مـا يفاخر به أكثر منـه لإسهامـه في تحضر أفـريقيا. . وأنهـارت لدي في آن معـاً، صـورة شفايتـزر المثاليـة، ورغبتي في لقائـه. وكدت أهم بـالمغادرة، عنـدمـا استدعيت للمثول أمامه تقودني اليه الممـرضة المخلصـة جان. وكـان يقرأ في زاوية قرب النافذة باستغراق كتاباً حول شخصية «شفايتزر». .

وتحدث المعلم الطبيب عن أفريقيا. لقد أتى ليقوم بفعل الخير، هو يحب الأفارقة ولكنهم يظلون أطفالاً. وهو لايؤمن بمستقبلَ القارة...

وفي لمباريني تحولت المائدة عند غداء الظهيرة الى حفل.. وكان المكان يحف بشابات سويسريات وهولنديات وأمريكيات تنظرن بضراعة لوجه الطبيب، الذي رغم سنه المتقدم كان يتميز باليقظة وبامتلاكه لروح الدعاية التي يتخلل حديثه عبرها بعض الحقائق.

وقد نوه بأنه عم للكاتب جان بول سارتر إلا أنه يفضل الحديث عنه كابن أخيه الطفل وليس عن أفكاره الهدامة. وقد اختتم الغداء باللعب على آلة الأورغ وانسحب وفق توصيات مساعدته الممرضة جان لقيلولته المعتادة.

لقد غادرت قاعة الطعام المحظورة على الغابونيين بالرغم من انقضاء 4 ساعات على استقلالهم... ولم يكن قد شذ عن هذه القاعدة سوى الرئيس امبا وحده.

غير أن اتهام شفايتزر بالتعصب يبدو أمراً مفرطاً في التبسيط. فالواقع أن الطبيب لم يكن يفعل أكثر من أنه تصرف على غرار ما كان يتصرف في فرنسا الأسياد الطيبون الأبويون مع خدمهم. وعندما كان يتنقل في قارب بنهر أوغوى حيث يقوم بالتجديف له المحليون بينما هو يتمدد تحت مظلته الواسعة (وهو في ذلك على تعارض مع التقدم التقني للبواخر ذات المحركات) فإنه لم يكن يتردد في أن ينعت الذين يجدفون له «بالقرود التنابلة».. ولعل تمسكه بالطبيعة قاده لبعض الأخطاء. فمع توسع شهرته بدأت الهدايا تفد بغزارة يوماً بعد يوم الى مستشفى لمباريني.. وفي إحدى المرات لدى عودته من رحلة قام بها لأوروبا، وجد في استقباله تجهيزات وتوصيالات كهربائية رائعة فانتابته نوبة غضب حطم على أثرها كل أسلاك وأعمدة الكهرباء.

وكان قد تلقى كذلك كهدية أجهزة طبية عصرية للجراحة، لم تخرج قط من علبها. كما أنه كان يرفض استخدام الأدوية التي كانت تصله بالأطنان ويفضل أن يهلك بعض مرضاه على أن يقوم بإحداث «صدمة ثقافية» لهم. تكون قاسية العواقب.

لقد مات شفايتزر، وظل اسمه وسيظل يتردد طويلاً مرتبطاً باسم الغابون. والغابونيون لايحبذون مطلقاً هذا الربط الآلي لهم مع رجل لم يحبونه. ولقد تغيرت مياه كثيرة منذ ذلك الزمن على مقربة من لمباريني، قرية الأكواخ المنتشرة على ضفاف الأوغوى.

في يوليو 1976. وجه بونغو نداء للضمير الدولي بشأن مواصلة مآثر «الطبيب العظيم» وقد دشن المستشفى الجديد في 14 يناير 1979. والمستشفى الجديد يتسع مثله مثل القديم لـ 218 سريراً ولكنه يتمتع بكل التجهيزات الحديثة.

في ذلك اليوم طويت صفحة من تاريخ الغابون بصورة نهائية.

في أغسطس عام 76. اجتمع في عرض «بورت جنتيل» العاصمة الاقتصادية للغابون على متن مرفأ صناعي ضخم ترتكز أطواقه الحديدية فوق منجم الجيرودان، عدد من الشخصيات على مأدبة: بونغو، فاليرى جيسكار ديستان، وبيار غييوما رئيس شركة «الفا» وبعض أفراد حاشيتهم. هذا الغداء العائم كان يرمز للغابون الجديد. فالتاريخ العصري للبلاد يمكن تلخيصه بهذا القرآن الثلاثي المضطرب: الغابون وفرنسا والفا.

تلخص المذكرة رقم 31 الصادرة عن غرفة وزير التعاون المؤرخة في يناير 76 على نحو جيد العلاقات الجديدة بين باريس وليبرفيل على أثر بروز الغابون كقوة في مجال الطاقة وهذا نصها:

«إن الغابون مع وجوده على مساحة 270 الف كيلومتر مربع وعدد سكان لايتجاوز المليون نسمة كان يمكن أن يكون من أفقر دول أفريقيا السوداء لو لم يكن منتجاً هاماً للخشب والمنغنيز والأورانيوم والنفط وقريباً الحديد. انطلاقاً من هذه المعطيات فإن الدخل القومي لهذا البلد بدأ يصل إلى 207600 فرنك أفريقي (CFA). وصار الغابون يلعب دوراً هاماً في سوق الموارد الأساسية الأولية وهو عضو في منظمة الدومن.

وفي علاقاته السياسية الطيبة مع فرنسا لايغفل الغابون أنه يمسك

بثروات في الطاقة الاستراتيجية. وبالتالي فإن الصناعيين والمستثمرين الفرنسيين يجدون في الغابون حقلاً هاماً لنشاطهم خاصة وأن الطفرة النفطية تؤدي إلى ارتفاع المصروفات العامة وإلى تنويعها بشكل يفيد المقاولين غير أنها تقلق أحياناً في حجمها الأوضاع المالية للدولة الغابونية.

يترتب على كل ذلك أن الرئيس بونغو رئيس الدولة والأمين العام للحزب الديمقراطي الغابوني، الحزب الحكومي والوحيد. يعتقد أن بوسعه أن يتعامل مع فرنسا بصورة متساوية معها. وهو في أقصى الأحوال يمكنه أن يتخذ موقعاً في القطاعات التي يعتبرها في اللحظة معنية بالأولوية.

وعلى الرغم من الأسلوب التكنوقراطي الملطف، فإن كل معطيات المشكلة الغابونية والرهان الذي يشكله هذا البلد بالنسبة لفرنسا تطل بوضوح في المذكرة أعلاه.

لقد توجب الأمر أربعين سنة من جهود الفرنسيين حتى استبدل البتروليون الفرنسيون الخام الأسود بالذهب الأخضر في الميزان التجاري الغابوني.

فقد قام الحاكم العام في عام 1929 بتشكيل نقابة الدراسات والأبحاث النفطية ولكن استخراج البترول لم يبدأ إلا في سنوات 47 ـ 48. فقد قرر «جاك بلانكار» رئيس مكتب البحوث النفطية أن يعطي الغابون أولوية ولكن الجهود لم تثمر إلا في ربيع عام 1956، أما الشحنة الأولى من الخام النفطي فقد غادرت مصفاة «كاب لوبيز» قرب بورت جنتيل عام 1957. ففي هذا العام لم يكن جوف الأرض يدر إلاَّ 173 طناً.

وقد وصل الإنتاج إلى أوجّه عام 1976 مع 3ر11 مليون طن. وهو رقم مازال متواضعاً إذا ما قورن بارقام دول الخليج. إلاَّ أنه كان يمثل إنتاجاً هائلاً لكل من شركة الفا التي كانت تحصل على نصف الانتاج (بهامش تحسد عليه أكثر من 5 دولارات في البرميل)، وللغابون لأن العائدات النفطية كانت تغطي في نهاية السبعينات حوالي 60٪ من ميزانية الدولة. ولأنها أتاحت للدولة أن

تنطلق في مشروعات كبرى خاصة بعد الطفرة النفطية في نهاية 1973.

ولكن النفط شكل مورد اثراء لفرنسا أيضاً لأنها كانت تؤمن 10٪ من استهلاكها الخام مسددة بالفرنكات مما يشكل ورقة رابحة هامة.

إلاَّ أن رضى الآلهة عن هذا البلد لم يقتصر على المحروقات فحسب، فقد اكتشف أن الغابون غني بالأورانيوم والمنغنيز والحديد والمناجم الاستراتيجية الأخرى. وقد غدا الغابون المنتج السادس في معدن الأورانيوم بالنسبة للغرب. ولم تظهر مؤشرات حجم حقول مونادا الواقعة على مقربة من فرنسفيل إلاَّ في 21 ديسمبر 1956 وحالياً يصل حجم الانتاج في هذا المنجم إلى 1500 طن في السنة. ويقوم باستغلال الأورانيوم الغابوني مجموعة شركات مناجم فرنسية، وتعتبر مفوضية الطاقة الذرية أهم زبون لها. ويؤمن الغابون حوالي خمس حاجات فرنسا من هذا المعدن.

وفي مونادا أيضاً وهي تابعة للمحافظة الجنوبية لأغوي العليا، يقع أهم مناجم العالم في المنغنيز وقد اكتشف سنة 1934 المهندس بوريس شوبير، وهو روسي الأصل وكان مكلفاً من الحاكم العام أنتونيتي ـ الذي اكتشف أيضاً المؤشرات الأولى لوجود النفط ـ بالتنقيب في أرض الغابون. غير أن بداية استغلال المعدن لم تحدث إلاَّ بعد مضي 28 سنة على ذلك في 10 أكتوبر 1962. وكانت شركة الصلب الأمريكية ستيل التي تعتبر أكبر شركة مساهمة في كوميلوغ تستغل (7ر0/043) من مجموع استغلال الشركات التي كانت تحصل على المنغنيز الغابوني. وكان الإنتاج ينقل إلى السكك الحديدية كونغو ـ المحيط، عبر أطول تليفريك في العالم، إذ يبلغ طوله 76 كيلو متراً.

في الشمال الشرقي للبلاد تراكم جبل من 850 مليون طن من الحديد الخام بانتظار انحسار أزمة الفولاذ. وكان استغلال هذا المنجم هو العنصر الأكثر أهمية في إعطاء الغابون الدخل الثاني من عائدات المناجم. ولكن أحشاء الأرض كانت أيضاً تحتوي أيضاً على مناجم هامة قابلة للاستخراج من الباريتين والدولومين والتلك والرصاص. وقد قررت الحكومة الغابونية إجراء عمليات بحث منتظمة لحصر الثروات المنجمية

إن موقع الغابون على الساحة الأفريقية وأهمية ثرواته الاستخراجية جعلت فرنسا تعزز وسائلها العسكرية المتمركزة في هذا البلد الضيق وذلك في نهاية عام 1980 . عندما أتى الاشتراكيون الى السلطة لم يقوموا بالتخفيف من حجم هذه القوات: ففرنسا اليوم كما في الأمس لايمكنها الادعاء بلعب دور القوة الكبرى في العالم إلا بفضل امبراطوريتها الافريقية وبصورة خاصة بفضل الغابون.

بعد زيارة فرانسوا ميتيران للغابون في بداية عام 1983 شرحت المجلة الرسمية للحزب الموحد الغابوني بشيء من الفظاظة أهمية هذا البلد بالنسبة لفرنسا:

«للمرة الثالثة يقوم رئيس فرنسي منذ بداية عهده بزيارة لبلادنا. فالتقليد الذي خطه الرئيس جورج بومبيدو بالنار عام 1971 ظل ملتزماً به. وفي 17 ـ 18 يناير الماضي نال الرئيس الفرنسي ميتران شرف أن ينظر بأم عينيه الى ليبرفيل وفرنسفيل.

وعلى هذا النحو فإن السياسة الخارجية والعلاقات الفرنسية ـ الغابونية التي وصفت بأنها سهلت في الجانب الفرنسي، لاتتبع في خطها الأساسي لا من الادارة ولا من مزاجيات الصحافة الفرنسية.

إن بعض الأرقام تظهر بصورة كافية مستوى هذه الصلات بين البلدين: إن 70٪ من الاستثمارت الغابونية هي استثمارات فرنسية. كما أن بلادنا تصدر لفرنسا 77٪ من انتاجها. ففي عام 1982 حققت المبادلات التجارية بين البلدين في كلا الاتجاهين 280 مليار فرنك أفريقي (CFA). وفي عام 1981 حققت الشركات الفرنسية 2,2 مليار فرنك فرنسي من الأرباح في أسواق بلادنا أي 45,8٪ من مجمل عروض السوق. أما العام الحالي فإن الخير كان أكثر تدفقاً.

إن تنوع العلاقات ووثوقها يفسر انعقاد الجلسات الخمس بين رجُلي الدولة في أقل من 48 ساعة. والتي تناولت بالدرجة الأولى المسائل

الاقتصادية. فقد ذكّر الغابون فرنسا بأنه ليس بقرتها الحلوب، ولا مزرعة شخصية لأحد. وقام بخطوة ودية إزاء فرنسا عندما طلب مساعدتها في إقامة محطة نووية...

على هذا النحو شرح ايزودور بوكا. صحفي الحزب على طريقته بُعْدَ وأهمية الرهان الغابوني الذي يستحق في نهاية المطاف عملية تكييف مع الايديولوجية الاشتراكية: فحول موضوعات المصالح المشتركة (مثل الدفاع واعداد الطاقم الغابوني للمركز الدولي للبحوث الطبية في فرنسفيل الخ...) فإن فرنسا ستواصل سياستها التقليدية. ومهما يكن من أمر فإن رئيس الدولة الفرنسي حرص على التأكيد بأن فرنسا لايسعها «مواربة» مبدأ حق اللجوء السياسي الذي تمنحه للبعض ولكنها لايمكنها أن تسمح بأن تكون قاعدة ومنطلقاً لمساعي الاستيلاء على السلطة السياسية في هذا البلد».

أما المجتمع الغابوني فإنه كان يخضع لعملية دفع قاسية وتكييف تحت وطأة تدفق البترودولار لاشكال مفاجيء وعنيف. وقد بدا المجتمع الغابوني منشطراً لمجموعتين لايجمع بينهما شيء.

فحوالي خمس الغابونيين دخلوا في دوامة التطور وتقمص أنماط الحياة الأوروبية أما الآخرون فإنهم لم يتغير عليهم شيء. وقد توافر عنصران يحدان من هذا الانقسام. أولهما أن ردود الفعل التقليدية ظلت حية لدرجة أنه حتى في قائمة الهرم الاجتماعي استمر الغابونيون يحددون انتماءهم للقرية والعائلة والعشيرة. الأمر الذي كان يجر عملية إعادة توزيع للثروة تحد من وحشية النظام النافر في عدم مساواته. كان سلف بونغو ليون مبا يقول: «إن رينيه ديمون في كتابه أفريقيا السوداء أخطأ الطريق، فهو يثور ويغضب لأن عائد نائب غابوني أعلى بكثير من عائد لورد بريطاني. وهذا صحيح، مع فارق وحيد وهام هو أن اللورد لا يقوم بإعالة قرية بكاملها.». وهذا الواقع مازال يسود الى اليوم أيضاً.

أما العنصر الثاني فهو أن الغابونيين يتحلون بخاصية مشتركة أخرى هي «متحفهم الخيالي» فالغابون تعد من بين أكثر الدول التي تحفل بالعادات

والمعتقدات والطقوس السرية. فالغابة بكثافتها وفتانتها كانت مبعث ذلك. وفجرت الطقوس من أزمنة ساحقة القدم تنوع القوى الغامضة. وقبل التوغل في كتابي القس أندريه رابوندا والكر (غابوني) وعالم الاثنيات والطبيعيات روجيه سيلان، يحسن القول بأن هذه الطقوس ليست متشرة فحسب في القرى النائية. وهي بالتأكيد تتراجع أمام التنمية والهجرة نحو المدن، ولكنه ليس من الصعب أن نلاحظ بأن دخول الثقافة الغربية لدى فئات الموظفين والكوادر الفنية والمستخدمين.. حل على قاعدة ثقافية افريقية عميقة الجذور تظل هي الأساس.

فمتى تراجعت الحواجز فإن الأجنبي يلاحظ بأن الغرائب تشكل جزءاً من الحياة اليومية. في إحدى زياراتي برفقة شخصية رفيعة إلى داخل البلاد في منتصف الستينات تسنى لي أن أستمع لأحاديث حية شارك فيها سكان قرية وروا قلقهم لما يعيشوه منذ عدة أسابيع، حيث إن تمساحاً «كيمان» يأتي كل مساء ليقرع الأبواب ويخيف القرية. وقصوا قصة الرجل الفهد...

وفي إحدى المرات قص عليَّ أحد أصدقائي من قبيلة «مبونغوي» كيف أنه عند ولادته وضع فوق مياه نهر الأوغوى الهائل والهائج فحمله التيار وأعاده من ثم إلى نقطة انطلاقه مصغياً لكلمات الساحر... فكل الغابونيين عند ولادتهم يحصنون ضد الأقدار المهلكة والسموم. وإحدى التعاويذ المعروفة تدعى «ايبولى» أى «قبضة اليد» في لغة مبونغوي. وهي تتسم بإحداث جروح على ظاهر اليد وتمرر عليها من ثم بودرة خاصة ملائمة للهدف المرجو.

اما تعويذة القبضة الأكثر انتشاراً فهي «الايساييزا» والتي تسمى بابتذال «قبضة الغائط». التي يُراد فيها إصابة العدو بالمغص وإجباره على التغوط أمام الناس.

وقد أدخل طلسم «البويتي» للمجتمع السري لقبائل نغويني المنتشر على الضفة اليسرى للأوغوى الى منطقة وسط الأوغوى. وتقوم عملية التدريب على الديانة بتناول جرعات كبيرة من قشور وجذور نبات يدعى ايبوغا. وعندما تؤخذ بجرعات بسيطة تؤدي بالدرجة الأولى للهاث. ويمكن أن يحدث

الإغماء بعد ذلك. أحد أهداف البويتي هو عبادة القدماء. وأتباع هذه العقيدة يعتقدون أنهم هكذا يتوصلون «للمعرفة». ولكن طقوس البويتي ليست جميعها سرية: هناك جلسة عامة تعقد حتى في ليبرفيل، وفي الخارج أيضاً وتلقى محبذين. هذه الجلسات تتم في أماكن مستطيلة مقفلة في ثلاثة جوانب. ومغطاة بالأبيض على الجدارين الطوليين بينما يخصص أحد الجدران بالعرض لكي يكون نوعاً من الهيكل. أما الجلسة التي حضرتها فكانت تتضمن رقصات قروية. يدخل الراقصون ويخرجون من الهيكل الواحد خلف الآخر على أنغام نشيد بسيط ومتهوس. وكذلك في رقصات رجالية وابتهالات قرب الهيكل. ونلاحظ هنا تأثيرات العبادة الكاثوليكية.

والنساء أيضاً لهن مجتمعهن السري الذي يدعى «ندجمبي» وهو منتشر في منطقة «المينى» وفي كل المجتمعات تعتبر عملية التدريب على طقوس الديانة والاتصال مع الجدود ومعرفة الكينونة والرؤية جزءاً لاينفصل عن الحياة اليومية. ولايشذ المجتمع السياسي، مجتمع السلطة عن هذه القاعدة: فاليوم كما في الأمس فإن السلطات الغابونية تتلقى تطمينات على مصيرها من منجمي الغابة كما لدى مهندس الكون الأعلى. فليون مبا أول رئيس جمهورية للغابون قد ركز سلطته على «البويتي» وأسست قرية ميكولونج الواقعة على بضعة كيلومترات من ليبرفيل كعاصمة دينية له. وكان ليون العجوز يتبع ويحترم بدقة قواعد المجتمع السري التقليدي وكان على وفاق مع السحرة الذين أسهموا بفوزه السياسي على أعدائه. وعلى غرار كل الزعماء الأفارقة فإن ليون مبا كان يسعى للحصول على أفضل التعويذات لكي يحتفظ بالسلطة ويتجاوز العقبات وهو أمر ينطبق أيضاً على الرئيس الشاب بونغو، ويصح أكثر أيضاً على صديقه جورج راويرى الذي يعتبر الأكثر «تأوربا» وكذلك الأكثر أفريقية بين الزعماء الغابونيين.

في ليبرفيل تعزى عادة استمرارية راويري السياسية لنوعي شعوذاته ولممارسته السحر. وبالرغم من نمطه المديني الساطع للعيان فإنه يخشى جانبه بشكل خاص في مسقط رأسه في منطقة لامباريني. وتحاك القصص

حوله بشأن جرائم مزعومة ترتكب خلال الطقوس التي تجري في الأحياء والقرى الواقعة بين ليبرفيل ولامباريني. تقول إحدى الشائعات أنه شوهد رأس طفل في سيارة سكرتيرته الآنسة /فوفو! وقبل أيام تقديم ضحية بشرية من أجل منع فرانسوا ميتيران من الفوز في الانتخابات. وراويري مشهور أيضاً بنوعية السحرة البينينيين الذين يستخدمهم.

لقد عمل القادة الغابونيون على تطعيم الطقوس السرية للمجتمع التقليدي بطقوس أخرى أشد سرية موروثة عن القوة المسيطرة وهي طقوس الماسونية. ففكرة المهندس الكبير للكون ليست مفهوماً نافراً في المعتقدات الأفريقية. فالوثنيون كانوا قد قبلوا دون مشاكل دخول المسيحية.

إن مستثمري الغابات الفرنسيين الذين كانوا قبل استقلال الغابون السادة الحقيقيون للبلاد اقترحوا عام 1975 على ليون مبا دخول المحفل الشرقي الكبير. وقد تلقن تعاليم الدين الجديد في محفل (للولاء ـ الإخلاص) الى جانب برونو كوكاتريس الرئيس السابق لـلأولمبيا وعبد الرحمن فارس الذي سيغدو بعد بضع سنوات رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وجورج لمبادى رئيس بلدية لورد/ وأمين الدولة للسياحة في حكومة موروا الثانية. وللمفارقة فإن ليون مبا استطاع بسبب انتمائه الماسوني أن يحصل في آن معاً على دعم رجال الأعمال من عديمي الذمم وعلى دعم لجنة حقوق الإنسان وحتى بعض منظمات اليسار. أما خصومه السياسيون الغابونيون فبرغم ليراليتهم كانت صورتهم الى جانبه أقرب إلى اليمين لأنهم كانوا مدعومين من جانب الكنائس البروتستانتية.

ولقد احتذى بونغو وصديقه جورج راويري الرجل الثاني الحقيقي للغابون، وكلاهما تلقيا دعم فوكار وأوساط رجال الأعمال الفرنسيين، احتذيا حذو سلفهم، فراويري وبونغو في وقت لاحق التحقا بالمحفل الماسوني في أنغوليم على يد/ بيار بوساك/ من منظمة «السفيو» الاشتراكية وهو مساعد روبير بونثيون وكان مثله ماسونياً واشتراكياً.

إن هذه الصلات الماسونية التي تمت في بداية الستينات أتاحت المزيد من الفهم والاندماج المتبادل بين الزعماء الغابونيين والاشتراكيين في السلطة الفرنسية منذ مايو 1981.

وبدورهما فإن كلا من بونغو وراويري قد حصرا الغابونيين الذين اختيروا ليدخلوا النادي الصغير المقفل للسلطة في حلقة مزدوجة يستحيل الإفلات منها، الحلقة الأولى: الالتحاق بديانة ندجوى، وهي جمعية دينية سرية أفريقية. فعندما يجري تعيين غابوني في منصب وزير عليه أن يقصد فرنسفيل عاصمة/ الأوغوى الأعلى/ وأن يتلى سلسلة من أقسام الولاء لبونغو. وإبان الاحتفال على ما يبدو يقوم بونغو بغسل قدميه في قصعة ماء وعلى المنتسب الجديد أن يشرب هذا الماء.

وتتم الطقوس بحضور والد ماري جوزيفين كاما، زوجة بونغو. والذي يستمد منه قوته الأفريقية.

كما يحضر الاحتفال شخصيات «الباثيكي» من المنطقة. وبعدها يحاط المنتسب للديانة بسرية تامة ويُطلب منه الالتزام بالسرية تحت طائلة عقوبة الموت. الحلقة الثانية: كل الطامحين في السلطة ينبغي عليهم أيضاً أن ينتسبوا للماسونية. وفي ليبرفيل يوجد محفلان «المذهب الاستوائي» و «الحوار» وبونغو يعتبر معلماً كبيراً في المحفل الثاني، ولكنه يقود بصورة غير مباشرة المحفل الأول. و «حوار» هو المحفل الذي يلتقي فيه غالبية أعضاء الحكومة ولكنه أيضاً مؤشر لطابع الحياة في ليبرفيل: فالمادة الأولى من أنظمة الحزب الموحد تجعل من «حوار» المحور الأساسي للنشاط السياسي. وكل الخطب تتضمن هذه الكلمة والفندق الكبير في ليبرفيل يحمل اسم / ديالوج/ أي حوار.

وإنه لمن بالغ الصعوبة التحقق من وجود قاعدة سرية «لكاب استرياس» الذي يقصده الرئيس كما تروي الشائعات لكي يتغذى روحياً عندما يواجه صعوبات. والكاب استرياس هي قرية صغيرة واقعة على بعد 20 كيلو متراً شمال ليبرفيل وتصلها طرق معبدة تشق الغابة وتصلك في غضون نصف ساعة

بمكـان مقتطع من الحلم تحف بـه أشجار جـوز الهند ويمتـد أمـامـه شـاطىء شيـدت على جانبـه مـطاعم فخمـة مقصـودة من الأجـانب في عـطل نهـايـات الأسبوع.

ولكن هذه «الحكرة» ـ كلمـة تستخدم في أفـريقيا للدلالـة على ملكيات بُني عليها عدة منـازل ـ تخضع لحـراسة مشـددة من أعضاء الحـرس الرئـاسي وهي تضم بـداخلها مبنى خـاص. وفي هـذا المكـان كمـا تـروى الشـائعـات المغرضة تم دفن عدد من الشخصيات وتحديداً جرمان مبا الذي اغتيل في 16 سبتمبر 1971.

ولكن هذا الغموض الذي يحيط هذا النوع من «المعقل» يفيد بونغو لأنه يمده بشيء من السلطة.

إن هاتين الدعامتين: النجوي الأفريقي والماسونية الأوروبية ترمـزان الى الازدواج الأسـاسي في السلطة الغابـونية. فهـذه السـلطة التي أقـامتهـا بـاريس ودعمتها بحاجة إلى إحلال التوازن في جزء من هذه التبعية عبـر العودة لتقـاليد أفريقية. وبما أن بونغو لايستطيع إثارة إعجاب شعبه بسبب تلاحمه مـع البيض فإنه من الأفضل التحالف مع السحرة الـذين يصالحـونه مـع الأقدار ويـرفضون خشوع ورهبة مواطنيه له.

وقد استخدم بونغو فيما بعد بذكاء المجتمـع السري للبيض لكي يحـول علاقته الراسية أساساً على منطق تبعي إلى علاقة غامضة جعلته في موقع أقوى وهـو بصفته معلمـاً كبيراً في محفله فـإنه يتمتـع بوضـع مريـح أمـام «اخـوتـه» الفرنسيين.

فداخل الغابة العميقـة وحول آبـار النفط ومناجم الأورانيـوم يقوم البيض والسود الذين تجمعهم شبكة علاقات غريبة وغامضة مشبعة بالطقـوس السريـة جنباً الى جنب ببناء تاريخ الغابون.

الفصل الثالث

المناورات الأولى

اعتبر دستور عام 1946م الغابون إقليماً من أقاليم ما وراء البحار. ودخل الأفارقة الى الجمهورية عبر بابها الضيق: باقتراع محدود النطاق دون أن يكون لهم ذات الحقوق التي للبيض وظل الحاكم الفرنسي هو الرئيس إذ أنه بنص المادة 76 من الدستور كان مخولاً بسلطات الجمهورية الرابعة، ورئيساً إدارياً للاقليم مسؤولاً عن أفعاله أمام الحكومة. ولم تكن مهمته سهلة، فقد كان عليه أن يحارب في عدة جبهات، أولاً ضد برازافيل، عاصمة افريقيا الاستوائية الفرنسية، التي كانت تنظر الى الغابون باعتباره البقرة الحلوب لما تبقى من افريقيا الاستوائية الفرنسية. ثانياً ضد الغابيين الذين مارسوا سيطرتهم على الغابونيين مستفيدين من مواقعهم المسيطرة. وبشكل رسمي، كان العمل القسري قد أُلغي. لكن في الحقيقة لم يكن بلوغ هذا أمراً يسيراً. فقد كان على الحاكم في النهاية أن يراقب اللعبة الحرة للقواعد الديمقراطية. ولم يكن للإدارة الفرنسية المتواجدة طيلة الوقت في الغابون كل الرزانة، والجزم والاقتناع الراسخ الذي تتميز به المدرسة الفرنسية لما وراء البحار.

وكان الغابيون قساة ومغامرين، لايحبذون العوائق. لقد كانوا هنا ليجمعوا الثروات، وكان من الصعب منعهم، فقد كانوا يطبعون بطابعهم الاقليم، ولقد طبعوا حتى سير العمل بالجمهورية الغابونية بكل أساليب المناورات والخداع الخفية التي قلما عُرفت في الخارج.

شخصان غابونيان، وآخران فرنسيان، وحزبان سياسيان، سيطروا على الحياة السياسية في الغابون في ظل الجمهورية الرابعة: جان هيلير أوبمان، زعيم الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي الغابوني، وليون مبا، رئيس الكتلة الديمقراطية الغابونية، وبالغابي رولاند برو، ورئيس الغرفة التجارية دوران روفيل.

وفـرض جان هيلير أوبمان نفسـه في الانتخابـات الأولى كزعيم مـطلق للغـابون. وكـان ممثلاً لـلأقليم في الجمعية الـوطنيـة من 1946 الى 1958. وكان منتمياً للميثـاق الأفريقي لليـوبولـد سيدار سنغـور فكان يعـطي صوتـه له

وكان تأهيله المزدوج كموظف جمـارك وكاثـوليكي مؤمن يظهـره كرجـل مستقيم، لايعتبر السلطة هدفـاً منشوداً بـذاته. ولقـد كانت فضـائله هذه نقـاط ضعف رئيسية، إذ أن مساندة الكنيسة ودعم دوران روفيـل من جهة أُخـرى مع ما ينطوي عليه ذلك من تناقض لم يكونا كافيين بالقدر الذي يسمح له بالوقوف في وجـه مناورات خصمـة العجـوز ليـون مبـا. المـدعـوم بـدوره من «بـرو» ومستثمري الغابات المستعمرين.

إن مسيـرة «الأسد العجـوز» كانت في الـواقـع أكثر تعقيـداً، فقـد كـان محكوماً عليه منذ فترة ما قبل الحرب في جريمة شعائريـة، وقد قضى سنـوات طويلة منفياً، ثم تحت الإقامة الجبرية في «أوبانجيشاري»، ومـع هذا كله فقـد شغـل أثناء الحـرب وظيفـة نـائب لـرئيس اقليم في «بـامبـاري». ثم عـاد إلى الغـابـون، وانتخب بـالبـرلمـان المحلي في 1952. وكـان حـزبـه، الكتلة الديمقراطيـة الغابـونية فـرعاً للتجمـع الديمقـراطي الأفريقي لمغـوى بوانييـه. أما نصيـره الأمين فكان رولانـد برو. وبمسـاعدة من أصـدقائـه الغابيين تمكن من الحصول على عمدية مدينة ليبرفيـل في 1956. ولكن على المستوى القـومي فإن حزبه لم يكن قد حصل إلاّ على خمس المقاعد. لقد كان للتصويت على «قانون الكادر» في يونيو 1956، وهو قانون اشتهـر باسم «قـانون ديفـر» صدىً مفزعاً بين مستثمري الغابات ورجال الأعمال في الغابـون، لأنه نص على حق الاقتراع المباشر، والمدارس الموحدة، وإنشاء مجلس حكومي يمنـح الأقاليم استقلالاً ذاتياً واسعاً. فمثل هـذه الإجراءات كـانت تعرض قبضتهم المُحكمة على الغابون للخـطر. لذا قـرروا استبعاد أوبـام وسعوا بكـل الوسـائل لفـرض مرشحهم ليون مبا في منصب نائب رئيس الحكـومة. وصـار الفساد والارهـاب والسعي للحصول على رضى الادارة هي الوسائل الثلاثة لتحقيق مساعي هؤلاء

الذين يمكن تسميتهم «باللوبي الغـابوني». والـذين سيطروا مـع هذه التجـربة مناورتهم الكبرى الأولى.

تحقق لليـون مبا بحكم جـذوره القويـة بالغـابون التقليـدية، اصـطفاف السحـرة الى جانبـه أما أصـدقاء بـرو فقد اشتـروا دزينة من أعضـاء البـرلمـان الأقليمي (بقيمة 500 الف فرنك أفريقي عن الصوت الواحـد أى مليون فـرنك بعملة ذلـك الوقت). وقـد استفـاد الحـاكم من غيـاب جـان هيلير أوبـام عن الغابون لكي يفرض مبا كنائب لرئيس المجلس الحاكم. وقد حصل مرشحـان على نفس العـدد من الأصوات (20 صـوتاً): ليـون وشاب يـدعى جان مـارك ايكوه الذي كان في عمر ولده، واختارت فرنسا الأول بترجيح عمره.

وحشـد أوبام أصـدقاءه البـاريسيين، واشتكى لجيـرارد جـاكيت، وزيـر المستعمـرات الفرنسي، ولم يحظ بـأكثر من الحصـول على تعيين سان مـاركو حاكماً في ليبرفيل باعتباره أكثر لبرالية من سابقيه، لكن هذا التعيين جاء متأخراً جداً، ولم تكن العودة للوراء أمراً ممكناً، واحتفظ ليون مبا بالسلطة وقام ببـذل كـل جهوده لاقصـاء أوبام وأصـدقـائـه من الاتحـاد الـديمقـراطي الاجتمـاعي الغابوني.

وبرغم مرراته فقد تحالف أوبام الذي كانت له قناعاته الراسخة «بمنـطق مصلحـة الدولـة» مـع «العجـوز» للتصـويت «بنعم» على استفتـاء 28 سبتمبـر 1958، وأعلن الاثنان معاً الجمهورية في 20 مارس 1959. وكان الاثنان مع ذلك فرنسيان ولهما اعتداد بذلك.

لقد وضع تشريع 1958 ثلاثة تطورات محتملة في مسألة المستعمرات، أما استمرار الحالة القـائمة، أو الاستقـلال، . أو جعل الغـابون اقليمـاً مرتبـطاً بفرنسا. وقد اختار المجلس الحاكم بالغابون الخيار الثالث، وكلف «العجـوز» الحاكم بالذهاب الى باريس للمفاوضة على هذا الأمر. وكان سان ماركو معتداً بهذا التكليف، مقتنعاً بأنه واضع «ملف الاستعمار النـاجح»، ولكن مـا أدهشه جـداً وأحزنـه أن وزيره، كـورنو جنتي، نبـذ فكرة تحـويل الغـابـون الى اقليم فرنسي. وكان رد باريس «الاستقلال على غرار الآخرين».

وغضب ليون مبا غضباً شديداً، عندما بلغه النبأ. ورأى في هذا الرفض استبعاداً للغابون من قبل فرنسا.

وبعد مضي بعض الوقت على هذا الصد الجاف طلب جاك فوكار من سان ماركو[1] إذا ما كانت هناك إمكانية لإعادة النظر في المشروع، لكن الوقت كان متأخراً؛ فلن يصبح الغابون أبداً إقليماً فرنسياً «الكوريز» أو «السارت».

إن الرفض الذي أبداه كورنو جنتي لم يقطع إلى حد ما خيط الإحساس بالولاء الفرنسي لدى ليون مبا، الذي يعرف عن ظهر قلب كل الأقاليم الفرنسية ويتمنى أن يحتفظ الغابونيون بأسلافهم الغاليين، وكان يحتفظ دائماً خلف مكتبه بالعلم الفرنسي الذي سلمه الجنرال ديغول لكل الدول أعضاء المجموعة، واتساقاً مع نفس المنطق أبدى «العجوز» رغبته في اعطاء الغابون علماً من ثلاثة ألوان أبيض وأزرق وأحمر مع شعار شجرة أو كرمة للتمايز بأقل ما يمكن عن علم المركز الفرنسي.

وبرغم استبعاد باريس، كان ليون مبا يرغب في أن يظل رئيساً لغابون فرنسية، وينتظر بالمقابل أن تساعده فرنسا على التمتع بسلطة مطلقة. وقد وجد في القرب من الغابي برو وأصدقائه الباريسيين وبشكل خاص في رئاسة المجموعة، كل التعضيد اللازم لكي يتمكن من إزالة خصومه السياسيين، لقد كان الحاكم سان ماركو والاداريون الذين قضوا سنوات عدة في بلاد الفانج هم الفرنسيون الوحيدون الذين حاولوا إعاقة هذا التطور، وللمفارقة فإن أوساط رجال الأعمال هي التي دفعت ليون مبا الى زعزعة وصاية الإدارة الفرنسية التي تمنعهم من تنمية البلاد (نهبها يقول البعض) بجسارة ودون معيقات. وكان سادة البلاد في ذلك الوقت هم برو ومكتب الغابات وغرفة التجارة، أما عملاء مخابرات الد اس ت، والمخابرات الخارجية «سديس» فقد كان لهم دور فاعل ولكنه كان بعد ذي طابع سري.

حتى هنا فإن العلاقات الفرنسية الغابونية كانت في أحسن أحوالها.

---

(1) المستعمر المستعمر، لويس سان ماركو، مطبوعات «أ. ب. ث».

في يوم إعلان الاستقلال، 17 اغسطس 1960، وقعت فرنسا بواسطة ممثلها السيد أندريه مالرو، مع الغابون اتفاقيات التعاون التي تترك لباريس حقوقاً على درجة من الأهمية لايختلف الأمر معها فيما لو ظل الغابون بلداً مستعمراً، وبحيث يمكن والحالة هذه وصفه بالبلد ذي السيادة المحدودة.

وقد تم ضمن شروط هذه الاتفاقيات، تصنيف البترول كمنتج استراتيجي، مثله مثل اليورانيوم والثوريوم والليثيوم والبيريل. وتشير هذه الاتفاقيات الى أن الجمهورية الغابونية تعطى التسهيلات لصالح القوات المسلحة الفرنسية، لكي تخزن المواد والمنتجات الاستراتيجية وأن تمنع كلما دعت الحاجات الدفاعية تصدير هذه المواد لبلدان أخرى بحسب ما نصت عليه المادة الرابعة حول المواد الأولية ومزرعة خاصة لفرنسا. وتنص المادة على: «أن الجمهورية الفرنسية تبقى على علم بالبرامج والمشروعات المتعلقة بتصدير المواد الأولية والمواد الاستراتيجية الى خارج الغابون».

أما فيما يتعلق بنفس هذه المواد والمنتجات فإن الجمهورية الغابونية تحافظ عليه أولوية بيعها لدول المجموعة بعد اشباع حاجاتها الاستهلاكية الداخلية «كما يقوم الغابون باستيراد حاجاته من نفس هذه الدول».

وهكذا تمكنت فرنسا من الاحتفاظ بحقها في التنقيب والاستغلال لحقول البترول واليورانيوم (الذي اكتشف منذ عام 1960)، وكذلك كل المواد الاستراتيجية الأخرى بمنأى عن المنافسة الخارجية، ووضعت باريس على هذا النحو يدها على كل ثروات الأرض الغابونية.

ولم يكن حبر هذه الاتفاقيات قد جف بعد حتى بدأت التهديدات للعجوز من داخل حزبه. فقد حاول بول جونـدجو، رئيس البرلمان والعضو بنفس الحزب أن يحد من النصيب المتنامي للصلاحيات التنفيذية للرئيس. فقد ألب عليه آراء المعارضة لتوقيع مذكرة بفرض الرقابة عليه. وصار ليون ضمن الأقلية، محاطاً بلوبيه الفرنسي، الذي وضع جميع أوراقه في اللعبة في 16 نوفمبر عام 1960، فوضع ليبرفيل في حالة طوارىء، ووضع صديقه

العجوز جوندجو تحت الإقامة الجبرية واعتقل عدداً آخر من شخصيات الكتلة الديمقراطية الغابونية.

وأذاع الرئيس الغابوني بياناً مؤثراً بالراديو:

«إن أقلية ضئيلة نشرت أنباء زائفة، تشيع الذعر في النفوس، وتحاول خداع البرلمانيين لخلق مناخ من التشكيك في صفوف الغابونيين. ولقد ذهبوا الى حد وصفي بالديكتاتور، وبالعدو المنقطع النظير للحريات الديمقراطية. ولا يعقل أن تظل الحكومة المعينة بأكثر الأساليب شرعية، عرضة للاستهزاء، وأن تتعرض بشكل منظم للهجوم من جانب حفنة من مثيري الفتنة الذين تحركهم الأطماع والشهوات».

ولقد ساندت هذه التمثيلية البارعة، إرادة قوية لاستبعاد كل من يعمل ثانية على إعاقة ليون مبا لكي يكون السيد المطلق للغابون.

وسرعان ما تم حل البرلمان ودعوة الناخبين لانتخابات جديدة خلال شهرين. لقد كان هذا ضربة حقيقية قوية. ولم يقتنص أوبام هذه الفرصة لكي ينتقم من غريمه الذي كان قبل سنوات خلت قد انتزع مكانه، هذا رغم تمتعه بثقة أغلبية الناخبين، وبدلاً من أن يخوض الحملة وحيداً، فقد قبل التحالف مع «العجوز» وقد حصلت قائمة الوحدة الوطنية على 99,57٪ من الأصوات، وكان أوبام يأمل أن يحصل على مقعد نائب الرئيس، إلا أن العجوز لم يسند اليه سوى حقيبة وزارة الخارجية، وهي الوظيفة التي تجعل شاغلها معظم الوقت مبعداً عن البلاد. وكان مبا واتباعه يرتبون تحييد أوبام وأنصاره في الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي الغابوني. وتحديداً جان مارك ايكوه وفرانسوا مييي.

ولم تكن هذه اللعبة الخشنة بشكل بديهي سوى خطوة على طريق استراتيجية ليون مبا فمعى بداية عام 1963، أجرى تعديلاً وزارياً جذرياً، استبعد فيه أوبام من الحكومة وعينه رئيساً للمجلس الأعلى وهو منصب فخري يحرم رئيس الاتحاد من أي سلطة. وبعد بضعة أسابيع وكان كل شيء يتم بناء

على توصيات جماعة برو، الذين يطلق عليهم (شبكة فوكار) والمخبرين السريين، الذين صار لهم أكثر فأكثر وزن كبير، أنشأ مبا مجلس أمن الدولة. وبدأت تزدهر في الغابون الدسائس والمؤمرات الزائفة والشائعات والجواسيس من كل حدب وصوب. بل بات كل هذا جزءاً لايتجزأ من الحياة اليومية للبلاد.

وواصل «اللوبي» ذلك التحالف الغريب بين حفنة من الفرنسيين وبعض الغابونيين، انقضاضه مجدداً على أوبام الذي كان ما يزال السياسي الأكثر شعبية. وسعى اللوبي لإعداد قانون لايجيز الجمع بين رئاسة المجلس الأعلى وعضوية البرلمان. وكان يسود الاعتقاد بأن أوبام سيختار أن يظل رئيساً للمجلس، هو المنصب الذي كان أجره حوالي الضعفين عن أجر النائب، ولكن الجمركي القديم اختار أن يترك منصبه الشرفي ويحتفظ بمقعده البرلماني. وبما أن الرئيس الغابوني لايدع أية فرصة تمر دون ارهاق وتحطيم كل من يعيقونه عن ممارسة السلطة المطلقة، فقد أعلن عن اقتطاع 10٪ من دخول النواب.

وعم السخط في ليبرفيل وبورت جنتي من كل هذه المناورات خاصة أن العجوز لجأ الى إجراءات تطهير الجهاز الإداري وأنه يكيل بعصاه الغليظة للمعارضين أو الذين كان تأييدهم فاتراً، ولايتردد في أن يقوم بنزهة في المدينة وفي صندوق سيارته المرسيدس واحد من هؤلاء المعارضين.

في نهاية عام 1963، استفز ليون مبا مرة أخرى خصومه بالبرلمان، فقد شن هجوماً شديداً على جماعة الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي الغابوني الذين كانوا قد قبلوا قبل سنتين التعاون معه وتشكيل فريق مشترك، ولم يعد ليون مبا يسمح بأي مشاركة مهما كانت ضئيلة معه في السلطة، وصار فيض غضبه يعم أكثر فأكثر. ولم يعد للغابونيين قدرة على احتمال ذلك. وفي 17 فبراير 1964، وبغير إطلاق طلقة نار واحدة أطاح العسكريون بقيادة الملازمين مومبو واسون بليون مبا.

وتحت الضغط تنازل ليون مبا عن السلطة، في خطاب أعلنه بالراديو،

ومن ثم تم اقتياده إلى اقامة محددة في مكـان نائي من البـلاد على مقربـة من لامبارين. أما مدير مكتبه الشاب ألبـرت بيطار بـونغو فقـد تعرض للضـرب من قبل العسكريين.

في سن التاسعة والعشرين، وفي خلال عدة أشهر صعد بونغـو بخطوات واسعة سلم السلطة. ولنعرف كيف حـدث هذا بمثـل هذه السـرعة، يجب أن نتابع ملفه غير الرسمي لنضع أيدينا على الأسبـاب التي جعلت باريس كـذلك تراهن على موظف البـريد الشـاب هذا. كـريستيان كـاستران من صحيفـة «لو ماتان» يعرض لنا هذه الدوافع في مقال نشـر بربيـع 1980: «في عام 1953، وكان عمره ثمانية عشـر عامـاً، تم تعيين بونغـو في إدارة البريـد في برازافيـل، وهي الإدارة الرئيسية لأفريقيا الاستوائية الفرنسية. وبهـا تم تأهيـل بونغـو على يدى مفتش للبريد، كان مناضلاً عجوزاً.

وتم تجنيــد بـونغــو لشبــاب الاشتــراكيين، فصــار ضمن المـطالبين بالاستقلال، حتى أنه تعرض للعقاب حسب أوامر المنـدوب السامي في ذلـك الـوقت. ايفـون بــورج، وفي عـام 1958، تم تجنيــده للجيش حيث ارتقى كضابط صف بقاعدة فورت لامي، وبهذه القاعدة قامت المخابرات الفرنسية ما بـالتقرب منـه، وقد شكـل ماضيه كمناضـل اشتـراكي شـاب، وذكـاؤه الحـاد وحماسته عناصر تؤهله لكي يكون خصماً عنيداً لمشروع الاستقـلال المعروض الـذي يسعى للحفـاظ على مصـالح فـرنسـا في الغـابـون. لـذا فقـد حـولتـه المخابرات الفرنسية الى ديغولي وفيما بعد إلى جيسكاري.

إن هذا التواطؤ الذي نشأ منذ أمد بعيد يشرح في جانب منه مدى الحرية التي تمتعت بها الأجهزة الفرنسية في الغابون.

ولسخرية الأقدار فإن أوبام كان هو الذي التفت انتباهه للشاب بونغو فيما قبل الاستقلال، فقد استقبل موظف البريد الشاب في بـرازافيل، وكـان بونغـو يطمح لخدمة الغابون وفي عام 1957، ناضل ضد ليـون مبا وعنـدما تم تعيين جان هيلير أوبام وزيراً للخارجية كلفه هذا الأخير بمهمة مـوفد، وكـان هذا مـا دفع ليون مبا الى البحث عنه لتعيينه في منصب نائب مدير مكتبـه الرئـاسي في

نهاية عام 1962 ، وبعد بضعة أسابيع حل محل المدير الفرنسي «جازان»، وقد أغوى بونغو قلب العجوز، فكان متفانياً في العمل ولديه معرفة وثيقة بملفاته، وبسرعة شديدة صار ملماً بجميع أسرار الغابون. كان كل شيء يصب عنده، وهو الذي يفرز المعلومات، ويوجه الأمور وغالباً ما يتخذ القرارات، وقد وجد نفسه السيد بلا منازع لكل العمليات المالية السرية، واشترى بالمناسبة شقة من طابقين في الحي السادس عشر الفخم بباريس، وبينما لم يكن هناك شيء يستهوي ليون مبا سوى السلطة، فإن مدير مكتبة كان يهوي السلطة ولا يجد غضاضة في الاستمتاع بالحياة الفاخرة.

في الثامن عشر من فبراير 1964 ، قام الملازمان مومبو وايسون بحكم عدم معرفتهما بامساك مقاليد الحكم التي آلت اليهم بسهولة، بإعادة هذه السلطات الى من كان ينبغي له الاحتفاظ بها لولا تدخلات الغابيين و «برو» أو «العجوز». وبهذه الطريقة أعاد العسكريون الغابونيون عقارب العداد الغابوني الى نقطة الصفر. فقد دعوا جان هيلير أوبام وأصدقاءه لكي يمسكوا في أيديهم أقدار الغابون. قبل أوبام، ولكن باريس لم تكن ترى الأمور على هذا النحو. كان الجنرال ديغول وجاك فوكار يريدان ايقاف عملية تفتت أفريقيا الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية). وكان سيلفانو أولليمبيو قد سقط فعلاً ضحية لأحد الانقلابات في التوغو وكذلك الأب فولبرت بولو في برازافيل «فأصدقاء فرنسا يجب أن يتمكنوا من الاعتماد على باريس» كان يقول الأليزيه، والسبب الآخر الذي لاحاجة الى شرحه: أن الغابون بلد غني بموارده الأولية، ولابد له أن يدار بواسطة رجال «جادين». كان إنتاج شركة سياف (وهي فرع نفطي تابع لشركات الدولة الفرنسية) قد وصل الى 1,5 مليون طن في العام، وكانت المخابرات الفرنسية قد صارت على يقين تقريباً من أن الولايات المتحدة قد قررت أن تجرب حظها في أفريقيا، وبخاصة مع الغابون، ولم ينظروا بعين الرضى إلى تعيين أحد البتروليين القدامي لموابيل أويل في منصب السفير الأمريكي. خاصة وأن هذا اليانكي المنفتح ينشط بفعالية عظيمة داخل أوساط الغابونيين يستمع بأذن متفهمة لشكاواهم بشأن الوصاية الفرنسية الثقيلة المفروضة عليهم.

إن مخـابرات «سـديس» أو ما عـرف باسم «شبكـات فوكـار» (تحـديـداً بروبي ودوكروكي وبونسايي) كانت متربصـة منذ نهـاية عـام 1962 فقد كـانت على معرفة بمدى جزع وسخط النخبة السياسية الغابـونية ـ فيمـا عدا ليـون مبا وحاشيته بـالطبـع ـ هذه المشـاعر يعبـر عنها بـوضوح لليـون مبا من قبـل نائب الـرئيس بول مـاري يمبيت مؤرخ في 20 ديسمبـر 1962، ففي أثنـاء اجتمـاع وزاري عقـد في غياب العجـوز تشكلت ثلاث بعثـات مختلفة تـوجهت الأولى الى موسكو، والثانية الى بلدان الكتلة الشرقية، والثـالثة الى المـانيا الاتحـادية والبنيلوكس وايطاليا، وقـد جاء في الـرسالـة: «إن الهدف الأسـاسي هو القيـام بحملة ديبلوماسية، لأن فرنسا تنظر إلينا باعتبارنا أطفال صغـار، وإن من واجبنا أن نعمـل على إيجاد صـلات بيننا وبين أي من يكـون، وعلى كل فـإن الدول الأخـرى التي تمـارس الابتـزاز، تتمكن من الحصـول على مسـاعـدات ومساعدات حيوية من طرف بعينه ومن أطراف أخرى».

إن هذه الوثيقـة في أعقاب قـرار باريس بعـدم تخصيص إلا مبلغ ثلاثين مليوناً من الفرنكات الأفريقية لمشروع إنشاء المعهد السياسي التقني، بدلاً من 80 مليوناً كانت مقررة سلفاً.

إن الجواسيس الفرنسيين والغابونيين الذين كانوا لايجهلون شيئاً عن وجه السخط التي كـانت على وشك أن تعم الغـابون، ولم يتـوصلوا مـع ذلـك الى التكهن بالانقلاب العسكري وعودة أوبام.

وقرر الأليزيـه بعد سـاعات من عـزل العجوز أن يعيـده الى السلطة وأن يعمل على منع تكرار وقوع مثـل هذه المغـامرة. وقـد تم ترتيب ذلـك في 18 فبراير في بـاريس في لقاء ضم فـوكار ومـوريس روبرت مسؤول شؤون أفـريقيا في المخابرات الخارجية «السـديس» وصديق فـوكار وبيير جويـاما، رئيس مـا أصبـح فيما بعـد مؤسسة «الف» وغي بـونسايي رئيس الـطاقم في المجموعـة البتـرولية للدولـة، ورينيه جـورنياك، مسـاعد فـوكار، وكلود يتـراروز، الممثل الـوحيد للغـابون، وهـذا الأخير رغم أنـه فرنسي إلا أنـه كان مستشـاراً لسفارة الغابون في باريس، وكان يحظى بمودة وثقة ليون مبا.

أعـطى الجنرال ديغـول موافقتـه على الانقلاب المضـاد الـذي تقـررت حيثياته في مساء الثامن عشر من فبرايـر. وكانت هنـاك نقطة وحيـدة سوداء في تفاصيل الخطة وهي أن بول ماري يمبيت نائب الرئيس الذي كان متواجـداً في أثنـاء ذلك في مقـاطعة نجـوني، مسقط رأسه، كـان عليـه أن يـوقـع، بـاسم الحكومة الشرعية في الغابون، طلب تدخل القوات الفرنسيـة بمقتضي اتفاقيـة الدفاع الموقعة بين الغـابون، طلب تـدخل القـوات الفرنسيـة بمقتضى اتفاقيـة الدفاع الموقعة بين الغابون وفرنسا في 17 أغسـطس 1960، ولكن لم يستطع أحد معرفة طريقة التوصل اليه. ولم يكن يمكنهم العثور عليه إلا بعد عدة أيام من تدخل المظليين الفرنسيين. وقد جرى بالطبع توقيع الرسالة بتاريخ مسبق.

ولكي يمكن تجنب الوقوع في هذه المشكلة مستقبلاً، فإن إجهزة فـوكار عملت للحصول على توقيع ليون مبـا ثم ـ بونجـو بعد استـلامه السلطة ـ على خـطاب يطلب من فـرنسا التـدخل، عسكـرياً وقـد تركت فـراغات بيضـاء في الخطابات، خاصة بأماكن توقيع التواريخ.

موريس روبرت، وجي بونسابي، الرجلان الأساسيان في العملية، غادرا بـاريس الى داكار مسـاء 18 فبرايـر، وفي نفس اليوم شكـل جان هيليـر أوبـام حكومته في ليبرفيل، وباستثناء حشـود الجند الـواقفة أمـام المقر الـرئاسي ذي الـطابع الاستعمـاري بحوائـطه البيضاء وأسقفـه المعـدنيـة، وبعض حـركـات الذهاب والإياب لبعض الدوريات. بدأ الموقف هادئاً.

قبل ساعة من مشرق يـوم التاسـع عشر من فبـراير، وبعـد أن قام رجـال المخابرات الفرنسيين بإخلاء مطار ليبـرفيل، هبـطت طائـرة دي سي 8 محملة بجنود الفرقة السابعة للمظليين، التابعة لفوج مشاة البحرية المتمـركز بـداكار، وفور هبوطهم أعطى الأمر للجنود بتطهير المدينة سريعاً. وفي السابعة والنصف صبـاحاً، كـان مذيـع راديو الغـابون يحث الغـابونيين على النـزول الى الشارع وذبح جميع البيض وسحقهم. حينما دخل عليـه المظليـون واحتلوا الاستوديـو واعتقلوه قبل أن يتمكن من تكملة ندائـه. . . ووصل جنـود آخرون من «بـوار» في افـريقيا الـوسطى حيث يـرابط الفوج المـظلي السـادس، يقـودهم العقيـد

شـاميون واتخـذوا مواقعهم حـول معسكر لالالا حيث كـان يتمركـز الملازمـان مومبو وايسون، وبدأت المفاوضات بين السفير الفرنسي بول كوشيرانوبين جان هيلير أوبام، حتى يتنازل هذا الأخير عن السلطة ويغادر القصـر ويقنع الضبـاط بتسليم أنفسهم، كانت هذه العملية شديدة الحساسية بالنسبة لكوشيـران الذي لم يكن تأييده للتدخل كبيراً، وكان متعاطفاً مـع أوبام وأصـدقائـه، الذين كـان يعتقد أنهم أكثر نزاهة وكفاءة من ليون مبا وفريقه.

في معسكـر لالالا، قرر العسكـريون الشبـاب الغابـونيـون أن يحـاربـوا ويقاوموا مهما كلف الأمر من أجل شرف الغـابون. وأيقـظت طلقات المـدفعية وزخات الرصاص بعنفها مدينة ليبرفيل، ولم يكن الجنود الفرنسيـون متحمسين لدخول معركة بمثل هذه السرعة إذا كانوا يفضلون محاصرة المعسكر، اقتناعـاً منهم بأن الغابونيين سوف يكفون عن القتال في النهاية[1]. لكن أوامر بونسـابى وروبرت وهما المدنيان الـوحيدان، اللذان هبـطا مع الجنـود الذين جـاءوا من داكار على متن الطائرة دي سي 8 كانت قاطعة، ينبغي إعادة جميع الأمور الى نصابها في اليوم نفسه. التاسع عشر من فبراير.

وبالطبع فإن الحظ لم يحـالف العقيد شـامبون قـائد، الفـوج السادس، فلقد جاء الـ «بوار» لقضاء خدمته الإجبارية كقائد بعد تخرجه من كلية الحرب وكـان إلى جانب كـونه ضـابطاً لامعـاً رجل تفكيـر قبل أن يكـون رجل ميـدان وفعل، ولكنه وجد نفسه مجبراً بشكل فظ للمـرة الثانيـة خلال ستـة أشهر على أن يفتـح النار، كـانت المرة الأولى في بـرازفيل في أغســطس من العام الـذي انصرم، وعندما تمت إطاحة الأب فولبرت يولو.

لكن التنسيق بين القوات الفرنسية كان متـروكاً لهـوى الجنود، ولـم تكن الأوامر واضحة بل إن عسكري بوار وداكار دخلوا في اشتبـاك لعدة دقـائق. ثم وقعت الواقعة إذ أن أحد الضباط الغابونيين المحـاصرين، وكـان صديقـاً لأحد الضباط الفرنسيين وخريجاً معه في نفس الدورة في الكليـة العسكريـة للضباط

---

(1) أحد الشهود الذين جمعهم الكاتب.

في سان سير تبادلا الحديث:

- سلم نفسك وسوف نعاملك معاملة الضباط.

- لا، أنكم تذلون الشعب الغابوني، ولن أسلم نفسي.

- إنك في قلب الهدف، وإن لم تسلم نفسك فسوف أقتلك.

- اقتلني، إنني أفضل الموت على العار.

- أيها الأبله

هذا الضابط الغابوني، وخمسة عشر من رفاقه سقطوا خلال المعركة، ومات معهم جنديان فرنسيان «من أجل فرنسا».

بعد بضعة أيام، تحطمت طائرة «أطلس الشمال» عند اقلاعها على مهبط بوار، وكان من المفترض أن تنقل عسكريين الى ليبرفيل، ولم يخضع الطيار لتعليمات برج المراقبة بعدم التحليق نتيجة وجود زوبعة مدفوعة برياح جانبية على درجة عالية من القوة. وقد قتل الجزء الأكبر من العسكريين الذين كانوا على يسار الطائرة، وكان من بينهم قائد الفصيلة.

الطيب من أفريقيا الوسطى، فايانجا[1]، الذي صار فيما بعد شهيداً رمزياً لأفريقيا الوسطى، إن هذه الحادثة سببت نوعاً من الانفراج بأحياء مدينة ليبرفيل، فالآلهة لم تتخل عن الغابون تماماً بعد، وها هي تضرب فرنسا التي جاءت لتضرب الغابون، وتحقق هكذا بعض التوازن في كفتي الميزان. وأتاح هذا التدخل «للوبي الغابونيين» اجتياز خطوة جديدة وواضحة سعت الف لدفع الغابيين وتهميشهم فعقب عصيان فبراير لم يعد لـ «برو» أبداً وزنه القديم، وحتى أصدقاء فوكار أعاقوا لعدة أشهر عودته للغابون. وأصبح بونسايي، القناص القديم وخريج الفرقة الاستعمارية والذي أمضى سنوات في قيادة بورت جنتيل (منطقة النفط) صاحب الأمر والنهي في البلاد.

---

(1) صديق للكاتب.

وسعى تحديداً الى طمأنة ليون مبا، الذي لم يستعد أنفاسه على الإطلاق بعد هذه المغامرة الذليلة ورافقه بونسايى بشكل خاص في جولاته بالأقاليم، حيث نصحه «اللوبي» على أن يعمل على إصلاح صورته في صفوف الجماهير. لكن الرئيس الذي كان مريضاً، صار من الآن فصاعداً يخشى كل شيء، وبخاصة الموت، وكان على بونسايى أن يبذل جهداً شديداً لإخراجه من قصره، وهو المكان الوحيد الذي كان يشعر فيه بالأمن. ويجب الإشارة الى أن هذا المكان كان معسكراً حقيقياً منيعاً، يحميه العسكريون الفرنسيون.

«إن انقلاب 18 فبراير كان من صنع بعض العسكريين المستائين الذين حرضهم أوبام وبعض الشخصيات الأخرى من المعارضة، وقد أعلن ليون مبا أثر الانقلاب في خطاب بثته الاذاعة، «إنهم يدعونني بأبي الوطن الغابوني، والآن، فإن هذا الأب يفكر لكي يبحث عما يجب فعله لصالح عائلته، لصالح أبنائه الذين من بينهم بعض الضالين. إن كل ما أستطيع أن أقوله. لكم إن قراراتي ستكون قرارات أب، ولكنها ستكون بالقطع عادلة».

وأجلت الانتخابات التي كانت مرتقبة في فبراير إلى أبريل، وقام ليون مبا وأصدقاؤه بتشكيل لجنة تحقيق للكشف عن الجناة ومحاكمتهم.

وبشكل سري جداً تم إحكام الرقابة على المكاتبات والتليفونات، وجاء «المختصون» الفرنسيون إلى ليبرفيل بأعداد كبيرة، ولم يعد «كانون»، ورجل البوليس السابق وصاحب السجل المشبوه خاصة في أعوام 1943، 1944 والذي اشتهر في نهاية الخمسينات بقسوته الوحشية في قمع انتفاضة الباميليك في شمالي الكاميرون، لم يعد كافياً وحده لمهمة تعقب المعارضين، الذين كانوا يتزايدون في الغابون بأعداد كبيرة.

في أول مارس، اجتاحت العاصمة مظاهرات كبرى، رددت شتائم وهتافات معادية لليون مبا ولفرنسا وقذفت بالحجارة سيارات البيض. وخلال ثلاثة أيام، كان الجو ثقيلاً جداً في ليبرفيل بعد ذلك قرر «العجوز» بمساعدة مستشاريه البيض أن يضرب ضربته الكبرى. فقبض على 150 شخصاً

وأودعهم السجن، ومن بينهم خصميه العنيدين، أوبام وايكوه، وللمفارقة، فإن الانتخابات التي أعلن عنها في أبريل سارت رغم ذلك في وتيرتها الطبيعية.

ورغم اعتقال زعمائها، فإن المعارضة التي احتمت بشعار جديد هو: الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية قد أحرزت نتائج أظهرت بوضوح عدم شعبية ليون مبا، والأكثر من ذلك رفض التدخل الفرنسي. وهكذا تم في ليبرفيل، وحول العاصمة، سحق كل الأصوات التي كانت تؤيد «العجوز» بواسطة مؤيدي أوبام. وصار هذا الرفض معلناً في عدة أقاليم من البلاد. وبشكل ملحوظ في وولونتم. فعمل لوبي الغابونيين على تصعيد القمع. وكان روبرت يتردد بكثرة الى ليبرفيل لرؤية أصدقائه، بونسايى وجان كلود بروييى، رئيس المواصلات الغابونية ورئيس فرع المخابرات السديس وشبكات فوكار. وتم تكليف بوب مالوبير (خريج الألوية المضادة للثورة في أفريقيا على غرار فوكار وكل أعضاء لوبي الغابونيين) بتشكيل وتدريب حرس الرئاسة بهدف حماية ليون مبا ونظامه.

بعد افلاته من الموت أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم في الهند الصينية، فإن إقامة بوب في بورت جنتيل كانت تبدو سقيمة رتيبة إذ أن أعماله المختلفة في شركة «شل» أو في ملهى ليلي لم تكن ترضى شهواته الفعلية، وكذلك فإن الخدمات التي كان يقوم بها لأصدقائه الباريسيين أو الليبرفيليين، لم تكن تكفيه، وأن المهمة التي أسندت اليه لدى «العجوز» أثلجت قلبه، فقد وقع عليه الاختيار بسبب مهارته في الرماية، فهو نموذج لشخصية «لاكي لوك» استوائي، وكان بوب ينجح في تمويه شخصيته الطرزانية ويوحى لمشاهده بظرفه وشاربه المهندم على الطريقة الانجليزية شريطة عدم اعتراض طريقه.

ولكن رجلاً قناصاً، ومسلحاً يجيد الرماية، لا يكفي وحده لتشكيل حرس رئاسي، وكان لا بد من الأموال والرجال، والعتاد والسلاح، وكل الأشياء التي كان من الصعب إيجادها عام 1964. ذلك أن الغابون لم يكن بعد بلداً واسع الثراء. إن جمعية الصداقة الفرنسية الغابونية، أُنشئت لحل هذه المشكلات، لقد كانت تهدف في المقام الأول الى ايجاد الأموال والملابس

لحرس الرئاسة لدى الشركات العاملة في الغابون. ولقد تجسدت على هذا النحو الصياغة الأولى لمشروع جماعة الضغط الفرنسية الغابونية ـ اللوبي، التي كانت مهمتها الأولوية حماية أمن هذا النظام الذي يتيح بدوره للشركات الفرنسية الازدهار، إن مجموعة بترول الدولة «الف» لم يكن بوسعها بالطبع سوى إغداق العطايا، ألم يكن بونساني الذي يشغل رسمياً مدير الطاقم العامل بالاتحاد العام للبترول، واحداً من اثنين هما أعمدة هذه الجماعة.

إن تعزيز الإجراءات الأمنية حول «العجوز» لم يحل في بداية الأمر دون اندلاع الاضطرابات بين تلاميذ الثانوي والطلاب والموظفين والعمال الغابونيين، وغدت الاضرابات جزءاً من الحياة اليومية في ليبرفيل وبورت جنتيل، وفي 24 مارس سالت الدماء مرة أخرى في العاصمة.

طالب الغابونيون برفع أجورهم، ونظموا اضراباتهم مطالبين برفع الحد الأدنى للأجور الى ما لا يقل عن 10 آلاف فرنك أفريقي. وفي 8 أبريل، أي قبل يومين من موعد الانتخابات وعدهم ليون مبا في بورت جنتيل برفع الأجور بنسبة 10٪ ولكن في نفس الوقت وفي ليبرفيل وافقت الشركات الكبرى على رفع الأجور من 40٪ الى 50٪ ولم تهدىء هذه التنازلات مع ذلك من حدة الهجوم ضد «العجوز» وأصدقائه الفرنسيين. وإذا ما ألقينا نظرة الى المنشورات التي كانت توزع في كل مكان فإن ذلك يتيح لنا أن نكون فكرة عن العنف اللفظي الذي كان شائعاً في الغابون في تلك الفترة:

«إن من واجبنا أن نحذركم من التصرفات الدائمة والمثيرة للاستعماريين الجدد من شاكلة كوشيران، برو، أولين، بونسابي، وباقي المستشارين التقنيين الآخرين عامة المؤيدين بشراسة للاستيلاء على بلادنا وتحقير استقلالنا وذلك بتواطؤ من «عصابة امبا» هؤلاء القراصنة الذين من أجل تحقيق غاياتهم قد استخدموا ويستخدمون الجرائم شديدة البشاعة والتي تعرفونها جميعاً. . . جاء هذا في منشور من صفحتين موقع باسم «المجلس الثوري» وموجه الى أهالي بورت جنتيل.

منشور آخر جاء أكثر تعبيراً لأنه استعار اللغة التي تحدث بها نائب

الـرئيس يمبيت فـاضحـاً أسـراراً يفضـل اللوبي التكتم عليهـا ألا وهي رعب «العجوز» ومرضه ونشاطاته السرية. يحمل المنشور عنوان «برافو وشكراً، أيهـا السيد الرئيس» وجاء في بعض أجزائه ذات الصيغة التهكمية:

«شكـراً أولاً لأننا سمعنـاك في الراديـو، وشاهـدناك بـالتلفزيـون، برافـو عليك أيضاً لأنك أعدت ثـانية الثقـة الى الحزبيين الـذين كانت شجـاعتهم قد بدأت تخونهم بسبب الأكاذيب القذرة عن المعارضة.

«إنهم يحكـون في كل مكـان: آه إن الرئيس قـد سقط في نار المـدفـأة برداء القسيس، آه، إنه مريض بالالتهاب الرئوي، ومصاب بالفتاق من شدة ما صرخ عالياً في بورت جنتيـل ليهدىء السكـان الرافضين لـزيادة الأجـور بنسبة 10٪ فقط، ومن أجل هذا يعتكف بغرفته من شهرين.

إنهم يقولون بأنه استدعى الجراح من بـاريس لكي يعالـج له الفتق والالتهـاب الرئوي، وأن جرونير وزوجتك يلازمانك الليـل والنهار بغيـر أن يتركـانك. لكن كـل هذا كذب.

«إنك تقول أيضاً بأنك لست مريضاً بالمرة، وأنك تجلس فقط صـامتاً، لأن الأب لايخرج عن صمته ويتحـدث كل يـوم عن صغاره، إنـه يتحدث مـرة كل ثلاثة شهور، وتقول أيضاً أنك لا تخش الموت برافوا، هذا حسن».

«إن الرئيس لا يقول أبداً بأنه مريض، إن الراديو والجـرائد يقـولون بـأن ديغول قد قطع سُرّته، وهذا أمر لايستحب قوله، إن الراديو والجرائـد الفرنسيـة ليست حسنة النية، فهم يثرثرون كثيراً».

وقد استطرد محررو هذا المنشور في الحديث عن موضوعـات حروقـات

---

(1) إن الإلمـاح إلى «رداء القسيس» ربما يكـون كتابـة مرجعهـا الصداقـة الوثيقـة جداً بـين ليون امبـا والأسقف ج. ب. أديوا، فنقلاً عن كاتب المنشور ان «العجوز» ارتدى زي صديقه ليرتاد حفـل إقـامة طقس البـويتي من أجل استخـلاص قوى الشر، فمن الثـابت أن ليون امبـا أصيب بعـد الانقلاب بحروق شديدة خلال جلسة سرية من جلسـات ممارسة الطقوس.

بويتي والعجوز المرتعب وذهبوا أيضاً ألى الالحاح الى إصابته بمرض السرطان الذي نخر جسده «يتابع المنشور:

«إن المعارضة تقول إن الجنود الفرنسيين يحتجزونك رهينة لأربعة أعوام بسبب الخوف، إنهم يلعبون كرة القدم لأجلك في الفناء كما في الملعب، إنهم يبنون البيوت الصغيرة لأنفسهم لديك حتى يظلوا هناك ليلاً ونهاراً لمدة أربعة أعوام. ولهذا فأنت لاتخرج أبداً.»

«يجب أن يتم ترحيل الجنود الفرنسيين الذين يحتجزونك كالسجين، فهذا عار لنا أعضاء الكتلة الديمقراطية الغابونية، لأن الآخرين يقولون: إن رئيسكم يموت من الخوف، ولهذا السبب فإن الأجانب يقومون بحراسته(...)

«ويقال أيضاً: أوه، إن الرئيس ليس أبداً مريضاً، ولكن لماذا يردد الراديو إذن قراءة تقريراً صحياً عنه موقع من باريس وجرونير، ولا بد من توضيح سبب عدم مغادرة الرئيس لمقره. أن رجالك يودون رؤيتك مثلما في الماضي ليتأكدوا.

الآن، نحن أعضاء الكتلة الديمقراطية الغابونية. سنكون جميعاً في غاية السعادة، إذا ما قمت بترحيل جميع الجنود الفرنسيين الذين يقيمون هنا مع العقيد لكي يحصلوا فقط على الأموال الكثيرة. ومن ثم تخرج أنت سائراً على قدميك وحدك في مدينتك ليبرفيل لكي ترينا أنك لم تحترق بنار بويتي برداء القسيس. إن هذا هو العار الكبير لنا.

إنهم يقولون أيضاً أنهم أعطوا لك ألقاباً في بويتى، مثل «الجونبي» و «المبانتوهان»، وأن اسمك المستعار في بويتي وهو مافيجو - ما - ميدى -. وهذا لم يكن إلاَّ كذباً عليهم.

إن المعارضة تقول أيضاً، أنك خرجت مرتين مع عدد غفير من رجال البوليس، من أجل تقليل الناس، لأنك سعدت بالنجاة في الذهاب الى فرنسا لكي تختفي، ومن هناك تقدم استقالتك. إن اعضاء الكتلة يقولون بأنك لن

تفعل هذا لأنه سيكون عليهم أن يجنوا العار الكبير بينما ستتمكن منهم المعارضة مدى الحياة.

لقد سجنت مارتين، وماري أجاث، وأليس، حسناً، لابد لك من الاستمرار في اعتقال جميع نساء ورجال الغابون وبهذا الشكل سيبقى أعضاء الكتلة وحدهم يتمكنوا من العمل أفضل مما قبل.

«برافوا سيادة الرئيس وشكراً، كان الله في عونك، نحن هنا لحراستك بدلاً من الجنود الفرنسيين» نحن أعضاء الكتلة الديمقراطية الغابونية الذين نتحدث الفرنسية مثل يمبيت ونيوندا.

كان لهذا المنشور وقعاً مريعاً على العجوز، فهو يحمل بعضاً من أسراره الكبرى: فقد كان اسمه في بويتي مافيجو ما ـ ميدي «ومعناه» القط القادي على أن يكون مرة واحدة ناعماً وشرساً «وبالتالي من الصعب قتله»، وبهذا الفضح لأمره أراد أصحاب المنشور تعزيه ليون مبا وقذفه دون رحمة بين أيدي أعدائه، وأسهم هذا الأمر في تضاعف رعبه.

وصارت جميع أسرار ليون مبا مفضوحة، وبشكل خاص تفاصيل وأسباب إبعاده الى أوبانجو يشاري لعشرين عاماً، وقد صدر منشور آخر على هيئة صلاة «للاله القادر» يبدأ على هذا النحو:

أنا ليون مبا ابن منكو.

أعترف لك أيها الرب وللشعب الغابوني بصوت عال

أنني قسوت على نفسي وبعت امرأتي

في صفقة كاملة عام 1930 في نفس الوقت الذي بعت فيه روحي ودانت لي الغابون بأسرها منذ ذلك الحين.

فلتتحقق مشيئتك أيها الرب وإرادة الشعب الغابوني.

ولأخرج من القصر مضروباً على قفاي بقدم العقيد باليز

وأعبر مباشرة الى سجن «دوم لي بام»

حيث أعتقل بلا توقف أنصار أوبام

كانت هذه المنشورات تحلل وتؤرشف ويطارد محرروها على يد فرق البوليس والتجسس الجديدة وكانت محاكمات قادة عصيان فبراير تحوز كذلك على أقصى درجة انتباه، ورغم كل الجهود، فإن ملف الاتهام الذي قدم للنائب العام أريستيد ايسامب شديد الضآلة[1] ولم يستطع أحد اثبات التواطؤ بين العسكريين الغابونيين والسفارة الأمريكية، أما الروابط المخمنة بين أوبام وبين العصاة، فلم يمكن التوصل اليها. وكل ما أمكن رصده هو محادثة جرت بإحدى الأمسيات في سيارة بين أوبام وابن عمه وهو أحد قادة العصيان وذلك قبل 17 فبراير ببضعة أيام.

وقد افتتحت المحاكمات في لامباريني بمحاضر الاتهام لست وعشرين شخصية رئيسية هم الذين شكلوا حكومة أهلية في يوم 18 فبراير وكان ذلك في اغسطس. وفي النهاية فإن الملازمين ايسون ومبين حكم عليهما بالسجن لمدة 20 عاماً، وحكم على أوبام بالسجن 10 أعوام. وحكم على أعوانه بعقوبات أُخرى متراوحة.

بعد هذا الحكم، مضى «التطبيع» بسرعة وتلاشت الحمية الكفاحية، وفي أكتوبر 1964 انضم 6 من نواب المعارضة الى الكتلة الديمقراطية الغابونية، حزب ليون مبا. وغزت اللاأخلاقية القوى الحية في الغابون، وأصبح من العسير أكثر فأكثر الإفصاح عن أي معارضة «للعجوز».

وقد انعكس كل ذلك فكان كل شيء ينقل اليه، ومن ناحية أُخرى، كان أي شك يساور المخبرين يؤدي لخسارة وظيفة، أوتعرض للقمع. وعاد جلد المواطنين كسابق عهده في فترة ما قبل الاستقلال، وبات القمع هو الرياضة المفضلة للعجوز. فقد كان ينزل الى المدينة محاطاً بالجنود والبوليس، من

---

(1) قرأ الكاتب في يوليو 1964 أن ايسامب هو المسؤول عن طلب منع نشر ملف الاتهام.

وقت لآخر، ويقذع الناس الذين لايلبسون زي حزبه، ويضرب كل الغابونيين الذين لم يجتمعوا بعد تحت راية الكتلة الديمقراطية الغابونية أو الذين كانت استجابتهم فاترة نحو هذا الحزب، ولقد شاهد الكاتب مشهداً من هذا الطراز في نوفمبر 1964. على شرفة المكتب الرئاسي بناحية الفناء المعاكسة للبحر، وعلى منضدة بدت كأنها معدة لهذا الغرض، كان أحد الغابونيين مطروحاً على بطنه مقيد اليدين والقدمين، وهو يصرخ عند كل ضربة يتلقها بفرع شجرة على ظهره وفخذيه. وفي لحظة ما التقط العجوز العصا من يد الشرطي وهوى بها بدوره على المواطن.

في كتاب التاريخ الرسمي المعنون «الغابون في 20 عاماً» كتب المؤلف المجهول واصفاً حالة «العجوز» في تلك الفترة:

«إن الانتصار لم يهدىء للأسف من جرح القلب الذي أصاب العجوز ليون مبا، فإن حركة المتمردين تركت في نفسه أثراً غائراً. وبدا في نظره الإجحاف بشخصية أكبر من الإساءة لنظامه بدلاً من أن تؤدي نجاحاته الى تليينه فقد سجنته في أوضاع مقلقة له.

كان اللوبي يعرف أن عهد العجوز شارف على النهاية، وكان يعد بنشاط البديل، وكان الآخر الذي يسانده هو الشاب بونغو، مدير مكتب ليون مبا، فقد كان رجل قرار، مجتهداً، وشجاعاً - في الأشهر التي أعقبت الانقلاب، كان يتجول حاملاً مسدساً عيار 357 تحت سترته - وقد سعى «اللوبي» الى تطويع شباب غابونيين أذكياء بغية تنظيم هيكل البلاد المقبل، وكان من بينهم جورج راويري الذي جذب الانتباه بصفة خاصة. لقد ولد في 10 مارس 1932 في لامباريني، وحصل على دبلوم الكادر التقني من مكتب التعاون الإذاعي، وأسهم في تأسيس إذاعة الغابون في عام 1959، ثم أصبح مديراً للبث الإذاعي الغابوني (راديو وتليفزيون الغابون)، وأخيراً أصبح وزيراً للإعلام والسياحة والبريد في عام 1963، ولم يكن شديد الحماس في البداية للاستفادة من تأييد اللوبي، وكان قد عقد خياره، مثله مثل صديقه بونغو، بأن يساند ليون مبا ونظامه، لكنه بعد التدخل الفرنسي لم يعد راغباً في الذهاب

لأبعد من ذلك. وفي النهاية، وبعد عدة لقاءات مع بونسايبي وعدد من أصدقائه، أصبح راويري مثل بونغو، أحد الخلفاء المحتملين للعجوز المريض.

ولئن كان بوب مالوبييه، رئيس حرس الرئاسة، والعاملين معه، يقومون بمهمتهم على الوجه الأكمل فإن الممثل الرسمي لفرنسا، فرانسوا سيمون دى وكوربيل، الذي خلف كوسيران، ليس من الطراز المناسب، لا للعجوز، ولا لمستشاريه الأقوياء. كان السفير يسلك كما لو أنه كان معيناً في سفارة فيينا... وقد استقبل بالترحاب في مستهل 1965 تعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية تطلب بحث ترحيل العناصر الفرنسية التي تحرس قصر الرئاسة، لأن حضورهم يغضب بشدة غالبية الغابونيين، ووجد السفير من جانبه أن هذه العناصر استعراضية ووجودها استفزازي للمواطنين.

وأسرع دى كوربيل الى ليون مبا، وأخبره بقلق بنوايا الحكومة الفرنسية، وأصاب العجوز غضباً شديداً عندما بدأ السفير يعقد مقارنة بين الحامية الفرنسية و «قوات الاحتلال» وطرد الرئيس الغابوني الدبلوماسي الفرنسي الذي لايطيق وجوده أصلاً منذ وصوله ليبرفيل.

واتصل ليون مبا على التوّ بجاك فوكار، وأعلمه بعزمه الرحيل الى فرنسا على ألا يعود للغابون، قبل أن تعين باريس سفيراً آخر.

ووضع العجوز تهديده موضع التنفيذ. وبعد لقائه بفوكار، طلب اجتماعاً مع الجنرال ديغول، وجعله الجنرال ينتظر بضعة أيام مؤملاً أن تكف مع الوقت حدة الغضب عند الرئيس الغابوني، لكن عناد ليون مبا لم يلن، فقام فوكار بتعيين موريس ديلوني، وهو عسكري قديم من أصدقائه، كان قد أثبت جدارته في أفريقيا، ليحل محل سيمون دى كوربيل.

وديلوني موظف بإدارة المستعمرات الفرنسية، صقلت شخصيته أثناء الحرب، بعد نجاحه في مسابقة «الدخول لـ» الفرقة الاستعمارية، ولبى النداء بمجرد اندلاع الحرب، وظل ملتحقاً بها طوال فترة النزاع، ثم التحق بسلاح الفرسان ومدرسة سومور. وفي ابريل عام 1940 انضم الى فرقة «التنانين

المحمولة». ولم يستمر سوى ثلاثة أسابيع الى حين الواقعة التي أثرت فيه بعمق. وكما قصها هو بنفسه في كتاب ذكرياته المعنون «من الكاسكيت الى الجاكيت» أو من الإدارة الاستعمارية، الى الدبلوماسية الأفريقية، الذي نشر بسلسلة الفكر العالمي، لقد وقع ديلونى الطموح سجيناً وظل لثلاثة أعوام في المانيا ثم أرسل الى اللورين لتأطير أسرى الحرب الأفارقة للعمل في المصانع والمناجم لصالح الألمان. وكان هذا أول احتكاكه بالأفارقة، وبحيث يقول «إن سنغاليينا لهم شجعان حقاً، ونحن نحاول أن نفهم مشكلاتهم لكي نحلها، وبصفة خاصة على صعيد العمل وفي أفضل الشروط». ومرت عدة شهور قبل دخول الحلفاء الى النورماندي في يونيو 1964. قرر ديلوني الذي لا يصغى الا لصوت شجاعته الالتحاق بالعصاة في وسط فرنسا مع الجبهة الفرنسية بقيادة الكابتن «برنارد» ووجد نفسه كما قال على رأس مائة رجل من الذين كانوا خليطاً من التلاميذ الصغار وبقايا الجمهوريين الاسبان اللاجئين في فرنسا والفارين الروس من جيش فلاسوف، وكانت مهمة هذه المجموعة هي إعاقة الوحدات الألمانية التابعة للرايخ والمتجهة الى نورماندي، ودخل ديلوني دخول «المحرر» في بواتييه، ثم التحق بجيش لارمنيات في بورنيك لشن حرب الحصار ضد الالمان الذين تحصنوا ببضعة جيوب على المحيط الأطلنطي. وانتهت الحرب، فعاد الى الكاميرون حيث قضى ثمانية أعوام على مراحل مختلفة. إن مرحلته الأكثر بروزاً كانت عندما خولت له قيادة اقليم باميليك، بناء على طلب بيير ميسمير المفوض الأعلى ابتداء من مايو 1956. وكان هو الذي قضى على انتفاضة الباميليك، و (الاتحاد الشعبي الكاميروني) الذي طالب باستقلال الفوري للبلاد. وفي كتابه يعرض ديلوني فلسفته بوضوح:

منذ أن غادرت دشانج، في ديسمبر 1958، خلفت ورائي وضعاً هادئاً. لقد أثبتت أنه إذا ما توفرت إرادة سياسية وتصميم، وتقنيات مناسبة[1] فمن

(1) التشديد من عند الكاتب.

السهل قهر واخضاع أى تمرد حتى ولـو كان حسن التـنـظيم، وإن روح التخلي والاستسلام والهزيمة ليست حتمية. . .

«ولـلأسف ظننت بعد فتـرة دامت عدة أشهـر أن بإمكاننا فتـح السجـون وإطـلاق سراح رجـال كنا نعتقـد أنهم قـابلون لـلانضبـاط وكـانت النتيجـة أن الإرهاب المسعور ظهر من جديد. . .».

إن رداءه الدبلوماسي لم يعقه أبداً عن مزاولة مهمته الجديدة في الغابون التي جعلت منه بشكل ما والياً رومانياً مـطلق الصلاحيـات مكلفاً بـالسهر على مصـالح فـرنسا وعلى أمن النـظام وصار سـريعاً أحـد الرجـال الأسـاسيين في اللوبي بما دعا بونغو الى تهنئته بعد أربعة عشر عـاماً من ذلـك، لتمكنه من أن يكـون سفيراً للغابون أكثر مما كان سفيراً لفرنسا. .

قبـل أن يتم تعيين ديلوني في ليبرفيـل، استقبله جـورج بـومبيـدو رئيس وزراء ديغول، وأوجز له بوضوح الالتباسـات الأسـاسيـة في السيـاسـة الأفريقيـة بصفـة عامـة، مع مـراعاة الغـابون بصفـة خاصـة وقد روي ديلوني في كتـابـه الخطاب الذي تلاه بومبيدو على أسماعه.

«إنك ذاهب إلى الغابون، عزيـزي السفير، وإن مهمتـك لن تكون على الدوام سهلة، ليس فقط هناك ولكن على مستـوى صلاتـك في باريس، حيث أنك ستكون تحت إمرة أكثر من «رئيس»:

- أولاً، الجنرال، الذي كما تعرفه يهتم عن كثب بأفريقيا،
- ثم السيد فوكار بلاجدال،
- ثـم وزير الشؤون الخارجية وسكرتير الدولة لشؤون الخارجية،
- وأخيـراً أنا نفسي، الـذي لايمكنني أن أغفل كـل ما يتعلق بـالسياسـة الخارجية لفرنسا من قريب أو بعيد.

إن عليـك أن تبذل جهـدك ياعـزيزي السفيـر، أن تبحث وأن تجد هـذا الرئيس أو ذاك الذي بوسعه في الوقت المناسب أن يفهمك ويساعدك، ويمدك

بالعملومات التي تطلبها، وهذا لن يكون سهلاً ولكني مع ذلك أتمنى لك حظاً طيباً.

وعمل ديلوني لهذه النصائح ألف حساب، وقد استخدم بنجاح هامش المناورة الذي أتيح له بسبب تعدد الجهات التي كان يعمل لها، واختار رئيسه الحقيقي، جاك فوكار.

بعد ظهور تعيين ديلوني في الجريدة الرسمية سفيراً، في مكان السيد فرانسوا سيمون دى كوربيل، وافق ليون مبا أيضاً على الالتحاق بعمله، ولكن أجله بات قريباً، وصارت إقامته في الغابون تقل أكثر فأكثر، وكان الإخصائيون يقولون بأن السرطان الذي أصابه لن يدعه على قيد الحياة أكثر من عامين أو ثلاثة، وكان يشرف على علاجه البروفيسور فيك - دوبون. بمستشفى كلود برنار. وكان ليون مبا مجبراً على المجيء لباريس كل شهرين للعلاج، وفي كل مرة كان تغيبه يقتضي اختلاق الأعذار وغدا ذلك مرة بعد مرة أقل سهولة، وكانت المهمة الأولى للسفير الجديد تتضمن إذن الإعداد لمرحلة ما بعد ليون مبا بغير أن يثير ذلك حفيظة العجوز.

أثناء تسليم السفير الجديد لخطاب اعتماده حدد الرئيس الغابوني جيداً طبيعة الصلات التي يعتزم تنميتها مع فرنسا:

إنكم ستكتشفون سريعاً بأننا أكثر من أي بلاد فرنكفونية أخرى، تجمع بين أمتنا وأمتكم وحدة في الثقافة وفي المصالح، وأن الفرنسيين الذين يعيشون في الغابون ليسوا أغراباً بل على العكس يشعرون بأنهم في وطنهم ولاينظر اليهم هنا فعلياً إلا باعتبارهم غابونيين بالتبني.

إن الغابون بلد صغير مسالم، لكن الطبيعة وهبته ثراء واضحاً بالنسبة لعدد سكانه مما يعرضه للأطماع.

إن سحب التهديد تكدست. وقد تغلغلت إلى أفريقيا نظريات مادية مناوئة للنهج الإنساني الذي طبع عليه الغابون بكل اعتزاز. لذا فنحن قلقون من ذلك إلى أقصى حد.

والحقيقة أن الخطر لايحدق فقط بالمفاهيم الحياتية التي حملتها إلينا فرنسا، ولكن كذلك بالحدود التي رسمت لنا خلال حصولنا على الاستقلال.

أيضاً فان ما يقويني ويطمئنني بشكل خاص أن أستمع من أفواهكم أنه بمقدورنا الاعتماد باستمرار على مساندة فرنسا.

لقد وقع بلا جدال تغير في التكتيك منذ وصول ديلوني. فلقد تفضل اللوبي لتمرير وجود الجنود الفرنسيين والعملاء العديدين من كل الأصناف. أن يعدل في مبراته: فالعدو لم يعد داخلياً، وإنما خارجياً

وكانت تدور في الخفاء أمور لا نعلمها الآن.

من الذي يطمع في الغابون؟ ومن أين تأتي السحب؟ إن هذا لأمر غامض، ومن الضروري طبخ مؤامرة صغيرة بشكل سريع!

بعد أربعة أشهر من وصول ديلوني إلى ليبرفيل، وفي 24 سبتمبر 1965 عين ألبرت برنار بونغو وزيراً منتدباً لرئاسة الجمهورية ومسؤولاً عن الدفاع الوطني، وكانت هذه أول عملية إصباغ لصفة رسمية عليه، باعتباره الرجل الثاني في النظام. وقد حصل على دخول أنيق للمسرح السياسي فأفرج عن عدة سجناء وبدأت تنسج حوله شيئاً فشيئاً صورة الرجل الأكثر لبرالية من العجوز. وأصبح المخطط الذي أعده ديلوني و«اللوبي» الآن في أرض الواقع، فبونغو أمسك بالبلاد بمساعدتهم.

وعين راويري وزيراً للدولة وسفيراً للغابون في فرنسا وكان هو الذي يؤمن الصلة بين ليبرفيل وبين العجوز، الذي صار أكثر يقضي غالب اقامته في مستشفى كلود برنار.

وصاعد تكميم المعارضة، وشمل الإحساس بالعجز كل من كان يريد التعبير الذين كان يتم رصدهم فوراً، وقد ركزت المخابرات عملها على الطلاب والاكليروس الكهنوتي (الذي لم يخف أبداً تعاطفه مع أويام) والإكليروس البروتستنتي (المؤيد لجان مارك ايكوه) وكذلك البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية. وأكمل ديلوني مخططه فاستقدم صديقه المشبوه

المقدم «ماتربيه» لكي يقوم بعملية إعادة تنظيم الجندرمة الغابونية.

عندما كان جورج ماتربيه نقياً، كان يتولى إدارة العشرين فرقة المجهزة التي وضعت تحت تصرف ديلوني لقمع انتفاضة الباميليك من 1956 الى 1958. كونان، ماتريير، ديلوني، هم الذين تعاونوا على ضرب الاتحاد الشعبي الكاميروني، وقد شكلو على هذا النحو ثلاثياً متجانساً لتحطيم عزائم أنصار أوبام ومجموعات المعارضة الأخرى.

إن الغياب المتكرر لليون مبا لم يمر بغير أن يطرح مشاكل حادة، يذكر ديلوني في كتابه: «اني أعمل بشكل منتظم طبقاً لتوجيهات جاك فوكار الذي يتابع عن قرب شديد تطور الوضع في الغابون»

وكان بول ماري ـ يمبيت مايزال نائباً للرئيس، ويحكي عنه ديلوني:

«لقد كان تقريباً أمياً وجاهلاً تماماً بالطريقة التي تدار بها البلاد التي تعج بالتحولات، كان يحذر من البرت بونغو، وفي غياب الرئيس كان يدعى أن بامكانه الاستغناء عن معرفته ومن آنٍ لآخر كان السيد يمبيت يدعوني لأجد فوق طاولته أكواماً من الملفات التي يطلعني عليها لكي يطلب رأيي وما إذا كان عليه أن يوقع أو لا يوقع على بعضها.

إن هذه التعليمات كان تلقاها من رئيسه ليون مبا الذي كان يعرف أنني في مطلق الظروف سأكون مستشاراً حذراً ويقظاً.

كنت أقضي الساعات على هذا النحو مع نائب الرئيس، الذي كان لحرصه على أن يكون لطيفاً، يسكب لي الشمبانيا الرائعة في كئوس كبيرة.

انما كان ذلك يقتضي صحة طيبة.

«وفي ختام جلسات العمل التي كنت أقضيها مع يمبيت، كنت أذهب لرؤية البرت بونغو وكنت أطلعه علماً بكل المسائل التي كنا نحلها أو نؤجلها...»

في النهاية، وفي نوفمبر 1966، أقال العجوز يمبيت من وظائفه، وأحل

محله بونغو. وأصبح يمبيت وزير دولة للعدل. ولكي ينتزع مثل هذا القرار من العجوز، كان على بونغو وباللوبي أن يختلقوا وجود مؤامرة. واتهم يمبيت «بعقده عدة اجتماعات مع شخصيات هامة في الدولة، وبأنه نجح في اكتساب قائد الجيش إلى جانبه» أما الهدف من هذه المؤامرة فهو الشروع في عزل العجوز والإطاحة بنفس الوقت بوزير الدولة للرئاسة، أي بونغو.

إن المؤامرة، وتعيين بونغو نائباً لرئيس الحكومة، كان قد تقرر قبل رحلة العجوز الأخيرة لباريس، فلم يرد فوكار وجورنياك وديلوني ترك الغابون في هذا الوضع الحرج، وكان فوكار وجورنياك كثيرا التردد إلى سرير المريض ليون مبا بمستشفى كلود برنار لكي يقنعانه بقبول مشروع لإصلاح الدستور الغابوني - لقد كانا يتوقان من وحي النظام الأميريكي لإنشاء وظيفة نائب للرئيس يحل محل الرئيس في حالة تغيبه عن السلطة. ولكن العجوز المرهق قاوم كل هذه المحاولات. وكان الوقت ملحاً، وكان خطر الموت يهدد الرئيس بين لحظة وأخرى وكان فوكار متمسكاً بفكرة هذا الإصلاح التشريعي، وكان يأمل أيضاً أن يقبل ليون مبا أن يظهر لمرة أخيرة مع نائب الرئيس المعين بونغو. واستدعى فوكار ديلوني إلى باريس لكي ينتزع القرار النهائي. وبدأت المعركة بين الرجلين، كان ليون مبا يعلم جيداً أنه يخوض هكذا آخر معاركه، ولم يتزحزح قيد أنمله، وظل يقاوم، إنه ما زال يتمتع بسطوة حيث أن فرنسا التي طالما أحبها ترسل إليه مفوضيها الكبار الآن لكي يخرجوا من فمه كلمة «نعم» واحدة.

في غرفة مجاورة كان فوكار وبونغو ينتظران نهاية المحادثة، وكان الأطباء قلقلين، كان ديلوني قد أسرف في أرهاق العجوز المنهك.. وفي النهاية قبل ليون بتمثيلية الانتخابات الجديدة على رأس قائمة واحدة مع بونغو. على اعتبار أنه لن تكون بالقطع سوى قائمة واحدة وذهب ديلوني ليأتي بفوكار وبونغو، وأعلن ليون مبا قراره أمام الرجال الثلاثة.

وكان على العجوز الذي لايستطيع الحركة أن يذهب محمولاً إلى معرض للصور في السفارة الغابونية في 6 شارع جرويز بباريس منتقلاً بسيارة

إسعاف. متحملاً السلالم والانتظار والأضواء... كانت الصورة تؤخذ للملصقات الانتخابية من أجل اقتراع 19 مارس في إحدها كان ليون يجلس في مكتبه يوقع أحد الملفات الأكثر أهمية في الغابون: «مشروع سكك حديد أويندو بيلنجا، وميناء أويندو». وبعد هذا الفاصل الشاق، قبل العجوز كذلك أن يسجل تصريحاً يقطع الطريق على الشائعات حول موته التي سرى في ليبرفيل.

في 20 فبراير، أضيفت فقرة الى المادة 6 من الدستور الغابوني تنص على منصب نائب الرئيس ولكن تفحص الوثيقة يكشف عن ثغرة، إذ أنه تحت اسم رئيس الجمهورية نجد توقيع بونغو ولانجد توقيع ليون مبا. لماذا؟ هل تراجع العجوز بعد المكالمة الخاصة مع ديلوني؟ هل دخل في أزمة خطيرة في اللحظة التي كان عليه التوقيع فيها؟ إن هذا يضفى شكوكاً حول صحة موافقة ليون مبا على هذا التعديل.

في التاسع عشر من مارس، حصلت قائمة مبا ـ بونغو على 99,5٪ من الأصوات. وتم هكذا تطبيع الغابون، ولم يعد هناك إلاّ الانتظار لموت العجوز. جاءت كل شخصيات ليبرفيل لتودعه للمرة الأخيرة.

بعد بضعة أيام، أثناء حلف اليمين الذي تم بالسفارة الغابونية في باريس، يروي ديلوني بهذا الصدد: إن كل هذا العالم البديع، الذي يرفل في جاكتاته المؤجرة على عجل أتى ليشارك بجنازة عامرة بالكرم. وفريدة من نوعها والحق يقال...» «إني أحتفظ لنفسي بذكرى حية، وبشكل خاص بالتأثر الذي طبع نائب الرئيس الشاب، الذي بدا عليه الحزن لرؤيته حالة التدهور الجسدي لهذا الذي كان «المعلم» الفكري له، والذي كان منتبهاً كذلك للمسؤوليات والسلطات التى آلت إليه».

وللحقيقة فإن بونغو لم يتأخر في الإمساك بسلطاته، ففي 20 إبريل، أجرى تعديلاً وزارياً موسعاً فيه من اختصاصاته، محتفظاً لنفسه بحقائب التخطيط والتنمية والإعلام، ومع صديقه ديلوني قرر أن يقوي من أمنه. فتم إعادة تنظيم الحرس بحيث تشكلت كقوة مستقلة منضبطة وحسنة التجهيز

ضمت بشكل دقيق العناصر المخلصة والموثوق بها.

كان الحرس الرئاسى بمثابة حصن حقيقي للنظام، والذي تكون بشكل ـ أساسي من المحاربين القدامي في الفرقة الأجنبية الفرنسية، وكان يغدق عليه بسخاء من «اللوبي» وكان هؤلاء المرتزقة بمنأى عن أية أهواء لايتقيدون إلا برئيسهم «بوب» مالوبيير، مؤسس الحرس الرئاسى. ولكن هذا الأخير لم يكن أكثر من حرفي متخصص في أعمال الكومندوز وليس في إدارة جيش صغير، وفضل أن يلتحق بألفا حيث أسند إليه موقع ساخن هو «لاجوس» عاصمة «نيجيريا» وحل محل بوب ضابط فرنسي قديم هو العقيد لويراز، وأصبح الحرس الرئاسي كلى الحضور، إن هذا الحرس الأبيض صار مخيفاً، فلديه كل السلطة التي ينحني في مواجهتها الجيش والبوليس، والأفارقة الوحيدون الذين سمح لهم بالالتحاق بالحرس الرئاسى هم الباتيكيون، والغابونيون المنتمون لعشيرة الرئيس بونغو. ولكن حتى هؤلاء المخلصون لم يكن لهم نفس حقوق المرتزقة البيض. وبشكل خاص فيما يخص الأسلحة والذخيرة. ففي الغابون كما في العديد من دول أفريقيا فإن الحكام يحذرون من جيشهم وشرطتهم ولايمدونهم بالذخائر. ولكن بونغو الذي ظل يحتفظ في ذاكرته بدروس الانقلاب قام بتشتيت الجيش في أنحاء البلاد عند حدود غينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، وأمسك بيده شرطته.

مات ليون مبا في 28 نوفمبر بمستشفى كلود برنار، وتولى الرئاسة بونغو في سن الثانية والثلاثين، وطويت صفحة من تاريخ البلاد، وأعد بونغو مع ديلوني جنازة قومية عظيمة «لأبي الأمة» وكان الجنرال ديغول قد حرص في باريس على الانحناء أمام النعش قبل أن ينقل في طائرة دي سي 8. وكان التابوت مزوداً بنافذة زجاجية تتيح رؤية وجه الرئيس المتوفي من أجل قطع الطريق على الشائعات التي كانت تعم ليبرفيل بأن العجوز قد مات حقاً وليس هذا خدعة من بونغو لكي يسرع باعتلاء الرئاسة.

وأطلقت المدفعية من مدمرة فرنسية جاءت خصيصاً لهذا الظرف. كان كل نظراء العجوز هنا، رئيس ساحل العاج هوفوي بوانييه، والرئيس

الكاميروني أهيدجو، والسنغالي سنغور، وحاكم أفريقيا الوسطى بوكاسا، والنيجري ديوري والتشادي تومبالباي، والبعثة الفرنسية الرسمية وعلى رأسها لويس جوكس وزير العدل، يصحبه إيفون بورج سكرتير الدولة للشؤون الخارجية. المكلف بالتعاون، وبالطبع جاك فوكار، الذي كان بنظر كل الحاضرين الرجل الأول، وخلال العرض كانت القوات الفرنسية تقف على قدم المساواة مع الغابونيين.

إن بونغو الذي حملته باريس لموقع السلطة ودعمته، ولم يعد يجد أي خطر في أن يعلن إلغاء كل الأحكام بالإقامات الجبرية والعقوبات وقد أبطل العمل كذلك بالفقرة 6 التي أضيفت إلى الدستور في 20 فبراير المنصرم، وبما أنه الآن رئيساً، فلم تعد وظيفة نائب الرئيس ضرورية! فهو لايعتزم اقتسام السلطة، ويتوق سريعاً لأن يطبع البلاد بطابعه، وأن يضفي عليها صورة لبرالية.

وإبان الخطاب التقليدي في أول يناير 1968، أطلق فكرة التجديد:

«إن التجديد هو حشد الأيدي والإرادات، إن أقصى ما أتمناه في 1968 أن تحل فيكم روح التجديد وتقود قلوبكم. .» وأعلن بونغو في نفس الوقت إجراءات عفو جديدة عن المتهمين في قضية لامبارينى. ولكن تسامحاً، وليس ضعفاً، كما قال المؤرخ الرسمي لبونغو وشرحه على هذا النحو: «بتسامحه لم يكن بونغو بالطبع يريد أن يعيد شياطين الماضي، فبالنسبة له كان استمرار الدولة يتطلب على العكس اختفاء ألاعيب السياسيين لصالح التنمية. وفي نفس الوقت الذي أصدر فيه قراراً بإطلاق المواطنين المسجونين بلا جدوى. اتخذ قراراً آخر بإلغاء الأحزاب القديمة[1].

لقد قطع بونغو هكذا حبل الخلاص مع «العجوز» فألغى الكتلة الديمقراطية الغابونية حزب ليون مبا، لأن الحزب الرسمي كما قال لا يبدو له

(1) الغابون في عشرين عاماً.

ناصعاً كالثلج، فإن كثيراً من أعضائه كانوا يعتبرونه كما لو كان «شأنهم الخاص».

في 12 مارس 1968، أنشأ بونغو حزب التجديد، الحزب الديمقراطي الغابوني وفتح بابه لكل المواطنين الذين يساندون وبلا تحفظ المصالحة الوطنية والانطلاق الاقتصادي وجرى إلغاء المادة الرابعة من الدستور التي كانت تنص على الآتي: «إن الأحزاب والجماعات تقوم على التعبير بالرأي من خلال الاقتراع وتمارس أنشطتها بحرية ضمن الإطار الواضح للقوانين، وإن عليها أن تحترم المعايير الديمقراطية والسيادة القومية والنظام العام». وهكذا جعل بونغو وديلوني وفوكار وروبرت ومعاونيهم من الغابون نظاماً لم يكن رغم الطابع الظاهري الطيب له سوى نظامٍ للحزب الواحد.

إن تطوير النظام على هذا النحو كان استكمالاً لعمل بدأ قبل 10 سنوات، بأساليب أشبه بالمراوغات والمناورات من جانب ليون مبا والموالين له من الغابيين أتباع رولاند برو لإخضاع الإرادة الشعبية التي بدأت في النهوض بفعل الإدارة الفرنسية من زمن الحرب، وإن التعبير عن هذه الارادة لم يكن يرضى الشبكات الفرنسية المستقرة في الغابون. إن غالبية الغابونيين كانوا يتباهون بأنهم رجال مستقيمون، إلا أن خطورتهم تتمثل في الإيمان بفرنسا، رمز الحرية أقرب بنظرهم للعهد القديم والجديد منه للرأسمال، إن مبا ومستشاريه الفرنسيين نقلوا إلى الغابون صورة مسخفة من الحياة السياسية الفرنسية منذ عصيان 1958. إن منظمي عودة الجنرال ديغول - أي فوكار وأعضاء ضبط حزب ديغول - غدوا فيما بعد عرابي الغابون المستقل، وعلى غرار ما فعلوا في فرنسا انقضوا كالشؤم على الأحزاب السياسية، فقد شجعوا ليون مبا ومن بعده بونغو على القضاء على النسيج الثقيل للديمقراطية. وما لم يتمكنوا من تحقيقيه في فرنسا، حققوه في الغابون. إن بونغو تلميذهم المخلص يشرح هذا بوضوح:

«إن تعدد الأحزاب، وإن كان يرضي النموذج المثالي للديمقراطية بالبلدان العتيدة بالعالم الغربي فذلك لأنهم لم يعودوا بعد في مرحلة تكوين

الأمة، وهم ضالعون في مسيرة التحولات الاجتماعية والتقنية للعصر الحديث إلا أنه لا يشكل بالنسبة للأمم الأفريقية الشابة إلا عاملاً للفوضى والركود، لأنهما يبلوران التجزئة، التي يتسبب عنها حتماً العوائق التي تعوق التقدم. والأكثر خطورة من ذلك أن الأحزاب السياسية قابلة للتباهي بمجموعات اثنية وإلى التحول إلى تنظيمات دفاعية عن بعض الجماعات الخاصة».

إن المؤتمر الأول للحزب الديمقراطي الغابوني توجه بالكامل نحو التنمية الاقتصادية، وأصبح ذلك هو المدد لكل الخطابات الرسمية في الغابون، «إن سياستي أنتم تعرفونها، أعطت دائماً كل الأولوية للاقتصاد، ولكن فقط ضمن معيار التنمية بما يسمح بتحسين شروط الحياة لكل الغابونيين» قال بونغو، ولكن الإضرابات قامت في موندا في 1968 و 1970، ومن ثم في ورشات بناء وموانيء أويندو وبليبرفيل. . . فهل كانت مفاتيح تقسيم الثروة الغابونية هي أيضاً في أيدي بونغو. هذه المفاتيح التي كانت تفتح بها بعض الخزانات بسهولة أكبر من فتح الطريق نحو العدالة الاجتماعية.

الفصل الرابع

ترس بيافرا، والتكتل الروديس

إدراكا مني بأنكم لن تكونوا بأرواحكم وممتلكاتكم في مأمن إذا كانت لكم حكومة تحكمكم من خارج نيجيريا الشرقية، أعلن أنا المقدم تشوكويميكا أو جوكو، أن الإقليم بقاعدته القارية ومياهه الإقليمية، أصبح له من الآن فصاعداً دولة ذات سيادة تدعى جمهورية بيافرا.

هذا الإعلان الذي أطلق في 30 مايو 1967، كانت له عواقب مأساوية على البيافريين وسمم العلاقات بين الأفارقة لعدة سنوات. وقد ترك أثراً عميقاً أيضاً على تاريخ الغابون والعلاقات بين باريس وهذه البلاد. وبرغم الظواهر، فإن هذا الإعلان لم يكن بالفعل مجرد أمر داخلي يخص نيجيريا.

إن جسارة أوجوكو تبررها على نحو عميق المساعدات السرية التي تلقاها من أسبانيا تحت حكم فرانكو، ومن سالازار البرتغال، ومن ديغول فرنسا. إن القوى الاستعمارية الثلاثة السابقة، لم تشأ قبول دور نيجيريا على الساحة الأفريقية. وأن نرى هنا رجل 18 يونيو وهو بصحبة الدكتاتورين العجوزين المناصرين لهتلر هو أمر مثير للدهشة.

للمرة الثانية أظهرت باريس تأففها من المبدأ الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية: عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. فبعد كاتانجا وبيافرا، هناك أسباب عديدة تفسر هذا الموقف.

لم يحتمل الجنرال ديغول على الاطلاق المواقف العنيفة لنيجريا ضد التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء منذ عام 1960، ولقد ذهبت لاجوس إلى حد القطيعة الدبلوماسية مع باريس.

هذا الموقف الذي لم يجده الرئيس الفرنسي إلا وقحاً. لم يكن كافياً مع ذلك لتبرير تدخل فرنسا لزعزعة وحدة نيجيريا. واعتقد الأليزيه أن الخرتيت المنقرض الأفريقي كان يهدد التوازن بأفريقيا الغربية، وبشكل خاص البلدان القابعة في ظل الحماية الفرنسية، ولم يكن في هذا الموقف وحده، فقد كان لرئيس ساحل العاج نفس التحليل بأن جيرانه أصبحوا يثيرون

الخوف، قد اتخذ عقب زيارة لعجوز ابيدجان الحكيم الذي كان يتوق علنا إلى تقسيم نيجيريا.

وبصدد هذا الأمر فإن التحالف بين فيلكس هوفويت بواني، وجاك فوكار، السكرتير العام لشؤون أفريقيا ومالاجاش، كان نهائياً بغير أدنى شك.

في عام 1963 نقل الأليزية من «السديس» المقدم بيشلوت، إلى مكتب الرئاسة بساحل العاج لمساعدة العجوز فيلكس على متابعة التطورات السياسية في نيجيريا. وعندما انطلق أوجوكو بعد أربع سنوات من هذا في مغامرته الانفصالية، كانت باريس مستعدة.

«في ربيع 1967 كانت إدارة العزيز جاك فوكار جاهزة للعمل.. وبسرعة تم الاتصال مع أوجوكو. هوفويت بواني في ساحل العاج، ومبعوث خاص لديغول، قاما به شخصياً. وأرسل فوكار الى أبيددجان واحداً من رجاله المخلصين. جان موريشو بوبر، الذي عرض طرائق في غاية الأهمية..» على نحو ما شرحه جاك بولان في دراسته عن السياسة الخارجية لساحل العاج(1) «وكان بولان في ذلك الحين مستشاراً لهوفويت بواني. إن السيد جان موريشو- بوبر، المعروف بين المرتزقة باسم «السيد جان» أصبح بالفعل رئيس جوقة عملاء في حرب انفصال بيافرا. وكان يشغل في الباري ماتش فيما مضى وظيفة صحفي وكان يكن إعجاباً لديغول ويلقبه (شارلو) وفي (المخابرات السرية الديغولية أثناء الحرب) كان واحداً من هؤلاء الرجال الذين كانوا يعتبرون فرنسا كياناً محسوساً، ومن أجلها كان كل شيء مباحاً، أو يكاد، شريطة ألا يكون ذلك من أجل اكتساب المنافع الشخصية. قناصاً، ومتهوس بالسرية وكان بارعاً في توجيه ضرباته، وخاصة في عملية تهريب الأب فولبرت يولو الذي خلع وسجن في برازفيل في أغسطس 1963.

كان السيد جان يؤمن ببيافرا، وكان مستعداً للقيام بأي شيء لكي تحيا

---

(1) صدر عن دار نشر أوردفار - بريس، باريس 1980.

هذه المقاطعة مما جعله يستأجر من أجل تحقيق هذا الهدف بوب دينـار ضمن عدد آخر من المرتزقة، وهو أيضاً الذي أرسل الأسلحة إلى جنود بيافرا.

كان التعليمات السرية لموريشو بـوبر متعسفـة، ولكنه لم يستـطع فرض الصمت على «الحلفـاء» الأنجلوساكسـونين الـذين لم يقـدروا أبـداً تصـرفـات باريس إزاء إحدى المستعمرات البريطانية القديمة.

في عدد 17 يوليو 1967 من جريدة « لمونـد» أشير إلى بيـان من سفارة الولايات المتحـدة في لاجوس يشي بمـا يحوي: «إن طـائرة مقـاتلة ب/ 26» قـدمت من قبـل الجيش الفـرنسي. وأرسلت بصـورة غيـر شـرعيـة الى أنغـو، عاصمة بيـافرا، بـطاقمها الفـرنسي»، وأوضح الأمـريكيون فضـلاً عن ذلك أن الطائرة قد هبطت في خط سيرها بلشبونة وداكار وأبيدجان.

فقاعات صغيرة كانت تنفجـر دوماً على السـطح هكذا، تفضـح الروايـة الـرسمية لفـرنسا التي كـانت بالـطبع تنفي جملة وتفصيـلاً أي تدخـل لهـا في بيافرا، وفي هذا السياق فإن جريـدة الكنار آنشينيـه الصادرة في 23 أغسـطس تصف تدخلاً أوسع نطاقاً مما وصفه البيان الأمريكي:

«إن الحـرب الأهلية التي تؤلب القبـائل النيجيـرية ضـد بعضهـا، بسبب إقليم بيافرا، تثيـر اهتمام الجميـع في باريس... إن رجـال العصابـات الذين قاموا «بالثورة» والـذين فجروا الحـرب الأهلية، وضعـوا الأنجلوساكسـونين في ورطة، فهم قد تدربوا وعملوا بمشورة الأوربيين الذين يحلمون بصورة لا يرقى إليها الشك مواصفات رجال جاك فوكار، السكـرتير العـام للمجموعـة الأوربية (كذا) والآليزيه. جميل، أليس كذلك؟.

وعلى غرار عقلة الصباع في الحكـاية المعـروفة. راح أعضـاء «شبكات فـوكار» يتـركون آثـاراً خلفهم، ولم تكن هذه الآثـار فتافيت خبـز فقط، وإنمـا أحجـاراً كبيرة. في 16 أكتـوبر على سبيـل المثال، تحـطمت بـالبحـر طـائـرة اعتراضية نفاثة على خط سير لشبونه ـ ساوتومي (وهي جزيرة صغيرة في عرض الغابون أصبحت طـوال الحرب أحـد المعاقـل الخلفية لمعسكـر بيافـرا) وكان على متنها الطيار السابق بشـركة الـطيران الفـرنسية، لانجـوييام الـذي منع من

الطيران قبل عدة أيام بتهمة الاختلاس، ثم تمكن بسبب التدخلات الغامضة ـ والمؤثرة ـ من الحصول على ترخيص طيران جديد في خلال بضع ساعات. وكان تبييض صفحة لانجوييام غريباً على نفس النحو الذي باعت به شركة الطيران الفرنسية طائرة كبيرة خصصت لتهريب السلاح. . . إن رجال السيد جان صاروا بالتأكيد أكثر دراية.

في 27 اكتوبر 1967، بعد انقضاء خمسة أشهر على إعلان اوجوكو ـ أرسل موريس ديلوني سفير فرنسا في الغابون خطاباً إلى المقدم أوجوكو ليعلنه بوصول العقيد فورنيير ومساعديه الثلاثة التابعين لمخابرات السديس (انظر الملاحق). إن شبكات فوكار المستقرة بالغابون كانت تتابع إذن عن قرب حرب بيافرا ولكن الموقف السياسي في هذه البلاد استدعى دوما أكثر من أي مكان آخر، درجة عالية من السرية، وفي هذه الأثناء كان الرئيس الغابوني ليون مبا يعاني سكرات الموت في باريس بمستشفى كلود برنار. وبسبب من ديلوني وبعض «المستشارين التقنيين» تم تعديل الدستور، وبالطبع فإن خلافته كانت قد أمنت بفضله، كما أن رجلهم ألبرت برنار بونغو المنتخب دورياً كنائب لرئيس الدولة تم تعضيده ليكون المرشح الأول للخلافة في حالة موت «العجوز». لكن رجال فوكار كانوا يعرفون بالخبرة أن الغابونيين أكثر مقاومة مما يبدو عليهم. إن انقلاب فبراير 1964 والانتخابات الغير مواتيه في أبريل، والمظاهرات العنيفة في هذا العام كانت قد أخافت صنائعهم الجدد في أفريقيا، وطوال مرحلة الانتقال هذه كان الحذر واجباً، ومع ذلك راحت الأحداث تتسارع بشكل مفاجيء. مات ليون مبا في 28 نوفمبر، وأدى بونغو يمين الولاء في باريس، ولم يكن يبلغ من العمر الا اثنتين وثلاثين عاماً وكان أصغر رئيس دولة في العالم، دولة كانت ملتزمة بشكل سري على الرغم منه إلى جانب أوجوكو.

أما الالتزام الرسمي للغابون فقد حدث في وقت لاحق.

كان لابد من منح الفرصة لبونغو لكي يستقر، ومن ناحية أبدى هوفويت بواني نشاطاً محموماً.

في 14 مايو 1968، استدعى هوفويت بواني المجلس القومي، المكون من الكوادر الألف في البلاد، في قصر الرئاسة، كان موضوع الجلسة: مناقشة مشكلة بيافرا وتحديد موقف ساحل العاج. وكان مدير التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية هو الوحيد الذي تجرأ على عرض وجهة نظره، لم يدعه الرئيس العاجي يكمل: فقد أعاده الى مكانه معلناً أنه «غر» غير مؤهل لأن يكون له رأى سليم في موضوع معقد بهذا الشكل».

وكنتيجة للاجتماع صدر منشور يعلن أن ساحل العاج تعترف ببيافرا ككيان سيد ومستقبل. لكن هذا التأكيد الهادىء من العجوز لم يحد مع ذلك من شعوره بالعزلة، فلم يشأ أصدقاؤه وزملاؤه بأفريقيا الفرنكفونية أن يتبعوه. ولم تكف مساندة باريس أو أبيدجان لأن تجعل من حرب بيافرا قضية عادلة. حتى بونغو، الذي كان هوفويت بواني يطارده منذ بضعة أشهر ويلح عليه لمساندة أوجوكو. وقد أعلن الرئيس الشاب الغابوني في 25 أبريل 1968:

«لابد أن نكون حذرين، لابد من الانتظار، إن الوقت مازال مبكراً على الحديث». لكن هوفويت بواني، وفوكار عادا مرة أخرى لإقناع بونغو وانضم في النهاية في آخر مايو: «لا يمكننا أن نستمر في الوقوف مكتوفي الأيدي أمام المذبحة التي تدور حالياً في نيجيريا.. وإنه لمن قبيل الخيال أن نيجيريا بسكانها الخمسين مليونا يمكنها الاستمرار بتكوينها الحالي. وينبغي على الحكومة الاتحادية أن تمنح السيادة للمحافظات الأربعة عشر التي تعتزم تشكيلها». ولم يكن لبونغو في هذا الأمر، بداهة، الاختيار. لقد كان الفضل في كل ما وصل إليه يعود لفوكار، وكان مازال بحاجة لدعم فعال منه. ولم يكن لبونغو عندئذ أي هامش للمناورة في مواجهة القوة الضاغطة للسكرتير العام لشؤون أفريقيا ومالاجاش، ولتهدئة كل الوساوس المحتملة، فقد وعد هوفويت بواني من جانبه الغابون بتعويض:

«تضحياتها» من أجل قضية بيافرا، وحكي خصوم بونغو أن مبعوثاً فرنسياً كان يتردد بشكل منتظم على ليبرفيل، خلال حرب بيافرا حاملاً تقارير صادرة مباشرة من القصر الرئاسي بساحل العاج.

في 13 يوليو 1968، ونقلاً عن المرتزق «رولف شتاينر» أن أول طائرة فرنسية محملة بالذخائر. قدمت من الغابون، وحطت في «أولي» في بيافرا. وفي كل الليالي، كان هناك حركة مكوكية حقيقية يتم تنظيمها انطلاقاً من مطار ليبرفيل. وحسب ما جاء عن زعيم البيافريين أوجوكو نفسه، فإن عدد الطائرات التي كانت تهبط في مطار بيافرا لم يشهدها مطار أفريقي آخر باستثناء مطار جوها نسبرج. وفي برقية للأسوشيتد بريس قدرت أنه منذ أول أكتوبر كان ينقل كل ليلة 20 طناً من الأسلحة من العاصمة الغابونية.. و «أن الطائرات كان يقودها طيارون فرنسيون ويقوم على صيانتها أيضاً فرنسيون» ولم يكن لهذه الطائرات علامات تميزها، وإنما كان يمكن رؤيتها بمطار ليبرفيل هذا رغم أنه على الصعيد الرسمي لم يكن مسموحاً بشكل معلن سوى للمهمات الإنسانية التي يشرف عليها الصليب الأحمر، بأن تنطلق من الغابون إلى بيافرا.

وفي تلك الفترة عاشت ليبرفيل على إيقاع إنجازات الطيارين والمرتزقة من كل حدب وصوب الذين كانوا يقضون مغامرتهم العسكرية في الملاهي الليلية للعاصمة (فريجيدير وبانيوث). ولم يكن السفير موريس ديلوني، وجان كلود بروييه، مدير هيئة مواصلات الغابون ورئيس قناة مخابرات السديس ورجالهم، بالعدد الكافي ليتحملوا كل هذه الأعباء المستحيلة ولكي يغطوا على هذا العجز فإن السيد جان أمر بتكليف التنظيم بإدارة عجلة جهاز بيافرا مجدداً. وأوفد تحديداً أحد رجاله الموثوقين هو فيليب لاتيرون، الذي وصل في 20 سبتمبر الى ليبرفيل وأصبح الرجل الأساسي فيما يسمونه «شبكات فوكار بالغابون». في نفس هذه الفترة تصادف أن أصبح بيير دييبزيه، أحد أصدقاء فوكار، معاوناً تقنياً لهذه البلاد. لقد ظل في وظيفته حتى عام 1968، أي حين مصرع «أوريول» حيث برز اسم دييبزيه وكثر تناوله كمسؤول عال في مخابرات الساك. وأصبحت ليبرفيل هكذا نوعاً من «هوليود» أفريقية. كل الناس يلعبون أدواراً على ديكور من عجائن الكرتون. كان على المرتزقة أن يقدموا إعجازاً مثيراً لكي يستمر تمويلهم، وصار جماعة «شبكات فوكار» في سبيل مصاريفهم يؤسسون شركات على درجة من الرسمية. تتبع مباشرة

«سافيكس» ذلك التجمع للشركات التي ارتبط اسمها باسم جاك فوكار وتجمع شركات بيجولان[1].

وجلبرت بيجولان هو واحد من تنظيم المقاومة القديم الذي عرف باسم «التحالف» والذي كانت تديره ماري مادلين فوركارد، وقد أمضى بيجولان منذ عام 1945 حياته المهنية في الشبكات الديغولية[2]. وكانت المؤسسة الأشهر بين مجموعة شركاته هي شركة التجهيزات الأفريقية، وهي متخصصة في استيراد المواد وتجهيزها في أفريقيا السوداء الفرنكفونية. وكذلك شركة مورتمير المعتمدة من جانب وزارة الدفاع لكل العمليات الخاصة بالأسلحة والمتفجرات. ومن الشركات الغامضة التي ترأسها فوكار وبيجولان، كانت «باراكودا» التي نشطت بفعالية ملحوظة إبان حرب بيافرا. وكانت منشطتها هي «السيدة بونشارديير» زوجة الزعيم الأكبر للمرتزقة الفرنسيين وصديقة المسؤولين عن حماية الغابون، موريس روبرت، وجاك فوكار وبيير ديبيزيه. هذه الشركة التي حملت اسم ضار من السمك يعيش في المياه الغابونية بدت واحدة من الأغطية التي استعملت بواسطة باريس لتوجيه الأسلحة لبيافرا.

كل الطرق كانت صالحة في هذا العمل. الصليب الأحمر، وفرسان مالطة، الذين كانوا ينقلون عبر السبل الرسمية الأغذية والأدوية إلى بيافرا، دون أن ينظروا عن قرب في الخزائن الثقيلة جداً التي لم تكن في الظاهر معبأة بلبن البودرة، ولتسهيل الأشياء كان العقيد ميرل المستشار العسكري لسفارة فرنسا الغابون، هو أيضاً مسؤول الصليب الأحمر.

---

(1) في المحاكمة التي تمّت في 7 مارس 1984، قضت الغرفة الأولى بالمحكمة العليا بباريس، بإدانة بيير بان وسلسلة مطبوعات فايارد بتغريمهم فرنكاً واحداً عن الخسائر التي أصابت عائدات بيجولان. وبطبع هذا النص في الصفحة 77 من كتاب «عمليات أفريقية» وبالتنازل عن عائدات النشر في جريدتين فرنسيتين وجريدتين أفريقيتين لذكرهم بلا إثبات أن الأنشطة التجارية لجلبرت بيجولان ومجموعته كانت مسخرة بطريقة سرية لخدمة جماعة فوكار وبارتباط معهم.

(2) كما جاء في كتاب «مرتزق» لباتريس شيروف، طبعة أ. مورو.

جاء رحيل الجنرال ديغول عقب إخفاق الاستفتاء في 27 ابريل 1969، ليسبب فزعاً حقيقياً بين جميع أبطال هذا العمل، وبينما كان فوكار في باريس ينقل احتياطاً محتويات خزائن مكتبه الواقع في شارع الأليزيه. فإن مساعديه ضاعفوا من وتيرة تصدير صفقات الأسلحة إلى ليبرفيل فما كانوا يعرفون في الحقيقة ما إذا كان خليفة الجنرال سيكون موافقاً على. . «سياستهم الأفريقية».

كان فوكار ومساعدوه يحافظون على علاقات وثيقة مع البرتغال، وروديسيا، وجنوب أفريقيا، فقرروا عندها تعزيز تعاونهم مع بلدين من أفريقيا الجنوبية تحكمهما الأقلية البيضاء. وبشكل خاص مع روديسيا أيان سميث، وصارت العناصر التي تسمى «شبكات فوكار» والتي شكلت غالباً قوة مستقلة عن السلطة التنفيذية الفرنسية تسعى للحصول على المزيد من الضمانات عبر البحث عن نقاط «ارتكاز» بعيداً عن باريس. إن التعاون الذي عقد إذن بين باريس وأبيدجان وليبرفيل من ناحية وسالزبورى (عاصمة روديسيا) من ناحية أخرى، كان نموذجاً لعلاقات المداهنة الدولية. ولنعد عودة موجزة إلى الوراء لنفهم ما كان يحيكه جاك فوكار وأصدقاؤه.

1965، وفي سالزبوري، مدينة الأشجار المزهرة، كانت الأشجار الاستوائية العديدة المصطفّة تنشر الضباب الأزرق تحت حرارة نوفمبر، كان الروديسيون يعتزون بعاصمتهم، فهي أنيقة، بهذا الجانب القديم الحالم ذي الطابع الفيكتوري التقليدي والذي حافظ عليه بتعقل موجات المهاجرين البريطانيين والأفارقة الجنوبيون. ومنذ أربع سنوات حصلت الحكومة من لندن على دستور جديد يرفع من درجة استقلالها وحكمها الذاتي الذي كان معمولاً به أصلاً ولكن بدرجة أدنى منذ 1923. لكن سكان المستعمرة الأوربيين أرادوا الذهاب لأبعد من هذا، كان بندول الاستقلال قد دق منذ زمن طويل في الساعة الأفريقية، ولم تؤد المفاوضات الطويلة المتقطعة التي كان يتخللها تهديد تارة وصلحاً طوراً آخر، إلى زعزعة إرادة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق هارولد ويلسون الذي كان يريد حقاً إعطاء الاستقلال إلى روديسيا

الجنوبية في ظل شرط واحد هو: أن تعترف الدولة بحقوق الأغلبية العظمى من السكان، وهم السود، ورفض أيان سميث مستنداً إلى دعم السكان البيض الذين كان ثلثهم من مواليد البلاد وتصفهم مولود في بريطانيا العظمى وأفريقيا الجنوبية والباقي مهاجرون أوربيون، رفض الاعتراف بالاقتراع العام كأساس للدستور الجديد.

وكان هذا موقفاً منطقياً لزعيم الجبهة الرودسية الذي سجل قبل ثلاث أعوام خلت في برنامجه .موضوع «التطور المنفصل للعنصر» الاسم الملطف للتفرقة العنصرية، والمستخدم في جمهورية جنوب أفريقيا المجاورة. كان أيان سميث يعتقد على كل أنه إنما يواصل العمل المشترك الذي بدأه البريطانيون منذ نهاية الحملة ضد الماتابيل في 1896 : وهو إبقاء الأفارقة بعيداً عما هو عام الا داخل قراهم في الغابات الداخلية حيث يسمح بممارسة سلطة زعمائهم التقليديين.

لم يتغير شيء بالنسبة لأيان سميث، لقد حطم العلاقة بفظاظة مع إنجلترا في 11 نوفمبر 1965 عندما أعلن من طرف واحد استقلال روديسيا. ولم تكن بريطانيا راضية عن هذا التصرف المتمرد. ولكنها ترددت في إخضاع المستعمرين البيض بالعنف، برغم ضغط البلاد الأفريقية العضوة بالكومنولث ومنظمة الوحدة الأفريقية. واختارت في النهاية الحرب الاقتصادية، وقطعت بعد ذلك بشهر مبادلاتها مع سالزبوري. وبشكل عام، فإن الاستقلال الروديسي لم يحرز انتصاراً على المسرح الدولي، باستثنائين هامين: فقد اعترفت جنوب أفريقيا والبرتغال بالنظام الجديد. وأكد هذان البلدان المجاوران لروديسيا ـ كانت الموزمبيق مازالت مستعمرة برتغالية ـ تضامنهما مع النظام الأبيض. واحتفظت سالزبوري على هذا النحو بمنفذ على البحر وبات أي حصار محكوماً عليه بالفشل نسبياً ولم تجد المجموعة الدولية سبيلاً إلاَّ أن تتجاهل قيام العنصرية البيضاء على امتداد الجنوب الأفريقي بتشكيل جبهة قرصنة.

بنهاية عام 1965 طلب مجلس الأمن من كل الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة، أن يتجاهلوا نظام سالزبورى ووجههم إلى قطع جميع العلاقات الاقتصادية مع روديسيا. ولا أحد بالطبع يستطيع مصادرة الإصلاح حتى لو كان في نيويورك... في ديسمبر 1966 وبضغط من بريطانيا قرر مجلس الأمن هذه المرة تحديد المقاطعة على السلع الآتية: البترول، والأميانت، والحديد، والكروم، والسكر، والتبغ، والفضة، واللحم. كانت البلاد الأفروآسيوية قد طلبت في أبريل 1968 توسيع إطار المقاطعة ليشمل النقل والمواصلات والأسلحة والعلاقات المالية. وقبلت بريطانيا في النهاية هذا التوسيع للمقاطعة وأصدر مجلس الأمن القرار 253، وتفردت كل من البرتغال وجنوب أفريقيا مرة ثانية برفض الالتزام بهذا القرار.

أما فرنسا «بلد حقوق الإنسان»، فقد قبلت بشكل بديهي هذا الموقف الذي يعمل على تركيع نظام أيان سميث، وكرد فعل طبيعي لمساندة إخوتهم السود المصادرة حقوقهم المدنية الأساسية قبل العاجيون والغابونيون أيضاً بالقرار 253، وفي 11 يناير 1967 تعهد الوزير الغابوني جان انجوند في خطاب للسكرتير العام للمنظمة الدولية، «أوثانت»، بأن الغابون سينفذ المقاطعة ضد روديسيا حرفياً...

ولكن الحقيقة كانت أبعد عن ذلك. «فالسيد جان»، بارتباطاته بالمخابرات الفرنسية وضع في 1969 أسس أحدث نظام عمل لتحوير الحصار وفكه عن روديسيا. وانطلق في مسعاه من لبرفيل، لا للفائدة العظمى للنظام الأبيض في سالزبوري فحسب، وإنما أيضاً لصالح بونغو. وهذا المشروع حقق أيضاً مصدراً هاماً للدخل لبعض العناصر من «شبكات فوكار».

إن الأجهزة الخاصة «الروديسية» تطوعت في صفوف الفرنسيين أثناء انشقاق بيافرا، ومنذ تجربة انشقاق كاتنجا، كان المرتزقة المأجورون الفرنسيون يتعاونون بشكل ذكي مع السلطات الروديسية التي قدمت لهم عوناً كبيراً. إن المستعمرين البيض المتحلقون حول أيان سميث تبينوا هذه القضية الجديدة لكي يضعفوا العملاق النيجيري. و «السيد جان» هو الذي استدعى بالطبع جاك مالوش، الكابتن الروديسي، ليقود السرب الجوي المرابط في

ليبرفيل والذي كان ينقل الأسلحة والمعدات لبيافرا.

هذا النداء لسالزبوري لم يتم من اللحظة الأولى، فإن مساعد فوكار كان قد جمع أولاً الطيارين وبالمرتزقة الفرنسيين، لكنه سرعان ما ضجر من نزقهم. لأنهم سعوا أكثر من مرة لابتزازه من أجل الحصول على مكافآت إضافية. وكانوا يتمركزون في طائراتهم، ويحملون الشحنات، وعقب ذلك يبدأون المساومة على المزيد من الأجر تحت طائلة التهديد بقطع غاز الطائرات والعودة للراحة على البلاج الخاص بفندق جامبا.

وفي النهاية، اضطر «السيد جان» إلى الاستغناء عنهم واستحضر مالوش المرتزق الروديسي والذي كان على صلة به منذ وقت طويل. وكان مالوش صديقاً تاريخياً لأيان سميث رئيس الوزراء الروديسي، وكان يقيم أيضاً في سالزبوري (214 شارع سالكومبرود) وهو من مواليد دوربان، وكان يبلغ من العمر 49 عاماً عندما قبل إنجاز هذه المهمات الخطرة. ولكنه بالطبع لن يكون مجبراً على تعريض حياته للخطر طويلاً، بما أن البيافريين كانوا على آخر نفس.

ولم يكن الرئيس الفرنسي الجديد جورج بومبيدو عازماً على الاستمرار في مساندة انشقاق بيافرا، ، الذي كان زعماؤه قد أخذوا يساومون بسلاح التجويع في محاولة للضغط على المجتمع الدولي لاكتسابه لصالح قضيتهم. كتبت الوشنطن بوست في 11 يوليو 1969: إن بيافرا تحرم مواطنيها مما هو مقومات العيش الضروري، على أمل أن تسهم هذه الآلام في حض الأجانب لفرض عقوبات سياسية على نيجيريا... لكن الجوع لن يصبح أبداً سلاحاً مقبولاً للحرب لسبب بسيط وهو أنه يستخدم من قبل زعيم خسر مواقفه ضد شعبه المنهوك القوى.

وصدر في اليوم التالي بيان عن الرئيس الغابوني، عرضه مراسل الوكالة الفرنسية بالطريقة التالية:

«الرئيس الغابوني بونغو، أعلن بالرغم من انهيار المقاومة العسكرية المنظمة فان بيافرا «ما تزال موجودة» وأنه ليس من البديهي أن يقبل

العسكريون البيافريون بإلقاء السلاح. وبعد مكالمة تلفونية تلقاها من أبيدجان أثناء مؤتمره الصحفي عاد إلى المنبر وأضاف، ولكنه في حال ما أعيدت الوحدة النيجيرية، «كما يتمنى»[1] فسوف يكون مستعداً مثله مثل الحكومات الأربع التي اعترفت ببيافرا أن يقوم هو بمساعيه الحميدة!!! وبعد حديثه التليفوني مع أبيدجان، أعلن الرئيس بونغو أن تصريحه اليوم سيكون الأخير فيما يتعلق ببيافرا وأن المنفيين البيافريين الموجودين في الغابون يمكنهم البقاء بشرط امتناعهم في المستقبل عن أية أنشطة سياسية.

واستقبل «الرئيس بونغو» في نهاية اليوم السيد جاك فوكار، السكرتير العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية لشؤون أفريقيا ومالاجاش.

بعد مضي أقل من ساعتين على هذه البرقية التي نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية نشرت الوكالة التصحيح التالي: برجاء حذف: «كما يتمنى» لتصبح الجملة: «وأثناء ذلك أضاف السيد بونغو أنه إذا أعيدت وحدة نيجيريا، فسوف يكون مستعداً، الخ، ويظل الباقي كما هو عليه».

هذه الأسطر الثلاثة للتصحيح توضح إلى أى حد كان الرئيس الغابوني مجرد دمية تتلقى أوامرها من إدارة فوكار. لقد اعتقد أولاً أن له الحق أن يقول أن الانشقاق قد انتهى وأنه يتمنى شخصياً وحدة نيجيريا، لكن فوكار الذي كان في ليبرفيل في ذلك اليوم ولقيه في نفس النهار قبل أن يتحدث للصحفيين عاد فاضطر لتذكيره بالأوامر وطلب منه التصحيح. وعلى أية حال فإن بونغو قام بتصحيح زلة لسانه.

وشيئاً فشيئاً مع هذا، أجبرت الغابون على أن تنسى التزامها إلى جانب البيافريين أن الآلاف من اليتامى الذين جاءت بهم الطائرات في الليل إلى المطارات البيافرية المنكوبة شهود على الصنائع الغابونية. كل الصحف في ذلك الوقت أبرزت في عناوينها طيبة قلب الرئيس الشاب الذي لم يتردد أبداً في أن يقتسم اللقمة الغابونية المتواضعة مع هؤلاء الضحايا الأبرياء. ولم تكن

---

(1) التشديد من عند الكاتب.

الحقيقة جميلة بهذا الشكل، فقبل فرار أوجوكو بقليل، كان بونغو قد بدأ بالفعل مفاوضات مع نيجيريا على إعادة هؤلاء الأطفال قائلاً: «لن أعيدهم إلى نيجيريا إلاَّ بعد أن يدفعوا المبالغ الطائلة التي أنفقتها عليهم. والحال أن حكومة ليبرفيل لن تنفق فرنكاً واحداً على العملية فالأموال جاءت من المنظمات الإنسانية الأوربية وفي مقال عنوانه «3000 طفل للبيع» وصفت الكنار آنشينيه في 27 مايو 1970 موقف بونغو على النحو التالي:

اليوم، لايبحث بونغو عن استعادة النقود، ولكن يريد الحصول من حكومة لاجوس على موقف تضرب فيه صفحاً عن الماضي، فالرئيس الغابوني قد تورط كثيراً في موضوع بيافرا، بحيث أن الهزيمة لابد وأن تنعكس عليه على نحو خطير ليس فقط في بلاده، ولكن أيضاً في العواصم المحيطة به.

كيف يمكن إجبار نيجيريا على أن تكون دمثه؟ وعن استخدام 3 آلاف طفل قالت ليبرفيل؛ سنقوم بترحيلهم بشرط أن يأتي مبعوث رسمي من لاجوس يطالب بهم رسمياً، بمعنى أن بونغو ينشد مصالحة بغير ثمن، لكن النيجيريين لم يحققوا مراده، لقد أرادوا أن تتم عملية العودة عبر إشراف إحدى المنظمات الدولية، مثل اليونيسيف، وأعلن بونغو أن ذلك مستحيل نظراً لأن «أيا من هذه التنظيمات الدولية لم يتدخل عند مجيء هؤلاء الأطفال إلى الغابون».

وفي الحقيقة كانت الحلقة الماسونية في مالطة هي التي قامت بترحيل الصغار البيافريين بعد أن أصابها القرف من مكائد بونغو. تصوروا... أطفال بيافرا صاروا عملة للتبادل!.

إن مصير هؤلاء الأطفال لم يكن من شأن «السيد جان» الذي اضطلع بعملية جمع الأسلحة والمعدات والطائرات والمواد الأخرى التي تم شراؤها بواسطة المرتزقة، والتي أصبحت بغير ما حاجة للاستعمال. ولقد تحول الجزء الأساسي من هذه المعدات بكل بساطة إلى مخازن السلاح الفرنسي، أما عن الرجال الذين استخدمهم، فتلك حكاية أخرى. كانت الغالبية العظمى لاتريد البقاء في أفريقيا وتفضل العودة لبلادها . البعض فقط ومنهم «بوب دينار» كما رأينا قبلوا الذهاب إلى مزرعة «دونغويلا» في الغابون، في انتظار مهام «بوب

دينار» كما رأينا قبلوا الذهـاب إلى مزرعـة «دونغويـلا» في الغابـون، في انتظار مهـام أخرى شـديدة الخصـوصية، قسم آخـر ـ وهو الـطيارون والميكـانيكيون الذين كان يقودهم مالوش ـ استمروا كما في الماضي يستخدمون مطار ليبرفيـل ويحتفظون بغرفهم المحجوزة في فندق «جـاميا» على حـافة البحـر، على بعد 300 متر من ممرات الإقلاع.

وكان مالوش في هذه المرة، بمساعدة عناصر «شبكات فوكار» وبخـاصة فيليب لاتيرون، المعاون التقني المكلف بالعلاقات مع أفريقيا الجنوبية والذي أرسل إلى ليبرفيل بواسـطة «السيدجـان» وكان قـد أنشأ في مـايو 1970 شـركة طيران حملت اسم «أفريتير» وكانت الشركة غابونية من الناحية الرسمية، إلا أن مكتبها الرئيسي كان في سالزبوري. وكان مديرها المساعد هنـاك هو الجنـرال أندرو دنلوب الذي كان قبل شغله لهذه الوظيفة، وزيراً للنقل في روديسيا.

كان الجنرال دنلوب واحداً من مؤسسي الجبهة الـروديسية، التي أعلنت الاستقـلال من جانب واحـد عام 1965م. وفي الفتـرة التي عمل فيهـا وزيـراً للنقـل، كان هـو الرجـل الذي سـاهم على أفضل وجـه في تحـطيم الحصـار الدولي على بلاده.

وساند الكابتن مالوش في هذا العمل المزارعون الروديسيون الذين كـان عليهم حتماً أن يصدروا إنتاجهم من لحم البقر وعبـر تشكلهم في اتحاد كـانوا هم أيضاً الذين حولوا أفريتير عام 1972 إلى شركة طيران حقيقيـة وقد أعـطوا مالوش كل الوسائل المـالية لشـراء طائـرة ذات مفاعـل من نوع دي سي 8 ف وكانت أفريتيـر لم تستخدم قبـل ذلك إلاّ طـائرات «الـزنك» القـديمة التي شـوهدت في البيافرا. ثم الدي سي 7 الطائرات المروحية الصلبة.

في مايو 1970، اشترت الشركة أول طائراتها الـدي سي 7 من الشركـة الإيرلندية إيرتـورا وبعد شهـرين حصلت على طائـرتين أخريين. وسـرعان مـا قامت شركة أفريتير بنقل 250 إلى 300 طن من لحم البقر إلى الغابون فأرسل عندها برقية على الفـور الى المسؤولين عن أفريتيـر يحثهم فيها على استئنـاف تصدير اللحم حتى لو لزم الأمر تعطيل عمليات شحن أخرى.

لكن مع مرور الأشهر طرحت إدارة أفريتير المشاكل على مالوش. فإذا كانت الطائرات المتوجهة من روديسيا كانت ملأى (لأنها كانت تحط في أعقاب الغابون في زائير والكونغو وساوتومى واليونان) هذه التي أصبحت من كبار مستوردي اللحوم الروديسية، إلا أنها كانت تعود خالية تقريباً. ولا توجه شركة طيران بإمكانها تحمل هذا الوضع غير المتوازن إلى أجل غير مسمى. وشعر مالوش أن المزارعين ـ الذين هم في روديسيا كما في أى مكان آخر يحرصون بشكل ضيق على مصالحهم ـ لن يساعدوه طويلاً، فأخذ يبحث مع بداية عام 1972 عن «وكيل» قادر على أن يجد الحمولات التي يملأ بها الطائرات المتوجهة الى سالزبوري.

وغبر صديق، طيار قديم مقاتل في السلاح الجوي الفرنسي، قام مالوش بتوظيف فرنسي هو كلود ميلان، الذي كان من قبل مستشاراً لشركة «بوتيز» وبعد أن عمل في إطارها على إنشاء مصنعين في بريطانيا العظمى، تفرغ بعد ذلك للمغامرة...

فقد أنشأ لحساب أفريتير شركة اكزوسيت (وهي لا علاقة لها بالصواريخ التي زعزعت تاتشر في حرب جزر فوكلاند) فأكزوسيت باللاتينية تعني «السمكة الطائرة» وبدأ ميلان بالفعل يبحث عن بضائع للنقل يوجهها عبر المراكب إلى ليبرفيل (وهو الجانب السمكة في هذه العملية لكي تنقل من ثم على طائرات أفريتير (وهو الجانب الطائرة من مهمة هذه الشركة) وكافح ميلان ونجح في تدبير أمره وانتزاع العقود، وتمكن من ملء بطون الطائرات الدى سى 7 والطائرات الدى سى 8 بقطع الغيار وصبغات الشعر وأجهزة التليفزيون، الخ...، باتجاه جوهانسبورغ ومالاوى وسالزبورى. ولم تتحسن الأمور جداً إلا في عام 1957. وسعت أفريتير إلى شراء طائرة دى سى 8 ثانية، وبرغم الفضائح الدولية للشركة، تغلبت مكانتها الفائقة في عالم الطيران التجاري. وقد لجأت إيرفرانس نفسها إلى الاستعانة بخدماتها عندما كان يمتليء أسطول طائراتها. وللسخرية الشديدة فقد عملت أفريتير بنشاط في توجيه المعونات إلى الساحل عام 1976، وقد قامت بشكل خاص برحلتين

لحساب الأمم المتحدة التي كانت تعتبر الشركة عدواً لدوداً.

وقامت عواصف الهجوم من الشركات الأخرى ضد هذه الشركة التي «حطمت الأسعار». وكان «الشرير» مالوش قد أعطى بالفعل الأوامر بعدم تقاضي أية مقابل عن الحمولات الموجهة الى شعوب جنوب الساحل المُعدمة.

وأصبحت أفريتير موجودة على كل جبهات النقل العالمي، وتوجهت الى إسرائيل بحجة نقل فاكهة الفراولة وحملت منها في العودة قطعة غيار (لمعدات تنقيب) وزنها 17,5 طناً نقلتها سريعاً إلى الكاب (جنوب أفريقيا) وفي نفس الوقت حملت 29 طناً من المنقولات السكرية بطعم اليانسون إلى الظهران (العربية السعودية)...

إن عدم المشروعية لم يكن ببساطة يعوق عمل ميلان. ولم تكن باريس كغيرها من العواصم قلقة من نشاطه، وتوصل سريعاً «بالفعل» لكي يقوم وحده بثلثي نفقات أفريتير. ولم يكن ميلان يعرف من حياته سوى بالأنشطة الرسمية لأفريتير (التي كانت غير مشروعة بالتأكيد في نظر الأمم المتحدة. ولكن باستثناء لندن وواشنطن، فكل العواصم الأخرى كانت تغض الطرف) ولم يكن ميلان يعرف تجار الأسلحة. لكن تجار السلاح كانوا يعرفون أفريتير جيداً. وكان البعض يصلون إلى حد الاعتقاد بأن هذه الشركة يمتلكها فوكار شخصياً!

ويجب القول أن مالوش كان على اتصال دائم بماكس دوماس، رجل الخدمات السرية الروديسي في باريس. ولم يكن ماكس مختفياً: لقد كان في فرنسا بمباركة الفرنسيين، وخاصة المخابرات العامة ومخابرات السديس. فمنذ أن حط رحاله في مطار أورلي في 1970، فإن عملاء المخابرات العامة كانوا هناك في إستقباله. ولم يكن أحد يجهل أن دوماس كان مكلفاً بشراء الأسلحة من أوروبا.

وخلال ثلاث سنوات كانت تنقلاته الجوية سرية بشكل نسبي، لأن الكثيرين ممن رأوه وسمعوه فضلوا العمى والصمم. وكان ينبغي انتظار ذيوع الأسرار من جانب مجلة الصانداى تايمز في 26 أغسطس عام 1973 حتى

يستيقظ المجتمع الدولي. إن المقال لم يكشف عن كل شيء، ولكنه ذكر مع ذلك النقاط التالية:

أ ـ أن شركة أفريتير يمتلكها مواطن جنوبي من روديسيا، ويستثمرها لصالح النظام غير الشرعي

ب ـ أن الطائرة الوحيدة النفاثة لأفريتير أى الدى سى 8 ف تنقل حمولات شحنات اللحم الروديس من سالزبورى إلى أثينا.

جـ ـ وفي رحلات العودة باتجاه أفريقيا تحمل أفريتير البضائع من أوروبا وبصفة عامة من مطارات شيبول وأمستردام حتى ليبرفيل (الغابون) وسالزبورى. وحتى لو لم تكن أغلب البضائع المحملة تذهب إلى روديسيا فإن النظام غير الشرعي كان يحصل مع هذا على القسم الأكبر من العائدات بالعملة الصعبة بذريعة إتمام النقل.

بعد نشر هذا المقال خرجت بعض الضمائر من سباتها ونشرت في لندن شهادات مكنت هيئة تحرير الصانداى تايمز من نشر مقال جديد في 2 سبتمبر 1973. وأعدت عند ذلك لجنة المقاطعة التابعة لمجلس الأمن تقريراً عن هذه القضية فيما يلي بعض مقتطفاته:

«إن مواطناً روديسياً حائزاً على جواز سفر بريطاني، توجه من سالزبورى الى أمستردام على متن طائرة نفاثة دى سى 8 ف تحمل الرقم TR. LQR، تابعة لشركة أفريتير ومملوكة لها (...) وغادرت الطائرة الدى سى 8 مطار سالزبورى إلى ليبرفيل محملة بلحم البقر التى بعد شهادة المخبر قد حُمِلَت على متن الطائرة في سالزبورى. وفي ليبرفيل تزودت الطائرة بالوقود ولكنها لم تفرغ أو تحمل. وقد ظل المخبر بالطائرة وقد رأى عدداً من الموظفين الغابونيين بالمطار يصعدون إليها ويثرثرون بصداقة مع طاقمها (...) وبعد ليبرفيل عبرت الطائرة بالكاميرون وتشاد. وحطت الطائرة في النهاية في أثينا حيث أفرغت كل حمولتها من اللحوم. وبعد توقف استمر قرابة الساعتين في أثينا، تابعت الطائرة طريقها إلى أمستردام، حيث، وبحسب قول أحد أفراد

الطاقم تحمل مرتين في الأسبوع بشحنات تذهب إلى «البلاد». وقال عضو الطاقم أنه من أمستردام سوف تتوجه الطائرة إلى المانيا وذكر كذلك أنها في بعض مرات تمر في طريق العودة بغينيا. وفي أمستردام نزل أعضاء الطاقم بفندق هيلتون شيبول، الذي (حسب رأى مخبرنا)، يعد قاعدتهم في أوروبا، وقد أعطوه إيصالاً برحلة العودة، وطلبوا منه أن يهاتف شخصاً يدعى كلود ميلان بباريس أو دينيز هوجبين بفندق هيلتون شيبول، وكان على هوجبين أو ميلان أن يعلماه بموعد الوصول القادم للطائرة إلى أمستردام، وما إذا كان بإمكانه الحصول على مقعد على متنها للسفر الى سالزبورى.»

في أعقاب هذه الشهادة، طار أحد محررى الصانداى تايمز إلى ليبرفيل بالغابون، ولم يجد بالطبع أى شخص يسهل له عمله، وقد تمكن الصحفي الإنجليزي فقط من التحقق من أن أفريتير مسجلة رسمياً في الغابون، وأن لها مكتبا متواضعا على شارع البحر في ليبرفيل، على بعد مائة متر من وزارة الشؤون الخارجية، وهذا المكتب لم يبد في الظاهر أنه يستخدم كثيراً، بل بدا كما لو أنه لم يستخدم مطلقاً، ولم يكن أحد يرد على المكالمات الهاتفية، ولم تقدم الغرفة بالغابون في ليبرفيل أى شيء لمساعدة المحرر البريطاني. وحتى سفارة الولايات المتحدة بالغابون لم تقدم له عوناً يذكر. فقط أخطرته بأن بنك التصدير والاستيراد الأمريكي طلب في أكتوبر 1972 من الدبلوماسيين الأمريكيين أن يقوموا ببحث حول مدى قدرة أفريتير المالية لشراء دى سى 8. ولم تكن السفارة قد توصلت بعد لجمع معلومات كافية ولم يضمن مصرف «أكزيم بنك» هذه الصفقة. ولم يعثر الصحفي الإنجليزي على خيوط الصلة بين أفريتير وبين ما يدعى «شبكات فوكار» على الرغم من أن كثيراً من الناس في ليبرفيل يزعمون بأن هذه الشركة كانت شديدة الارتباط بمخابرات الساك الفرنسية وبفوكار.

أما «الديلى ميرور» فقد سعت لتقصى عمليات فرق المقاطعة من جانب شركة زفير الهولندية، وأكدت في مايو 1973 أن الشركة التجارية للشحن والمحروقات هي أيضاً كانت تؤمن نقل البضائع إلى سالزبورى. وكانت هذه الشركة، مثلها مثل كل العاملين بالنقل تعمل مع أفريتير. مما يدل على أن

باريس لم تكن متشددة في تطبيق القرار 253 حسب ما جاء في مقال الديلى ميرور. إن مدير المبيعات الدولية في الشركة التجارية للشحن والمحروقات السيد كلود فوشار أعلن: «نحن لانهتم إلا قليلاً بقواعد الأمم المتحدة أو لجنة مقاطعتها، ونحن لا نحس بالذنب لأننا نرسل البضائع إلى روديسيا».

لكن السيد فوشار كان عليه أن يتحمل الكثير من التوبيخ على صراحته العظيمة. ففي 23 أغسطس قام مراسل الصنداى تايمز في باريس بعمل تحقيق حول علاقة شركته بأفريتير. وأنكر السيد فوشار هذه المرة كل شيء وأعلن أن الشركة تجهل كل ما يتعلق بنقل البضائع جواً إلى روديسيا على مدى العام المنصرم. لكن وللأسف استطاع الصحفي البريطاني نشر فاتورتين تثبتان أن الشركة الفرنسية كانت متورطة تماماً في هذه العمليات. وأن تنصل السيد فوشار إذن لا أساس له من الصحة.

وذهب الصحفي البريطاني إلى حد فضح أن الشركة لم تكن فحسب شركة نقل متغلغلة في العالم بأسره (وبصفة خاصة في أفريقيا) ولكنها كانت تستخلص عائدها الأساسى من أفريقيا. فالشركة التجارية للنقل والمحروقات كانت تضع يدها بالفعل على عدد من الشركات في هذه القارة. وبصفة خاصة بساحل العاج والغابون (مثل شركة «سوكاباو».

إن باريس وليبرفيل وسالزبورى كانوا إذن الأقطاب الثلاثة لهذا الوفاق والذين كانوا باسم فكرة ما عن الدفاع عن الغرب يتحدون المجتمع الدولي.

في عام 1975، كانت سبع طائرات، طائرتان دى سى 8 وخمس طائرات دى سى 7، تحمل كلها علامات T. R (وهو ما يعنى الغابون في لغة شؤون الطيران) تذرع أجواء أوروبا وأفريقيا ذهاباً ومجيئاً لاينقطع. ومن بين كل البضائع المنقولة من أوربا إلى أفريقيا على متن الطائرة دى سى 8 ف التابعة لأفريتير كانت توجد منتجات «بريتش ليلاند» لشركة فورد بالمملكة المتحدة، وجنرال ليكتريك كوربوريشن، وريكورد ريدجواى تولز، وفيليبس» هذا ما أكدته لجنة المقاطعة نسبياً وأن هذا كان يعني بوضوح أن «كل الغرب» يقوم بالتعامل مع روديسيا وأن الحكومات تغض الطرف، برغم البيانات

الصادرة عن ممثليها في نيويورك بمقر الأمم المتحدة.

إن ما كشفته المصادر العالمية الصحفية حول الالتفات على المقاطعة يقود الى تخيل حيل خبيثة جديدة. في مايو 1975، تأسس كما رأينا فرع جديد في بروكسل باسم مستعار لأفريتير شركة النقل الجوي (كات). وكان من بين المساهمين لهذه الشركة اسم كلود ميلان رئيس اكزوسيت، القناة الباريسية لأفريتير.

إن تأسيس شركة النقل الجوي (كات) يجيب على عدة أهداف، الأول هو خلق قاعدة لطائرة دى سى 8 ثانية في أوروبا بطريقة توسع عائداتها، إن طاقم أفريتير لم يكن قادراً على تغطية كل التعاقدات الروديسية بطائرة واحدة نفاثة، ولكنه يعرف أنه سيجد مشقة في توفير 4000 ساعة طيران مع زبائنه التقليديين، وكلف برنار باربيرون ليجد له طائرة أخرى ولكي يقيم الإجراءات الضرورية لتأسيس هذه الشركة البلجيكية الجديدة. وكان باربيرون زميلاً أيضاً في «الساك» يعرف جيداً سوق النقل والطائرات. ولكنه أساء تقدير العلاقات الطيبة التي يتمتع بها في بروكسل، فشركتي سابينا و «ك. ل. م» تصدتا بنجاح لقيام شركة (كات).

في 1976 وتحت إلحاح طلبات الاستفسار الصادرة عن مجلس الأمن لشرح موقف الحكومة الغابونية، أخطرت الحكومة الغابونية لجنة العقوبات بحل شركة أفريتير وضمها لشركة الطيران الوطنية الغابونية. وقد ترتب على هذا القرار الذي اتخذ في 5 مايو 1976 تحول المساهمين في أفريتير إلى مساهمين في شركة طيران الغابون. فالروديسيون والفرنسيون الذين يعملون لحساب «شبكات فوكار» تواجدوا بهذه الطريقة إلى جانب لويي بونغو في شراكة رأسمال الشركة الوطنية.

وأكدت الغابون مجدداً بأنها أوقفت وارداتها من اللحم من مقاطعة روديسيا، وأكدت أنها تفاوضت ووقعت اتفاقات مع بوروندى وبوتسوانا وسوازيلاند وتشاد لكي ترفع مع حجم تموينها باللحم تباعاً الى 60، 126 ، 1000 طن في الشهر، أي بما سيزيد كثيراً عن احتياجات

الغابون (700 طن بالشهر). وهكذا أعلم الممثل الغابونى في الأمم المتحدة في 20 يناير 1977 لسكرتيرها العام أنه بالنسبة لحكومته فإن «مشكلة» أفريتير قد أصبحت بالفعل مشكلة محلولة. لأن هذه الشركة لم تعد موجودة وأن اللحم الذي تستهلكه الغابون يأتي من البلدان المذكورة آنفاً.

إن الغابون كانت لمرة أُخرى لاتقول الحقيقة، وهناك مذكرتان من المملكة المتحدة والحكومة الأمريكية توضحان بالفعل أن شركة النقل الجوي الغابونية تواصل نفس الأنشطة مع روديسيا، بمساعدة فيليب لاتيرون. فصندوقه البريدي في ليبرفيل لم يتغير (ص ب 484) وظل التلكس الخاص به هو نفسه (A. F. A. I. R)شركة النقل الغابونية تسلم لحم للبقر لـ «سودوكو»، المعروفة أكثر باسم «الباريسية» وتوجه الشركة الغابونية قطع الغيار والآلات والأسلحة إلى روديسيا. وفي النهاية فإنه إذا كانت شركة النقل الجوي الغابونية تبحث في الخارج عن قناع لكي تتخفى، فليس بها حاجة على الإطلاق لذلك في ليبرفيل: فكل الناس هناك استمروا يطلقون على الشركة اسم: «طيران اللحم»!

فيما يلي عرض لمذكرة المملكة المتحدة المؤرخة في 24 أكتوبر 1977:

«إن الأمر يتعلق من ناحية بشركة النقل الجوي الغابونية. التي يوجد مقرها بليبرفيل (الغابون) والتي تعتبر مقاراتها وممتلكاتها وكذلك غالبية العاملين فيها هي ذاتها التي كانت للشركة السابقة أفريتير، ومن ناحية أُخرى فإن شركتي كارجومان ليمتد بجنيف ومسقط، وكارجولوكس في لوكسمبرغ التي تواصل صيانة الطائرة المستمرةبواسطة أ. تى. أ (الاسم الروديسى لشركة أفريتير(بينما وقعت أ. تى. أ عقداً مع شركة البحر المتوسط لنقل البضائع ببيروت من أجل تصدير قطع غيار للطائرات. فان الرحلات التجارية التي قامت بها الطائرة المذكورة قد خدمت أكثر من 16 بلداً في أوربا الغربية والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، مما سمح للنظام غير الشرعي لروديسيا الجنوبية أن يجني العوائد من العملة الصعبة التي هو بحاجة ماسة إليها، ومع

ذلك فإن أ. تى. أ، تستأجر مجدداً الطائرات التابعة لشركات جوية أُخرى.

إن مذكرة المملكة المتحدة تحتوى علاوة على ذلك على قائمة بالعاملين في أ تى أ (شركة الطيران الروديسية) وأفريتير، وشركة النقل الجوي الغابونية، وكارجومان ليمتد وتنقلاتهم التي فرضت عليها المملكة المتحدة القيود. أما ممثل الولايات المتحدة فقد أعطى من جهته العناصر التالية.

«السيد جاك مالوش»، المذكور في مذكرة المملكة المتحدة المؤرخة بتاريخ 24 أكتوبر 1977 كمدير للاستثمار في شركة تأجير طائرات جوية، والذي يسخرها بإعارة الاسم لشركة الطيران الروديسية «أي ترانس أفريكا»، مستمر في تأمين رحلة أسبوعية بواسطة طائرة دى سى 8 لحساب هذه الشركة، المعروفة الآن باسم شركة النقل الجوي الغابوني. إن هذه الشركة تنقل بوتيرة ثلاث مرات في الأسبوع أربعمائة طن من لحم البقر الروديسى إلى الكونغو والغابون وساوتومى، وتقوم بتحويل الفرنكات الغابونية التي تتقاضاها بالدولار الروديسى وتجري التمويل العكسي أيضاً.

إن شركة النقل الغابونية، التي تمتلك الآن ثلاث طائرات دى سى 8، تتهيأ، فيما يبدو لزيادة عدد طائرتها وهي تنسق أعمالها مع «شودوكو» الشركة المسجلة بالغابون.

إن بونغو لم يكن يستطيع الكشف عن أسباب كذب ممثله في الأمم المتحدة. ولم يكن هذا فقط بغية إرضاء صديقه فوكار، وإنما كان لديه دوافع أُخرى لإغماض الأعين عن أنشطة «طيران اللحم» والتي كان مكتبه يتابعها عن كثب بواسطة فيليب لاتيرون المساعد التقنى الفرنسى.

إن تحقيقنا مكننا من الحصول على شهادة شاهد نقل الينا بأن ممثلاً عن المخابرات «السديس» الفرنسية، كان يستقل بشكل منتظم «طيران اللحم» في زياراته إلى سالزبورى حيث كان يتسلم هناك قطعاً من الماس من أيان سميث أو من أحد معاونيه القريبين، ويعود بها إلى ليبرفيل ليضعها مباشرة في أيدي شخصية غابونية رفيعة، وفي مرة من المرات فتحت الشخصية العلبة فانتابها غضب عنيف.

ـ إن سميث يسخر مني! اذهب وأعدها له.

النوعية والكمية كانتا غير مناسبتين، وراح الموظف الفرنسي يتساءل عبثاً في الطائرة التي أعادته إلى سالزبوري: أين هي مصلحة فرنسا في هذا العمل؟ وبعد فترة وجيزة طلب عودته لباريس.

بعد سقوط أيان سميث في سالزبوري، استمر طيران الغابون يقوم بصفقاته في العالم أجمع، وتحديداً بتصدير السلاح. كذلك فإنه فيما يبدو هو الذي أمن نقل جزء من الكوبالت (المهرب) خلسة من الزائير لحساب شخصية زائيرية رفيعة المستوى!...

الفصل الخامس

نظام بونغو

منذ انفجار أسعار البترول، عاد الغابون إلى اقتصاد القطاف وحل «البتروفرنك» محل الموز والمانغو، وازداد بعض الشيء هزال تكوين المجتمع الغابوني، بالأمس كانت الفواكه والخضروات ومنتجات الصيد يتم تقسيمها بحسب القواعد الثابتة العادلة، أما اليوم فإن بونغو وعائلته وحاشيته أصبحوا هم المتحكمين الوحيدين بقواعد تقسيم الثروات العائدة على كل فرد. هذه الثروات التي انتجت في الأساس بواسطة المأجورين الأجانب: فالجزء الأعظم منها جاء بالفعل من استخراج البترول. وشركة الفا الغابون التي تؤمن 85٪ من المدخولات البترولية، كانت تجد نفسها طوعاً أو كرهاً وجهاً لوجه مع الرئيس الغابوني في تولي اقتصاد البلاد بأسره.

إن نمط إنتاج هذا الاقتصاد فريد من نوعه. وغالباً ما يقارن مع هذا الذي في الإمارات إلاَّ أنه يتضمن مع ذلك العديد من الاختلافات، فأن يكون المرء كويتيا أو شيبانيا يكسبه هذا وضعاً متميزاً بسبب العائدات المالية الهامة التي تعود عليه حتى لو كان في أسفل السلم الاجتماعي. وعلى العكس فالأجانب الذين يعيشون على شواطىء الخليج الفارسى موجودون دائماً في أوضاع حساسة آنية. لكن الأمر ليس كذلك في خليج غينيا. فبالكويت لا يستطيع أحنبى تكوين شركة، فلابد له من «كفيل» بمعنى شخص يتولى ضمانه من ناحية أمانته وقدرته المالية. وفي قرى الغابون يعيش الغابونيون في حالة تشبه حالتهم في زمن وصول الدكتور شفايتزر، فلم ينتفعوا عملياً بأى من عائدات النفط. ومن ناحية المساواة في العمل فإن المغتربين في الغابون يتمتعون بأجور أعلى من أجور الغابونيين، أما إذا تاجروا فإن كل التسهيلات تعطى لهم بحيث تكون فائدتهم على الوجه الأكمل.

إن كل الاقتصاد عملياً في أيدي «المغتربين». إن الغابونيين ـ باستثناءات نادرة جداً ـ ليس لهم دور فعال في خلق ثروات البلاد. لكنهم إذا

كانوا قريبيين من السلطة، فإن بإمكانهم أن يلعبوا دور «الشريك النائم» في الشركات الأجنبية حتى ولو خولت لهم مناصب إدارية رفيعة فإنها تكون وظائف بمرتب بدون عمل. إن «نظام بونغو» خطر على المدى البعيد لأنه يحمل في رحمه بذور فشله. فكل طاقة الشباب الغابوني متمحورة حول الطريقة المثلى للوصول بأسرع ما يمكن إلى صنابير الفرنك الغابوني. وحتى وهم بعيدون عنها فهم يحاولون مع ذلك بكل الطرق ـ فيما عدا العمل ـ أن يزيدوا من مداخيلهم، إن الغالبية العظمى من الغابونيين قد انجذبوا بشكل تدريجي واستدرجوا للتصرف كأطفال القرى في الزمن الغابر الذين يتعاركون لكي يلتقطوا قطع الحلوى المنثورة في ساحات الكنائس أثناء حفلات تعميد أولاد الأغنياء.

وطالما استمر النفط يتدفق فإن عجلات نظام بونغو يمكنها الاستمرار في الدوران. لكن الآلة بكاملها معرضة للانكسار يوماً ما. ويغدو عندها عسيراً على الغابونيين أن يعودوا إلى العمل من أجل لقمة العيش، فقد فقدوا هذه العادة.

لنقف إذن وقفة أطول عند آليات نظام بونغو:

إن عائدات الغابونيين تعود إلى مصدرين: الأجور الموزعة بواسطة الشركات، التي هي في الأساس برؤوس أموال أجنبية، أو كونها مغتربين، والحقوق الأخرى من كل نوع المفروضة على هذه الشركات.

ان العاملين بالقطاع الحديث يقدرون رسمياً بـ 130000، ولكي نحصل على الرقم الحقيقي للعاملين بالقطاع الخاص، يجب أن نحذف من هذا الرقم 20٫000 موظف، فضلاً عن الـ 20٫000 من المغتربين الفرنسيين إلى جانب الـ 10٫000 مهاجر أفريقي. وباختصار فان ما يقارب الـ 80٫000 غابوني منخرطون في الاقتصاد الحديث. والحد الأدنى للأجور يقدر رسمياً بـ30٫000 فرنك غابوني. بالإضافة إلى منحة 10٫000 فرنك غابوني، للعاملين الغابونيين، لكن الصعوبات التي واجهت اقتصاد البلاد جعلت من هذا الحد الأدنى أمراً نظرياً أكثر منه واقعياً. فكثير من الأيدي العاملة تتعاطى أجوراً أقل.

إن الموجبات الأكثر أهمية المقتطعة من الشركات هي بالطبع الضرائب

والجمارك التي تذهب لخزانة الدولة. ولكن النظام الضريبي الغابوني ليس قاسياً، فالغابون، الموطن الأفريقي للرأسمالية، اجتذبت على الدوام المقاولين بنظام للاستثمار شديد اللبرالية والحرية.

ان الضرائب المفروضة على الشركات المنجمية والبترولية الكبيرة هي محط مساومات مريرة بالنسبة لليورانيوم والنفط، وهذه المناقشات كانت تأتي من الجانب الفرنسي خاصة، وذلك بفعل شركتين منبثقتين عن الدولة الفرنسية. «السيا» و « الفا اكيتان».

بعد تضاعف سعر النفط أربع مرات في نهاية 1973، قامت شركة الفا بعملية مناورة تهدف لأقناع بونغو ألاّ يطبق أسعار الدومن، لقد أمضى السيدان «بونسايى» الذي هو في آن معاً مدير بألفا ومستشار نبونغو، و «جلبرت بورتال»، مدير الفا الغابون، ساعات عديدة يحاولان اقناع الرئيس الغابوني بأن التطبيق الحسابي لقرارات الدومن يقتل الدجاجة التي تبيض الذهب، ولسان حالهم يقول:

«إن المناجم الغابونية صغيرة، ومن الصعب تسخيرها بالتالي في استثمار كبير. وتخفيض عائدات الرساميل سيؤدي لا محالة إلى انهيار عنيف في عمليات التنقيب، ولم يستمع بونغو لهما، فطلع عليه الرجلان بفكرة عبقرية هي: صندوق اعتماد للاستثمارات المتنوعة.

كان بونغو يحلم بتحديث الغابون صناعياً. وهو يمتلك الآن النفط وأمواله، ولكنه كان ينقصه الرجال المؤهلين لعمل المشروعات الكبيرة، وشركة الفا الغابون كان لديها الرجال وبواسطة نظام احتياطي الاستثمارات المتنوعة كان يمكنها أن تستثمر في حدود 10٪ من رأسمالها العام في مجال تنمية الغابون. وكان على الفا أن تعرض المشاريع. وعلى بونغو أن يقبلها أو يرفضها. فالفا ستؤمن التنمية، والدولة الغابونية تصبح مالكة بنسبة 65٪ من المال المستثمر باسم صندوق اعتماد الاستثمارات المتنوعة.

ووافق الرئيس الغابوني على العرض الذي قدمه له بونسابى وبورتال، والذي تضمن فائدتين لألفا :

ـ إن الضرائب على الأرباح لن تتعدى في كل المراحل أكثر من 73٪، مقابل 85٪ في باقي بلدان الدومن.

ـ إن كل مائة فرنك تدفعها الفا باسم صندوق اعتماد الاستثمارات المتنوعة يذهب منها 65٪ كملكية للغابون و 35٪ تظل مملوكة لألفا. لكن الشركة النفطية كان لديها بذلك قرض ضريبي حوالي 70٪ فرنكاً من أصل المائة. والنتيجة العملية لهذا النظام الضريبي : أن الفا الغابون تحقق بهذه البلاد هامش ربح أكثر اتساعاً مما يحدث في أي بلد آخر بالعالم. وقبل انهيار اسعار النفط في 1982 ـ 1983، أصبح هذا الهامش شديد الاتساع، أكثر من خمس دولارات للبرميل الواحد تصل أحياناً لعشرة دولارات بالبرميل. بحيث أنه في أعوام 1980 ـ 1981، كان إنتاج مجموعة الفا أكيتان يجفف زهاء ثلث السيولة المالية للمجموعة (هامش إجمالي للتمويل الذاتي) وزهاء نصف مواردها الصافية.

إن البعض لا يستبعد أن الاتفاق الرسمي بين الفا وبونغو كان مبطناً باتفاق آخر سرى. إن كافة بلدان الدومن كانت تكلف الشركات البترولية المنقبة في أراضيها بمشاركة تتراوح بين 51٪ و100٪ لحساب الدولة. ولكن الغابون اكتفت فقط بـ10٪ من شركة الفا الغابون.

وبتوقيع الاتفاقية غدا الفا وبونغو مرتبطين برباط دائم، فمن ناحية كانت الشركة الفرنسية تؤمن زهاء 60٪ من ميزانية الدولة وتقوم بتصنيع الغابون، ومن جهته أعطى بونغو لألفا أكيتان كل التسهيلات لتجعل من الغابون «لاك» أخرى.

ان اتفاقية 1974 التي كانت نتيجة للارتفاع العنيف لأسعار النفط، مكنت الغابون من بسط نفوذها بقدر كبير على البلاد، بحيث أصبحت هذه الشركة المهيمن الأساسي على صناعتها. وهذا الزواج نتج عنه حضور ملحوظ للغاية لألفا على مسرح «اللوبي الغابوني» وعزز من قوة الجهاز الأمني الفرنسي

المخصص لحماية الثنائي الفا ـ بونغو. لكن هذه الوحدة انطوت على الأزمات، وعلى مشاهد المنازعات.

في مارس 1979، حدث نزاع بين وزير البترول الكسيس مبوى امبوزيت، و الفا سمم العلاقة بين الغابون والشركة الفرنسية، ولقد قام إخصائيو النفط في العالم أجمع بالفعل بتوضيح الأمر لبونغو ولوزيره بأن الغابون واقعة تحت خدعة الفا سواء في النظام الضريبي الهش الذي تفرضه على الفا أم بتقييمها المجحف لسعر الخام الغابوني. فكل النفط الذي تنتجه الف، بما فيه «النصيب الغابوني» ـ فالغابون صارت تدريجياً، منذ اتفاق 1974، تشارك بنصيب قدره 25٪ في الفا ـ الغابون ـ يباع وفق السعر الرسمي للدومن. ومنذ بداية 1979، كان السعر في السوق الحرة للنفط أعلى بـ 3 أو 4 أو 5 دولارات عن السعر الرسمي. وكان المشترون يعرضون بإلحاح على الحكومة الغابونية عروضاً مغرية. وطلب وزير البترول الغابوني في نهاية الأمر من الفا ـ الغابون أن ترد جزءاً من عائدها الخاص لغابون ابتداء من 1 يناير 1980، وردت الفا ـ الغابون بأن التزاماتها لاتسمح لها بأن تستجيب لهذا الطلب.

أحد الوزراء الفنزويلون حرك المدية في الجرح من جديد، وذلك في أبريل 1979 حيث قال لبونغو: «إن بمقدوركم أن تكسبوا عشر دولارات زيادة في البرميل الواحد». وقدمت شركة البترول الأسبانية (اسبانو ـ أويل) بدورها عرضاً قاطعاً بشراء النفط الغابوني بزيادة ثلاث دولارات عن السعر الرسمي. في نهاية المطاف طلب بونغو من الفا أن تعالج هذا الأمر مع «اسبانو ـ أويل».

في يونيو، وبينما كان بونغو في زيارة رسمية للولايات المتحدة، وتحت وقع تقريع رأسه بعبارة أن الغابون هي «مزرعة تابعة لفرنسا والفا»، قام بونغو بالاتصال بليبرفيل، وطلب تأسيس «بتروجاب» (الشركة الأولى والوحيدة التابعة للدولة في البلاد) على حد قول الوزير مبوى امبوزيت. وأنشئت بتروجاب بالقرار رقم 79 ـ 25 في 23 يونيو 1979، بهدف إدارة المساهمات الغابونية في الفا وشل (المحتكر الثاني والأصغر في الغابون). في بداية الأمر، قصرت بتروجاب طموحاتها في أنشطة التسويق، وأجلت لفترة لاحقة التنقيب والإنتاج.

إن أحد تقارير السجل التجاري لليبرفيل يتضمن معلومات مفيدة حول المفهوم الغابوني لمسألة «شركة الدولة» وقد أورد السجل تحت رقم ب/864 أن بتروجاب هي شركة برأسمال ضعيف للغاية قوامه 5 مليون فرنك غابوني، ربعه فقط حر، وإذا ما بحثنا بين المساهمين عن ذكر للخزانة الغابونية، فلن نجد إلاَّ أسماء مساهمين تتكرر في كل الشركات الكبيرة المؤسسة في الغابون: أي أسماء بول موكابي، الوزير السابق للمالية، وبونغو وعائلته، ممثلين بواسطة السيد «مبوهو جوليان»، وجوج راويري، نائب رئيس الوزراء، واليكيس مبوي - أمبوزيت، وزير النفط، وجيروم أوكيندا، وهو وزير سابق آخر للبترول وأحد المقربين من بونغو، وجان بيير لوبومبا - ليباندو الوزير الحالي للاقتصاد والمالية، وباختصار فان بتروجاب مشروع خاص مملوك لحاشية بونغو. نوع من «كماريللا بونغو».

إن المبادرة الغابونية لم تقع من **الفا** موقعا حسنا. فجزء من عائدها يتعرض لخطر التبخر. وأرسلت باريس عددا من المبعوثين الكبار إلى ليبرفيل، من بينهم بونسايي الشهير، وملازم قديم مخلص للرئيس «غيوما» أحد صناع اتفاقية 1974 حول صندوق اعتماد الاستثمارات المتنوعة.

لقد حدثت بالتاكيد أشياء كثيرة في ليبر فيل عام 1979، وللمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر قام بونغو بزيارة للولايات المتحدة أقام فيها لثلاثة أسابيع هذه المرة، كانت باريس قلقة حقا، وتم وضع العملاء في حالة تعبئة لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة والمخابرات الأمريكية المركزية (سي آي ايه) يأخذون في الاهتمام عن كثب بالغابون وأكثر من اللازم.

كان نشاط تيمبلسمان رجل الأعمال الأمريكي الواسع الثراء الذي كون ثروته من عمليات الماس في زائير وجنوب أفريقيا، يشكل مصدر قلق للإليزيه بنوع خاص. كان تيمبلسمان الذي قدم إلى بونغو عن طريق جورج راويري قد أغوى الرئيس الغابوني الذي كان يلقبه «بالجد» هذا الأمريكي الذي كان قريبا من المخابرات المركزية الأمريكية كان على درجة عالية من اللباقة، وقام بتعريف بونغو على الكثيرين، وبشكل خاص البترولي العجوز أرماند هامر

اليهـودي الروسي الـذي كان فيمـا مضى صديقـاً للينين، والمتخصص في العمليات التجارية الأمريكية السوفييتية. . . وعرض هامـر الأمر على بـونغو، بـأن يشتري كـل النفط الغابوني! وهو أمر يعادل إعلان الحرب على فرنسا.

هذه النقاشات توضح على كل حال أن بونغو الذي لم يكن راضياً عن موقف فرنسا في أفريقيا ـ وفي التشاد بصفة خاصة ـ كان يسعى لكيلا يظل حبيس علاقته الوحيدة مع فرنسا.

وخلال رحلته إلى الشاطيء الغربي، اشترى بونغو فيلاّ بلوس أنجلوس بمبلغ 2 مليون دولار، وصدرت المقالات الساخرة حول هذا الموضوع في الصحافة الباريسية مما أثار بونغو لدرجة أنه نشر توضيحاً على لسان وزيره ومستشاره الخاص يفيد: «ان الفيللا ليس لها من القيمة ولا المساحة التي تسند لها، فهي لا تعدو أن تكون طابقاً أرضياً خصص لابنتي الرئيس اللتين تدرسان في كاليفورنيا.

وبتفحص بيان الوزير المستشار، نلاحظ أن الأمر يتعلق بقرض من سيتي بنك منح لتسديد ثمن هذا المنزل. ويمكننا أن نتساءل ما إذا كان هذا القرض مرتبطاً إلى هذا الحد أو ذاك بشكل غير مباشر بعملية اهدار المال العام المخصص لشراء مصنع للأمونياك. فلنحكم على الأمور: وزير النفط الكسيس مبوى ـ أمبوزيت، ثانية، يتعرض لإغواء وسيط يسمم أفكاره حول الفائدة المزعومة التي ستحصل عليها الغابون إذا أصبح مصنعها الخاص بالأمونياك، فالعوائد ستكون مدهشة، ولكن الوسيط اللبق نسي أن يقول له إن أسعار البيع التي استخدمها أثناء شروحاته للصفقة كانت بمعدل مرتفع بشكل غير عادي. إن شركة فويشت الباني باعت إذن المصنع البديع، وفتح سيتي بنك لهذا اعتماداً بقرض قدره مائة مليون دولار أي بزيادة قدرها 95٪ عن الأرقام المعروضة في الأصل، وفضلاً عن الاهدار المالي فسرعان ما بدا أن تكلفة مصنع الأمونياك باهظة بدرجة غير معقولة. فالعملية كانت عبارة عن خسارة كاملة للغابون إذ أن المصنع لم يستخدم قط.

هذه العملية ـ التي لم تكن حالة فريدة ـ أثارت حنق «قيادات الفا ـ الغابون»، حيث أنها تمت بغير علمهم رغم أن الأمونياك، شأنه شأن كل المنتجات الكيميائية مقصور إنتاجه على «امبراطورية الفا».

ورغم الانزعاج الذي خلفته لدى الفرنسيين حكاية هذا المصنع الذي استحال إلى خردة إلا أن ذلك لم يُعد النظر بامتيازات الف النفطية. أما تأسيس بتروجاب ورغبة الغابونيين في أن يبيعوا بأنفسهم جزءاً ـ وعلى المدى البعيد كله ـ من نصيبهم الـ 25٪ في الفا ـ الغابون فتلك حكاية طويلة، حكاية أحدثت في ذلك الوقت الكثير من العواطف.

فما أن أُنشئت الشركة، حتى قام مبعوثون بالطواف حول العالم بحثاً عن مشترين للخام الغابوني، وسعى كل مبعوث بالطبع للبحث عن أفضل عمولة ممكنة، واستخدمت في سبيل ذلك كل الصلات والعلاقات المعروفة للغابونيين: الشبكة الماسونية، ولكن أيضاً السيدة سوكارنو الزوجة السابقة للرئيس الأندونيسي. إن كل المفاوضين البترولين في باريس عامي 1979 و1980، كانوا قادرين على الإدلاء بتفاصيل حول «خدع» الغابونيين. وبالنسبة لهم فان هوية الأشخاص الحائزين على العمولات لا تطرح أي شك أن هؤلاء المبعوثين كانوا ينصحون الزبائن على عدم الكتابة لبتروجاب. وذلك على الأرجح لتجنب كل دليل مكتوب في أرشيفات الشركة الغابونية.

بيد أن الفا تمكنت من وصل الخيوط التي انقطعت عنها في زمن ما، فالعلاقات النفطية أقرب إلى المرأة المتقلبة. ولم يحقق الغابونيون الضربة التي تمنوها. بل ظلوا عاجزين عن تصريف نفطهم. فبيع النفط لا يتم ارتجالاً. وعاد الغابونيون يترددون إلى كانوسا طالبين مساعدة الفا. وتواصلت مفاوضات اتفاقيات التعاون بين الشركتين خلال الفصل الأول من عام 1980م، وصرح مسؤول تسويق الخام الفا قائلاً: «ان الغابونيين يلعبون لعبة مراهقين، وسوف نصل إلى تحديد سياسة أسعار فيما بيننا».

لقد كان لايحسب للخيال الطافح لدى بعض الأوساط الغابونية فى

أثراه ، الخيالى الذي أثاره كل الكواسر وكل أصحاب الأعمال الذين تكالبوا صفوفاً صفوفاً على ليبرفيل.

وارتبط حظ الغابون التعس في هذه باسم بروس راباورت[1] وهو مواطن سويسري من أصل اسرائيلي وصاحب شركة للسمسرة البترولية (سويس أويل) الذي دخل إلى قصر الرئاسة عن طريق تمبلسمان. هذا التقديم الذي جنبه الكشف عن بحث طبيعة أعماله. وهو الذي ينتقل بشكل منتظم بطائرته الخاصة الـ دى سى 8 من جنيف ليتوجه إلى ملعب الجولف في إحدى ضواحي نيويورك. وقد خلف مع ذلك وراءه ماضيا أسود في أندونيسيا حيث كان شريكاً في المسؤولية مع بعض المسؤولين في جاكارتا عن نهب مليار دولار من الشركة القومية برتامينا.

كان رابابورت، يلوح للمساهمين في بتروجاب، بعمولات مغرية، ولكن رابابوت الذي كان قادراً إلى حد ما عن تأمين هذه العمولات عندما يحقق أرباحاً جوهرية، فشل تماماً عندما انهارت أسعار البيع بشدة، وأهمل على هذا النحو دفع ثمن شحنتين لبتروجاب، مما تحول إلى خسائر لهذه الشركة تقدر بـ 18 مليار فرنك أفريقي (360 مليون فرنك فرنسى). في نهاية عام 1982 ، استقدمت الغابون مجموعة من الخبراء الاقتصاديين ورجال القانون تحت إشراف وزير الاقتصاد والمالية لوبوميا ـ لايـاندو، لمعرفة أين ذهبت هذه الأموال. وبعد وقت طويل أشارت أصابع اتهام مستشاري بونغو إلى أليكسيس مبوى ـ أمبوزيت، وتوقيت هذه الرواية يتطابق على كل حال مع إبعاد وزير النفط خلال مجلس وزاري عاصف كاد يتحول إلى معركة بالأيدي بين أعضاء الحكومة، ولكن في النهاية جاءت الرواية الرسمية مستبعدة أية مسؤوليات غابونية: رابابورت هو المهتم الوحيد! نفس رابابورت هذا الذي أبرم مع بتروجاب اتفاقاً ضخماً في أغسطس 1981 مع خليفة مبوى ـ

---

(1) رئيس المحكمة العليا بباريس، أصدر تعليماته لنا لكي نشير في كتابنا هذا إلى احتجاجات بروس رابابورت ضد اتهاماتنا له والتي وردت في الصفحات 100، 101، 102، 243، والتي اعتبرها قذفاً ضده.

أمبوزيت، بما يسمح له بالحصول على 5٪ على كل الشاحنات المباعة. . . مما لم يسبق له مثيل.

إن من الواضح تماماً أن قضية رابابورت تخفي وراءها الكثير من القضايا. أحد المراقبين القريبين جداً من الحياة الغابونية ذهب إلى حد التأكيد بأن عطايا ليبرفيل السخية الممنوحة للأحزاب السياسية الفرنسية ليست بمنأى عن اختفاء جزء من أموال بتروجبات. ويزعم نفس المصدر بأن الرئاسة الغابونية مسؤولة أيضاً عن هذا العجز الكبير في ميزانية الشركة الغابونية، ولقد تسنى لنا بالطبع أن نتقصى ونتحقق من الأمر. إن بعض المعلومات المنقولة عن مصدر موثوق تشير إلى العلاقات بين الرجلين بونغو ورابابورت، بأنها علاقات غامضة، فعقب إطلاق وزير الاقتصاد والمالية لومبا، بعثات تقصي دولية عن هذه القضية، شرعت ليبرفيل في التفاوض مع بوريس رابابورت من أجل استعادة بعض الوثائق التي قد يكون اسم بونغو أو أقرباؤه قد ورد فيها، إذ أن رجل الأعمال السويسرى كان قد سدد جزءاً من الأموال إلى أقرباء الرئيس. كما أن هؤلاء قاموا بعدة رحلات على متن طائرته. ورغم أن دين رابابورت قد بلغ 18 مليار فرنك أفريقي (وهو الرقم المنقول عن المصادر الرسمية الغابونية). فقد حولت ليبرفيل ـ وفق معلومات ذلك المصدر ـ مليار فرنك أفريقي لرابابورت نفسه.

كان انتباه العالم كله قد انجذب في أكتوبر 1975 إلى الأساليب التي تمارس في الغابون بشأن النفط. ونشرت الشركة الأمريكية آشلاند أسماء المستفيدين من هذه «الرشاوى» ومن بينهم عمر بونغو، الذي حصل على 150,000 دولار، وهذا المبلغ دفع له في 1972 من أجل تمكين «شركة ما» من مواصلة أنشطتها في الغابون.

كان على الشركات هكذا أن تمر غالباً تحت أسنان بعض المسؤولين الكبار. ، وهذه الفخاخ كانت تتخذ أشكالاً عدة. وقد جرت العادة أن يقوم مدراء الشركات العاملة في الغابون بتقديم هبة أو منحة للحزب الديمقراطي الغابوني، الحزب الأوحد بالبلاد، أو تبرعات للإنجازات التي يحققها

الرئيس، وكان ذلك يتم أثناء الجلسات مع الرئيس. بهذا الصدد تكشف إحدى المنشورات المؤرخة في 5 ديسمبر 1979، والموقعة من (وطنيون من أجل الإنقاذ الوطني) غير معروفين بالطبع وقد فضح المنشور بدقة الأساليب المتبعة:

إن عدد المؤسسات التي استولى عليها بونغو جعلت منه أغنى أغنياء الرجال بالعالم.

كانت الطريقة سهلة، يتم إنشاء مؤسسة، ويعلن بونغو تخصيص جزء من رأس المال تشجيعاً للمشروع، وتبدأ الضغوطات المتوقعة بعد حين على أصحاب المشروع، وكان هذا يصل الى التهديد والمساومة والتنكيل بواسطة موظفى الحرس الرئاسى، إلّا إذا كانوا يتعرضو مباشرة للصفعات من يد السيدة الرئيسة، المتعجرفة جوزيفين بونغو، وما أن يصبح المشروع تحت حكم الرئيس، تغدو أسواق الدولة مفتوحة أمامه، وهذه الشركات التي توصل بونغو إلى الاستيلاء على جزء منها أو عليها كلها مضطرة لأن تتقيد بالأسعار التي يحددها هو.

إن أمثلة شركات سوكوبا في ليبرفيل وفرنسفيل، وشركة سوواكو في فرنسفيل خير تعبير عن هذا. وهذه الشركات لم تحصل على نصيب 70٪ فحسب من أسواق الدولة بمناسبة أعياد منظمة الوحدة الأفريقية (فالباقي ذهب لصالح الشركات التي يشرف عليها السيد فوكار، مثل مناجم الفحم الفرنسية) ولكن بونغو أجبر أيضاً الشركات الأُخرى على الاستمرار في تزويد هذه الشركات بالمواد. وفي أغلب الأقات كانت هذه الشركات تهمل أن تدفع للموردين مستحقاتهم، وربما كان هذا الواقع يوضح مصاعب شركات التصدير لمواد البناء في ليبرفيل، وفضلاً عن ذلك أضافوا بنودا للفوائد على سداد الديون التجارية للدولة الغابونية: فكل الشركات التي يسيطر عليها بونغو تحصل على حقوقها بالكامل، بينما على الشركات الأُخرى أن تصارع أحيانا ضد شركات مثل سوكوبا على سبيل المثال حتى يدفع لها، لا عن طريق الدولة وإنما

بطريقة تحويل الديون إلى وصولات تجارية طويلة الآجال تستوفيها البنوك المحلية

ظلت الدولة الغابونية تثقل بالديون الباهظة، في الوقت الذي كان فيه بونغو يعقد الصفقات الرابحة، وهذا مثال على ذلك: فشركة سوواكو كانت على شفا الإفلاس، فما كان من بونغو وشريكه الشهير شاريتير إلاَّ أن أوقفوا ببساطة الأعمال التي كانت الدولة قد طلبتها، وكانت الدولة قد دفعت ثمنها بالفعل. ومثال «مدينة الأعلام» الواقعة خلف السوق التجاري مبولو يدخل أيضاً ضمن هذا الإطار.

ولم تكن سواكو هي الشركة الوحيدة التي يتحكم فيها بونغو بالكامل أو بمشاركة بنصيب الأسد، وفيما يلي بيان لبعض الشركات الأخرى الأكثرها شهرة:

الصناعات الخشبية لووى	صناعات الأخشاب
المصبنة الغابونية	صناعات كيميائية
الغابون للكيماويات	صناعات كيميائية
الكاراجات الغابونية الكبرى	صناعات السيارات
سوجيمات	صناعات السيارات
سوماتيم	صناعات متفرقة
سوجى	صناعات متفرقة
سوجادى	صناعات التوزيع
سوجاسيج	الاستيراد والتصدير
سوجاديكس	الاستيراد والتصدير
سوكوبا	البناء والمقاولات
ادتبل	البناء والمقاولات
سودر الغابون	البناء والمقاولات
سوسيجاب	البناء والمقاولات
سوتراْهو	البناء والمقاولات

أوديك الغابون	البناء والمقاولات
ساريجا	البناء والمقاولات
الاتحاد الغابوني للعمل	البناء والمقاولات
الغابون للهندسة	البناء والمقاولات
سوجيك	البناء والمقاولات
سوجانت	البناء والمقاولات
أدج	البناء والمقاولات
اير سيرفس	النقل الجوى
ايرانتير الغابون	النقل الجوي
الطيران التجاري الغابوني	النقل الجوي
سوماجيرا أفريكالين	النقل البحرى المشترك مع مجموعة فالكاكيس
سوميكوا	أعمال بنكية وتسليف
بنك الغابون ولكسمبرغ	أعمال بنكية وتسليف
هولندا / الغابون	أعمال بنكية وتسليف
البنك العقاري الغابوني	أعمال بنكية وتسليف
سوجافينكس	أعمال بنكية وتسليف
التأمين العامة الغابونية	التأمين وإعادة التأمين
أومنيوم الغابون	التأمين وإعادة التأمين
الشركة الغابونية للخدمات	

كل أنواع الأنشطة ابتداء من أعمال الحراسة للبنايات والمصانع حتى تجنيد المرتزقة.

إن قائمة هذه الشركات أطول من ذلك بكثير، والمدهش هو نوعية الرساميل وحجم الاستثمارات التي كان على بونغو أن يجدها بمكان، إن الأرقام تتحدث عن نفسها. فرأس المال المسجل للشركات المعروفة يبلغ 400 مليار فرنك أفريقي أي حوالي 8 مليارت فرنك فرنسي حالي، وحققت الاستثمارات ما يفوق الـ 15 مليار فرنك

وسـواء أضيفت إلى هذا الملكيـات العقاريـة أم لم تضف، من الفنـادق ودور الخيـالة والمـطاعم والمجال، فـان بونغـو بالتـاكيد غني جـداً، وعائلتـه ليست بأقل من ذلـك غني. فالسيـدة جوزيفين بـونغو زوجـة الرئيس تملك عـدداً من البنايات في ليبرفيل، وبورت جنتيل، وفـرنسفيل، وهي كـذلك صـاحبة شبكـة من المحال التجارية. . .»

إن الخطأ الوحيد الذي جاء بهذا المنشور كان عندما كتب «بونغو» وليس «بـونغـو وبـطانتـه» (راويـرى، مـاييـلا، آسيلى). . . وبنفس النص جـاء ذكـر الألاعيب العقارية:

«لقد استغل بونغو الدولة لكي يصبح أكبر مـالك عقـاري في البلاد. إن الراحل مينكيان، المدير السابق للسجلات العقارية قال بـأنه في إطـار ليبرفيـل وحدها يستحوذ بونغو على 50٪ من الأراضي المقسمة والممهدة، وكاد يكـون المستحـوذ على كافـة الأحياء الـراقية كمـا هـو الحـال في المجـاورة الـرابعـة وبجويجي ونفس الشيء في امتداد ناحية كاب استرياس فقد احتفظ بالأراضي القديمة للأسيسنا، وبمجموع أراضي الشاطيء، وكذلك الأرض الشاسعة التي خصصت لبناء مطار ليبـرفيل الـدولى الجديـد، التي تكلفت الدولـة لاعدادهـا 800 مليون فرنك أفريقي.

ولم يكتف بـونغو بـاحتكار الأراضي، بـل إنه أيضـاً يعد أكبـر مضـارب عقاري في البلاد ولم تكن الشركات الخاصة وحـدها هي ضحيتـه، فالبعثـات الـدبلوماسيـة (حالـة اليابـان على سبيل المثـال) والمنظمـات الدوليـة (حـالـة الصندوق المركـزي)، فضلاً عن المنـظمات الاجتمـاعية على غـرار الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعيـة، إذ لم يمكن لأي منهم أن يمر إلا عبـر الشروط التي فرضها بونغو: على سبيل المثال فقد تخلى لمنظمة من المنظمات الواردة أعلاه عن قطعـة أرض وبنايـة لعيادة لم ينتـه تشطيبهـا، مقابـل مبلغ جسيم هو ثلاثة مليارات أفرنك أفريقي (60 مليون فرنـك فرنسي ، وهـذا أمر معـروف. بونغو لم يدفع أبداً في الأرض المذكورة أو البناء إلا، كما يقول الخبراء 600

مليون افرك أفريقي أى بما يساوى خمس سعر التنازل الـذي دفعه الصنـدوق القومي للتأمين الاجتماعي له).

إن إرادة بعض الشخصيات العـاليـة في احتكـار ثـروات البـلاد تصبـح هوساً، فكل الأنشطة وكل تعاقد معّرض لأن يقتطع منه جزء هام. فاختلاسـات المال العام جارية على قدم وساق، وحتى سفارة الغابون في باريس هي ملكية لراويرى وبونغو، مما يكلف وزارة التجارة الخارجية أن تـدفع إيجـاراً باهـظاً ـ فهي تقـع في شارع رافـاييـل، بـالحى السـادس عشـر ـ لاثنين من المسؤولين الكبار في الغابون.

وفي نـظام مثل هـذا، فإن الفضـائح دائمـة، ونستشهـد من بين أمثلتهـا الكثيرة، ببعضها، وهي ثلاث مشروعات باهـظة التكاليف ذات فـائدة ضعيفـة تمـاماً: محـطة البث الإذاعي أفريقيـا رقم 1، ومدينـة مناجم الفحم، ومـدينة الإعـلام، والنقطة المشتـركة بين هـذه المؤسسات أنهـا تلقت دعمـاً من جـاك فوكار وأصدقائه، وأنها كانت قناة تمـرير عمـولات ضخمة لـ «متخـذى القرار» وبطاناتهم.

إن فوكار الـذي غدا رجـل أعمال ومستشـاراً لبونغـو، وكان يتحـدث بلا انقطاع عن ضرورة بنـاء محطة إرسـال في الغابـون تغطى العـالم كله، وبصفة خاصة أفـريقيا: «سـوف تكون صـوت أفريقيـا» أسر لبـونغو قبـل قمة (منـظمة الوحدة الأفـريقية» التي انعقـدت في ليبرفيـل في 1977 أن محطات الإرسـال الأربـع ذات قدرة الـ 500 كيلووات في مـابوى، على هضبـة أوجوى العليـا، كلفت الغابون 14 مليار فرنك أفريقي. وكانت شركة طومسون هي التي أقامت المحطات الأربع، وكان راديو فرنسا العالمي هو الـذي أفاد من ذلـك المحول القوي لأفريقيا الوسطى... إن «متخذي القرار» حصلوا على اعتذارات كثيـرة بسبب قبولهم هذه «المعدات» الجنونية.

عمليتـان أخريتـان استحوذتـا على أبناء راديـوا ـ الرصيف، المحلي في ليبرفيل: مدينة مناجم الفحم، ومدينة الإعلام، وقد تم المشروعـان على غرار الأول بتشجيع من نفس المصادر: فريد آلمـو، دى فيير، جـاك فوكـار، الذين

أخـذوا على عاتقهم هـاتين العمليتين بكاملهمـا، عبر وسـاطـة العقيـد بـورو، أخصائي «التصنّت» وهو أيضاً مدير مكتبه في ذلك الوقت.

إن مدينة مناجم الفحم وكانت عمليـة عقاريـة تم تحقيقها على يـد فرع من «شركة المناجم الفرنسية» وهي عبارة عن بناء منازل لـلإطارات سـرعان مـا كشفت عن تصدعات وأعطال خطيـرة بعد مضي بضعـة أشهر فقط والحـال أن الثمن الذي دُفع لبنائها، كان يكفي لبناء منازل إضافية.

إن البناية الفاضحة ذات الثمانية وعشـرين طابقـاً، والتي يجب أن تكون مفخـرة مدينـة الإعلام، لم يتم بنـاؤهـا إطـلاقـاً، على الـرغم من شـراء كـل تجهيـزاتها. والمعـدات الحديثـة جداً من طـومسون، التي ظلت في الخـزائن حيث تعرضت للفساد ببطء.

كـل هذه المشـروعات كـانت تؤلف وسيلة تكسب الكثير من الفـرنكات الأفريقية، من جانب بعض أصحاب الامتيـازات في النظام الغـابوني، وبعض الوسطاء التابعين لبعض الأحزاب السياسية الفرنسية، وأيضاً للشركـات والبنوك التي استفادت بغير حياء من الموقف.

عندما وضع صندوق النقد الدولي أنفه في المالية الغابـونية بعـد الانهيار المالي العام 1977، كانت المفاجآت كثيرة، فقد جاء أيضاً الخبراء الـدوليون الذين تبددت كذلك أوهامهم حول تصرفات أصحاب الأعمال الدوليين، واحد منهم ماسيمو روسو، لم يتردد في اتهام البنوك باعتبارها المسؤول الأساسي عن المصاعب المالية للغابون. لقد كان لأصحاب المصارف سياسة إقراض تلقـائية للتنظيمات الشبه حكومية. ولايوجد أحد بالغابون له القدرة هكذا على التحكم في فجوة الديون بالبلاد لأن هذه القروض لم تكن ترد في ميزانية الدولة، فكل هذه النفقات الخـارجة عن الميـزانية لم تكن بـالطبـع ممكنة إلاّ لجشـع بعض المسؤولين الغابونيين.

إن الحياة الاقتصادية لهذا البلد الصغير ذي الستمائة ألف نسمة. كـانت مـرقمة بـاختلاسـات ضخمة نـادراً ما ألقى عليهـا الضوء. وفي كـل مـرة كـان البـاحثون يمسكـون فيها بـالخيوط التي تعـود إلى المتهمين الحقيقيين، كانت

الأوامر والضغوط تحبط من حشريتهم.

بول موكامبي، وزير سابق للمالية. كان بالقطع أكثر أفراد العصابة عبقرية. في غضون عدة سنوات كان قد اقتنى ثروة واسعة، فقد ظهر في كل الصفقات، وكان له من التسهيلات ما جعله شريكاً مقاسماً في كل العمولات. وذات يوم بدا أنه قذف بالسدادة بعيداً ـ فقد عين رئيساً للا ـ سوجاسل «ثعبان البحر» للتنمية الغابونية، هذه الشركة التي كان عليها أن تجعل من الغابون منتجاً عالمياً للسيليوز، وجزء من رأسمالها كان ملكاً لألفا ـ الغابون تحت غطاء صندوق اعتماد الاستثمارات المتنوعة، فما كان منه ببساطة إلا أن قام بتحويل مبلغ قيل إنه عدة مليارات أفريقية إلى حساب خاص له في سويسرا! وعندما أجبر على ترك الغابون، كان بمقدوره أن يفيد من ثروته في باريس لعدة سنوات، وأصبح «السيد بول» كذلك نجماً في كازينو بأنجين. وكان يلقي في كل ليلة إلى الموائد الخضراء الجيتونات ذات الألف والخمسة آلاف والعشرة آلاف فرنك. وبهذا الإيقاع تتحول حتى أكبر الثروات إلى ما يشبه الزبد تحت الشمس. ففي عام 1982 تعرض السيد بول لموقف صعب: فلم يعد باستطاعته أن يوفي بعض الدائنين الذين صاروا شرسين. وبعد أن صفى بعض أعماله في الولايات المتحدة فضّل أن يجرب العودة إلى ليبرفيل، وبطريقة الأهداف التي كان ينتهجها، كان سيصبح سريعاً مجبراً على تصفية ثروته العقارية بثمن بخس. فكان من الأفضل له أن يعود إلى مجال الأعمال مستفيداً من ممتلكاته الغابونية، وقبل الأمير الطيب بونغو عودته وغفر له، بيد أن الرئيس الغابوني لم يكن يجهل أن وزيره السابق خلال إقامته في باريس، قد خطط لبعض الدسائس ضده. وخاصة منشوراته العدائية التي انتشرت بالغابون في منتصف عام 1980.

قضية أخرى كشفت في نهاية عام 1979 جريدة الوحدة الدورية القومية (الحكومية بالطبع) حول ملابسات وفاة سجين مشنوقاً في زنزانته. كانت الرواية الرسمية تقول بانتحاره لكن، وياللغرابة، فإن جريدة الوحدة أشعلت النار في الهشيم عندما بحثت حول موت هذا التوجولي (من توجو) ذي

الخمسين عاماً، العامل بالتصاريح الجمركية لدى جابوتراك. فقد ذهب فكر الرئيس إلي الوزراء، كان يتمنى أن يلاحق أيضاً هذه العملية، الذين كانوا بطريقة أو بأخرى سيزعجونه، إن المعلق الذي كلف بمتابعة هذه العملية عبر عن اندهاشه من أن القتيل لم يعثر عليه في زنازين الادارة العامة للتدخل المضاد بالأمن القومي، التي يترأسها ضابط فرنسي قديم بالأمن العسكري هو العقيد جروفيل، وهي الإدارة التي أسسها دييزيت لتسوية مشكلة على مسرح الجندرمة القومية مع الجنرال نكوما.

بدأت العملية بمراجعة جمركية روتينية بميناء أويندو، أحد الجرارات كان يحمل 400 صندوق من المياه المدنية، مخبئا فيها عدداً هائلاً من زجاجات الويسكى، والحالة هذه فإن الضرائب الجمركية على المياه المعدنية 2٪ وعلى الويسكى 75٪، وكانت الحمولة مرسلة إلى رجل أعمال لبنانى معروف جداً بالمنظمة. و أسندت متابعة العملية إلى العقيد جروفيل الذي تمكن خلال بضعة أيام من اكتشاف كل ما وراءها. إن إدارة الجمرك كانت فاسدة، كانت الملفات ناقصة، واختفت منها كل القطع الأساسية التي توضح البضائع المستوردة، بلا قيد أو شرط، والأخطر من هذا، فان جرداً بالوثائق الحسابية تم لدى بعض المستوردين أثبت بالصدفة أن الغش الجمركى كان منظماً بشكل دائم. ومكن فتح تحقيق سريع من الكشف عن اختلاس جمركي بمبلغ 60 مليار فرنك أفريقي. وتم القبض على ثلاثة وعشرين موظفاً جمركياً، وثمانية رجال أعمال لبنانيين، وأمر بأيداع موردين فرنسيين بالسجن، وأخذ الباقون الطائرة بغير أن يجدوا وقتاً لحمل حقائبهم. بيد أنه في أعقاب هذه العملية، طلب جروفيل نفسه مغادرة الغابون. ومن العجيب، أن حواراً جرى في اللوموند مع بونغو في نهاية ديسمبر 1979 وجه فيه الرئيس الغابونى اتهامات مبطنة إلى جروفيل:

سؤال لوموند - إن أساليب رجال شرطتكم، خاصة بعض هؤلاء من مساعديكم الفرنسيين، بدأت تتخذ منحى عنيفاً جداً، أو هكذا تعتقد الشائعات المنتشرة، هل لديكم شيء تقولونه في هذا الموضوع ؟ سأله

جلبرت كونت. بونغو: إن الصحفي لا يصرح بمصادر معلوماته. ولن أسألك إذن أين أتيت بمعلوماتك لقد سألتني سؤالاً لا يوجد رئيس دولة يحب أن يسمعه. وسوف أجيبك بصراحة، مهما تكن مزعجة. نعم إن «تجاوزات قد وقعت» أي فرنسي لا يجهل أن هذا موجود في كل مكان، كما في الغابون. نعم، إن بعض المتعاونيين الفرنسيين، يتجاوزون أحياناً الأوامر. نعم إن الموظفين الغابونيين يتصرفون على نحو سيء من ناحيتهم، وفي جميع أنحاء العالم، أين هي الحكومة التي ليس لديها هذا النوع من العسف؟ هل تقرني أنه خلال السنوات العشر الماضية لم يحدث لدي شيء من هذا؟.

أنا لا أجهل أن البعض سيستغلّ . كلامي ضدي. فالصائدون في الماء العكر يقولون «بونغو يعترف بالخطأ. ومادام يعترف بالخطأ فالأمر إذن خطير جداً» وأنا أجيب بأن الاعتراف بالخطأ فضيلة، وأطلب من الوعاظ والمبشرين بأن يحذوا حذوي . . .

بيد أن جروفيل لم يكن بالرجل الذي يتخذ المبادرة بغير أن «يحمي ظهره». إن هناك عددا من التفسيرات المتضادة، أسندت لهذه العملية، ولكن يبدو أن عملاء إدارة التدخل المضاد توصلوا في التحقيق حتى الحاشية المقرّبة للرئيس (تحدث البعض عن آسيلي وعم ماري جوزيفين زوجة بونغو) وقد تدخلت الحاشية وعملت على إيقاف هذه الآلة الجهنمية: التحقيق.

واتهم البعض جروفيل بأنه المسؤول الوحيد عن دفعها بإيعاز من بعض رجال الأعمال. . . والتفسير الأول الذي نجده ممكناً. إنه ليس من المحتمل أن يكون جروفيل إلا أداة، أصبحت غير صالحة للاستعمال منذ ذلك الوقت الذي تمت به بعض المساومات في القصر الرئاسي.

أجل إن هذه الفضيحة الجمركية تبدو على نحو مباشر طافحة بالمكائد الفلورانسية للقصر. فعملية سندات الخزانة المزورة هي أسطع دليل على فساد مجتمع الصفوة في ليبرفيل.

إن قضايا سندات مزورة قد اندلعت على نحو منتظم في أفريقيا وفرنسا

منذ بداية الجمهورية الخامسة، وفي كل مرة يرتاب فيها بلصوص أو يتهمون تظهر بشكل واضح صلاتهم مع العناصر التي تسمى «شبكات فوكار».[1]

في أول أبريل 1976، تطالع بالكنار آنشينيه، أن مفتشي اللواء المباشر المحلي كتبوا للمفوض كلود سيروجيه، رئيسهم، ولجان دوكيت رئيس الشرطة القضائية، تقريراً من ورقتين، يشيرون فيه إلى أن واحداً من مخبريهم أخبرهم بأن سندات مزورة للخزانة من فئة العشرة آلاف فرنك تطبع في جنوب فرنسا. وهذه السندات المزورة سوف تطرح قريباً للتداول في عدة بنوك في باريس وضواحيها. وأضافوا بأنه من بين المحرضين على هذه العملية، تبين لهم «شخص ذو شأن» و «محامٍ» معتمد في محاكم باريس.

في منتصف 1976، كان شخص يدعى ماجيديتش تيرتزاجيان، يقال بأنه رجل أعمال، ومأسس في ليبرفيل لل "دلتكس" شركة لاستيراد المواد الغذائية، على صلة بشركة سودكس العالمية والتجارة التي يمتلكها بباريس وضواحيها تمكن بتزكية قوية من الاتصال بمدير بنك «الغابون ولكسمبرغ» الذي يعرفه جميع سكان ليبرفيل تحت اسم «بنك الرئيس» وغالبية أسهم هذا البنك تعود بالفعل لصالح «المصالح الغابونية» ـ بمعنى أنها تعود لبونغو وراويري وموكامبي. وهذا البنك هو قطب من ثلاثة أقطاب في مجموعة واحدة تتضمن كذلك بنكاً في باريس وآخر في لكسمبرغ وكل الممثلين الاقتصاديين للغابون قد تفرعوا عن هذه المجموعة، وبشكل خاص الفا .

وسرعان وما وقع مدير بنك الرئيس، جان بيير شاسانج، تحت إغواء الأرمني، فقد لقيه بترحاب شديد حيث أن هذا الأخير قد قدم له حزمة كبيرة جداً من سندات الخزانة لإيداعها ببنك الغابون ولكسمبرع، ومن الطبيعي جداً أنه مقابل رهن هذه السندات حصل تيرتزاجيان على فتح اعتماد مصرفي شديد الأهمية. ودخل أحد أصدقاء الأرمني المؤسسة بمنصب مدير ووقع المرام فلم يكن الوافد كاربنتيير بحاجة لأن يقدم بيان بمؤهلاته لكي يدخل بأحد مكاتب

(1) راجع في هذا الصدد كتاب مثل باربوز (مرتزق) عن دار نشر ألان مورو.

الادارة. خسارة للمساهمين بالبنك، فلو كان شاسانج قد سأل عنه لتمكن سريعاً من الكشف عن سوابق اختلاسات له تصل إلى حوالى 700 مليون فرنك أفريقي، تمت على يد المدعو كاربنتيير في زائير.

وبائتمان محاسبي كبير على هذا النحو تمكن .تزاجيان من أن يقوم في وقت قصير بعملية ذات أرباح تفوق أى تصور. إن صاحب دلتكس كان يبحث عن الشركات المعروضة للبيع. الشركات التي لايدقق أصحابها في المعايير المالية والحسابية، مقابل دفع سعر أعلى لهم.. ومقابل دفع أسعار مميزة حصل الأرمني على تواقيع كمية هائلة من الكمبيالات من حساب ببنك الغابون ولكسمبرغ وذلك مباشرة قبل رحيل الموقع من ليبرفيل. وبهذه الأموال بحث تيرتزاجيان عن شركات أخرى ليشتريها... وكان على هذه العملية كلها أن تتم في خلال بضعة أسابيع، وعندما أدرك نقطة الخطر أخذ النصاب الأموال واختفى.

وفي نفس الوقت بباريس، كانت شركته سودكس تواجه بعض المصاعب، ووصلت ديونها إلى حوالى خمس أو ست ملايين فرنك. وشرع الرجل الثاني في الشركة بيير متر في عملية تستهدف سداد دين شركة سودكس بواسطة السندات المرهونة في بنك الغابون ولكسمبرغ في ليبرفيل وجرى تسليم الـ 250 سنداً في 28 أكتوبر 1976 لمحام معتمد بباريس وهو المحامي بن موها. وكان التبرير الرسمي لهذه العملية هو مساعدة رجال البوليس الفرنسيين الذين يحاولون الكشف عن خيوط هذه العملية: تيرتزاجيان، ولأسباب سياسية فضل أن يحول سنداته من الغابون إلى فرنسا.

وبواسطة شهادة ايداع سندات الخزانة، أملت سوديكي أن تحصل لدى أحد البنوك على الأموال اللازمة لتسييرها. وكانت هذه السندات تستخدم للمرة الثانية لإدرار المال.

الأستاذ بن موها، المحامى المحتال لبوكاسا (الذي سرق عنه مبالغ في مرتين على الأقل).. كان هو أيضاً بحاجة للمال. كانت هناك سيدة تدعى غوتييه، تطالبه بإصرار بمبلغ 000 525 فرنك كان مديناً لها به. وسحب بن

موها بعض السندات وأودعها في بنكين من أجل أن يودع بدوره الأموال الضرورية لتهدئة السيدة غوتييه. ولم يكن الكيل قد طفح بعد، فبورجونيون صديق السيدة عوتييه، علم بوجود سندات إيداع لدى بن موها. فقرر سرقتها.

وفي ليلة 28 وصبيحة 29 نوفمبر، تسلل خفية إلى مكتب المحامي وسرق مبلغاً من المال و. . . سندات الخزانة. وقدم بورجونيون ثانية هذه السندات إلى شباك الصرف العام للخزانة بشارع سانت أونوريه، بغية تحويلها إلى نقود سائلة، وأخذ الصراف السندات وغاب لبضع دقائق وعاد ولم يدفع له الا 10,000 فرنك:

ـ ليست لدينا نقود سائلة، تعال في الغد سندفع لك الباقى، قال الموظف.

وعندما عاد بورجونيون في اليوم التالي كان البوليس في انتظاره.

وهذه القضية التي نظرت بمحاكم باريس، ولم تفش، إطلاقاً، كل أسرارها، إلاَّ أن بها فقط أمرين مؤكدين: أن بنك الرئيس «قد سرق منه حوالى 7 مليارات فرنك أفريقى، بواسطة السيد تيرتزاجيان الذي مات بالسكتة القلبية في 22 ديسمبر 1977م»، وكانت صحته قبل ذلك بيومين في أفضل أحوالها، وقال عن يقين» بأنه: سيأتي من ينقذه وكان قد عاد باختياره إلى فرنسا في 29 أكتوبر 1977م مستسلماً للعدالة، ومعتقداً بأنه لن يظل بالسجن وقتاً طويلاً. وكانت عودته نتيجة لمفاوضات تمت مع السيد بياجي المحامي الذائع الصيت ذى الميول اليمينية المتطرفة والضالع تماماً في عمليات الساك، المخابرات الفرنسية، وتيرتزاجيان كان على اقتناع تام بأنه سيعود سريعاً للاستجمام في شواطىء البرازيل.

في الجانب الفرنسي من العملية، نلتقى بكثير من الأسماء الهامة مثل «ميتر» الكادر الذي يبدو عليه الهدوء الشديد والذي لم يتورط إطلاقاً بقضايا لدى المحاكم، وهو صديق لجيرارد أليسو الوارد اسمه على لوائح العصابات الكبيرة والمرتبط بالمافيا الإيطالية والمنصوص في عمليات التهريب الدولية.

وميتر كان على علاقة كذلك «بالبانيس» و«أنستاسيوس» العضوين الهامين بالوسط المافيوزي، أنستاسيوس المعروف أيضاً باسم فرانسوا اليوناني وكان مغامراً في العمليات السياسية ـ المالية ومتورطاً في قضية «ماركوفيك» المتعلقة بفرانسيس وأندرياني (الملكين المتوجين بالمافيا)، وصديق لبيير فيجاك، نائب رئيس الخزانة بجمهورية ألمانيا الاتحادية عميل الشبكة المناظرة لشبكة فوكار والمخابرات الفرنسية[1] ولقد عمل أنستاسيوس كثيراً في أفريقيا لحساب عناصر «شبكات فوكار»، كان شريكاً مؤسساً في «مصرف التعدين للكورنيف» والذي كان قبل أن تقع عليه يد القضاء في أول يوليو 1971م قد اختلس ما قيمته 110 مليون فرنك فواتير مزورة.

إن عمليات سندات خزانة ليبرفيل المزورة تبدو إذن ذات علاقة بهؤلاء جميعاً. كيف كان بمستطاع «بنك الرئيس» أن يسقط عرضة لكل هذه الاحتيالات؟ هل كان هناك تواطؤ على ذلك بالبنك؟ أين؟ لدى بعض مساهمي البنك؟ وأين ذهبت السبع مليارات فرنك (14 مليون فرنك فرنسى) التي سُرقت من بنك الغابون/ ليبيرفيل؟ وهذه العملية هل كانت مرتبطة بمقتل الأمير جان دي بروجلي وفق ما يؤكده مراقب تسنى له الاقتراب من بعض الرجال وبعض الملفات؟.

هناك شيء مؤكد، فمن أجل سد هذه «الثغرة المالية» أودعت آلاف الأموال في البنك، ومنذ ذلك الحين أصبحت مساهماً كبيراً في بنك الغابون/ ليبرفيل بنسبة (35٪).

لو أحصينا كل الطرائق ـ سواء الأرثوذكسية، ، أو المشبوهة لكسب النقود عندما نكون غابونيين فمن المهم أن نتفحص كيف توزع هذه الأموال. إن نظام التنمية الذي تعكسه بعض المشروعات الغابونية، إنما يعزز اللامساواة الصارخة للمجتمع الغابوني، فالغني الفاحش، يجاور البؤس المدقع

---

(1) . . . كما جاء في «الاحتيال الضريبي» طبعة آلان مورو.

والفيللات المتميزة بمرابض سياراتها، لا تبعد كثيراً عن مدن الصفيح القذرة الملتفة حول ليبرفيل.

الأولوية المعلنة رقم 1، أي التنمية الزراعية، ظلت كلمة فارغة، إن المزارع الغابوني هو المنسي الأعظم في إعادة توزيع الهبة النفطية، لقد راهن بونغو على التجهيزات الكبيرة في المراكز المدينية، وعلى الخط الحديدي الذي عزز النزوح الريفي، ولم ينظر إلى المزارعين إلاّ كأحتياطى للأيدي العاملة، وليس كقوة منتجة رصدت لكي تطعم بقية السكان. إن 150٫000 هكتار فقط أي (5٪ من المسطح الإجمالى) هي المزروعة، وإجمالي الإنتاج تقريباً يذهب لاستهلاك المزارعين الذاتي. أما محاصيل التصدير التقليدية فقد باتت أقل ازدهاراً منه عن مطلع سنوات الستينيات أي عقب الاستقلال مباشرة. وإن الزراعة على غرار الطرق، ليست أحسن حالاً مما كانت عليه قبل مجيء بونغو، فحالتها لا تسمح بمرور الشاحنات طوال العام.

إن الخسارة البيئية التي لحقت بالمزارعين لم تكن فقط مرتبطة بضعف جميع أنواع الاستثمارات بالريف، بل هي أيضاً نتيجة للأسعار الشديدة الانخفاض لمنتجاتهم.

في عام 1975م، أعلن بونغو: «أن على الزراعة أن تصبح أولوية الأولويات» لكن المشروعات التي طرحت على مدى السنوات التالية لم تكن إلاّ لتعبر مرة جديدة عن الميول الجنونية للقادة الغابونيين. فكل طموحاتهم تكلف الأموال الطائلة وتولد بالطبع هنا أو هناك العمولات الضخمة. لكنهم يخلفون على جوانب الطريق بؤس صغار الفلاحين الغابونيين، لقد انطلقت الغابون كذلك على سبيل المثال في مجال التسميد المائي (الزراعة بغير أرض) مع أن الأرض الزراعية للبلاد خصبة... ووضع مشروع لإنتاج السكر تحت الدرس، يهدف لإنتاج 20٫000 طن في العام بالرغم من أن إستهلاك الغابونيين لا يربو على 8000 طن، إن جنون العظمة هذا نراه أيضاً في مجال الرعي. لقد توصل صناع المعجزات إلى إقناع السلطات بفائدة إنشاء مزارع كبيرة لعشرات الآلاف من الرؤوس!

عندما تلفظ كلمة للتصنيع الزراعي، فلابد من توقع ظهور الملياردير الأحمر جان باتيست دومينغ، خلف عود من أعواد الذرة. . . هذا الذي تخصص في الذهاب والمساعدة على طريقته للبلاد الأفريقية، في موزمبيق، وأنغولا، والكنغو، وقد تمكن بواسطة ثرثرات الشعوذة من أن يبيع المشروعات الباهظة والعديمة الجدوى في الغالب. مغلفة بمنفعة حمراء وربما مرفقة بعمولات كبيرة. في عام 1980م، كان الملحق التجاري الفرنسي في برازافيل يستغيث: «ليس لدي عمل أقوم به، لأن دومينغ يزاحمني. فكل المشروعات الكبرى تمر عبره، ومع ذلك فهو يحصل على عمولة 17٪ وأنا لا أحصل على شيء. . . لكن الموظف لم يذهب إلى حد القول بأن مشروعاً يقدمه دومينغ له من الفرص القوية جداً ما يجعله يعبر حواجز الاشتراكية العلمية الكونغولية. فالشيوعي الفرنسي صديق لساسو نجويسو رئيس برازافيل. ونظراً لعلاقات دومينغ الطيبة مع موسكو. فليس من المدهش على كل حال أن نراه يقوم بصفقاته التجارية في بلاد على صلة بالاتحاد السوفييتي. لذا كان من المدهش إلى حد ما رؤيته يتردد إلى ردهات القصر الرئاسي بليبرفيل.

يروي دومينغ أنه في أكتوبر 1981م، استدعي إلى مطار أورلي من قبل «الكولونيل جولز» الذي يعمل بمخابرات السديس لحساب بونغو. ورفع الرئيس المكلف معه على الفور:

ـ أنت شيوعي وأنا اشتراكي، إنني مناضل قديم بمنظمة الاشتراكيين الفرنسيين يجب أن تحضر للعمل في الغابون. أتريد تكليفاً بذلك؟

ولم يكن دومينغ راغباً في ذلك، فهو لم يشأ أن يذهب للصيد في أراضي ألفا ليجد نفسه في مواجهة ألبان شالندون. ففي الغابون كان يكفيه الإنتاج الغذائي والصيد لإشباع شهيته.

ـ تعال سريعاً إلى ليبرفيل، خذ موعداً مع الكولونيل جولز. . .

عجيب، رئيس اشتهر كثيراً بمساندته للتنظيمات اليمينية المتطرفة. ودائماً ما يعلن عداءه المحموم للشيوعية، يمد يده لرجل النفوذ الأول للاتحاد

السوفييتي في أوربا، بحسب رئيس أحد فروع مخابرات السديس، المركز الفرنسي للمعلومات والتجسس المضاد.

وأصبح «للكولونيل جولز» الحق هكذا في عمولات ذات أهمية، ففي الغابون حتى الجواسيس يقومون بالصفقات. واقتضى الأمر مرور ثمانية عشر شهراً قبل أن يمثل «جولز» بناء على طلب بيير ماريون، أمام لجنة تأديبية. أما عن دومينغ فكان عليه أن يطور مشروعاً لإنتاج الذرة، ولكن لماذا الذرة؟ هذا النوع من الأمثلة لا يقلق أبداً المسؤولين في ليبرفيل. والفلاحون الغابونيون، سيسظلون منسيين، وسيظلون أكباش محرقة لهذا المجتمع.

إن كل القرارات التي اتخذت منذ خمسة عشر عاماً أفضت في الواقع إلى الدفع باتجاه نزوح القرويين نحو عدة مدن جذابة، والإسراع بتصحر الريف. فقط القرار بالاحتفال في كل عام بعيد الاستقلال ـ 17 أغسطس ـ في مدينة ريفية مختلفة ربما كان يبدو كالاستثناء الوحيد الذي يؤكد القاعدة. وعندما تسمح حالة الميزانية العامة، فإن الاستثمارات كانت توظف في هذا أو ذاك من الأقاليم الريفية لاستقبال المسؤولين على نحو لائق وتأمين المهرجانات.

لكن الجزء الأساسي من ميزانية البلاد، كان تخصيصه للبنُى التحتية والبنايات العامة في ليبرفيل وبورت جنتيل، وكذلك للخط الحديدي. ومع تضاعف سعر النفط أربع مرات اجتاح الغابون هياج لإقامة المشاريع الكبرى. في 1974م، وشهد قطاع الأبنية والأعمال العامة نمواً بنسبة 90٪ بالمقارنة مع العام الذي انصرم. وبشكل مفاجيء تحولت ليبرفيل إلى ورشة عمل هائلة.

كان الإعداد لقمة منظمة الوحدة الأفريقية. شاهداً على هذه الفوضى: قصر المؤتمرات، الفنادق، الطرق، وخطوط المواصلات التي تليق بالمدن الكبرى الأمريكية، كل ذلك بدأ العمل فيه في نفس الوقت. كل هذه الصفقات تتابعت بمزايدات مرت بغير عروض مناقصة، وبتكلفة زائدة من 20٪ إلى 50٪ كانت تعبر في آن معاً عن الجنون وعن أهمية العمولات.

إن تشييد القصر الرئاسي يجسد الرمز الأمثل لـ «نظام بونغو» فمنذ أن

شاهد بالصخيرات بالمغرب قصر صديقه الحسن الثاني رغب الرئيس الغابوني بدوره أن يكون له شيء فخم مثله. ثلاث معماريين فرنسيون، ماتيو، توازيت، وروبرت، كلفوا بتصميم الرسومات، وكُلفت كذلك شركة فرنسية هي السيتميغ، التي يديرها جافاري، الذي كانَ فيما مضى الممول الأكثر تأثيراً على بونغو، وهو المعروف بتوزيعه السخي للعمولات، بتشييد قصر التجديد.

من أجل إعداد الأرض للصرح الجديد، تم نقل كنيسة، وإزالة ملعب رياضي، ومن أجل التسليم في المواعيد، فإن رخام الكرار الأبيض تم نقله بالطائرة من إيطاليا. وتمت دراسة نظام الأمن بشكل خاص. حصن حقيقي. لقد تم بناء القصر ليرد على حاجتين: التصدى لهجوم العسكر «الضالين» وليسمح بسرعة فرار الرئيس عند الحاجة: مصعد مزود بمصفحة للانتقال السريع للسطح، ومطار هليكوبتر مؤمن...

واستطاع بونغو، من ناحية أخرى أن يحقق ولعه بالألعاب الإلكترونية. فمن مكتبه كان بمقدوره مراقبة كل أركان القصر. باختصار، كل هذا كلف على الأقل 1,5 مليار فرنك أو 75 مليار فرنك أفريقي، أي بتكلفة تعادل ما يساوى 100 ألف فرنك أفريقي على كل فرد من السكان، أي ما يعادل حوالي الدخل المتوسط في عام لفلاح غابوني.

ولكي يضفي مشروعية على هذا النزف الذي حدث لبلاده، لم يتردد بونغو في الاستعانة بتاريخ فرنسا: «أنكم لا تنتقدون لويس الرابع عشر لأنه بنى قصر فرساي. لقد بنيت هذا القصر لكي يظل لأجيال المستقبل»...

سفير فرنسا، موريس ديلوني، يزايد في مذكراته قائلاً:
بعض النفوس الكابية، وأيضاً بعض الجرائد الفرنسية أو الأجنبية يطعنون بالنقد الخبيث هذا الإنجاز الهام.

«إنهم ينسون أنه إذا لم يكن بعض ملوكنا قد تملكهم حب الحجر وإرادة البناء من أجل الأجيال القادمة. ما كان لنا كل هذه القصور التى ترصع

بشكل جميل المناظر الطبيعية لأريافنا، وعلى سبيل المثال قصور شامبورد وفونتانبلو ورامبويت. . . وباقي القصور. ولو لم يكن لويس الرابع عشر قد بنى فرساي ـ حتى في المرحلة التي لم يكن فيها شعب فرنسا الطيب بشكل خاص سعيداً ـ فإنه من المحتمل أن خلفاءه، أو الحكومات التي تعاقبت في جمهوريتنا كان عليهم القيام بتشييد مثل هذه الصروح الفخمة. «وهكذا فإن الرئيس بونغو خصص أمواله لقصر جدير بتسميته! «إني أعتقد بأن أجيال المستقبل سوف تقوم بإنصافه».

كان ينبغي في زمننا التحلي بكثير من الجرأة لكتابة هذه الأسطر خاصة وأن قصر التجديد بعد مضي ثلاث سنوات فقط على بنائه كان يلزمه إعادة ترميم، فقد شابته العيوب الإنشائية. . .

لقد استغرق بناء فرساي أكثر من خمسين عاماً، وشارك 36000 عاملاً بالعمل تحت إشراف المهندس اللامع هاردوين مانسارت، وبصلة وثيقة مع ملك الشمس نفسه. وخلال جيلين أتاح بناء القصر العمل لأعداد كبيرة من العمال الفرنسيين. أما الملك بونغو فإنه على مدار عامين لم يفعل سوى نزح المال للشركات الأجنبية. هؤلاء المستفيدين الذين وافقوا، كما هي العادة، على تمرير جزء من هذه الأموال لأصحاب الصفقة. فهل تجوز المقارنة؟

إن كل أعمال الإعداد لقمة منظمة الوحدة الأفريقية، تحولت إلى نزف لدماء هذا البلد الذي فاض بقدر من الثراء، فبالنسبة لعامي 1976م ـ 1977م، كانت الميزانية قد خفضت لـ 200 مليار فرنك أفريقي، ولكن تم إنفاق ثلاثة أضعافها. وهذا يوضح كيف أنه عند وصول رؤساء الدول إلى مطار ليون مبا الدولي، كانت ديون ليبرفيل قد بلغت ما مجموعه دخل أربعة سنوات من عوائد الدولة من النفط.

وتحت ضغط الفساد والإسراف وهوس العظمة، بتشجيع من المصرفيين ورجال الأعمال النهابين وصلت البلاد إلى شفا الإفلاس.

وبدهائه المعتاد، انطلق بونغو أيضاً في اللوم العنيف ضد الآخرين

لإسرافهم، لكي لا يقوم بأي نقد ذاتي: «إن تبذير الثروة القومية لم يكن ليتم لولا تواطؤ بعض أعضاء الحكومة الذين إما طمعاً في الصفقات وإما بسقوطهم الغبي في شراك الآخرين في قبول الهدايا أو تلقي العمولات ضربوا عرض الحائط بالمصلحة العامة» خطاب 11 مارس 1976م).

إن التقشف الذي أشرف عليه صندوق النقد الدولي، ومصارف كوهن، لويب، لازار، وأربورج، وبعض الخبراء الماليين الفرنسيين، ترتب عنه تقليص شامل لكل الأنشطة الاقتصادية للبلاد. فكثير من المشروعات أغلقت أبوابها وأوصدت المزاليج، وتركت الأبنية غير المشطبة لتترعرع فيها الطفيليات الاستوائية. وفي عام 1978م كان الإنتاج القومي أقل بحوالي 25٪ مما كان عليه عام 1976م.

ولم يؤثر ذلك بأي قدر على مشروع بونغو الكبير: سكك حديد الغابون، ففي الثراء وفي الشدة ظل اسم الرئيس الذي لا يناقش مرتبطاً بهذا العمل العملاق الذي يخترق الغابات الغابونية المرعبة من أولها إلى آخرها.

«إن قطارات سكك حديد الغابون سوف تعمل قريباً عبر الغابات، وإن خطنا الحديدي، وقطاراتنا الجميلة لهي من أجل اليوم ومن أجل الغد...» هذه النغمة المألوفة لبونغو غدت عام 1973م بوقاً لمحطة الإذاعة الغابونية، بل لقد حلت محل النشيد القومي. وهي تعبر جيداً عن طبيعة المعركة التي شنها بونغو لإنشاء خطه الحديدي. وكان الهدف في هذه الحقبة مزدوجاً: تصدير إنتاج مناجم الحديد في بيلنغا، الواقعة في أقصى شرقي البلاد، والاستغلال الاقتصادي لمنطقة غابية على مساحة 3 مليون هكتار. وكانت المرحلة الأولى في المشروع: أويندو - بوبيي، وتقدر بـ 322 كيلو متراً بدءاً من ميناء المياه الأرضية لليبرفيل. وبدءاً من فبراير 1973م جعل بونغو شعاره لسنوات عهده المقبل «القطار» لقد انتخب بأكثر من 99٪ من أصوات الناخبين واعتبر أنه أخذ تفويضاً عاماً بمتابعة إنشاء خطه الحديدي.

ولكن في الشهر نفسه، تلقى بونغو بأسى صفعة روبرت مكنمارا، رئيس البنك الدولي، الذي رفض دعم مشروعه، لقد أرسل رئيس المجموعة

الاقتصادية الدولية إلى الرئيس الغابوني في 6 فبراير، وفي عز المعمعة الانتخابية، خطاباً يشرح فيه أن التخلي فقط عن مناجم الحديد يعطيه مشروعية لهذا الإنشاء، والحالة هذه كتب يقول أن احتمال افتتاح مناجم الحديد قبل 1985م أصبح ضعيفاً جداً.

إن تل المناجم قد تم اكتشافه فيما قبل الاستقلال. وأسفرت الدراسة التى تم القيام بها في مطلع الستينيات عن التنبوء بوجود احتياطي هائل يقدر بمليار طن بمنجم واحد يتوفر به خام حديد بنسبة 64٪. وتكونت شركة - السوميفير - التي ساهمت فيها شركة بيتليم الأمريكية للصلب بنسبة 50٪ وفرنسا بنسبة 34٪ وأسهم الألمان والبلجيكيون بالباقي. لكن جبل الجليد كان بعيداً عن البحر. وفي نهاية عام 1963م، بدأ أول الخبراء في الوصول ليدرسوا إمكانيات إنشاء خط حديدي.

في عام 1969م، وفي مواجهة عدم الحماس من جانب «سوميفير» والمقرضين، قررت الغابون أن تحدد المشروع في إطار 322 كيلو متراً. وتم إعداد ملف جديد وإرساله إلى البنك الدولى وكان المشروع مبالغاً في تقديراته. وجاء قرار البنك الدولي بأن تكلفة المشروع باهظة جداً ذلك أن بناء شبكة طرق واستخدام الأنهر ستكلف ثلث تكلفة الخط الحديدي.

وفي خطاب عنيف استخدم فيه بونغو استعارات من كامبرون، أعلن بونغو: إنى أؤكد أمامكم أنه بالبنك الدولى أو بدونه، فإن السكك الحديدية الغابونية سيتم إنشاؤها. ولسوف يتم إنشاؤها بطريقة أو بأخرى، بالبعض أو بغيرهم. ولو توجب علينا لهذا العمل أن نتحالف مع الشيطان، فلسوف نتحالف مع الشيطان.

ولم تأخذ باريس هذا التصميم باستخفاف، فقد وعدت بـ 140 مليون فرنك، ومارست ضغوطاً خفية لدى ممولين آخرين. وكان هناك تساؤل حول هوية الشيطان الذي أشار إليه الرئيس في خطابه. أما السماسرة من كل الأنواع فقد حلوا بليبرفيل وعرضوا قروضاً ذات أهمية... بضمان ثروات البلاد وخاصة النفطية. وتوجه بونغو لزيارة مكة وعاد منها الحاج عمر بونغو، بعدما شطب على أسمائه المسيحية الأولى

ألبرت ـ برنارد، قرب الحجر الأسود حيث نَزل قديماً الملاك جبريل. وقد سمحت له عقيدته الجديدة بأن يعرج على أبوظبي حيث التقى بالشيخ زايد ووزير ماليته. وفي نهاية المقابلة تنازل الأمير العجوز لصالح هذا الشاب الملحاح وطلب من وزيره توقيع شيك... قيل إن الغابونيين رفضوه: فهم يفضلون «النقود السائلة». ويروى أنه جرى اتصال حينئذ بمدير أحد البنوك الفرنسية. وبرغم إغلاق كل المؤسسات في الأمارات فقد كلف بجمع مبلغ كبير من الأوراق المالية الفرنسية. وبمساعدة كل المصرفيين بأبوظبي الذين عملوا ساعات إضافية فقد تمكن من ملء الحقيبة الدبلوماسية الرئاسية. وظل الناس يتحدثون عن ذلك على ساحل القراصنة.

ولم يطلب بونغو أية أوراق ثبوتية وضمانات من الراغبين بالإسهام في بناء سكك حديد الغابون، فحتى جنوب أفريقيا تم قبولها.

وبرغم الأزمة العميقة لصناعة الصلب التي تفسر إقفال شركة سوميفير. فقد احتفظ بونغو بفركته، إن خطه الحديدي سيصل عنده حتى إقليم مسقط رأسه، أوجوى العليا، لكي يلحقه نهائياً بالغابون، فحتى عام 1946 كان هذا الإقليم ملحقاً بالفعل بالكونغو الأوسط. ومن المنطقي أن ثروات ريفه تخرج إذن عن طريق الكونغو حيث تقطن أيضاً قبائل الباتاكي. وتمكن بونغو ـ بواسطة المساعدات السرية والمؤكدة لفرنسا ـ من تعديل المشروع الأولي وتهذيبه لصالح وجهات نظره الجديدة.

إن فكرة خط حديدي في الغابون ظهرت منذ بداية الاستعمار في مجلة (هيرودوت)، العدد رقم 25، يحكي رولاند بورتيير التاريخ الصاخب لهذه المشروعات التي وضعت الحرب العالمية الأولى حداً لها.

بغير التوغل حتى برازفيل، أخذ المخطط بعين الاعتبار المواصلات المحلية على امتداد كل الإقليم الاستوائي الفرنسي، بما فيها الخطوط الحديدية والقنوات الصالحة للملاحة، وأبرز المشروعات التي طالما أججت

العـالم الاستعماري في منعـطف القرن بمنـاخ من الأطماع والمنـافسـات. إن ليوبولد الثاني وقد كسب الجولة الأولى باستكمال خطه الحديدي ليوبولـدفيل - مـاتادي في 1989، ووضـع دراسة لـربط برازافيـل بالسـاحل، هـذه الدراسـة أسندت في 1893 للشركة المالكـة لكويلونيـارى دي لو شـاتيلير ولكن الإدارة الفـرنسية تخلت عن هـذه الفكرة فيمـا بعد لصـالح فكـرة إنشاء سكـة شماليـة تنطلق من ليبرفيل نحو الداخل الذي مازال مجهولا، ومن هذا المنـظور وبصلة مـع المعارف الفـراغية لـذلك الـوقت، قام المهنـدسـون بـورداري في 1896 بدراسة تخطيط طريق يبدأ من الكونغو باتجاه وادي أوجوي وهضبـة الباتـاكي، مستعبداً على وجه الإجمال خط سير برازافيل. وفي أثناء ذلك فـإن إتمام غـزو مـا سمي فيما بعـد الإقليم الاستوائي الفـرنسي وجه المصـالـح الاسـتـراتيجيـة باتجاه الشمال. ويعود الفضل إلى كامبـريير في 1905 بـوضع مسـح وخريـطة الخط باتجاه ليبرفيل - مـاكودا عبـر الليكوالا ووادي الأجـوى والأفيندو. ولكن في نهاية المطاف جرى تبني خط أكثر انحرافاً للشمال هـو خط ليبرفيـل أويسو الذي أقره فورنيو وفونديز وأشرف عليه بيريكيـه الذي أنجـز الدراسـة التفصيلية في 1910 : وانـطلاقـاً من أويسـو تقـرر مـد الخط الحـديــدي حتى بنغي في اللحظة التي تم فيها تشكيل اتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية. وشرعت الإدارة حينئذ في تنظيم هذه العمليات المتباينة حول المحور النافذ الذي بمقتضاه كان يجب جعل ليبرفيل الميناء والمنفذ لوسط أفريقيا.

إن خط حـديد الشمـال هذا كـان على وشك أن يبـدأ حيث أن الجمعية الوطنية قد أعطت مـوافقتها على مشـروعه الأخيـر بقرض 171 مليـون في 13 يوليو 1916 . لكن التاريخ سـار في مسار آخر فقد انـدلعت الحرب العـالمية الأولى بعد ذلك بأسبوعين، وأهمل المشروع لأجل غير مسمى!.

إن الحرب الاقتصادية الضروس في أعوام السبعينات، ولم تغلق البـاب هـذه المرة على المشـروع ولم يكن للرئيـس بومبيـدو أي رغبـة في أن تتحـول المزرعة الخاصة إلى حديقة عامة.

فإذا كانت فرنسا قـد تجنبت بيع الغـابون بـالمزاد العلني، فـإن تضاعف

أسعار النفط وقرار الدومن يسمح للغابون بأن ترفع بنسبة هامة مساهمتها المالية في المشروع، ونفس السبب سيضمن مآلاً حسنا للمساهمات الأولى برأس المال.

في الثاني من نوفمبر، أي عشرة أيام فقط على اجتماع الدومن في طهران، أعلن بونغو قراره بإنشاء المرحلة الثانية من بناء الخط الحديدي بويبي - فرنسفيل، وصار إعلان المشروع رسمياً خاصة أن محطته الأخيرة من الآن فصاعداً صارت أوجوي العليا. وأظهر بونغو هكذا مشروعه السياسي بغير أن يوضحه.

إن العائد الاقتصادي، ببداهة، لم يكن هو الأمر الشاغل له على الأرجح. وأصبحت سكك حديد الغابون هي العمود الفقري لغابون الغد: فهي تربط القصر الرئاسي بمدينة الرئيس «هذا فعل أُمراء» علق رولاندا بورتيير، الجغرافي الذي أوردنا ذكره. إن وصول القطار إلى فرنسفيل يتوّج عمله. فلم يكن هكذا ملكاً على الباتاكي كما يحلم.

أثناء العيد العشرين لاستقلال زائير، أبدى بونغو اهتماماً شديداً بجيرانه الباتاكيين من بين جميع الاثنيات الزائيرية، وفي العشاء الرسمي قال له الرئيس الكونغولي ساسو نجويسو مازحاً:

- أترون حكايات بونغو، إنه لايرى سوى الباتاكين. ويريد خلق البلبلة.

- كان للباتاكيين ملك، قال أوليفييه ستيرن، الذي كان نائباً لوزير الشؤون الخارجية الفرنسية.

- ولكن الثورة طردته! أجاب الرئيس الكونغولي بحدة.

- الآن أنا موجود، رد بونغو، إنني الأعلى مقاماً في نظر كل الباتاكيين بالغابون والكونغو وزائير.

ولم يسعد هذا ساسو، كما يقول بونغو الذي روى الحكاية بعد ذلك. في نهاية عام 1980، وإنه لحقيقي أن الباتاكيين في الكونغو وزائير كانوا

يتلقون دعم بونغو، «نحن كالكورسيكيين نساند بعضنا البعض». إن وصول القطار إلى هضبة أوجوي العليا سيمكن الرئيس الغابوني ربما من أن يجعل من فرنسفيل عاصمة للغابون. . . وبلاد الباتاكي.

ولقد صارت البنية التحتية بالمحطة، معدة الآن.

في 30 ديسمبر، تشارك مع بونغو، فاليري جيسكار ديستان وزير المالية وكلود شيسون مفوض المجموعة الاقتصادية الأوربية في وضع حجر الأساس في أول خط حديدي غابوني، في عام 1974، تم إسناد المرحلة الأولى منه (232 كيلومترا) إلى «أوروتراج»، وهي اتحاد مكون من خمس عشرة شركة أوربية والتي كان يرأس فرعها بالغابون الفرنسي سبي باتنيول.

وقد افتتحت الورشة، وهي واحدة من أكبر حقول العمل بالعالم في عام 1975، وتم فتح قاعدة كبيرة في ندجول، مغطاة وتصل مساحتها إلى 14000 متر مربع. وكانت مجهزة بكل الأدوات اللازمة لشق الغابة الاستوائية. وقد اختارت أوروتراج كل نظم العمل المفروضة في آليتها: 123 تراكتور كاتربيلار، و 66 آلة كشفية، و 84 معدة ردم مختلفة، و: 250 شاحنة نقل، وآلة عملاقة هي «الديناصورة» استخدمت في مد الأرصفة.

وبرغم هذا الأسطول الهائل، فإن «الديناصورة» لم تعمل بالسرعة المتوقعة. فلم تكن الدراسات التي تم القيام بها قد حسبت حساب المشكلات التي تمت مواجهتها في الغابة الاستوائية وبشكل خاص الجزء المتعلق بالردم الضروري. فقد امتد موقع العمل عبر التلال والمستنقعات التي كانت نسبتها الحقيقية مختفية وراء الغابة الكثيفة. باختصار، فإن الوقت والمواد كانت أكثر بمرتين مما قدر الخبراء. مما دفع تكلفة العمل عالياً. وفي أعقاب مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية، وبسبب حالة شبه الإفلاس التي وجدت بها الغابون، تم تعطيل العمل إجمالاً بسكك حديد الغابون. وبرغم نمو العائدات البترولية لم تعد البلاد تحتمل دفعة واحدة بناء قصر التجديد، ومدينة 12 مارس المخصصة لإقامة رؤساء الدول الأفارقة، والفنادق، والطرق، وهذا الخط الحديدي الذي جاء أكثر تكلفة بكثير مما قدر له.

وظلت السكك الحديدية الغابونية هي الأولوية رقم 1، ولكن العمل أصبح أكثر بطئاً. وفصلت أورتراج أكثر من 1500 من العمال (من ضمن حوالى 4000)، وأجل افتتاح المرحلة الأالى إلى منتصف يناير 1983 وقام به الرئيسان ميتيران وبونغو. وظلت بهذا الشكل سكة الحديد بعيدة 350 كيلومترا عن عاصمة أوجوي العليا. حيث كانت محطة السكة الحديدية جاهزة.

عند وصول السكك الحديدية الغابونية إلى فرنسفيل، فإن الغابون ستتخذ سريعاً هيئة أُخرى. فسوف تعود إلى أحضانها القديمة: والأوكومي والأخشاب الأُخرى، ولسوف يسمح لها الخط الحديدي بسهولة استثمار 4 ملايين هكتار إضافية.

إن تعطل السيارات على الطرق الرديئة لن تقع بعد ذلك في المدن التي عبرتها الأرصفة الحديدية. وسوف تغير السكك الحديدية الغابونية من تدفقات البضائع والمواد لصالح ليبرفيل. فأسمنت ليبرفيل أو المنتجات النفطية لبورت جنتيل لن يكون عليها بعد ذلك المرور عبر بوانت نوار، ميناء الكونغو لكي تتوجه بعده منه إلى أوجوي العليا. إن الشريان الحديدي سيسمح بنقل دمٍ جديد إلى المشروعات المهددة بالاختناق مثل معمل أسمنت فرنسفيل (مطحن الأسمنت الفحم) أو مجمعات التصنيع الزراعي المنشأة حديثاً مثل «شركة سكر أوجوي العليا» بل أن السكك الحديدية الغابونية ستفتح الطريق أمام مستقبل المشروعات الصناعية التي وضعت لها الدراسات منذ أعوام، وبشكل خاص مصنع الحديد والمنجنيز.

إن أوجوي العليا تحتل بداهة موقعاً مركزياً ـ برغم موقعها الجغرافي الذي على طرف المحور ـ في استراتيجية السكك الحديدية الغابونية. فبعد أن كانت فرنسفيل محاصرة ومعزولة لزمن طويل، أصبحت نقطة القوة لتنظيم هذا الإقليم من جديد، ولم يكن يلزمها أكثر من هذا الرابط الحديدي لكي تضطلع بوظيفتها كاملة كقطب في التوازن الداخلي للغابون.

ونعرض هنا مختصر التحليل لأحد جغرافيي جامعة باريس ـ 1 :

«إن الهدف كبير، ولكن أليس هذا الهدف غير متجانس مع الموارد المالية والبشرية لدولة عجزها الكبير هو قلة البشر؟»

وأن يقال إن السكك الحديدية الغابونية تكلف غالياً، ليس مغالاة، إن النفقات المقدرة تزداد بشكل دوري، ويتم تجاوزها بما هو أكثر بكثير طول الوقت: في نهاية 1981، كان بالإمكان تخيل أن الاستثمارات في مجموعها للمرحلة أويندو ـ بوييى تقترب من 600 مليار فرنك أفريقي. وقد أضيف على ذلك على الأقل 200 مليار من أجل إطالة الخط حتى فرنسفيل القريبة من النفط، وتم تسديد ثلثي النفقات في هذا الإطار من الموارد الخاصة بالغابون والباقي تم ضمانه بتمويل خارجي.

لكن المشاكل ستزداد خاصة بشأن التشغيل والتنظيم في العمل، أى بعد التسليم النهائي للأمتعة والتجهيزات التي لن يكون التمكن منها أمراً سهلاً. فهل تكون العائدات كافية لإحداث التوازن مع تكلفة التشغيل؟. لابد من انتظار نقل مستخرجات المناجم فهي التي يمكن أن تلطف من المشروع، بافتراض أن الكوميلونج ستقوم بالتحكيم الصعب بين الغابون والكونغو بما أن المنجنيز يتم شحنه بأكبر تلفريك بالعالم، ثم بالخط الحديدي الكونغو ـ المحيط باتجاه بوانت نوار.

إن سكك حديد الغابون على كل حال لا يمكن أن تعد مجرد معادلة مالية، حتى ولو كان من المشروع التفكير بأن هذه النفقات الثقيلة جداً تمت على حساب قطاعات الأنشطة الأكثر حيوية في المدى الطويل ـ مثل التنمية الريفية التي أهملت بصفة خاصة رغم التصاريح التي تجعل من الزراعة «أولوية الأولويات». إن ما يتوجب توضيحه قبل كل شيء هي النتائج الناجمة عن الخط الحديدي في المكان: بأي معيار يمكن تقييم هذه النتائج خاصة مع فرضية «ما بعد النفط» الوشيكة.

بهذا الخصوص، فليس بالإمكان الشك بأن سكك حديد الغابون تجد عوائدها في مجال فارغ أساساً بما أن الغابون تضم في أحسن الأحوال

700 000 نسمة على مساحتها المكونة من 000 2670 كم مربع إن إشكالية المحور الحديدي تطرح بمعنى آخر على هذا النحو: كيف يمكن تنظيم الفراغ؟ وبما أنه يتحقق على الطرفين الأقصيين من هذا الخط وجود كثافة سكانية نسبية متكونة في ليبرفيل (150 الى 200 الف نسمة) وعلى مثلث فرنسفيل ـ مواندا ـ مونانا (حوالي 50 ألف نسمة) فإن الامتداد الذي يفصلهم عن بعضهم بشكل واضح عملياً هو الفراغ، ومراكز حضرية نادرة لايتعدى سكانها بضعة آلاف من السكان (ندجول، بوبي، لاستورسفيل). فإذا ما تم حذف طرفي الخط الحديدي فإن مجموع السكان المقيمين على مالا يبعد 100 كيلومتر من الخط الحديدي لن يتعدوا 000 150، على خط امتداد طوله 670 كيلومتر، حالة كهذه تدعو للحيرة. فيما يعني البنية التي سيتم تأسيسها على هذا الخط الحديدي. إن التنمية تفترض وجود البشر، والحال هكذا فإن فرص جذب الرصيف الحديدي لموجات هجرة كبيرة حوله تبدو قليلة حيث أن مجموع المساحة الغابونية يعيبها بشكل أساسي نقص السكان. إن إعادة تنظيم المساحة على محور فارغ تبدو بشكل جلي عملية مخاطرة.

إن سكك حديد الغابون آلت الى عملية تركز عند طرفين أقصيين من الخط، وتكلفت ما يزيد على إنتاج ست سنوات من النفط من أجل استخدام الشركات الأجنبية لهذا الخط الحديدي الغابوني وبينما تنزح مرة أخرى الفوائد الاقتصادية للقوى الصناعية فإن الفائدة الاقتصادية لتنمية الولونتم فهذا الإقليم الشمالي يقطنه الفانج الذين يعتبرهم بونغو اثنية معارضيه.

ليس هناك شك في أن الخط الحديدي لن يغير أبداً من هذا التناقض، لكن التحليل في مجمله سوف يتغير فيما لو أن فرنسفيل أصبحت العاصمة الحقيقية للغابون وفيما إذا تم تنظيم هجرة كثيفة من الباتاكيين بواسطة بونغو. إن اجتذاب حركة هجرة كهذه بإمكانه أن يسعى فقط لإعادة التوازن لوضع الأقلية الذي ينتمي اليه الرئيس في مواجهة زيادة عدد الفانج، ولكنه سيسهل كذلك من مسألة عمل تنمية متناغمة. هذا من الناحية النظرية على الأقل، لأنه من ناحية أخرى كان يمكن أن يؤدي إلى نزاعات قبلية.

لقد حصل بونغو على خطه الحديدي. لكن الحلم الذي يسمح بتحقيقه هذا المشروع يحمل بذور التوتر الخطير، لأنه يهدد بخطر استفحال اللامساواة بين الغابونيين. وسكك حديد الغابون تمثل تضحية ضخمة للأمة. وحتى هذه اللحظة فإن مصالحه الكبيرة تظل في يد حائزي العمولات الهائلة. إن جورج راويري بحكم وظائفه العديدة هو الذي أشرف على المفاوضات وتقدم العمل في سكك حديد الغابون. وهو أيضاً الذي فاوض في 1982 في صفقة المرحلة الثانية بوييي ـ فرنسفيل. التي رست على أوروتراج بمبلغ 470 مليون دولار. إن المفوضين المصرفيين والموظفين الفرنسيين لم يتكتموا على موضوع في تحديد العمولات المتفق عليها. رقمان نقلاً إلى الكاتب حول هذه العمولة، ومن الطبيعي استحالة التحقق من صحتهما وهما: 10 و 16 مليار فرنك أفريقي دفعا على دفعتين.

أحد القيمين على المشروع أدهش محاوريه عندما طلب في بداية خريف 1982 دفع عمولة له عن المرحلة الثانية للمشروع قبل أن تبدأ، فقد كانت ليبرفيل بحاجة ماسة لسيولة.

الفصل السادس

لوبي الغابونيين

لم تعد الغابون امتداداً للجمهورية الفرنسية في 1974م، ولكنها صارت «فوكارت لاند» مزرعة لفوكار، تدار بـالشراكـة وبالتضـامن مع بـونغو، **والفا** ، وراويـري، وروبرت، وديلوني، وديبييـزيـه. و«شبكـاتهم»، وهم ركـائـز لـوبي الغابونيين القوي الذين كان جاك فوكار المـرشد والملهم لهم في البـداية على الأقل.

إن هذا التغيير تم صنعه في أعقاب عدة أحداث هـامة، ومـع التضاعف الرباعي لأسعار النفط أصبحت الغابون فجأة بلداً غنياً، ذا طاقات هامـة بما أن اقتسام هذه الهبة لم يكن يوزّع على أشخاص كثر.

إن وفاة جورج بومبيدو، ومجيء جيسكار للسلطة، ورحيل جاك فوكـار، السيـد المطلق لأفـريقيا الفـرنكفونيـة منذ عـام 1960م، أثار بلبلة عـظيمة في العلاقات بين فرنسا وأفريقيا، وبصفة محددة مع الغابون.

وقد تخلقت على هذا النحو ظاهرة فريـدة في تاريـخ الجمهوريـة. فمع رحيل جاك فوكار من الأليزيه، وهو الذي كون بصبر وأناة جهازاً جانبياً لمـراقبة أجهـزة الدولـة، بفرنسـا كما بـأفريقيـا، هذا الجهـاز، الذي كـان مستقـلاً عن المؤسسات. كان يستند في ذلك على ثلاث محاور.

- في فرنسا، المخابرات الفرنسية المعروفة «بالساك» (أي أجهـزة العمل المـدنى) التي يديـرها بيير ديبيزيـه والتي ظلت برغم الضـربـات والتصفيـات العنيفة أداة لجمع المعلومات و«توجيه الضربات» كما كان في ظل الجمهـورية الرابعة جهاز الانضباط البوليسي.

- وفي نفس الحقبة، تقريبـاً، دخل مـوريس روبرت، الـذي كان وزيـراً سابقاً للشؤون الخارجية والذي اعتبر بمثابة وزيـر حقيقي لأفريقيـا، إلى شركـة **الفا** ، وأجبر على الاستقالة من السديس (المخابرات الخارجية الفرنسية) وكان

العقيد روبرت قد تم تجنيده بواسطة صديقه «في بونسايي» وبواسطة بيير غوياما، رئيس الفا ، والمولع بألعاب السياسة السرية، مستنداً إلى دعم من شارع «نيلاتون». إذن، أصبح روبرت بشكل دائم عاملاً لجهتين، على الأقل، الفا وجاك فوكار، فقام بإنشاء إدارة حقيقية سرية للمعلومات والعمل السري يخدم بها أعداد، كبيرة من المراسلين والعملاء، الحاليين أو القدامى الذين استخدموا كذلك في الساك.

ـ أخيراً، نظام بونغو الأمني، المكون من أصدقاء أو أعضاء «شبكات فوكار».

إن التواجد الهام لفوكار في الغابون، والصعود المسبب للدوار للمسوخ الغابونية، والعطف الأبوي الذي غمر به بونغو السكرتير العام السابق لشؤون أفريقيا والمالاجاش، يفسر الانطلاقة القوية «للّوبي الغابوني» الذي تم تجنيده بالإمارة الصغيرة الاستوائية.

وبالارتكاز إلى الساك، والشبكات السرية، أصبحت الغابون ـ أو على الأصح شاءت أنْ تكون ـ قوة ضاربة بيد الغرب، فقد ساعدت نظامين يمارسان التمييز العنصرى: روديسيا وجنوب أفريقيا على فك حصار المجموعة الدولية، وساندت حركات اليمين المتطرف، وتعاونت مع البوليس السياسي للبرتغال أثناء حكم سالازار، ونظم اللوبي عمليات انتقامية ضد ماركسية لينين، والسوفييت ـ الكوبيين بأنجولا، وأطاح برئيس دولة في جزر القمر، ووضع آخر مكانه.

وبشكل مضطرد، كان هامش المناورة لبونغو يتعاظم. وهو أيضاً ما كان مستقلاً بنسبة ما عن باريس. لقد أصبح رئيساً «للّوبي». ولم يتردد عن التدخل في السياسة الداخلية لفرنسا وبفعل من النشاط التكتلي للّوبي شديد القوة لاختراق جهاز الدولة الفرنسية، استطاع أيضاً أن يؤثر على السياسة الفرنسية بالغابون، التى أقلت إلى حد كبير من يد القيمين عليها وهذه السياسة كانت تحدد بالتعاون فيما بين شارع «نيلاتون» (المقر المركزى لألفا). وليبرفيل. وعلى هذا النحو نستطيع ابتداء من يناير 1976م أن نقرأ الملحوظة رقم 31

(التى تم الاستشهاد بها) الصـادرة عن مكتب وزير التعـاون: إن الرئيس بـونغو يعتقد أن بإمكانه إلى حد كبير أن يتعامل مـع فرنسـا على قدم المسـاواة. وفي هذا الإطار، فبإمكانـه أيضاً أن يفـرض شروطـه في القطاعـات التى يرى فيهـا ذلك مناسباً وإذا ما غدا ذلك أولوياً.

إن الفرنسيين الذين هم جزء من «اللوبي» لهم أيضاً ولاء مزدوج، لكنهم لا يترددون في معارضتهم لقرارات الدولة الفرنسية عندما يتصورون أنهـا تهمل مصلحة اللوبي، وفي غالب الأحيان، مع ذلك توجد نقاط التقاء بين المصلحة الاقتصادية لفرنسا، ومصالحهم. والغابونيون يكبحون علاوة على ذلـك أخطار الخلافات بتحكمهم في تعيينات المتعاونين معهم الهامّين (بشكل خـاص في مجال الأمن) وسفراء فرنسا في الغابون. ويتمتعون بنقاط ارتكاز في مخابـرات السديس وقد كان رينيه جورنياك، الذي حل محل جاك فوكار في الأليزيه لزمن طويل، حليفاً لهم.

وفي النهاية، فإن اللوبي، استخدم كل الطرائق لكي يصل إلى أهدافه، وكان الفسـاد والعنف بعضاً من أسلحته، ولم يكن يلجأ بالطبع للعنف إلاَّ عندما تثبت عدم فعالية الإفساد واستحالة جدواه.

منذ وقت طويل، لم يعد لدى بونغو أية أوهام حول الـطبيعة الإنسـانية. بل كان أقـل في ذلك وهمـاً من أساتـذته القـدامى. وقد بـدأ حاجبـاً في منزل اسمه فرنسا، كان ربما وهجه في نظره أقوى من وهج الغابون، وقد جمـع بين الكثير من الدناءات، وشدة الذكاء بما لم يجعله مكتفياً بموقعه الأول.

كان بونغو في البداية على علم بالمناورات المشبوهة، ثم أصبح مشاركاً فيهـا إلى أن أصبح هـو الشخص الذي يـأتى إليـه المسؤولين السيـاسيـون إمّـا ليسندوا إليه دوراً أو طالبين منه جميع أنواع الخدمات. كان في البداية يتظاهـر بعدم الانتباه لاحتقاره هؤلاء الملحاحين له في قصره، وشيئاً فشيئا أصبح هؤلاء الأخيرين يغضون الطرف حتى لا يرون تعجرف هذا «البـانتو الصغيـر» عليهم. وبهذه اللعبة أصبح بونغو طوعاً أو كرهاً، ممثلاً للحياة السياسيـة الفرنسيـة وقد

أولـع بهذه اللعبـة وأخذ يهتم بكـل ما يشرثر بـه وراء الكواليس، وهـو يشجـع البعض، ويحكم في الصراعات، ويتدخل في تعيين أو إعفاء وزير، أو موظف كبير. . . اعتقاداً منـه بخدمـة مصلحة فـرنسا، وكـان لا يفهم، لماذا تستهـدفه الصحافة الفرنسية وتشن عليه الهجوم العنيف.

وبعد أن بدا دوره كـدمية يحـركها الآخـرون، اكتسب في مرحلة لاحقـة خبرة من حشد من اللصوص والعملاء ورجال الأعمال ومحتـرفي السياسـة من جميع الأصناف. إن بونغو يجد لذته في الألعاب المـرعبة للسلطة، وهـو على دراية بكل أنواع المكر والمكائد، وهـو يعرف كيف يـدق الأسافين بين الأفـراد وبين المجـاميع. إن الـرئيس الغابـوني قـد أصبح أكثر قـوة ممـا يعتقـد كـل المخبرين الاقتصاديين لبلاده.

وأصبح زعيماً «للوبي الغابونيين»، وظل اهتمامه الأول هو أمنه الخاص. إن الـدرك والحرس الـرئاسي يتم تنـظيمهم وإعادة تنـظيمهم بواسـطة ديلوني، وروبرت، وديبيزيه، الذين ظلوا هم أركان النظام. وفي مذكرة لـوزير التعـاون بأغسطس 1976م تلخيص واضح لهذا الموقف بلغة إدارية جافة:

«إن السلطات الخـاصة بـالرئيس بـونغو واستقـراره السياسى لهمـا أمران مضمونان، فلا يبدو أبداً أنهما يتعرضان للتهديد في المستقبـل القريب، سبب غياب المعارضة السياسية أو القبلية المنـظمة حقـاً، وكذلـك الإحكام الشـديد الذي يخضع لـه الجيش الذي يضعف من فـاعليته ويبعثـره في مواجهـة قوات درك منـظمة جيـداً، وحرس رئـاسى كبير العـدد مجهز جيـداً، وهمـا الضمـان الحقيقي للأمن ولاستمرار دوام النظام».

ونفس المـذكرة تعتـرف بأنـه بعد تسـع سنوات من ارتقـائه السلطة، لم تتحقق الوحدة الغابونية: «في النهاية، وعلى المستوى السيـاسى، فإن التـطور التدريجي لتدعيم الوحدة القـومية، معـطل بسبب تعددية الجماعـات الأثنية، التي يفـوق لدى كـل منهـا الإحسـاس بـالأصـل والانتمـاء الأثنى عن مشـاعـر المواطنية الغابونية، إن كل مجموعة تبـدو مقتنعة بتفـوقها، وهـذه العقدة تجـد تجسيـدهـا في الإدارات الحكـوميـة، مثلمـا في القـطاع الخـاص، في رفض

الامتثال لطاعة التسلسل البيروقراطى، مما يفسر عجز السلطات عندما لا يكون الكوادر ومرؤوسوهم تابعين لنفس الأثنيات».

بونغو لا يحب نفسه، ويقول آخر يرغب في ألاَّ يكون. وقد قام بعمل فيلم عنوانه «غداً يوم جديد» روى من خلاله قصته، كان البطل عظيماً، لبرالياً، ومثقفاً. وفي حديثه عن هذا البطل الذي فرض هو شخصيته السينمائية، قال لأصدقائه: «هل ترون.. إنه عظيم...

وبقدر ما يسحر بونغو محاوريه الأوربيين، وبشكل خاص رجال السياسة الذين يغمطون الطريقة «الشهوانية» التي يمارس بها السلطة، السلطة التى كانوا هم يقرون، بافتراض أنها تتحرك بخيوط معظم أطرافها بأيديهم. وفي باريس، يضحكون من طيشه ومن لغته الخشنة، ولكنهم كانوا يرغبون في أعماقهم أن يتمكنوا من أن يستشيطوا غضباً ويعبرون على الأقل لمرة واحدة مثله، عما في مكنون قلوبهم. إن بونغو يعرف كيف يقنع محاوريه بنواياه الصادقة، مقسماً بأنه يقول الحقيقة، حتى ولو كانت كل الدلائل ضده. فهو قادر على إنهاء الغضب التراجيدى بنكتة وضحكة مدوية.

إن كل مداخلة له عبر الراديو أو التليفزيون ليست إلاَّ فصلاً تمثيلياً:

«إننى كنت دائماً عاقلاً، إلاَّ عندما يلهبوننى! عندئذ أصبح سنغالياً، كما يقول لى زملائى ورؤساء الدول في الاجتماعات...»

وكان لديه فن مستهلك في اللعب على الحبال:

«إنكم أنتم ثانية، الفرنسيون، الذين علمتمونا البيروقراطية، أكثر مما علمتمونا الاهتمام بالزراعة».

أو عندما يداعبه البعض على نمط نظامه المحدود الديمقراطية:

الأفريقيون لهم دائماً رئيس واحد، فالأب هو الأب... حتى لو كان له أبناء... حتى لو كانوا رؤساء جمهورية مثلما هو حالى أنا، وأنا لاينبغى أن أنظر إلى أبى في مواجهته...».

ورغم فنه وقدرته على محاورة الصحفيين والسياسيين الأوربيين، إلاَّ أنه لا يتحصل أي اعتراض، إن التعريض به أو بعائلته يُعاقب بقسوة. وهو لهذا قد دعم أحكام قانون العقوبات في فبراير 1982م:

إن التعرض بالشتم أو السب لرئيس الجمهورية أو قرينته يعاقب بالسجن عشر سنوات وبغرامة لاتزيد عن مليون فرنك أفريقي.

إذا كان السب مكتوباً في منشور أو ورقة موزعة ومعروضة للعامة، أو معدة للتوزيع فإن المتهمين يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة.

إذا كان السب مكتوباً بحق عضو بالبرلمان أو قاض أو نائب عدل، أو قائد أو عامل بالقوات العامة، أو ضابط وزاري، أو موظف عام، فإن عقوبة السجن تصل إلى عامين والغرامة بحد أقصى إلى 300،000 فرنك.

إذا كان السب مكتوباً بحق أحد أعضاء الحكومة أو قرينته فإن عقوبة السجن تتراوح بين سنة وخمس سنوات ويمكن أن تصل إلى عشرة إذا كان قد ثبت أنه مكتوب بهدف النشر سواء كان صحيفة أو ورقة.

هذه الترسانة التشريعية تكبح جماح المعارضة. خاصة وقد استكمله بعريضة من بونغو إلى وزير الدفاع تهدف إلى تقوية البُنى العسكرية للدرك والشرطة والحرس الرئاسي من أجل الكشف بسرعة عن «مروجي الشائعات الجدد».

ولكي يتجنب كل من لا يندرج بقوة في إقطاعيته. فهو لا يتردد عن خرق الأسس البيروقراطية الهرمية التي وضعها بنفسه وعن تشجيع النقد ضد الوزراء. وهو يقول لكل واحد عمله: «لماذا أنتقد وزيراً؟ إن الوزراء أعينهم أنا، وعندما لا يقوم أحدهم بالعمل، أقول له: شكراً أيها السيد الوزير، لقد قضيت وقتك، وانتهت مدتك ولا أنتقد إلاَّ ملاك الخير... فإما أن يتبع الوزراء بأمانة وذكاء السياسة الموضوعة، وإما يعودوا إلى زراعة القرنبيط».

وقال لولاته: «إن عليكم التنديد بكل الوزراء الذين يأتون إليكم لكي يمارسوا الديماغوجية وتطالبونهم باتباع سياستهم المحددة... وعندما يأتي

وزير إليكم ليقوم ببيع سياسة رخيصة لصالحه محاولاً العثور على زبائن لها، ولكي يحصل على بعض السطوة في دائرته. حسناً، قولوا له: أيها السيد الوزير، إنني مثلك، عينت بقرار».

عندما تتابع التليفزيون الغابونى، يخيل إلينا أننا في بلد من ديمقراطيات الشمال، الأوربي، فعبر التلفزيون والراديو الغابونيين يتعرض الوزراء غالباً لهجوم بأسئلة شديدة القسوة. وفي إحدى المرات كان على وزير المالية أن يجيب على 700 سؤال في برنامج على مدى 6 ساعات ونصف.

من نماذج الأسئلة:

ـ السيد وزير العدل، أن الشاعر ندونا ديبينود قد اغتيل. كيف تصادف أنه لم يظهر لذلك أي رد فعل؟ وأين ذهبت الملفات؟

ـ السيد المحافظ، هل هو حقيقي أنك حولت أموال الاستقبالات الرسمية إلى حسابك الخاص؟.

ـ السيد وزير التخطيط، كيف حدث أنه لم تطبق أي خطة على الإطلاق؟

ـ السيد الوزير، كيف حدث أن سكرتيرتك تتقاضى 800,000 فرنك غابوني بالشهر؟ أشرح لنا ذلك!

ـ السيد وزير التعليم القومي (وهو لويس جاستون ماييلا، المدعو بصقر الرئيس) هل يمكنكم أن تفسر لي كيف أصبحت مليارديراً في سن السادسة والثلاثين، أنت الذي لم يكن لك إرث أو ثروة خاصة؟

وفي القصر، أمام الشاشة الصغيرة، يشارك الرئيس في لعبة المذبحة، فهو يتدخل بالتليفون لمزيد من إشعال اللعبة.

إنه مكيافيللي إفريقي، إن أي رئيس يلعب بحذق مع مختلف الأحزاب السياسية ومع أجهزة المخابرات، والشرطة، ومع الوزراء، وهو يتجنب دائماً أن يعرض أمنه الخاص للخطر، وفي إطار صداقاته الفرنسية، يعرف كيف يلعب لعبة الإخلاص للديغوليين، والاتحاد الديمقراطي الفرنسي، ومع

السديس (المخابرات الخارجية الفرنسية) وفي نفس الوقت مع الذي إس تي، المخابرات الداخلية الفرنسية. وفوق هذا جميعه يأخذ بعين الاعتبار التواجد العسكري الفرنسي في الغابون، ومن الواضح أنه لا يجد أية مصاعب في العلاقة مع هذه الشبكات المتعددة. فربما كان هو وحده الذي يعرفها. ولقد شعر على كل حال بسعادة حيوية في الإنصات إلى الفرنسيين الذين يتحاذقون أمامه ويجعلون منه شاهداً. وأن تزلفه بين جيسكار وشيراك عندما دخل هذا الأخير في نوع من المعارضة الجزئية أظهر حذاقته الواسعة. والصديق جيسكار كان الضحية.

في عام 1974م، بعد أن حصن بونغو، ودعم لوبيه، توجه إلى فرنسا لغزو الرئيس الفرنسى الجديد الذي كانت له به علاقة لزمن طويل. وكان لتعيين جورنياك محل فوكار أثره في تسهيل التقارب. حيث أن بيير ألبان على النقيض لم يكن مجنداً من «اللوبي» وكانت هذه هى المرة الأولى في عهد الجمهورية الرابعة التى يعهد فيها بوزارة التعاون لشخص غير ديغولي ولم يكن جيسكار يستطيع العودة إلى الوراء، لأن هذا التعيين كان نتيجة لمساجلات عنيفة بين لوكانويه وبينه قبل الانتخابات.

كان بونغو يتجاهل البان بتعمد ويقول بأنه لا يحبه، وبأنه يجده عجوزاً جداً! وتوجب تدخل الماسونيين وخاصة برونتو- لتهدئة حدة الرئيس الغابونى والعثور على تسوية مرضية للطرفين وتولى جان بول بنوا، رئيس مكتب البان نتيجة لذلك شؤون الغابون.

كان بونغو يعرف هوس جيسكار للصيد، وكان فاليري جيسكار قد جاء فعلاً إلى «سيت كاما» عند دليل الصيد موريس باتري، في جنوب الغابون عند التقاء بحيرة ندوجو بالمحيط، بعيداً عن كل القرى وفي إطار منسلخ وفي طبيعة بكر بالكامل، التقى الرئيسان كما شرح السفير موريس ديلوني الذي نظم إقامة الرئيس الخاصة لمدة اثني عشر يوماً في منتصف أغسطس 1975م.

وقد صدر عن وكالة الأنباء الفرنسية وقتها تعليقاً على رحلة الصيد الرئاسية:

في معرض حديثه عن الاجازة التي قضاها في جنوب الغابون، حيا الرئيس الفرنسى الضيافة الغابونية، وخاصة ضيافة الرئيس بونغو.

وبما أنه رفض الإدلاء بأي تصريح حول تفاصيل إجازته، فإن بعض المقربين منه ذكروا قبل مغادرة الرئيس إلى فرنسا بقليل بأن العطلة تمت في أفضل الظروف وأنه جرى تكريسها للصيد وصيد السمك في القوارب المحفورة من جذوع الأشجار، في مناطق برية متوحشة محفوفة بالبحيرات والسافانا والغابات.

وأضاف أنه في معرض تنقلاتهم في مواقع الصيد حيث قضوا إجازتهم. فإن السيد فاليري جيسكار ديستان كان على اتصال دائم مع السفارة الفرنسية في ليبرفيل ومع الرئيس بونغو الذي جاء لرؤيته مرات متعددة في لقاءات صداقة.

إن هذه الاتصالات عبر الراديو، أوجز المتحدث، كانت تصل ما بين سفارة فرنسا في ليبرفيل والمعسكر البترولي في جامبا، وبين هذا المعسكر والمواقع التي يتنقل فيها الرئيس.

وأكد عضو الوفد المرافق للرئيس أن خطاً تليفونياً مباشراً كان يربط السفارة الفرنسية في ليبرفيل بقصر الأليزيه ليلاً ونهاراً، فإذا ما استدعت الحاجة، فإن الرئيس كان بإمكانه أن يقطع إجازته فوراً ويعود إلى باريس في ظرف 8 ساعات.

هذه التوضيحات من محيط الرئيس تهدف لأن تظهر ـ بشكل متعمد ـ أن فاليري جيسكار ديستان لا ينسى أبداً مسؤولياته، ويحتفظ بالوسائل التي تمكنه من ممارستها. على الرغم من المظاهر.

وخلال هذه الإقامة حدث التقارب بين الرئيسين بونغو وجيسكار ديستان: إننى أعرفه منذ 1963م. كنت وقتها مديراً لمكتب الرئيس الغابوني

وكان جيسكار ديستان سكرتيراً للدولة للمالية، وقد تفاوضت معه بشأن قرض للغابون. إن علاقتنا، التي سرعان ما تحولت لصداقة، ظلت مستمرة منذ ذلك الوقت. في 30 ديسمبر، وعندما وضعنا حجر الأساس في بناء السكك الحديدية الغابونية، جاء جيسكار ديستان إلى هنا بوصفه وزيراً للمالية والاقتصاد... وأنا أطلب مشورته بشأن بعض الأمور، ويطلب هو مشورتي في بعض الأمور الأخرى وهو يكبرني سناً، ولكني كنت رئيساً قبله، وهذه ورقة هامة. وإن هذه الصداقة لم تقف عند حدود جيسكار ـ بونغو، بل هي ترقى إلى المستوى العائلي... إنه صديق، وأخ... هذا ما شرحه الرئيس بونغو لصاحب هذا الكتاب. وعلى مستوى العلاقة بين العائلتين، فإن الأبناء لويس جواشيم ديستان، والآن بونغو يتفاهمان بشكل جيد. فعند الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي للغابون في 1976م، قلد الآن «صديقه» وسام الاستحقاق الغابوني، من أجل الخدمات السابقة.. واللاحقة التي قدمت للأمة الغابونية!.

كان فاليري جيسكار وبونغو يلتقيان عند كل مرور للرئيس الغابوني بباريس. وكان هذا يزعج الرئيس الفرنسي إلى حد ما. وبالمقابل كان بونغو يرى في معاملة جيسكار بعض الإقلال من شأنه «إنه يعاملني كزنجي» قال بونغو لواحد من أصدقائه الباريسيين. عند مروره ذات مرة بالعاصمة الفرنسية. وقدر جيسكار من ناحيته وضع بونغو المتعجرف، إن الغابوني لا تصدر عنه أي بادرة احترام. فهو يتحدث بشكل متساو، وفوق ذلك يدس أنفه في كل شيء، وفيما يخص سياسته الأفريقية، رفض بونغو حينئذ الفكرة الجيسكاردية بإقامة حلف دفاعي للدول الأفريقية المعتدلة. ومن ثم عارض على نحو جذري التضامن من أجل أفريقيا الذي اقترحه الرئيس الفرنسي في القمة الفرنكو ـ أفريقية في بنغي، في مارس 1975م. ودخل بونغو في فاصل حقيقي من صراع القوى مع فرنسا أثناء مفاوضات اتفاقيات التعاون الجديدة. وبعد ذلك قرع المنضدة بقبضته من أجل رفع أسعار اليورانيوم الغابوني.

وبالمقابل فإن بونغو هرع لمساعدة «أخيه» عندما تورط هذا الأخير في

فضيحة كلوستر. فإن كريستيان أولها جراي وهو الذي قدم الفدية لحسين حبرى، الذي سجن السيدة كلوستر وأولها جراى كان عضواً «باللوبي الغابوني» وأميناً سابقاً لصندوق ليون مبا، وصديقاً لبوب دينار. وهو الذي أدار عمليات المرتزقة في بوردو عندما أسس (شركة للنقل والتجارة والمعدات) بعد عدة ضربات «ناجحة». ويمكننا عموماً أن نلاحظ أن «اللوبي» له تقريباً ضلع، كل مرة تتورط فيها باريس في الشؤون التشادية (انظر بهذا الشأن مكيدة أكتوبر 1981م الموصوفة في الفصل الأخير). لقد لعب اللوبي لعبته الخاصة إذن في مساندة الزعيم الجنوبي كاموجي. لقد توسط بونغو لدى كل الزعماء التشاديين لمحاولة إخراج جيسكار ديستان من المآزق التي حشره فيه «البعض».

وقد لعب الرئيس الغابوني هكذا دور «المساعى الحميدة» على طول سنوات حكم جيسكار: مع التشاد، وأفريقيا الوسطى، والكونغو، والتوغو... وكان بونغو يعشق تأدية الخدمات. وكان يعرف مباشرة كيف يستفيد من ديون العرفان بالجميل هذه.

إن رجل أوجوي العليا «بونغو» سمح لنفسه مع ذلك بالانتقاد المفضوح للسياسة الأفريقية لفاليري جيسكار ديستان في الكتاب الرسمي الذي طبع بالغابون حول الزيارة الرسمية لهذا الأخير للغابون في مطلع أغسطس 1976م:

إن واقعية السياسة الفرنسية في أفريقيا... تجعلها تبدو أحياناً مغلقة على لعبة المصالح المحلية، والمنافسات السياسية والرغبة إلى هذا الحد أو ذاك في الاحتفاظ بنفوذ في المواقع التى تعد استراتيجية من أجل السياسة الدفاعية الفرنسية... ونال بونغو ثانية من استعلاء جيسكار ديستان في أعقاب رحيل جاك شيراك من الحكومة (25 أغسطس 1976) وبشكل عام قبل تشكيل (التجمع من أجل الجمهورية) في ديسمبر 1976م برئاسة «صديقه جاك» وسوف يلعب اللوبي بالفعل أكثر فأكثر بورقة (التجمع من أجل الجمهورية) بغير أن يقطع مع ذلك رسمياً مع الاتحاد الديمقراطي الفرنسي، وبدأ ينصب الشراك والمصائد لجيسكار وأصدقائه ابتداء من عام 1979م.

ونسي بونغو في النهاية ما قاله عن «أخيه جيسكار» في أول يونيو للباري ماتش: إنه أيضاً عظيم كديغول، ويمكنه حتى تجاوزه في بعض الجوانب. وفي رأيي أن القرار الذي اتخذه الرئيس جيسكار ديستان بالتدخل في أفريقيا يجعله مستحقاً لجائزة نوبل للسلام. إن من الخسارة أن يكون وحيداً...»

الدعائم الثلاثة للوّبي: روبرت، ديلوني، ديبيزيه.

بدأ في المخابرات الفرنسية الخارجية (السديس) ومن ثم في الفا، ثم كسفير لفرنسا فموريس روبرت ظل خلال سبعة عشر عاماً من أخلص وأشد المدافعين عن بونغو والغابون وكان بمثابة بيجماليون حقيقي لموظف البريد وعضو الدولية الاشتراكية الفرنسية التي قلبت أفكاره المخابرات الفرنسية، وكان روبرت في الطائرة التي نقلت المظليين الفرنسيين المكلفين بقمع الانقلاب العسكري في فبراير 1964م، وهو بالقطع لم يبك على جرمان مبا الذي اغتيل في سبتمبر 1971م، وظل دائماً إلى جانب بونغو لضمان أمنه، ومساعدته في إقصاء كل ظل للمعارضة. ويبدو أن إفراطه في الحماس لقضية مبا، وبسبب الشكوك حول تأثره بحجج بونغو الرنانة والكتعاء هي التي حدت بالكسندر دي مارنش في نهاية 1973م إلى إحالته للتقاعد بدرجة العقيد.

ولد روبرت في 19 أبريل 1919م في بوردو، وحصل على رتبة ضابط صف، وأصبح قائداً لمدرسة الجنود في سانت لويس بالسنغال. وبعد ذلك توجه إلى شمالي الهند الصينية حيث كون وقاد رجال عصابات من الاحتياطيين الفيتناميين من أجل اختراق وضرب مؤخرات «ثوار الفييت» الذين يحاربون فرنسا. وقد جرح ثم رحل إلى فرنسا في 1953م. وفي 1954م دخل الأجهزة الخاصة وكون لحساب المخابرات الخارجية الفرنسية، أول مركز للبحث والمعلومات في أفريقيا الغربية وقد تعرف في داكار أثناء تلك الفترة على ميشيل لامبينيت، الذي سيصبح إخصائي الألاعيب والإعلام المضاد التابع له، وبشكل خاص عبر النشرة السرية التي أسسها فيما بعد وهي «رسالة أفريقيا».

في 1959م، قام بالتفاوض مع الدول الأفريقية التي كانت على وشك

أن تصبح مستقلة. حول صيغ المساعدة التقنية في مجال المعلومات، وزرع بهذا الشكل شبكة حقيقية لجمع المعلومات لصالح «السديس» (المخابرات الخارجية الفرنسية). بعد ذلك وفي 1971م، عهد إليه داخل الأجهزة نفسها بإدارة قسم الأساليب التقليدية الاصطلاحية في إنتاج وإدارة المعلومات. ولكن روبرت فضلاً عن هذه الوظائف الرسمية قد عرف بكونه رجل فوكار، داخل الأجهزة الخاصة. وكان بالفعل كذلك. في أول يناير 1974م تم تجنيده بواسطة بيير غوياما لكي يعمل مع صديقه غي بونسايي ـ ولكي يحل محله بعد ذلك ـ في فريق بيير ميشو، السكرتير العام «لالفا». والرجل الموثوق به لدى رئيس الشركة القومية. ومثله مثل بونسايي، عرف روبرت بأنه رجل لا تهتز مشاعره عندما يتعلق الأمر بتصفية الخصوم.

لقد خدمت بلادي طيلة حياتي. ولا أعتبر هذا شيئاً مخلاً بالشرف. قال في مارس 1980م للصحفي كريستيان كاستران من جريدة «لوماتان».

وداخل الفا استمر يواصل خدماته لصالح الأجهزة، كان روبرت مكلفاً من الفا بالعلاقات مع البلدان الأفريقية المنتجة للنفط. وفي الحقيقة فإن مهامه كانت متعددة. لقد كان عليه أن يسهر أولاً على أمن بونغو، والنظام، وعلى منشآت الفا في الغابون. وكل هذه الأشياء مترابطة لأن الموارد الأساسية للدولة الغابونية يؤمنها النفط الذي تستغله الفا ـ الغابون، وهو يؤمن بالتالي ثلث عائدات الفا. وأن أمن الواحد ينشط بالطبع ازدهار الآخر. ولقد وسع روبرت من هذا المفهوم للأمن لتعريف «الأعداء» الواحد بعد الآخر. وبإيجاز فإنه جهز بنشاط قسماً حقيقياً للإستخبارات وللعمليات لدى الفا. وهذا القسم يترأسه نظرياً جان ترويل العضو السابق بقسم (العمليات) في السديس. وتم تدعيم روبرت بصلاحيات كبيرة في نشاطاته الأفريقية، وبإستقلال ذاتي كامل في كل ما يتعلق بالشؤون الغابونية. وإنه من الصعب معرفة ما إذا كان روبرت (ومن بعده خلفه جان بيير ـ داتييل) يحصل على تغطية الشركة في كل ما يقوم به من أعمال. إن الكاتب على ثقة من أن روبرت، رغم أنه «ترقى» بواسطة ميشو وكذلك غوياما، لأنهما كانا معجبان به

كثيراً، إلاَّ أنه ظل قبل كل شيء صديق فوكار وبونغو. فمن المرجح ـ ولكن ليس من المؤكد ـ أنه لم يكن يعطي علماً لرؤسائه في الفا بكل أنشطته.

إن مجيء ألبان شالندون إلى رئاسة الفا في أغسطس 1977م. هدأ بعض الشيء من حماسة «أجهزة» الدور السابع بشارع نيلاتون. ولم يبين أن الوزير السابق بحكومة بومبيدو كان على علم مباشر بكل الأنشطة التي يغطيها بيير ميشو. وعندما علم بهذا حاول جهده للحد منها، بل سعى للقيام بعملية «تطهير» صغيرة. . . ولكنه كان من الصعب عليه أن يواجه على كل الجبهات، وبشكل خاص، ضد جمود بعض مراكز القوى التي عادت ثانية للحنين إلى عهد غوياما. وفي ربيع عام 1982م، شعر بمساندة من السلطات الجديدة التي جاءت بها انتخابات مايو 1981م في فرنسا. فلم يتردد في تجميد نشاط هذه الأقسام. المعروفة باسم «الأجهزة»

كان روبرت (ودانييل من بعده) يستخدم في باريس عدداً من العملاء لتغذية شبكتهم. وقد استخدم في البداية ميشيل لامبينيت محرر «رسالة أفريقيا»، هذه النشرة التي سمحت له بأن ينشر فيها الرسائل، ويفضح بعض الأعداء. ويعرف لامبينيت بأنه شخصية خطرة. ومصادر تمويله الرئيسية غابونية. أما الزائير، فتمويلها متقطع، وقد مولته المخابرات الأمريكية بين الحين والحين. ولامبينيت يقبل بكل أنواع المهام. وقد اشتغل أيضاً بتجنيد المرتزقة. وبصفة خاصة لأنغولا، وقد أقام بكل أولاً في فندق بيرجيس بجنيف لكي يستقبل المتطوعين، وتولى بعد ذلك بنفسه استقبال هؤلاء المجندين في كينشاسا[1].

ويعد ايريك شانسيل عضواً في العصابة. وهو معلم سابق لأطفال بونغو، هذا الرجل الخليع الذي يكتسي وجهه بآثار ندبات أمراض مختلفة. عمل بسفارة الغابون بفرنسا، بل كان يعتبر نفسه أحياناً دبلوماسياً. إن هذا على كل الأحوال مقياس لمن يرغب في معرفة مدى حرارة علاقاته بالرئيس

---

(1) وقد اشتغل كذلك في تجنيد المرتزقة بتشاد عام 1983.

الغابوني: «انحنى شانسيل، تهيأ بونغو» وشانسيل خادم مبادر، وله قدرة على الانحناء السريع بدرجة شديدة. وهو يبدو قبل كل شيء مطارد فرائس ومروج شائعات.

ويعتمد روبرت أيضاً على الجنرال لوبراز العضو القديم بالفرقة المظلية، والذي قاد الحرس الرئاسي لبونغو قبل أن يترك مكانه لصديقه «لولو مارتان» ولو براز يقبض مرتباً هو الآخر من الميزانية الغابونية، مثل بيير دبيزيه، رئيس الساك. الذي ربما يكون موجهاً «وبشكل غير مباشر» هو أيضاً بواسطة رئيس الفا لكونه من «طائفة المفكرين» مع جاك فوكار.

أما بيير دبيزية[1] فقد ولد في 20 ديسمبر 1922، وشارك في المقاومة باسم مستعار هو بيير ديبارج، وهو الرجل الثاني في إدارة الانضباط في 1947.

في تنظيم الجمهورية من أجل فرنسا، تحت امرة دومينيك بونشاردييه، وفي 1956 كان مسؤولاً عن إدارة الانضباط للمتطوعين في الاتحاد الفرنسي، الحركة التي ارتبطت بالدفاع عن الوجود الفرنسي في المستعمرات. وفي العام الذي تلا، قام بنفس الوظائف في «الحزب الوطني الثوري» الذي أسسه المحامي بياجي، وهو حزب نشط يميني متطرف. وقد شارك بعد ذلك بفصيلة في الإعداد لعودة الجنرال ديغول للسلطة، وأسس في 15 ديسمبر 1959م، إدارة العمل الأهلي. وقد استقال منها في فبراير 1960م، حيث أنه لم يكن حينئذ متفقاً تماماً مع سياسة الجنرال بالجزائر.

كان دبيزيه أحد المدافعين الأشاوش عن الجزائر الفرنسية. وهو رجل فوكار، وأصبح مستشاراً تقنياً لبونغو ابتداء من عام 1968م. وقد عكف هو أيضاً على المشاكل الأمنية. وهو الذي أنشأ في 1978م إدارة مكتب مكافحة التدخل وهو جهاز جديد للتجسس المضاد الغابوني، وقد كلف في بداية الأمر

(1) نحن نعتمد بشدة في رصد تاريخه على تقرير لجنة التقصي البرلمانية حول أنشطة الساك.

بتسوية مشكلة داخل هيئة أركان قوات الدرك وكذلك مراقبة المكلفين بالسهر على أمن بونغو، وعلى كل، فقد كان معروفاً بأن أموال الساك كانت تأتي من الغابون بعلم من الجميع.

ودبييزيه يعد أقرب لأن يكون عازلاً أو صمام أمان، في حالة الضربات العنيفة أو القضايا المزعجة ذلك أنه ينبغي تجنب الاحتراق عندما يتعلق الأمر بالشخصيات الهامة هذا ما جاء في تقرير اللجنة البرلمانية للبحث حول الساك. ومن الواضح أن رئيس الساك، ظل قبل كل شيء خادماً مخلصاً لفوكار، ولعقلية معينة حول مصالح فرنسا، وكان من الطبيعي أن يوضع في خدمة روبرت والفا عندما استدعته «الف» لهذه المهمة.

وتسنى لمدرسة روبرت نسيج شبكة عنكبوت حقيقية، امتد ليشمل الكثيرين من العملاء القدامى لألوية مكافحة القمع المسلح والمحالين للتقاعد من السديس، كما ضمت أشخاصاً مستقرين بفرنسا: مثل: جورج فليكور، مدير السافيكس، وهي شركة تتبع لفوكار، وكذلك الصحفيين والكتاب (معاون بمجلة شرق ـ غرب، وصحفي بالكوتيديين دي باريس، ورسالة أفريقيا، ومراسل بوكالة الأنباء الفرنسية، ومحرر تحقيقات قديم بالباري ماتش الخ).

لكن أصدقاء روبرت الأساسيين يوجدون بالغابون. في الحرس الرئاسي، أولهم: الكولونيل موريس ماريون، الرجل الثاني في البوليس الغابوني، والذي له اتصال مباشر باللاسلكي مع شارع نيلاتون، و «الحراس» إدوارد بيتنكورت، هارڤي جراندبيير، وكولان. وكذلك يوجد في دفتر عناوين مدير الفا: فليب لوتيرون، المكلف في الرئاسة الغابونية بالاتصالات مع روديسيا وجنوب أفريقيا، والبرتغال، وجلبرت بيجولان، الممول الخفي لزمن طويل لشبكات فوكار، وهذا الأخير يستحق بعض الانتباه، ونحن نستعين بشأنه بمقال نشر في 24 نوفمبر 1971م في صحيفة لوفيجارو، حول مجموعة بيجولان:

السيد جلبرت بيجولان، عمل مديراً منذ 1939م في شركة بيجولان وشركاه وأصبح منذ 1955م رئيساً للشركة الفرنسية لصناعات التقطير بالهند

الصينيـة، ورئيساً لشـركة المنسـوجـات الجميلة من 1965م إلى 1967م، ثم لشركة هولدنـج تكستيل، ومنـذ 1967م رئيسـاً لشـركة مـزارع المياه المعـدنية لأولمـز أيتاه، ونـائب رئيس لمؤسسات سـاكسبي، وإدارى بشركـة فرانسكسبا وشركة فيت، ورئيس مؤسس للصداقة المسيحية وشارك في تأسيس كونسـور، وعضـو بشبكة التحـالف، وسكرتيـر عام لمجلس الـرؤساء القـدامى لشبكـات المحاربين الفرنسيين. والسيد جلبرت بيجـولان قد محـور منذ عـام 1945م، جزءاً هاماً من نشاطه حول العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية. وهو عضـو مؤسس في 1958 لحركة أطلق عليها اسم «الديجوليون اليساريون» وهـو عضو مؤسس ورئيس للجنـة المراقبـة والانضباط لاتحـاد يسار الجمهـوريـة الـرابعـة (1966) وعضو بمجلس معهد الوقاية بباريس. وهو حاصـل على وسام جـوقة الشرف بدرجة فارس، وصليب الحـرب الفرنسي البلجيكي (39ـ45) ونيشـان الوردة للمقاومة ونيشان فارس التاج البلجيكي، ونيشان الأورانج ناسو.

وفي مجموعة شركات بيجولان، نجد تنوعاً غير عادي للشركات من كـل الأنواع. وعلى سبيل المثال، شركة التجهيزات الأفريقية المعروفة باسم سيتا، متخصصة في توريد المعدات والتجهيزات إلى أفريقيـا السوداء الفـرنكفونيـة. وتتخصص السـاكسبي في تصنيـع آلات النقـل والمعـدات الإلكتـرونيـة، وتتخصص شركة مارتيمير في بيع المنتجات الكيميائية، كمـا أن هناك الشـركة الفرنسية لتصدير المنتجات الزراعية، وشركة دياجـري (شركـة لتنمية وتصـدير المنتجات الزراعيـة)، وهي متخصصة بـدرجة مـا في عمليات زراعيـة مغايـرة لإنتاج الألبان، وبصفة خاصة اللحوم ومنتجات اللحوم من الدرجة الثانية.

على مستـوى تصديـر التجهيزات فـإن شركتي بيجـولان، وسيا تقـومـان بـإنشاء المصـانع والمجمعـات الصناعيـة الكبرى الجـاهـزة في بقـاع شتى من العالم. وقد دخلت كذلك في عملية إنشاء المشروعات العملاقة الهنـدسية في الخارج.

وقـد حاول بيجـولان أيضاً في 1980م، أن يبيـع في إطـار التجهيـزات المدنية راداراً بخمسة مليارات من الفـرنكات الأفـريقية كـان مخصصاً لحمـاية

المجال الجوي الغابوني. . . وقد ظل بالطبع متزرعاً بشدة في الغابون حيث كان يساعد مالياً بنشاط هذه «الشبكات»، التي لعدم وجود تعبير أفضل ظللنا نسميها «شبكات فوكار».

ومنذ 1974م، غدا موريس روبرت، الإداري الرئيسي لهذه الشبكة العنكبوتية، واستعان أيضاً بجاك فيراري المقدم بقوات «مكافحة التدخل» وبيوب مالوبيه، أول رئيس للحرس الرئاسي الغابوني الذي كان متواجداً في تلك اللحظة في الشرق الأوسط، وأرماندا أيناريللي، المساعد السابق لرولف شتاينر المرتزق الذي لمع في بيافرا. وكان أيضاً عضواً سابقاً في فرقة المظليين وكازيمير، عضو سابق في مخابرات الدي إس تي الذي صار عام 1978م مستشاراً تقنياً للسيد مدير السيدوج وهي السديس الغابونية. وفي نهاية المطاف اعتمد روبرت على صديقه بوب دينار الذي كان يرمقه بإعجاب في عدد من أركان أفريقيا، وهو في حالة استعداد دائم لكل أنواع المغامرات.

وكان بديهياً أن روبرت بدءاً من عام 1975م قد عمل مع شخص يعرفه معرفة قديمة هو السفير موريس ديلوني وبعد انتهاء مدته في ليبرفيل عام 1972م، أوفدت الخارجية الفرنسية جان ريبوت كممثل لفرنسا في ليبرفيل. ولم يجر التيار على الإطلاق بين هذا الدبلوماسي وبين بونغو. فالرئيس الغابوني الذي فزع في عام 1974م لرحيل فوكار ومجيء وجوه جديدة طلب من ديلوني أن يعود للغابون. وقبل السفير السابق لقد أعلمني رينيه غورنياك بأن الرئيس جيسكار ديستان يرى عودتي للغابون على أنها مفيدة شرح موريس ديلوني الأمر على هذا النحو في مذكراته. وفي الحقيقة، فإن جاك شيراك هو الذي فرض على جيسكار هذا التعيين، حينئذ وعلى هذا النحو وبرغم رحيل فوكار من الأليزيه، فإن نظام عمله ظل قائماً في الغابون، عبر روبرت في الفا، وديلوني في السفارة، وقد تحقق لديلوني عبر تعميده في الهيئة الدبلوماسية استعادة وظائفه السابقة.

وهذه الشبكة الهامة لم تكن كافية مع ذلك لروبرت، وقد أسس، أولاً في الغابون، ثم في فرنسا، شركات للحراسة، وهي التي ضمت بمعنى ما

دائرته الخاصة (للعمل) وفي الغابون أسس لتغطية مهامه الشركة الغابونية للخدمات، المسجلة في السجل التجاري برقم (ب 928)، برأسمال قدره 7,5 مليون فرنك أفريقي. أما أهداف الشركة وعملها فهو: التزويد بالأيدي العاملة، المراقبة، حراسة المنشآت العامة، والصناعية والتجارية الخاصة، وشارك ديبيزيه ودينار في تحقيق هذا المشروع. وعهد روبرت ودينار إلى كورسيكي هو بيريتي والد أحد المرتزقة الذين يعملون بأجهزة الفا، بإدارة الشركة الغابونية للخدمات. وقد أسس لهذه الشركة مكتبان أحدهما بليبرفيل والآخر في بورت جنتيل. وأصبحت هذه الشركة «العرين المنيع» الذي لا يعرف أحد بالتحديد صلاحياتها أو طبيعة أعمالها. وأصبح صندوق البريد رقم 4725 بليبرفيل، الذي هو عنوان الشركة معروفاً في أوساط المرتزقة.

في بورت جنتيل، تدعى هذه الشركة (العام للحراسة)، فهي التي تؤمن مراقبة بنايات ومقار الفا ـ الغابون، وعملياً تؤمن مراقبة عاصمة الغابون الاقتصادية كلها. وحراس الشركة الغابونية للخدمات يزرعون الرعب في قلب الأفارقة. فكل شيء مباح لهم بما فيه الظهور بسلاحهم. في الوقت الذي ليس لدى أفراد البوليس الغابوني فيه ذخائر. ومن البديهي أن الفا هي أكبر زبون لدي شركة الخدمات الغابونية.

وكان لدى مؤسس شركة الخدمات الغابونية، من قدرة الدهاء ما جعلهم يورطون بونغو وحاشيته بالمشاركة في رأسمال هذه الشركة[1] إن البارون الرئيسي للنظام يوجد إذن ضمن مساهمي شركة الحراسة، وإن شركة الخدمات الغابونية كانت تضم ضمن المساهمين فيها جميع بارونات النظام؛ الساك، ومدير الفا، والمرتزق الذي يعمل بالاتفاق مع مركز المخابرات وبونغو وبلاطه...

هذا الساعد الجبار للّوبي أسس فرعاً له بباريس، ابتداء من 1977م ـ

---

(1) اليوم أصبحت «السيفا» وهي مجموعة شركات بونغو المتواجدة في لكسمبرغ تمتلك 51,5٪ من شركة الخدمات الغابونية.

1978م، شركة أخرى للحراسة «السفومس» التي اتخذت بعد ذلك اسم «حورس». وقد أقام روبرت هذه الشركة بمشاركة مع بوب دينار وكان زبونها الرئيسي هو بونغو وممولها الأول. ليرفيل. (انظر الملاحق).

إن كل هذه البنية الأساسية تعطي لروبرت و «اللوبي» سطوة مما يجعل التنظيمات الأخرى وخاصة السديس، لا تستطيع مزاحمتها، وكان روبرت ما يزال يحتفظ في شارع موربتييه، أي مقر هذه المخابرات، بصلات صداقة متينة.

لم يكن لدى البيسين (الاسم المعروف لمقر المخابرات الخارجية الفرنسية) القدرات العالية والبشرية للشبكة التي نظمها شارع نيلاتون، على الأقل بالغابون، فلما منع «مكتب العمل» وكان يتبع السديس، ابتداء من عام 1974م كل الصلات مع «اللوبي الغابوني» فإن ضباط قطاع أفريقيا مدوا خيوط التعاون مع الفا ، وهكذا كان يتم تنظيم اجتماع أسبوعي بين الإداريين، وهذا أمر بذاته خارق للعادة إذ أن الأجهزة الخاصة للجمهورية الخامسة تتبادل المعلومات مع شركة وطنية (عملية «طوطم» في لغة أجهزة الظل). تماماً مثلما تفعل هذه الإدارات مع الموساد، والبي آي إيه والـ ام أي 6 وكل ذلك بسبب شبكة العنكبوت التي نسجها روبرت وأصدقاؤه، وأصبح اللوبي في وضع السطوة التي تخوله التأثير على السياسة الأفريقية لباريس، وكانت مصالح اللوبي تمر أحياناً قبل مصلحة فرنسا.

إن الاختراق المتبادل بين الساك وقدامى «شبكات فوكار» وشبكة الفا ، وبمعنى آخر بين كافة أجهزة المخابرات الفرنسية، لا يمكن أن يسمح على الدوام، بإعطاء ما لقيصر لقيصر، وهذا ظهر في الكثير من العمليات التي أصبحت حديث الوقائع.

ولم يكتف موريس روبرت بتنمية أنشطته باتجاه أفريقيا، وكان لديه أفكار ويأمل أن يشارك فيها الفرنسيون. وأصدر مدير الفا في 1975م «رسالة الإنسان الحر» ووقع على افتتاحيتها باسم «روبرفال». وكانت الأفكار الرئيسية التي جاءت بهذه الافتتاحية معبرة عن الاتجاه العنيف اليميني المتطرف. وهي

نفس الأفكـار التي نجدهـا في رسائـل ديبيـريـه، رئيس السـاك، إلى مسؤولي المقـاطعات والأقـاليم. وكان المنـظر الملهم للأفكـار التي جاءت في «رسـالة الإنسان الحر» هو جورج البرتيني، الذراع الأيمن أثناء الاحتلال لنصير النازيـة مارسيل ديات، وشغل البرتيني مع الـوقت منصب مستشار شبـه رسمي لجورج بومبيدو، وماري فرانس جارود، وإدجار فور، وجاك شيـراك. وهو رئيس لعـدد من مستودعات العقاقير، ومقـرب من «شبكة الفـا» وقـد قام البـرتيني بعدد من الضربات السرية لصالح نقابة أرباب العمل الفرنسيين وعمل في الـوشايـة ضد النقـابيين والشيـوعيين. وأسس البـرتيني جمعيـة التحـرر الاقتصـادى والتقـدم الاجتماعى، التى قامت أثناء الحملة الانتخابية الرئـاسية عـام 1974م بتوزيـع 750 ألف خطاب للكوادر و170 ألف نشرة لمعلمي المدارس وكذلك مـلايين الأعداد من جريـدة تدعى فـرانس ماتـان، لتصف الجحيم الذي ستـذهب إليه فـرنسا إذا مـا آلت الرئـاسة إلى فـرانسوا ميتيـران، وفيما يبـدو أن الأموال التي دفعت في هذا جاءت من اتحاد أرباب العمل في المنطقة الباريسية ومن اتحاد الصناعات المعدنية والتعـدينية، كمـا أن البرتيني وهـو أحد المـوجهين لمجلة «شرق ـ غرب» التى تحلل جبروت واستراتيجية الاتحاد السـوفييتي، ولبيادقـه وعملائه المؤثرين.

جاء العدد الأول من «رسالة الإنسان الحر، التى أصدرها روبرت مكرساً الحديث عن تسلل الحزب الشيـوعي الفرنسي إلى الجيش وكـان ديبييزيـه قبل شهرين في رسالة بفبراير قد أثار نفس الموضوع. أما العـدد الثاني فقـد هاجم نقـابة الكتـاب وكشف عن استعمال التمـويلات السـريـة للألوية الحمـراء، وخصصت مسـاحة للنقـابة المستقلة الصفـراء «اتحـاد العمـال الفـرنسيين» في فهـرس العـدد الـرابـع مخصص لمقـال «اليسـاريـون.. من هم؟» في العـدد الخامس. ونشرت الرسالة قائمة بالمؤسسات والمجموعات المرتبـطة بالحـزب الشيـوعي الفرنسي في العـدد رقم 4. وأبـدى بـروفيـال فـرحتـه أن اليسـار لن يكسب أكثر من المزيد من الأسى، ومزيداً من التشاؤم، إذا ما نحن أردنا حقـاً ذلك. ولقد تمحـور العدد السـادس حول: انتبهـوا، كونـوا يقظين، نشـطين، وذلك عقب رحيل حكومة شيراك.

ومن أجل حماية الحريات وإلحاق الهزيمة بالعمل الجماعي الذي تدعو إليه وحدة اليسار طلب مدير الفا التوجه نحو العمل، مقترحاً تكوين مجموعات للدفاع الذاتي الأيديولوجي دافعوا عن أنفسكم، سنساعدكم، سنساندكم، لإعاقة الطاعون الأحمر...

وعرض موريس روبرت منظومة قيمة الخاصة: الحب والعرفان للموقع، والتفوق يفض إلى الإقرار بالانضباط كشرط أولي لحياة وتقدم المجتمع. وابتداء من 1977، بدا في الهجوم على ميتران في الهجوم على ميتران، ويقدم العدد رقم 12 قائمة المؤسسات والمجموعات المرتبطة بالحزب الاشتراكي موجهاً التوبيخ العنيف ضد مجموعة جان بيار شيفتمان، كما يعبر في العدد رقم 13 عن استياءه من تصفية الحسابات في صفوف الأغلبية. وتحدث عن أفريقيا، في أبريل 1978م، في مقال عنوانه: السوفييت بأفريقيا وربط في يونيو من نفس العام تحت عنوان «البلبلة» بين مقتل الدو مورو ومذابح شابا. وفي أبريل 1979م عبر عن اعتقاده بأن الثورة العالمية تسير قدماً وتحدث عن أفريقيا الجنوبية، وعن روديسيا، والبلدان الأفريقية المعتدلة التي بمقدورها أن تشكل عقبة ضد مخطط الاتحاد السوفييتي لفصل أوروبا عن أفريقيا.

واختفى روبرفال من تحليلات «رسالة الإنسان الحر» في ديسمبر 1979م. وكان ذلك طبيعياً فقد أصبح سفيراً لفرنسا في الغابون، ولكنه عاد للكتابة بعد ذلك بعام:

إننا لا ننسى أن الطاعون الأحمر لا يتحقق إلاَّ للآخرين ولم يفقد الدبلوماسي أنيابه السامة.

إن الأيديولوجية التي عبر عنها موريس روبرت تتطابق تماماً مع أيديولوجية الفرنسيين الذين يسيطرون على أمن بونغو، وبشكل أهم مع هؤلاء الذين يشكلون اللوبي، وأصبح النظام والدفاع عن الغرب هما توجههم الواضح. ومن أجل دحر الطاعون الأحمر، توصل حراس بونغو لإقناعه بالتحالف الخفي والمضاد للطبيعة مع روديسيا أيان سميث، وجنوب أفريقيا

وبـرتغـال سـالازار. وهكـذا استقبلت الغـابـون جـورج جـارديم، مليـارديـر المـوزمبيق، ، والملك السـابق للمستعمـرين البـرتغـاليين، وسمحت لصـديق سالازار القديم والذي كرس جـزءاً من حياتـه للصراع ضـد الحركـات القوميـة الأفريقية، بأن يقيم مصرفـه (البنك العـالمي) في ليبرفيـل، وكان هـذا الممول لعصابات المقـاومة الأفـريقية القـومية ف المـوزمبيق. كما كـان العقل المـدبر لتصفية موندلاند رئيس فريليمو، وكان على صلة بالبوليس السياسي البرتغالي، وبحركة أجيتتر اليمينية المتطرفة والمتصلة بـالبوليس السيـاسي البرتغـالي، وقد نظم تشكيل الفليتاش، المرتزقة السود المدربين على يـد البيض والذين كـانوا يشنـون عمليـاتهم انـطلاقـاً من ممتلكـاتـه القـريبـة من حـدود المـوزمبيق.

والمالاوي، وكان يقود الغليتاش صديقه الـدكتور بـاندا، ومن الغـابون واصـل جارديم، الذي كان قريبـاً من بعض أعضاء «شبكـات فوكـار» تمويـل حركـات الثورة المضادة من أجل إسقاط ساموراا ميشيل الرجل الأول في مابوتو عـاصمة موزمبيق.

كان الأعضاء القدامى للفرقة المظلية الأولى، مثل لـو مـارتان، وبعض الـذين كانـوا تابعين لمـنظمـة الجيش السـرى والمـرتـزقـة مثـل بـوب دينـار، والمستشـارين مثل فيليب لـوتيرو وعمـلاء الانضباط مثـل كامـوس، بكازميـر، كونان، يجدون في أفكار مـوريس روبرت كمـا عبر عنهـا في «رسالـة الإنسان الحر» خير معبر عن أفكارهم:

وفي وونجـا وونج، المـزرعة التي يـديرهـا بـاردل، التي أصبحت مقـراً لتدريب عناصر الحرس الرئاسي بعيداً عن الأنظار، كـان سيد المكـان يحصل كل مرة على نجـاح ما في كـل مرة يـدير فيهـا أسطوانـة لأناشيـد نازيـة. ولقد اتجهت جماعة التفكير هذه على هذا النحو إلى حد غسل دماغ الديغوليين من قدامى المكافحين أو المقاومين الكبار، ونهي المسـارات المخجلة للبعض من أصدقائهم. والحقيقة أن الغابون استقبلت بعد الحـرب عدداً من «المتـواطئين الكبار» إضافة إلى أن مسؤولاً بالسيدوك (المخابرات الخارجية الغابـونية) كـان معروفاً بعلاقاته السابقة بالغستابو.

الحرس الرئاسي

إن الحرس الرئاسي الذي كونه من بعض المقربين من اللوبي، هذا عنصر أساسي في استمرارية نظام بونغو. وكان بونغو يثق بحرسه أكثر من دركه ومخابراته. أو السيدول، وهما تنظيمان يلعب فيهما المستشارون التقنيون الفرنسيون دوراً رئيسياً. كانت عمليات التجنيد في الحرس تتم دائماً تحت رقابة روبرت. وأعضاء «شبكات فوكار». وقد رأينا الروابط التى تربط مدير الفا بأعضاء هامين من رجال الحرس، خاصة موريس ماريون، الرجل الثاني في الحرس الرئاسي، والذي كان رجل كل المهمات من أجل بونغو، وكان هذا يستدعيه سواء لإصلاح تليفزيونة أو الدمي الإلكترونية، أو لكي يحصل أموالاً إلى الزعيم التشادي الجنوبي الكولونيل عبد القادر كاموجي، ويعد ماريون صديقاً عزيزاً لميشيل لامبينيت، صاحب رسالة أفريقيا. ولم تكن له شخصية قوية غير أنه كان يعرف مع ذلك كيف يفيد من وضعه، فلديه مركبان، وشقة بضاحية نويبي الفخمة وملكية في الكوت دازور، وهذا ما يتجاوز بشكل واسع مسار الحياة العادية لعقيد بالحرس الرئاسي.

وبونغو على علم بكل تجاوزات ملائكته الحراس.. وهو يحثهم على المزيد من تحسين وضعهم لكي يطبق على رقابهم مثلما يفعل تقريباً مع كل أعضاء اللوبي من الفرنسيين: فروبرت له تمويل شركة حورس بصفة خاصة، أما ديلوني فقد قال بونغو بخصوصه: إن سفارة فرنسا في ليبرفيل، لها وظيفة ذهبية، وإني لأزن كلماتي، والكولونيل بورو الذي يحوز على المعلومات التجارية يحصل عليها من أجهزة التصنت. وهذا الأخير، وكذا الكولونيل ماريون، اشتهر عنهم أنهم ساعدوا بنصائحهم أولمو وبيجولان وفوكار على إبرام الصفقات.

وبما أن الحرس الرئاسي هو الجيش الحقيقي بالغابون - فيه حوالى 1200 عسكرى، وطائرات وهليكوبترات، ودبابات، وتسليح معقد فإن شراء هذه المعدات يثير الاضطراب بين تجار الأسلحة وبعض أعضاء الحرس. فإن كل شحنة تتضمن بشكل بديهي عمولات طيبة، ويعد رينيه دولاك. وهو

مساعد قديم لبوب دينار ومعروف باسم «الطويل» أو «فانسان»، وهو أحد الذين شاركوا في عملية بنين، وهو الذي باع صفقة المصفحات البرازيلية أنجيسا لبونغو، وقد تبين للبوليس الفرنسي في 1982م، أن دولاك هذا هو المسؤول الأعلى لتنظيم سري لليمين المتطرف يضم بشكل خاص المرتزقة القدامى.

رجل واحد لم يغفل أبداً ما يجعل المتقولين ينالونه «لومارتان» مارتان، الجنرال القائد للحرس الرئاسي: فهل هذا بفعل الخوف أو الانبهار الذي يحدثه عند الآخر أو بكل بساطه الحقيقة.؟

مثله مثل روجيه فولكيز ورولف شتاينر، ولوبراز، كان لولو عضواً سابقاً بالفرقة المظلية الأجنبية، وقد تركت في نفوسهم كثيراً من الآثار تجاربهم في الهند الصينية والجزائر قبل أن يختاروا دفعة واحدة التمرد على الجيش الفرنسي الذي بحسب زعمهم، خان فرنسا، عندما رحلت الفرقة المظلية في أبريل 1961م، التحق كثير من أعضائها حينئذ بتنظيم الجيش السري. ثم شاركوا بعد ذلك في الحروب الاستعمارية الجديدة، وهؤلاء الرجال تعودوا على الخدمة بشكل خاص في أجهزة فوكار وعلى القيام «بضربات» سرية في أفريقيا وبعملهم مع فوكار. عاد هؤلاء الجنود الضالون يمارسون مثلما كانوا يفعلون في ديان بيان فو أو في الأودية، استمروا على طريقتهم في خدمة فرنسا.

إن الحرس الرئاسي لبونغو، قد قاده بنجاح اثنان من قدامى الفرقة المظلية الأجنبية وهما: لوبراز، ولولو مارتان.

وكان لوبراز هو الغلام الجميل الذي تقع النساء في هواه، الدائم المرح، والذي يحسده الجميع. ومن لغو القول الحديث المفصل عن شجاعته في القتال: فهذا تحصيل حاصل في الحديث عن هذا الحشد من الرجال. أما لولو فهو شيء آخر، فمجرد ذكر اسمه يثير انتباهاً عند العسكريين على الفور، متبوعاً بإعجاب حقيقي، فهو «سيد» و «جندي عظيم»... فقد قاد في الهند الصينية في 30 أبريل 1949م أول معاركه، وظل على خطوط النار حتى سقوط ديان بيان فو. ومن هنا تولدت أسطورته.

فقد قام بيير سيرجنت، أحدمؤسسي منظمة الجيش السري ونقيب قديم في الفرقة المظلية برسم صورة تسمح بتفهم الجاذبية التي يتمتع بها لولو في بعض الأوساط:

«إن رئيس العصابة هذا، كان أكثر الرجال عذوبة. وهو أسطورة لدى جنود الفيلق الأجنبي: إنهم يطيعونه قبل كل شيء حباً فيه، فإن رقته لاحد لها، وطيبته طبيعية. أكثر من هذا فإنه دائماً مرح، ودائماًفكه يحب الغناء، ويحب الرقص، ويحب الضحك، ومما يتمم عطاياه بساطته وتواضعه المثالي بما لا يجعل له شبيهاً.

«إن هذا كله مطبوع على وجهه، فهو وجه من نموذج وجه ستان لوريل، الذي كان «لولو» مارتان يقلده تماماً، فقد كان يمرر يده على خصلته البيضاء بأعلى رأسه، ويفتح عينيه بدهشة كبيرة، عيناه الزرقاوان الشديدتا الصفاء. وقد ولد «لولو» في جوينجام. جاويش بالجبهة الفرنسية، استأهل مع نهاية الحرب ترقية كلية الحرب «لحراس الحلم» وقد ساقته ترقيته هذه إلى الفيلق الأجنبي، وفي مارس 1948م إلى الهند الصينية.

ولم تكن مباشرة لولو، في مستنقع ديان بيان فو إلاَّ عبارة عن سلسلة من مواجهة الأخطار المجنونة بالالتحام الجسدي المباشر، أو القتال على بعد عدة أمتار بالقنابل اليدوية، أو السلاح الأبيض.

وفي 10 أبريل 1954م، كان الموقف قد صار دارماتيكياً، واستدعى بيجيارد اللواء المظلي الأجنبي، وقدمت السريتان، الثانية والثالثة وتم دمجهما حيث لم يكن بهما أكثر من مائة رجل. وتولى براندون ولولو قيادتهما. ودوت قذيفة مدفع 81 على بعد 100 متر من رجال الفيلق المظليين. وعندما وجد المائة رجل أنفسهم تحت الخطر، عندئذ، وتحت نيران الأعداء، ارتفع صوت بأغنية حربية في الليل:

«ضد الفييت، ضد الأعداء في كل مكان حيث ينادينا الواجب».

وكان هذا لولو، الذي نشَّطت حميته شظايا الانفجار، لتحدي القدر،

وتناول الغناء براندون:

«ياجنود فرنسا، ياجنود البلاد نحن عائدون للخطوط»

وعند وصولهم إلى قمة «اليان 1» كان كل الفيلقين يغنون وفي خلال عدة ثوان أصاب الفييت الذهول فتوقفوا عن الإطلاق. لقد تأثروا بهؤلاء المحاربين الذاهبين إلى الموت وهم يغنون. واسترد براندون ولولو «إليان 1» من الفييت...

تواريخ كهذه، كثيراً ما تسرد لدى الحراس السابقين للإمبراطورية. لقد جرح لولو مارتان ثلاث مرات في الهند الصينية، وهذه الضربات جعلت له قلباً من الحجر، ولكن تجربة مستنقع ديان بيان فو جعلته يشعر بالتمزق المعنوي الكبير. ومثله مثل كل أصدقائه من اللواء المظلي الأجنبي الأول، تلقى على نحو سيء مغادرة تونكين، وإهمال فرنسا لمن ساعدوها، وضعف السياسيين وعدم المقدرة لدى القيادة العسكرية.

مع ذلك توجه لولو للحرب ضد الفيلاغاس، وتحول اللواء إلى فوج مظلي وتغيرت طبيعة المعركة. كتب بيير سيرجنت: «إن تقنية المعلومات واستثمارها التي اكتسبها الفوج المظلي الأول في لحظة مغادرته للجزائر، أكسبه ورقة رابحة لم يمتلكها قبلاً. وأصبح كل ضابط عميل مخابرات وتطور الاستعداد باتجاه معارك متداخلة. عسكرية وبوليسية...» وأصبح أصحاب القبعات الخضر هكذا يمثلون الرعب للثوار الجزائريين.

عقب معركة الجزائر العاصمة. تواجد الفيلق المظلي الأول في حاسي مسعود. وقد عهد إلى سالان بمهمة إحباط أعمال «إرهابي» الصحراء، وحماية حقول النفط المكتشفة مؤخراً. وأصبح لولو صديقاً للبتروليين. خاصة هؤلاء الذين شكلوا فيما بعد هيكل الفا . وكان هذا هو أول اتصال له بالشركة القومية. وبعد عشرة أعوام من ذلك صار أحد حراس آبار الفا الغابون.

وتوج لولو سيرته في الجزائر، فعقب حماية كل آبار النفط عاد مباشرة للحرب ضد ثوار الجزائر، في الجزائر العاصمة 1960م كان الانسجام تاماً

بين كل الذين تمرسوا في هذه الحرب الأورتيز واللاجيارد. . . وكان أفراد المظلية في حالة من الحنق وكانوا ما زالوا يلتزمون بالشرعية إلاّ أنهم بدأوا يحتقرون «سياسة التخلي» التي كان الجنرال ديغول قد شرع في تبنيها. في 21 أبريل 1961م عبروا الروبيكون عندما أجاب رئيس الفرقة المظلية بنعم على الجنرال شال. وفي 30 أبريل، تم حل الفرقة المظلية الأجنبية الأولى. ودخل عدد كبير من الجنود إلى العمل السري أو تحولوا إلى مرتزقة. لقد فضل المظليون القدامى اختيار قضاياهم بأنفسهم من الآن فصاعداً.

بإيجاز، فإن لولو كان لديه كل الأوراق التي تجعله قادراً على الإمساك بمقام الحرس الرئاسي الغابوني جيداً، واجتناب كل ما يدور، من الشائعات، والتلويثات التي إلى حد ما تشكل مادة تسلية مفضلة لحراس بونغو. وإجمالاً، فإن الحرس الرئاسي الغابوني صار يمثل الرعب بالنسبة للشعب الغابوني، فقد كان بالفعل مطلق الحقوق، فلم يكن أحد يستطيع الشكوى عندما يقصون معارضاً أو مشتبهاً في معارضته أو شخصا «مقرباً» صار مزعجاً. أو عضوا بتنظيم منافس. وأصبح المغاربة الذين حلوا محل المافيا الكورسيكية في الحرس الرئاسي يثيرون الرعب أكثر من الآخرين.

تجاوزات اللوبي، أو سوء الحظ الذي لازم العمليات الأفريقية:

إذا كان بونغو لا يتمتع بسمعة حسنة على صعيد الرأي العالمي، إلاّ أنه لم يتصف بكونه دكتاتوراً دموياً. لكن الغابون لم يكن على الدوام واحة سلام فقد كان يفزعه من وقت لآخر السوقة المأجورون الناطقون باسم بونغو. وفي الحقيقة فإن من المعتاد قول كل شيء عن الغابون فيما عدا ما هو جوهري. أن نظام بونغو الذي تم تكريسه جيداً في الغابون بواسطة اللوبي لم يمارس القهر على وجه العموم إلاّ في إطار الوقاية. فهو يختق في المهد كل بادرة اعتراض سواء بالفساد أو بكل الطرائق الأخرى. ولكنه كان يقع في بعض المرات في حماقات لا يتحدث عنها الغابونيون أنفسهم إلاّ قليلاً. خشية أن تدور عليهم الدائرة.

كانت أول عملية اغتيال مدوية هي التي شاهدناها مع جرميان مبا في سبمتبر 1971م.

كان المحامى بوكيه قد استعد في 6 مايو 1973م، للسفر إلى ليبيرفيل. ولكن مرة واحدة لم تمكنه الحياة بحسب الرواية الرسمية، وانتحر. ولم تنطق أسرته بخبر حول هذه الرواية. كان بوكيه مراسلاً محترماً لروبرت، وكان أيضاً صديقاً للجزائري فارس (الذي انضم للمحفل في نفس الوقت مع ليون مبا)، وصديقاً لجورج راويري. وانطوى حادث موته الغامض كلية، لكن كل عالم الظل يعرف أن هذه العملية لا تخلو من صلة مع الغابون.

إن المشكلات الزوجية لبونغو التي بدأت تخرج للعيان نحو 1974/1975، كانت تشكل سبباً إضافياً للغضب الذي انتاب الغابوني. كما كانت فرصة أيضاً لروبرت ودينار لكي يحكما سلطانهما عليه. في عام 1976م، حصل بوب دينار على عقد هام، يتعلق مستقبله على نحو كبير على تنفيذ هذا العقد على نحو سليم. لقد كان عليه في الحقيقة أن يعثر على أحد الهيتيين ويقتله. وهو رينيه. أ. جوزف، الذي أساء لشرف الرئاسة الغابونية.

في مقهى ببورت سان كلو، اجتمع ثلاثة من الرجال يتحدثون عن مهمة القتل، بور دينار جان كاي، وعميل للسديس. كان بوب هائجاً منفعلاً، فمنذ أسابيع لم يعثر على أثر للهاييتي.

- اتصلوا بالتليفون بكل فنادق باريس، قال بوب، فإذا وجدتموه، أطلقوا عليه.

إن بوب دينار كان يعلم بأنه إذا لم يقض على جوزف، فإن ذلك معناه أنه لن يحصل على التعاقد الكبير بشأن زعزعة استقرار بنين، ومعناه أنه سيفقد المليون دولار التي أصبحت بين يديه وأن بونغو سيعثر على حل آخر.

كان الرئيس الغابوني يبدو عليه الضيق الشديد من رينيه. جوزف. حتى أنه تحدث بخصوص هذا مع بونياتوسكي. وزير داخلية جيسكار ديستان. إن الأمير لم يرغب في تلطيخ يديه في ورطة مشابهة. «إن اجهزتي لا تستطيع أن

تنشغل بشيء كهذا. ولا أريد أن أكون على علم به» أجاب الوزير.

في نهاية المطاف، تمكن مخبرو بوب من تحديد مكان رينيه جوزف الرجل المفضل من السيدة بونغو في ميامي، حيث كان يحاول أن يجد الهدوء بصحبة زوجته وابنته بعيداً عن هياج ليبرفيل وتهديدات بونغو. ومرة أخرى وقع في المطاردة. وفي النهاية كان «جان كاي» المدافع عن العرب، الذي دافع فيما مضى عنه أندريه مالرو، هو الذي قدم بدوره إلى فلوريدا حاملاً في حقائبه أدوات الموت. وأخذته الحيرة، فلم ينفذ الأمر في جوزف، واختلق قصة لبوب دينار بعد أن اكتشف الحيلة، فقد أرسل بوب لسورما، أحد مأجوري «شبكات فوكار». وجهز سورما رسالة مفخخة موجهة إلى جوزف. وشرح له أحد أصدقائه حماقة مثل هذا الاجراء، وفي النهاية توجه سورما بدوره إلى ميامي.

ولم يمر وقت طويل على ذلك حتى جاء دور الشاعر ندونا ديبينود، الزوج السابق للسيدة بونغو لكي ينفذ فيه القتل بواسطة بعض المغاربة من الحرس الرئاسي عام 1977م.

وابتداء من هذا العام، تضاعفت أخطار الموت عند الذين لديهم أسرار غابونية. والأفراد الذين تفرغوا لأمن بونغو.

أوونو نجيما، وزير البحث العلمي. تم إطلاق النار عليه، وتعرض الدكتور شامبريير العضو المرموق بالحزب الديمقراطي الغابوني لمحاولة اغتيال.

وقد تم اكتشاف جثة سورما على صابورة قريبة من محطة لابورشري في فيينا العليا حوالى الساعة الثانية وخمسة وأربعين دقيقة يوم 13 يوليو 1978م. وعثر عليه سائق القطار عقب عبوره بـ «تالجو» حيث كان متوجهاً إلى بيربنيان. ولم يكن يرتدي سوى سروال داخلي وبه جروح في كل جسده.

واستبعد الصحفي الذي غطى هذه الحادثة في العدد المؤرخ بـ 15و 16 يوليو في البرس ستتر مرض فرضية السقوط بسبب النوم. كانت الأبواب

بتالجو قد فتحت بالفعل من الداخل. ولم يكن بمستطاع سورما السقوط من القطار سهواً. . .

كانت زوجة سورما تنتظر زوجها في بيربنيان يوم 13 يوليو الساعة 5,49 دقيقة، حيث كان الزوجان سيتوجهان إلى بورت فاندر حيث بدا أن سورما سيتقاعد في القريب. وسرعان ما اقتنعت فرق التحقيق في ليموج بقيادة الملازم هالي أن هذه الوفاة ليست طبيعية.

كان سورما في الثانية والخمسين من العمر، ومن أصل بولندي، ولم يكن هذا المحارب القديم في الفيلق الأجنبي من الذين يركنون للراحة فعندما ترك الجيش أصبح غطاساً محترفاً لحساب شركة متخصصة في قطاع البترول، وبرغم خطورة مهنته، وجد حياته المدنية رتيبة، ولم يتردد ثانية واحدة عندما اتصل به أحد القائمين على تجنيد في «شبكات فوكار» لكي يذهب إلى بيافرا. وتواجد في معسكر أوجوكو مع بوب دينار.

ثم قبل مهمة ميامي، التي استهدفت تصفية رينيه جوزف. الرجل المفضل من السيدة. وبعد ذلك قبل مهمات من روبرت وبوب الذي جنده لعملية بنين لقد قبض على هذه المهمة خمسة آلاف فرنك ـ وهو نصف المبلغ الذي كان يتوقعه ـ أودعت بحسابه البنكى رقم 1801، بفرع الكريدي ليونيه ببورت فاندر.

«ماء النار» لقد أطلق عليه هذا الأسم حينئذ لأنه كان بمقدوره أن يشرب زجاجة ويسكي كما يشرب الآخرون ربع زجاجة مياه معدنية. وكان سريع الغضب. وعند العودة إلى كوتونو بعد العملية الفاشلة ضد البنين، حدث نزاع بينه وبين بوب دينار. ولم يكن يرغب في البقاء لبضعة أيام في فرنسا كما طلب منه بوب. كان ساخطاً على الطريقة التي نفذ بها دينار. هذه العملية، وأخذ طائرة إلى ليبرفيلد ثم إلى باريس. كان على الطائرة التي أقلته من ليبرفيل إلى باريس، شخص على علم بقصة بنين. وأدهشه وجوده. «الكاوبوي الكبير» بدأ التفكير بالحياة المدنية، ولكن أحد ضباط السديس اتصل «بماء النار» من أجل القيام بعملية جديدة. ولم تكن هذه هي المرة

الأولى التي تسند إليه «المخابرات الخارجية» عملاً:

ففي هذه الفترة أيضاً كان سورما يعمل بالأجرة لدى «الأجهزة الخاصة». وكان عليه هـذه المرة أن يسهـر على أمن ألماني على درجـة من الأهمية، هـو السيد لوتز .ت. كايزر، الذي يقطن ميدان فوزج.

كان كايزر رئيساً لكـوتراج، وهي شـركة ألمـانية وقعت مـع الزائيـر عقد شديد الغرابة في 26 مارس 1976م، لأن موبـوتو تخلى فيـه عن كل الحقـوق التي لبلاده في تنظيم شابا (كاتانجا) سابقاً، وهو إقليم كبير يبلغ اتساعـه نصف مسـاحة فـرنسا، وهـذا الإقليم كان سيتحـول لقاعـدة تجارب للصـواريخ التي تصنعها الشركة الألمانية الغربية. وبموافقة جيسكار والدائرة الأمريكية بدا جيداً أن بون اعطيت على هذا النحو الضوء الأخضر لاغتصاب اتفاقيـات بوتسـدام، وباريس وبروكسل التي تمنع من تصنيع الصواريـخ طويلة المـدى أو الموجهـة بالراديو.

وكان المفترض أن يرافق «ماء النار» كايزر إلى زائير في الأسبـوع الثالث من يوليو، وكان لديه موعد معه بمطار نيس في صبيحة 14 يـوليو. وكـان عليه أن يركب في الطائرة النفاثة لأوتراج المتجهة إلى شابا. وقرر سـورما حينئـذ أن يمر في ذهابه بطريق بورت فاندر. وكان القطار الذي يريد السفر فيه مكتمـلاً، وكان يحمل معه في حقيبتين ضخمتين أسلحة صيد.

وعاد إلى شباك التذاكر وقطع تذكرة اضافية إلى تالجو وتهاتف مع زوجته حـول تغيير خط سيـره المتوقـع: أنه سيضـطر إلى الـوصـول إلى المحـطة في الساعة الخامسة و49 دقيقة صباحـاً. لكن ما حـدث أنه تـوقف تمامـاً في فيينا العليا.

إن موته على الأرجح قد كان أمراً مرتبطاً بالقضايـا الأفريقيـة الغابـونية أو الزائيرية وقد نشرت عملية أوتراج في «أفريقيا وآسيا» في 8 أغسطس 1977م. بعد ذلك بثلاثة أسابيع لقى شاد سورما المرتزق القديم ببيـافرا وبنين والمخبـر لدى السديس حتفه.

في 20 فبراير 1978م، تهيأت طائرة هليكوبتر من طراز بوما للتحليق فوق مطار ليبيرفيل، وبرغم الطقس الرديء للغاية. كان رئيس هيئة أركان الجيش الغابوني، الكولونيل دجوي داباني قد ربط حزام الأمان على وسطه. كما ذكر شاهد حضر لحظة الإقلاع، وكان هناك صندوق مليء بقطع النقود عند قدميه. وكان العسكريون الفرنسيون الأربعة الذين يقودون الطائرة قد اتخذوا مسارهم للتوجه إلى فرنسفيل، عاصمة أوجوي العليا مسقط رأس الرئيس. . دجوي هو عديل الرئيس ولكن يقال إنه كان على علاقة سيئة معه. وتروي الشائعات بأنه مسؤول عن مصرع الرجل الثاني في هيئة الأركان، الكولونيل فابيان نتوتومى قبل أسبوع.

عقب الإقلاع بثلاث أرباع الساعة. أطلق المساعد سودر، معاون اللاسلكي بالطائرة بوما رسالة بالراديو: لقد تعطل الموتور، سوف نتحطم، وبرغم البحث فإنه لم يعثر أبداً على حطام الهليكوبتر وذكر مع ذلك أنه قبل الحادث بيومين خضعت الطائرة لكشف روتيني سمح باكتشاف بضع حفنات من الحصى داخل خزان الوقود، من هنا الاعتقاد بوجود عملية تفجير للطائرة، ولم يكن ينقص الغابونيين إلاً حكايا الأعاجيب، فقد كان أمراً غير عادي عندهم أن تتعرض الطائرة بوما لحادث.

في 23 مايو 1979م، اقتحم رجال مسلحون، من بينهم 3 مغاربة، مكتب المحامي واجوندجو أوكاوي. عميد كلية الحقوق بليبرفيل. ولحسن الحظ لم يكن نقيب المحامين الغابونيين في مكتبه متواجداً. وعندما علم، أرسل مندوباً إلى الرئيس للاحتجاج ضد تصرفات الحرس الرئاسي لماذا تعرض اجوندجو للتهديد؟ لقد رفض أن يدخل الحكومة، وأن يتضامن مع نظام بونغو.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستهدفه فيها مرتزقة النظام. ففي عام 1972م، تم اعتقاله مع عدد من الأساتذة الآخرين والطلاب. بزعم أنه شارك في الإعداد «لمؤامرة شيوعية» ضد الدولة. وظل سجيناً 4 سنوات. وعند خروجه أخذوا يرجونه بإلحاح أن يشارك في الحكومة. وهو تكتيك معتاد

من قبل النظام لكسر مقاومة هؤلاء الذين يصرون على احترام أنفسهم.

جوزف أفارو أمبوروي، أستاذ التاريخ والعميد السابق لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بليبرفيل، كانت فرصته أقل من نظيره عميد كلية الحقوق: فإن الطائرة التي استأجروها من نادي الطيران بليبرفيل، تعرضت لحادثة.

روبرت بوسارد وزوجته لم يكن لهما حظ أيضاً. ففي الثاني والعشرين من يونيو 1979م، حزما حقائبهما بخزانة سيارتهما المرسيدس، وكانا متوجهين إلى مطار ليون مبا للسفر إلى باريس وما كادا يستقران بمقعديهما حتى انفجرت سيارتهما. وكان ذلك من عمل محترفين، فقد تم التفجير باللاسلكي. وألقي بغطاء السيارة في حديقة مانغو على بعد عشرة أمتار. وسرعان ما امتلأ حي جلاس برجال الدرك. كان بوسارد يبلغ من العمر 59 عاماً، وكان رئيساً لديزيل الغابون وهو مشروع ناجح في تجارة قطع غيار السيارات. وكان رئيساً لمؤسسة فرنسيي الغابون كان قد قرر أن يبيع مشروعه وتأهب كما قيل للذهاب إلى باريس ليفرغ ما في جعبته من أسرار لقد جاء إلى الغابون في 1952م، وأصبح جزءاً من الفرنسيين الذين بنوا هذه البلاد وعرفوا كل خباياها. وكان قريباً من «شبكات فوكار» وصديقاً للسفير ديلوني. وعندما سئل بونغو في برنامج «في مواجهات الجمهور» عن هذا الأمر غسل يديه منه: «... أياً ما كانت الأسباب فليس هذا من عمل الغابونيين، فالغابوني ليست لديه القدرة على الإقدام على أشياء من هذا النوع. وليس يفتقد فقط القدرة ولكن هذه القصص ترعبه...»

وتوجه بعض رجال البوليس الفرنسي إلى ليبرفيل لكشف ملابسات هذه العملية التي استهدفت أحد عملائهم وزرعت الخوف في صفوف الجالية الأوربية المستقرة في الغابون. وتم أخذ عدة فرضيات في الاعتبار، وبديهي أنه كان من بينها قضية أن الاعتداء ذو طابع سياسي، وقد عززت مصداقية هذا الافتراض التهديدات التي كانت قد وقعت لموريس ديلوني عبر خطابات أو مكالمات تليفونية مجهولة المصدر، وقد كتب موريس ديلوني في مذكرته: ولكن للأسف كان مستحيلاً، على مدى عدة أسابيع من التحقيق الإمساك بخيوط تصلح لتزكية أي دليل جدي...؟

كان غالبية الغابونيين مقتنعين بأنه يجب البحث عن تفسير لموته في المنافسات الفرنكو ـ فرنسية بداخل اللوبي. ووصل أحد المرتزقة إلى الشك بأن معركة جيسكار ـ شيراك، قد نجم عنها، كما قيل، ضحيتان على الأقل.

بعد أربعة أشهر من هذا، وفي 27 اكتوبر 1979، اغتيل روبرت لونج في ضاحية فيلنوف يور لوت، بسبب جريمة القذف ضد بونغو. وكان هذا واحداً آخر من المفضلين لدى السيدة بونغو.[1]

في السادس من فبراير 1980، تحطمت طائرة من طراز جرومان في نجاونديري، في شمال الكاميرون، على بعد عدة مئات من الأمتار من ممر الهبوط. كانت الطائرة العصرية ملكاً لبونغو وكان الطيار من أقرباء الرئيس الغابوني. وكان المسافر هو رينيه جورنياك وهو معاون قديم لفوكار، وأصبح في الإليزيه مستشاراً تقنياً لجيسكار في العمليات الأفريقية وكان بونغو هو الذي وضع طائرته تحت تصرفه ليتوجه إلى أنجامينا عاصمة التشاد، وكان ذلك في الأغلب لمحاولة ثانية لتسليك الخيوط التشادية.

ولم يكن غورنياك قد أخبر بونغو بأن عليه أن يتوقف في نجاونديري. ولم يسفر التحقيق هذه المرة أيضاً عن التوصل إلى أسباب الحادث. وفي داخل الأجهزة كان التشكيك عاماً بذريعة الخطأ في قيادة الطائرة. ولاحظوا أن غورنياك كان قد فقد رضى بعض الزعماء المعتدلين في أفريقيا، ومنهم بونغو الذي لم يكن يقدر له لا «لغة فرنسا ذات الوجهين» ولا عملية «باراكودا» التي استهدفت خلع الإمبراطور بوكاسا، إن القضاياالأفريقية لا تجلب دائماً السعادة...

ابان صيف 1980، اغتيل بيير فانجوينوفني، على الطريق السريع أ 60، كانت سيارته هو الآخر مفخخة. وهو سفير متجول للرئيس الغابوني، وكانت له شخصية قوية جداً، وكان أقدم في الماسونية من بونغو وراويري،

(1) انظر الفصل التاسع.

ولم يكن راضياً عن الطريقة التي أخل فيها بقواعد المحفل كان يعرف أنه مراقب منذ وقت طويل. وحكى ذلك للمحيطين به. من ناحية أخرى يروي البعض أنه حكم عليه بالموت لأنه كانت لديه تمائم ضد بونغو وعائلته.

في التاسع من أكتوبر 1980، اغتيل بيناتون بواسطة السم في مستشفى فال دي جراس، وكان بيناتون هو الرجل الثاني في الحرس الرئاسي. وكان «من القساة» حتى أنه في عام 1940 تنكر في زي جندي ألماني، وتمكن من أن يصل إلى فرنسا على هذا النحو. ومثله مثل سورما وجه المتاعب عند عودته للحياة المدنية.

وفي موريكس، فضلاً عن ذلك، لم يستطع مقاومة العودة للمغامرة عندما اتصل به مبعوث «لشبكات فوكار» وترك زوجته وتوجه للقتال في بيافرا، ووجد نفسه مثل كثيرين في الحرس الرئاسي وفي ربيع 1980 أصابه القرف مما سمع ورأى، فاستقال من الحرس الرئاسي، وبعد شهرين من هذا تلقي مكالمة هاتفية في موريكس من بونغو: «أنت أيها المتمرد العجوز، إن امبراطورك بحاجة إليك، وأنا أعيدك ثانية» وعاد الى ليبرفيل، لكنه رحل عنها لأسباب صحية بعد ذلك بقليل، وفي المستشفى العسكري بفال دي جراس لم يستطع مقاومة حساء الحادية عشرة. . . والشيء المعروف فقط أن بيناتون قد ارتكب خطأ «الخروج» مع إحدى بنات عم بونغو وتخلى عنها بعد ذلك، وفضلاً عن هذا فهو يعرف بالقطع الكثير من الأشياء حول عملية لونج.

المقدم بيتنكور، الرجل الثالث في الحرس الرئاسي، عثر عليه هو الآخر في نفس الأعراض التي كانت عند بيناتون، في فال دي جراس، لكنه نجا.

محاولة أخيرة معروفة هي التي استهدفت مرة أخرى واحداً من المفضلين للسيدة بونغو فقد أطلق أحد أفراد الكوماندوز بالحرس الرئاسي الرصاص في الليل على شابين غابونيين أمام الملهى الليلي «على صوت الغيتار» عند شاطيء البحر بالقرب من طريق كانجو، وجرح روجية أونانجا، وأندريه ريماندا، كان روجيه أونانجا، رئيساً لأوركسترا الملهى الليلي الذي تمتلكه ماري جوزيفين بونغو، والمسمى «حرارة الليل» «نايت فاير» وكان

أندريه ريماندا صديقاً لأونانجا. ونقل الاثنان إلى السيدة بونغو، وتوجهت على الفور إلى المستشفى، وانتحت جانباً برئيس المستشفى وقالت له. «إذا مات أونانجا فسأعتبرك مسؤولاً عن موته»، وانتشرت أنباء العملية في ليبرفيل انتشار النار في الهشيم. كان الشابان ينتميان إلى صفوة المجتمع الغابوني. كان أونانجا هو ابن أخ الجنرال نكوما، رئيس الحرس، وكان ريماندا ابنا لعمدة لامباريني.

ولم يهدأ غضب ماري جوزيفين - بونغو، فلم تعد تتحدث مع الرئيس، ولم يكن جرح أونانجا خطيراً. فأرسل هو وجزء من أسرته بهدوء إلى البرازيل. وكانت فرصة ريماندا أقل، فقد أصابه الشلل في إحدى ساقيه، وانتقل إلى مستشفى هنري مورو بضاحية كريتي بباريس.

هذه القضية الخاصة لم تقف عند هذا الحد، فقد أصبحت مرة أخرى قضية دولة. فقد رحلت ماري جوزيفين - بونغو إلى الولايات المتحدة، وعاشت حياة صاخبة في لوس أنجلوس لدرجة أن الخارجية أخطرت ليبرفيل بأن «الملائكة الحراس» لم يعودوا قادرين على التزامهم بمهمتهم في تأمين سلامتها. . . في تلك الفترة كان بونغو حانقاً لأن العجلة الإدارية، تدور ببطء. لم تكن زوجة الرئيس تريد العودة ثانية إلى الغابون. وفي شهر سبتمبر، علم في باريس أن بونغو بحاجة طارئة إلى نقود سائلة. وبحث راويري عن سلف لدى عدة بنوك. وقد حدد الطلب باعتباره سلفة عن الجزء الثاني من العمولة على المرحلة الثانية من سكك حديد الغابون.

كانت قبيلة آسيلي تفاوض بشأن عودة ماري جوزيفين بونغو إلى ليبرفيل وطلبت خمسة مليارات فرنك أفريقي لكي يتم استثمارها في الولايات المتحدة، وتمت المفاوضات في جنيف بتحكيم من جيروم أوكيندا وزير المالية الاسبق والمستشار المقرب من بونغو.

وفي النهاية تم التوصل إلى اتفاق بين قبيلة السيدة على أن يوضع حد لقضايا مثل التي تمت مع التوجولي المتخصص في إصلاح الآلات الكاتبة، أو الهاييتي رينيه جوزف، أو الرسام روبرت لونج، أو رئيس الأوكسترا

روجين أونانجا. وتم التوصل إلى قواعد جديدة للعب بين الزوجين، وعادت ماري جو إلى القصر الرئاسي. ووجد بونغو متعته في الحياة في دوامة العمل. وبدا كما لو أنه كف عن تهديده لقبيلة آسيلي. إلاَّ أن ماري جو لم تتخل عن إقناع بونغو بفكرة التخلي عن السلطة.

لو خول لاتفاق آسيلي ـ بونغو أن يعمر لكان سيؤدي بالقطع إلى قطع أرزاق لكثير من العملاء والمراقبين في ليبرفيل. إن التنافس بين القبيلتين و «نزوات الرئيسة»، كانت منبعاً لاينضب للتقارير والأقاويل والشائعات التي تغذيها كل الأوساط المشبوهة للمرتزقة والمروجين والمنتفعين لذا فإن الاتفاق قد عقد العلاقات بين الفصائل المكونة «للوبي الغابونيين» والذي كان مشحوناً أيضاً في تلك الآونة في مباراة جيسكار ـ شيراك.

إن اتفاق القصر قد أعاق بالقطع عملية تجدد الفضائح مثل تلك التي كشفها في يناير 1981 الرئيس نفسه، أمام أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الغابوني، أثار بونغو الانتقادات التي تتناول عائلة الرئيس وقال «هذه العائلة تدفع غالياً من سمعة كل فرد فيها، ثمن هذه الأوضاع».

ووقعت محاولة لاختطاف جان بونيفاس آسيلي، أخو زوجة الرئيس، كانت العملية فاقعة كان آسيلي، المدير العام للسويتيه ووزير الأشغال العامة، معروفاً بولعه بكرة القدم والفتيات الشابات، وقد ترك بإرادته مكاتبه من أجل ملاعب كرة القدم. وكان مدرب الفريق (ف س 105) واحداً من الرجال الأقوياء في النظام، الثاني، يؤكد البعض، وقد كشفت مجلة جون افريك (والتي منعت من الصدور بسبب هذا المقال) بعضاً من الجوانب الخفية حول هذه العملية. كان العقل المدبر ألمانياً يدعى جوردون، وهو «متخصص في العقارات» والابتزاز، جاء في مطلع عام 1970، وعمل لحساب السيدة سيسيليا أخت زوجة الرئيس، وأسس شركة لتنظيف البنايات، وعثر عن هذا الطريق على وثائق هامة في مخلفات مساكن الوزراء. وجمع عدداً وفيراً من الصور ومجموعة كبيرة من التسجيلات التي أخذت في فندق صغير كان قد افتتحه «الشاليه السويسري»، وقد أصبح هذا الفندق محطاً لبارونات النظام.

وبسبب من تماديه في ابتزازه وصل إلى السجن في 1976 وحكم عليه بتهمة التجسس لحساب دولة أجنبية، ثم طرده بعد ذلك بقليل، وعاد في 1978، دون أن يزعجه أحد، بسبب من «ملفاته، المشبوهة» وعاد إلى أنشطته، ولما كان بحاجة الى المال، فقد قرر أن ينفذ ضربه كبيرة: اختطاف آسيلي مع عدد من الكومبارس.

وفق «جون افريك» عهد الى شابة أنغولية في 15 يناير باجتذاب آسيلي «في صالون فندق الأنتركونتيننتال. واصطحبته من ثم إلى الشاليه السويسري حيث تم تخدير مدير الأمن، ثم إرساله في اتجاه ملايو (غينيا الاستوائية) ومن هنالك إلى مدريد في الطائرة وطلبت في مقابله فدية مليار فرنك أفريقي، لا بل 2 مليار كما ذكر التلفزيون، مساء 18 يناير عن لسان العقيد أوياث مدير الأمن هنا وقع الغموض، غوردون لم يحسن اختيار أصدقائه هذه المرة، كان من بينهم فرنسي ذهب وقص كل شيء بالرئاسة... كان جوردون وكومبارساته ـ عدا الأنغولية ـ قد اعتقلوا وحبسوا بمقر «السيدوك» أي إدارة المخابرات الغابونية وتم تقديمهم مقيدين للجنة المركزية وعلى شاشة التلفزيون...»

هذه بضع قضايا، لم تكن سوى أبرز الوقائع، ولقد، تمت معرفتها لأنها اجتذبت إلى الساحة شخصيات، فالهفوات هي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية كما لو أن القدر التعس انقض بضراوة وعنف على الغابون. لقد تعرض المواطن العادي هو الآخر للتنكيل في أقبية السيدوك التي جعلت مقرها منذ عشر سنوات في مكاتب شركة سواكو التي تم إخلاؤها بعد الإفلاس الذي عرفته بسبب اختلاسات شاريتيه. وهي تقع في جلاس على طريق أويندو. وفي هذا المكان حكم كانون كسيد مطلق حتى نهاية السبعينات. وكان كاستورال أولاً ثم كازيمير، قد جاءا وأسهما كمساعدين قبل أن يحلا محل رجل البوليس القديم في وقت «سنوات الظلمة» لكن القصة الأكثر شيوعاً كما يقال، أن كانون كان يحصل على ما يريد غالباً ببعض الصفحات، وكانت سمعته المريبة تقوم بالباقي وكل الغابونيين المشكوك بأنهم معارضون كان

عليهم أن يمروا بانتظام أمامه. وهو الذي يحتفظ بجوازات سفرهم.

عند كل هبة تحريض، كان عملاء السيدوكِ يظهرون على المسرح، وكان على الوطنيين الغابونيين أن يتحملوا الإذلال لكونهم (يستجوبون كما في الماضي بواسطة فرنسيين. وطرح هذا الأمر مرة أخرى في قضية مورينا الحديثة العهد (انظر الفصل الأخير).

لقد غدا ابتزاز الحرس الرئاسي، والاغتيال عن «طريق الحوادث» والتسميم، والجرائم الشعائرية. وقائع في الحياة اليومية. والواقع اليومي يتضمن أيضاً وخاصة هذا الشعب الذي تم سحقه فلم يعد لديه الشجاعة لأن ينتفض في وجه نظام قمعي دون هوادة أو رحمة. والذي لايرى وسيلة أخرى للحلول إلا أن يدخل بدوره في دائرة الفساد. إن اللوبي الذي يمسك بالبلاد... لهو قوة جبارة.

الفصل السابع

«الضربات المؤذية» للمرتزقة

بين العامين 1975 و 1978 كان في الغابون منطلقاً للمرتزقة، وخاصة الأكثر شهرة بينهم بوب دينار، إن «لوبي الغابونيين» لم يكتف بتأمين النظام الداخلي، بل لعب دور المقوم للاعوجاج خارج حدود البلاد. والخدمات التي قدمت لباريس خلال الأزمة التشادية ولملك المغرب في قضية الصحراء الغربية لم تعد تكفي عمر بونغو. فالغابون الغني أخذ يعتبر نفسه وكأنه قوة كبرى. هناك امر ليس واضحاً كفاية: من الذي أخذ مبادرة هذه السياسة الخارجية سياسة عرض العضلات»؟ «هل الإليزيه أم السديس»، أم روبير أم بونغو نفسه؟ جميعهم، حسب الظروف شاركوا بشكل أو بآخر بهذه العمليات السرية لزعزعة الأنظمة.

(إن الرئيس الغابوني يؤكد بأن دوره لم يكن مباشراً: «لقد أعرت طائراتي وأطقمها لفرنسا. . . وبعد ذلك بدأتم تتكلمون عن مرتزقة بونغو!» قال لي ذلك في كانون الأول (ديسمبر 1980).

فأول ما كشف هذا التحرك المحموم في ليبرفيل هو القبض على جان ككاي في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974 من قبل عسكريي برازافيل على الحدود الكونغولية مع كابندا.

إن منظمة كابندا المحصورة تبلغ مساحتها مساحة إحدى المناطق في فرنسا، وتقع شمالي نهر الكونغويين الكونغو والزائير. لقد ضمت كابندا إلى المستعمرة الأنغولية عام 1950. وإن عدداً من الكابندين لايقبلون سيطرة أنغولا لقد تحركت جبهة تحرير كابندا كثيراً، قبل بصفة اشهر من حصول انغولا على الاستغلال المتوقع في تموز (يونيو) 1975. لقد وجدت هذه الحركة بعض الدعم في الغابون والزائير وحتى في فرنسا. إن كابندا مليئة بالنفط وتثير حماس الحماية.

إن جان كاي معروف جداً في فرنسا في كانون أول (ديسمبر) 1971،

أراد أن ينسف طائرة بوينغ 707 في مالطا في أورلي تابعة للخطوط الدولية الباكستانية، طالباً بالمقابل كمية طنين في الأدوية لـلاجئين من بنغلاديش. . . فالقنبلة في الواقع لم تكن سوى آلة حلاقة كهربائية. وكاي هذا كان عضواً في منظمة OAS (المناهضة لاستقلال الجزائر)، وكان في اليمن وفي بيافرا مع فولكس، كما كان في الفرقة المظلية الأولى إن هذه النبذة عنه تبدو وضيعة بالنسبة للمخبرين السريين الذين يحيطون بيونغو. لقد أعلن أندريه مالرو بأنه يريد أن يدلي بشهادته لصالحه في الدعوى، وهكذا أُعفي عنه واستعاد كاي تنقله. لقد ذهب إلى لبنان ليدرب كتائب الجميل. ثم وجد في إحدى سجون برازافيل القذرة. لقد شرحت امرأته اللبنانية لصحفية الأورور ماذا جرى:

«في لبنان، حيث كنا نقيم بعد الدعوى، كان جان يدرب رجال الكتائب. وكان يقوم بذلك مجاناً رافضاً أي أجر، وكان يحصّل بعض المال كصحفي إذ كان يكتب في بعض الصحف المحلية. ولم يكن يريد أن يتحرك كمرتزق.

«خلال سنة سارت الأمور بشكل جيد. استطاع جان أن يقاوم شيطان المغامرة بعد إيمانويل (ابنتنا الأولى) ولدت ابنتنا الثانية بالمريسيا في 4 تموز (يوليو) الماضي. وبدأ جان بكتابة قصة كبيرة؛ وكان يبدو سعيداً. في أحد الأيام، جاء مرتزق معروف إلى بيروت واتصل به قائلاً:

«آخذك إلى قبرص، إلى الجانب اليوناني. إنها قضية جميلة يجب الدفاع عنها!» «لم يظهر جان أي شيء رغم أنه أغرب ورفض الذهاب. ثم، في آخر تموز (يوليو) لاحظت بأنه كان يتلقى مكالمات تلفونية عديدة من باريس، كلها ملحة، عدة مكالمات في اليوم. هذه المرة كان ذلك أقوى منه. لقد أخذ الطائرة إلى لشبونة ومن هناك أبلغني:

«رفضت عرضاً مدهشاً للموزامبيق لأن القتال هناك من أجل المال، ولكن هناك شيء آخر قضية عادلة صحيحة مثل قضية بيافرا وبنغلاديش لا استطيع أن اقول لك أكثر من ذلك. سأكتب لك. اقرأي الصحف جيداً كل يوم!».

«لم أستلم رسالته ولكنني علمت أن هذه القضية هي قضية كابندا تلك المقاطعة البرتغالية الصغيرة التي تطمع بها عدة دول بسبب ثرواتها البترولية الهائلة. وبواسطة الغابون استطاع أن يكتب لي ليقول بأنه حصل على «المواد» أي على الأسلحة. بعد عطف الرئيس بونغو عليه ولقبه «بالباكستاني»، ويبدو أنه حصل على تشجيع قوي من قبل الحرس الأبيض «للرئيس بونغو وهم ضباط قدامى في الفرقة المظلية الأولى.

«وهكذا ارتمى في المهمة المجنونة لقد كان وحده الأبيض مع بضع مئات من السود في جبهة تحرير كابندا دربهم بسرعة في الأدغال على مبادئ برتغالية في كابندا. مشكلته كانت الصمود عدة ايام من أجل لفت انتباه العالم اجمع الى هذا البلد الصغير وقضيته. لكن الطيران البرتغالي تدخل؛ وخلال بضع ساعات تمكن جان ورجاله من الانسحاب إلى قاعدة محددة سلفاً في الكونغو برازافيل، حاملا معه 26 عسكريا برتغاليا كرهائن. وهنا فجأة بأمر من رئيس هذه الدولة القي القبض عليه واقتيد إلى سجن مجهول».

هذا التصريح لايترك مجالاً للشك عن دور بونغو والحرس الجمهوري بينما جان كاي اطلق سراحه بعد مضي تسعة اشهر، ويبدو أن بونغو أرسل له مبلغ 5,000 فرنك مع صحفي الباري ماتش بول ريبو.

لقد لعب ريبو، الذي يظهر اسمه بين الحين والآخر في القضايا الغابونية، دوراً ناشطاً في دعم جبهة تحرير كابندا وفي وصول جان كاي فمن أجل تهدئة الرأي العام الدولي والافريقي خاصة، اتخذ الغابون ريبو كبش محرقه بعد أيام من الاعلان عن القبض على جان في الكونغو. ان برقية وكالة الصحافة الفرنسية في 6 كانون الأول (ديسمبر) 1974 واضحة:

ليبرفيل 6 كانون الأول (ديسمبر) «في قرارها المؤرخ 6 كانون الأول (ديسمبر) منعت الحكومة الغابونية دخول اراضي الجمهورية الغابونية للسيد بول ريبو من التابعية الفرنسية.

فحسب الأوساط القريبة من الحكومة الغابونية فإن ريبو متهم بالقيام

بنشاطات سياسية في الغابون بعد دخوله اليها كسائح مستغلاً طيبة السلطات الغابونية. ويشاع بأنه حاول دون جدوى أن يخلق في الغابون، حيث تقيم جالية كابندية مهمة، حركة كابندية متواطئاً مع المرتزق جان كاي غير المعروف في البلاد والذي القى القبض عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي من قبل السلطات الكونغولية بينما كان يقاتل في صفوف جبهة تحرير كابندا.

بعد فشل هذه المحاولة تقول الاوساط نفسها، يبدو أن بول ريبو أوحى بعدد من المقالات نشرت في الصحافة الفرنسية، هذه المقالات اعتبرتها السلطات الغابونية مغرضة بحق الغابون وتدخلها المزعوم في قضايا كابندا.

وتشير الأوساط نفسها الى أن السلطات الغابونية تتحين الظرف المناسب للكشف عن الشخصية الحقيقية وعن النشاطات الفعلية للسيد بول ريبو وكالة الصحافة الفرنسية.

وهكذا يبدو أن «زمرة الغابونيين» لم تتدرب كفاية بعد من اجل توجيه «الضربات» خارج الحدود. خلال العام 1975، دخل روبي، المدير العام لشركة الفا، وديناز، بمباركة محتملة من «السيدس» والاليزيه، بحماس أكثر في اللعبة. واعترف بونغو بجبهة تحرير كابندا. فوزير النفط في أول «حكومة كابندية» هو ارنيستو اوليفيارا الموظف الغابوني والذي يسكن ليبرفيل. والفرع الكونغولي لجبهة تحرير كابندا يقوده الكسندر تشوفو المدير في «الفا ـ كونغو» ووزير الدفاع والأمن هو الكولونيل جان داكوستا العسكري الفرنسي السابق القريب من «اجهزة المخابرات الخارجية» لقد كان من الصعب على باريس «والفا» أن تنكرا تورطهما في الشؤون الكابندية.

في 24 كانون اول (ديسمبر) كتبت صحيفة الكانار انشينيه ما يلي:

«لهذه الجبهة المسماة جبهة تحرير كابندا تعطي الغابون والزائير المال ووراء المال الغابوني ـ الزائيري بوجود فرنسا الكريمة... والمتحسبة بانتظار «تحرير انفسهم» عن رجال جبهة تحرير كابندا مجموعة من الوزراء واحد مثلاً للمال (السيد جوزيه باسنوس) وواحد للأقتصاد (تيودور مافونغو)؛ هذان

المدعوان قاما برحلة صغيرة الى بانام حيث أُسكنا في فندق فخم على عين النهر.

إلاَّ أن أحد الزعماء الرئيسيين لجبهة تحرير كابندا وليس كابندياً بل فرنسياً: مستشار سابق لكل شيء في أفريقيا اطلق على نفسه اسم «الكولونيل بريفوست». وبريفوست هذا يقوم حالياً بوظيفة رئيس الأمن وبوظيفة «المستشار الاقتصادي»؛ إنه صديق كبير لأبيلان (وزير التعاون الفرنسي)، الذي تكلم بشأنه لفوركاد.

إن الصلات المفيدة تجري من خلال دار للنشر في شارع مون ـ تاورد، في باريس التي تخصصت بطباعة خطب الرئيس الغابوني بونغو وبالدعاية المناسبة له...»

في كتابه (البحث عن الاعداء Ala recheiche des ennemis)[1] يتحدث ستكويل المسؤول السابق لوكالة المخابرات المركزية عن تورط بوب دينار وال «سديس» في المعركة في انغولا ضد الحركة الشعبية لتحرير انغولا المدعومة من موسكو وهافانا:

«في آب 1975 قابل مديرون من «السديس» فرفون والترز، الرجل الثاني في وكالة المخابرات المركزية، وحصلوا منها على مبلغ 250,000 دولار كدليل عن حسن نية الولايات المتحدة في أنغولا لقد دفع المال ولم يتضح لأحد، حتى للجنرال والترز لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تبرهن عن حسن نيتها للفرنسيين...

«لم يكن من المتوجب على فرنسا أن تقدم جنوداً نظاميين، ولكن لم تتردد بالنسبة للمرتزقة. لقد قدمت الاستخبارات الفرنسية بوب دينار لضباط وكالة المخابرات المركزية مقابل 500,000 دولار دفعت سلفاً ونقداً وقبل دينار تقديم 20 مرتزقاً فرنسياً كمستشارين لمنظمة «الاونيتا» على قاعدة عقود

(1) A. Deutsch, ed., Londres 1978.

قصيرة الاجل. فالاسم السري لدينار كان اونروبان /1 واسم برنامجه المرتزقة كـان اونهود. وقـد دعى المرتـزقة العشـرون ممازحـة «روبنزهـودز» أو «فرانس هودز».

وأخيراً رسا المبلغ على 425000 دولاراً، دفع المبلغ في حساب دينـار المفتوح في مصرف بونغو في اللوكسمبورغ (الشركة المصرفية انتركـوتيننتال). واعطت ال «سديس» تأشيرات وجـوازات سفر للمـرتزقـة. لقد وصلت الـدفعة الأولى (11 مـرتزقـاً) الى كنشاسـا واستقبلهـا الصحفي ميشـال الامبينيه رجـل مـوريس روبير، الذي يهتم بدار النشر في شارع موون تـابور الـذي ذكره مقـال الكانـار انشينيه.

لقد دربتهم وكالة المخابرات المركزية على استعمال الصواريخ S.A.7. اما المرتزقة التسعة الباقون فقد وصلوا كنشاسا في 27 كانون الثاني (يناير)

لم يقم مـرتزقـة دينـار بـأعمـال جيـدة. في 13 آذار 1976 حملت لهم طائرة اف 27 مؤناً وذخائر. فأغارت عليهم طائرات الميغ السـوفياتيـة؛ وانفجر صاروخ تحت الجناح الايمن لطائرة اف 27. وعندما مرت طائرات الميغ مـرة ثـانية حـاول مرتـزق اطلاق صـاروخ ارض جـو، فـوقـع الصـاروخ SA7 على الارض. والصاروخ الثاني صعد لولبياً في الفضاء، اخطأ الميغ واصـاب الأف 27 فدمرها!.

لقد هرب المرتزقة باتجاه ناميبيـا قبل انتهـاء عقودهم بثـلاثة اشهـر وقُتل منهم اثنان.

لقد كان حظ دينار في جزر القمر أكبر في ايلول (سبتمبـر) 1975. لقد نظف هذه المرة بسهولة جزيـرة نجوان، التي لم تقبـل بالسلطة الجـديدة لعلي صويلح الذي أُسقط قبـل شهر الـرئيس المحافظ احمـد عبدالله إن بـونغو هـو الذي أعار بعض المرتزقة لعلي صويلح، ومنهم دينـار «بالمقـابل» تؤكـد مجلة أفريقيات في عدد 18 ايلول (سبتمبر) 1978، إن الغابون حصـل ولمدة ستـة اشهر، على حق توقف احدى طائراته (افريث اير) التي هرّبت سراً اللحوم الى السيشل من جنوب افريقيا (والمحتمل من روديسيا).»

وفي ليبرفيل أيضاً كان يدير هجوم ضد كابندا في تشرين الثاني (نوفمبر) 1975. الأشخاص دائماً انفسهم مع بوب دينار. هذه المرة كان رينيه دولارك هو الذي يقود قافلة من العربات وكان يساعده تومان ولافاني وثلاثة مرتزقة آخرين. والفرقة بمعظمها كانت تتكون من المتطوعين الكابنديين. لقد قدمت وكالة المخابرات المركزية بطلب من موبوتو، الاسلحة لألف رجل. إن جنود الحركة الشعبية لتحرير انغولا بمساعدة الكوبيين لم يلاقوا صعوبة في صد هجوم جبهة تحرير كابيندا الذي يقوده رجال دينار.

موانا تهاجم باناليا

«يوم الاحد في 16 كانون الثاني (يناير) 1977 حوالي الساعة السابعة صباحاً (بالتوقيت المحلي) حطت طائرة ذات اربع محركات لاتحمل اية اشارة تدل على هويتها، في مطار كوتونو، ونزل من هذه الطائرة حوالي 100 شخص يلبسون الزي العسكري الاكثرية الساحقة من هؤلاء الاشخاص كانوا من البيض والباقون زنوج وكانوا يحملون كمية كبرى من الاسلحة والذخائر المتنوعة ويتصرفون وكأنهم فرقة عسكرية، ويتحدثون فيما بينهم بالفرنسية.

بعد احتلالهم أبنية المطار وسيطرتهم التامة على هذا القطاع فوراً بعد نزولهم من الطائرة، توجه هذا الكوماندوس بعدها، في ثلاث وحدات منفصلة، نحو مدينة كوتونو، استولى المهاجمون على عربات في المطار وعلى سيارات خاصة لأناس صادف مرورهم هناك، من أجل نقل الاشخاص والعتاد الحربي وخلافه. لقد تمكن المهاجمون من التقدم الى بناء اداري يدعى «قاعة المؤتمرات» والى بناء سكني يدعى «اربعون مسكناً» يبعد من 150 الى 200 متراً عن القصر الرئاسي. من هناك هاجم رجال الكوماندوس قصر الرئاسة بالاسلحة النارية والصاروخية المختلفة، وهاجموا أيضاً انطلاقاً من نقطة ثالثة، تقاطع يبعد حوالي مئة متر الى الشمال من «اربعين مسكناً» قاعدة عسكرية تدعى «كامب قيزو».

وفي طريقهم اطلق رجال الكوماندوس النار عشوائياً خاصة على مدنيين وعلى أُبنية غير عسكرية. لقد قاومت القوات المسلحة لبنين الهجوم وتمكنت

اخيراً من دحره، وانسحب المهاجمون باتجاه المطار. فتبعتهم قوات بنين العسكرية ولكنها لم تستطع منعهم من مغادرة مطار كوتونو في الطائرة التي أقلتهم.

لقد دامت الحادثة زهاء ثلاث ساعات، وقد قُتل على الأقل رجلان من الكوماندوس خلال العملية ـ واحد أوروبي وواحد أفريقي، والخسائر من قبل قوات بنين كانت ستة قتلى وواحداً وخمسين جريحاً. وخلال المعارك جرح أيضاً عدد من الأجانب من مختلف الجنسيات المقيمين في بنين. واستطاعات القوات البنينية أن تلقي القبض على أحد أعضاء الكوماندوس ويدعى باالفا اومارو، وهو الآن سجين إنه من رعايا الجمهورية الغينية وينتمي إلى المجموعة الاثنية بول Peul، ولد في السنغال عام 1948 من أهل غينيين مسلمين.

خلال المعارك التي استخدم فيها رجال الكوماندوس الرشاشات ومدافع الهاون والبازوكا لحقت اضرار مهمة بعدد من الابنية العامة والخاصة، خصوصاً أبنية العديد من البعثات الدبلوماسية في كوكونو وحتى ببناء مستشفى.

لقد تمكنت لجنة التحقيق الخاصة بالاستناد إلى الشهود والعناصر المجمعة، أن تتوصل إلى استنتاج أن جمهورية بنين الشعبية قد تعرضت لهجوم مسلح قام به رجال كوماندوس وصلوا الى مطار كوتونو صباح 16 كانون الثاني (يناير(عام 1977. فالهدف الأول للقوة المهاجمة كان اسقاط حكومة بنين الحالية، وبما أن اراضي واستغلال وسيادة بنين قد انتهت من قبل هؤلاء المهاجمين الآتين من الخارج، فإنه لايرقى الشك إلى أن بنين كانت ضحية عدوان.

ويبدو واضحاً أيضاً أن الأكثرية الساحقة للمعتدين لم يكونوا من التابعية البنينية، وقد قاموا بعملهم لقاء أجر، فهم إذن مرتزقة.

واعتبرت اللجنة الخاصة بأن الشكل الذي خططت فيه ونفذت هذه العملية يمكن أن يدفع للقيام بعملية مشابهة ولاهداف مماثلة ضد بلدان صغيرة أخرى دون حماية.

وكما أشير سابقاً استمعت اللجنة الخاصة مطولاً الى أحد اعضاء الكوماندوس الذي تركه رفاقه وهو الآن أسير في بنين. وقد تمكنت أيضاً من تفحص الوثائق التي تركها رجال الكوماندوس وزودتها بها حكومة بنين. فقد تبين من مطالعة الاسير ومن بعض الوثائق أن المهاجمين الذين جندوا في اوروبا وافريقيا قد وصلوا إلى المغرب من باريس وداكار وابيدجان، وتلقوا التدريب في قاعدة بن عزيز قرب مراكش في المغرب، ونقلوا من المغرب إلى الغابون في 15 كانون الثاني (يناير) 1977، وذهبوا من هناك بطائرة أخرى لمهمتهم في بنين، ليل 15 ـ 16 كانون الثاني (يناير) 1977، فوصلوا الى كوتونو صباح 16، وحسب المصادر نفسها. فإن المسؤول عن العملية العسكرية هو الكولونيل موران. هذا الكولونيل موران، ودائماً حسب الوثائق نفسها، جنّدته منظمة تدعى «جبهة تحرير ورد الاعتبار للداهومي» من اجل اسقاط الحكومة الحالية في بنين واقامة نظام مكانها يكون من اختيار الجبهة.

وحسب المصادر نفسها، كان هناك فرنسي يدعى جيلبير بورجو، مولود في كان Caen في 30 كانون الثاني 1929، يقوم بمهمة مستشار رئيس جمهورية الغابون منذ 3 اب (اغسطس) 1976. وقد تعرف السجين على صورة جيلبير بورجو على أنها صورة الكولونيل موران. إن البعثة الخاصة ترغب بالمقابل أن تؤكد أن مدتها والوقت الذي خصص لها لأنهاء مهمتها لم تسمحا لها بالتدقيق أكثر في التحقيق ولا من التأكد من أقوال الأسير. وكذلك الأمر بالنسبة للبراهين المقدمة في الوثائق»

هذا النص صاغته بعثة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد التحقيق في بنين بين 16 و 26 شباط 1977

إن الكولونيل موران المعروف بجيلبير بورجو، ولد فعلاً عام 1929، ولكن ليس في كان. إن الكولونيل موران» ليس بالتأكيد سوى روبير دينار، المولود في لسبار ـ ميدوك، قرب لابوانت دوغراف. كان والده جندياً عتيقاً في العصر الاستعماري وكان شيوعياً ـ وهو أمر مدهش! أن الذي دبر الاعتداء على بنين هو بوب دينار. وبما أنه ترك صندوقاً كاملاً من الوثائق، فمن السهل

استعادة كيف دبر المرتزق المشهور هذه الضربة وبأي مال.

إن قرار التدخل ضد «باناليا» (بنين) اتخذ في أواسط 1976. لقد تحرّك بوب كثيراً من أجل عزل رينيه جوزف محظي السيدة بونغو. وفي 3 آب (اغسطس 1976 أعيد توظيفه من جديد من قبل رئاسة الغابون كمستشار تقني لقاء 500,000 فرنك افريقي شهرياً. وقد أجرى عقد في 5 تشرين الثاني (نوفمبر) مع الجبهة المزعومة، جبهة تحرير واعادة تكوين الداهومي. لقد تعهد بوب بتوظيف 90 مرتزقاً منهم 60 أوربياً. فالمَوازنة الاولية كانت 475000 دولاراً امريكياً. «من اجل دفع الاجور وتكاليف الاعداد النقل والتنقل والاتصالات لمجموع التقنيين التسعين، وهذا المبلغ يغطي فترة ثلاثة أشهر». وقد جرى الدفع على حصتين. القسم الاول دفع في حساب في الشركة المصرفية انتركونيتنال في اللوكسمبورغ وهو مصرف بونغو والفا (انظر الملحق). والقسم الثاني يجب أن يدفع في بنك بوردبيه في سويسرا. وقد لحظت موازنة لما بعد العملية قيمتها 530,000 دولاراً. سيقوم بدفعها النظام الجديد في الداهومي (الذي سيحل محل نظام بنين)، ولكنها مضمونة من قبل «السلطات الصديقة ح 2/وع ب» أي بالتاكيد حسن الثاني وعمر بونغو. في 5 تشرين الثاني كان بوب قد قبض 145000 دولاراً من أجل «دراسة» الضربة.

لقد رغب مستشار بونغو ان ينشيء «مجموعة اجنبية للتدخل» لا تحل بعد انتهاء المهمة. فالفكرة هي إقامة وحدة متحركة مستعدة للتدخل في أية لحظة للاسراع في مساعدة البلدان الصديقة المعرضة للاهتزاز: انها نوع من خدمة «ناشطة» من أجل افريقيا وهو ما كان يحلم به بوب دينار. إن المرتزق قد وضع إعلاناً في الصحافة المحلية (بوردو) والوطنية هذا نصه: «شركة وراء البحار للأمن والحماية لطلب كوادر من جميع الكفاءات وذوي الصحة الجسدية الجيدة. ويفضل أن يكونوا قد انتموا في السابق إلى سلاح نموذجي...» لقد ورد إلى وكالة هافاس Havas عنوان الشركة ما وراء البحار 4000 طلب واتضح أن هذه الشركة ليست إلاّ الشركة الغابونية للخدمات التي أنشأها «اللوبي».

إن الشـركة الغـابونيـة للخدمـات سوف تستخـدم إذن كمحور للعمليـة، والعنوان البريدي لهذه الشركة ـ صنـدوق البريـد 4725 ـ يستخدم في الـواقع كمركز لجمع الاوراق المتعلقة بهـذه القضية. وتـرسل إلى هـذا العنوان أيضـاً إشعارات قروض المصارف. والمرتـزقة يـرسلون رسائلهم إلى الشـركة، هـذه الشـركة التي يسـاهم فيها بـونغو وأمـراء النظام وكـذلك أعضـاء فـرنسيـون من «الـزمرة». فـالمجموعـة الاجنبية للتـدخـل هي إذن انبثـاق عن «اللوبي»، عن طريق الشركة الغابونية للخدمات.

إن تـورط اعضاء «اللوبي» في هـذه القضيـة لم ينكشف فقط من خـلال المصرف المستخدم لكل العمليات المـالية. مجمـوعة بـونغو و «الفا» ـ ولكن أيضاً بواسـطة النقل الـذي استعمل لايصـال المرتـزقة والاسلحـة، فالـطائرات، واحدة Dc8f55 وواحدة Dc7، تخصان شركـة افريت ايـر Affretair، الشركـة التي يدعوها الغابـونيون «ايـربيدوش» (طيـران اللحم). لقد وجـد بين الأوراق داخل الصندوق الذي تركه بوب دينـار رقم ال Dc8 F 55 وهو Tango Romeo كلمـة Tango Romeo Romeo هـو الـرمـز الـدولي L. U. K أو L. Q. R للغابون. وقـد وجدت آثـار الطائـرتين .T. R. L. Q. R و T. R. L. U. K في وثائق مجلس الأمن عن خرق الحصار ضد روديسيا.

إذا كـان «اللوبي» قـد تـورطت في العمليـة ضـد بنين، فـإنهـا لم تكن وحـدها فملك المغـرب، الحسن الثاني، «رفيق» بـونغـو منـذ 1973، 1974 كفل على الأقل التدخل وموّل قسماً من التكـاليف. فضلاً عن ذلـك فقد أعـار الملك قاعدة بن عزيز من أجل أن يتدرب المرتزقة سراً. وعندما استعد رجال دينـار للصعود الى طـائـرة DC8 بـاتجـاه فـرانسفيـل، قـام الكـولـونيـل وليمي باستعراضهم.

إن وليمي هو رجل الثقـة عند الملك، وهـو يهتم على وجه الخصـوص بجيش الجنوب الذي يقاتل الصحراويين، وهي قضية يدعمها بـونغو كليـاً. إن بونغو والحسن الثـاني يتناغمـان سياسيـاً ويتبادلان الخـدمات. وتشجعهم على ذلـك باريس والكسنـدر مارانش، سيـدال «سديس». هـو أيضـاً صديق للملك. إن

المخابرات الفرنسية الخاصة بضوء أخضر من الاليزيه، تؤيد العملية المطلوبة من بونغو وأياديما رئيس الكونغو، لبلد المجاور لبنين هذه المباركة الفرنسية يؤكدها في ليبرفيل موريس «بلوني» سفير فرنسا لقد حصل بعض المرتزقة من السفارة على جوازات سفر فرنسية مزورة.

إن الوثائق التي ضبطت على مطار كوتونو عاصمة بنين يمكن من فهم أسباب تدخل المرتزقة والأهداف المتوقعة حسب هذه الأوراق ان باناليا (اسم الرمز لبنين) ترفض رسم حدودها الاستعمارية وتريد ان تتوسع على حساب زانجارو (اي التوغو). والزانجار وطلب المساعدة من موانا (اي الغابون) وكان هجوم باناليا متوقعاً في 10 كانون الثاني (يناير). في 2 كانون الثاني (يناير) 1977 قرر رئيسا الدولتين موانا وزانجار و (بونغووايـاديما) القيام بعمل وقائي واستدعيا قائد المجموعة الأجنبية للتدخل، بوب دينار فالتدخل يجب «أن يقطع رأس قيادة القوى المسلحة» لبنين ويقضي على «أكبر قدر من القوات لخفض معنويات البلاد وجيشها. . .».

إن العملية التي نظمها بوب دينار لم تكن على مستوى رغبات مُكلّفيه. فعندما وصلت طائرة الـ د.س. من المغرب إلى مطار فرانسفيل فإن ال Dc7 التي يجب أن تنقل الاسلحة والرجال نحو كوتونو «كان يتسرب منها الزيت». وهذا باألفا اومارو أحد المرتزقة يقول:

«نهار السبت في 15 كانون الثاني (يناير) الساعة 14,30 وصلوا الى مدرج الاقلاع في قاعدة بن عزيز ، فالطائرة التي سوف تنقلهم تحمل عصبة خضراء على جانبها وورقة متشعبة في دائرة على ذنب الطائرة، وكانت تحمل أيضاً الاحرف «L.Z.Y» أقلعت الطائرة من القاعدة بعد الظهر ووصلت الى مطار الحاج عمر بونغو في فرانسفيل حوالي الساعة التاسعة ليلاً فهذه الطائرة كانت نفاثة أما الطائرة التي كانت تنتظر على المدرج كانت ذات محركات. حُمّل العتاد على الطائرة الثانية التي حاولت الاقلاع حوالي الحادية عشرة ليلاً. إلا أنه حدث عطل في المحرك ولم تستطع الطائرة الإقلاع إلا حوالي الثالثة صباح 16 كانون الثاني (يناير).

لم يكن في أي من الطائرتين مقاعد، فهما طائرتان لنقل البضائع في الطائرة الثانية وزعت على الرجال جيوب بيضاء وقيل لهم بأنها من اجل منعهم من النوم.»

عندما وصلت ال Dc7 متأخرة إلى مشارف كوتونو ، ملامسة الامواج. كل المراكب خرجت من المرفأ الواحد تلو الآخر، وكأن الأمر قد أعطى لها بالخروج. رئيس بنين كيريكو، كان غائباً عن قصره، وكل شيء بدا مهيئاً «للاستقبال». وشعر بعض المرتزقة وكأن بنين قد أُبلغت بالهجوم...

ولاتزال المخابرات الخاصة الفرنسية تتساءل لماذا:

حمل بوب دينار صندوقاً من الوثائق تشرح بالتفصيل قصة العملية ضد بنين وتلقي بعض الضوء على العلاقات بين بونغو والمرتزقة.

وقع بوب التدخل تاركاً حقيبة عليها الأحرف A. B. B (البير برنار بونغو):

اصر بوب على كتابه بعض الوثائق بكل وضوح

«نسي» بوب هذه الحقيبة...

رغم هذه العلاقات المختلفة، أنكر بونغو أي مشاركة في عملية بوب دينار، علاوة على ذلك حاول أن يشوه سمعة الرئيس كيريكو الذي كان سيقتل لو استطاع المرتقة أن ينجحوا في ضربتهم. وفي مقابلة مع «مجلة جون افريك في نيسان» (ابريل) *1977*، تحدث كيف أن كيريكو جاء يتوسل إليه في ايلول (سبتمر) 1974، من اجل تمويل سوق كوتونو.

«بعد سيطرة كيريكو على السلطة، لم أعد راغبا في متابعة الموضوع معتقداً أن شعبينا لن يفهما أن اتابع المشروع مع عدو ماغا[1]! ولكنه ألح كثيراً حتى قبلت، واعطيته 150 مليوناً لسوقه، وقد تكرست الأوراق النقدية في

(1) الرئيس الذي سبق كيريكو.

مطعم كبير. وفي حقيبة بنية، وضعت 20 مليوناً خاصة به. كل ذلك جرى في فرانسفيل بحضور زوجتي.

«ذهب كيريكو بهداياه، ولكنه تابع الطلب بإلحاح»

من جهة أخرى أنكر بونغو أن يكون قد قابل ابديمان في 2 كانون الثاني (يناير) 1977 ليضعا اللمسات الأخيرة على تفاصيل التدخل ضد بنين. لقد علم بأن «القتال يدور في كوتونو» وهو في طائرة بين لاغوس ونواكشوط:

«لقد ادركت على الفور بأن هذه القضية مشبوهة، يهاجمون عاصمة بنين، المرتزقة يقودون سيارات ويذهبون لقصف القصر بينما الكل يعلم أن كيريكو لايسكن القصر. وأين كان الجيش البنيني وبوليس الحدود؟ فيما بعد، في ليبرفيل علمت من سفيري في برازافيل أن مجلة سوفياتية تقول إن مجموعة المرتزقة انطلقت من فرانسفيل. فاستدعيت سفير الاتحاد السوفياتي بواسطة وزير الخارجية: فلم يعرف بماذا يجيب. قبل ذلك نشرت في «الحرية» صورة تظهر المرتزقة المعتقلين أين هم اليوم؟ فلا يعرض سوى غيني مسكين. لا انها قصة صعبة التصديق...

«إن كل الطائرات التي تدخل المجال الجوي الغابوني يلتقطها برج المراقبة في برازافيل. فهل جرى التقاطها؟ إن فرانسفيل هي قريتي. كثيرون غيري من الغابونيين يعلمون من المستحيل ان تحط طائرة أو تقلع ليلاً في فرانسفيل، لأن الأرض ليس فيها اشارات لقد قلت لسكرتير الأمم المتحدة أن باستطاعة لجنة التحقيق أن تأتي الى هنا وتحصل على كل التسهيلات للتحقق من الوقائع ليس عندنا أي شيء نخفيه كما تعلم».

وحول الوثائق التي ضبطت والتي تبرهن على العلاقات الوثيقة بين بوب دينار والغابون منذ العام 1969، اعلن بونغو:

«تطلّب الامر شهرين لانتاج هذه الوثائق، شهرين من العمل لتكوينها. مع هذا فليس مستبعداً أن يعطي جبلبير بورجو الذي أعرفه جوازات مرور، فالغابون بلاد مفتوحة، وتقبل كل الناس، ولايراقب كثيراً. وإذا كان هذا

الإنسان في الغابون ماذا عمل منذ 1969، قبل التزامه المزعوم؟ هذا شيء خاطيء أنا لا اوقع قرارات بل أحكاماً ومراسيم وقوانين. إذا كان هناك فعلاً وثائق رسمية من الغابون بين تلك التي قدمتها البنين إلى الأمم المتحدة فهذا يمكن تفسيره بأننا في الفترات الأخيرة قد نقلنا مكاتبنا وأقمنا هنا ولايستبعد بأن يكون أحد قد استطاع الحصول على بعضها... مع العلم أن هناك أوراقاً معدة سلفاً وموقعة، ويكفي إضافة الاسم...»

أما الوثائق المصرفية التي ضبطت في كوتونو، فهي بالنسبة لبونغو قد صُنعت من قبل أهالي بنين الذي يعملون في الغابون:

«إنني لا أريد أن اثقل على هؤلاء المساكين، ولكن أتهم سلطات كوتونو التي استخدمت أناساً من بنين هنا لصنع هذه الوثائق. اننا نعرف ذلك كما نعرف أن بعض البنينيين، كوادر أو أساتذة يعملون هنا ويطمحون لأن يصبحوا يوماً ما وزراء في بلادهم. والشيء الخطير في هذه القضية توريط بلدان كثيرة: السنغال، التوغو، المغرب والغابون. كل هذا لماذا؟ بسبب الصعوبات الداخلية في البنين، في بلد يُقتن كل شيء، حيث الناس يتململون، نخترع مثل هذه القضايا....»

إذن ليس للغابون اي علاقة بغارة 16 كانون الثاني (يناير)؟.

«طبعاً لا! ماذا سنذهب نعمل في بنين؛ نضمها؟ نسقط نظامها لأننا لانتفق معه؟ لقد عشنا دائماً بتوافق مع برازافيل الذي يطبق الاشتراكية العلمية لنا علاقات حسنة مع الحسن الثاني، وكذلك مع بومدين، إنهم يسعون لعزلنا لأن القمة المقبلة لمنظمة الوحدة الأفريقية ستكون في ليبرفيل. فهم يريدون أن يعرقلوا مسار بلد يتقدم ويكسب الحسّاد. ولكنهم لن يتوصلوا الى عزل الغابون، لأننا مستقلون لانتبع لا موسكو ولا بكين ولا باريس...»

إن موقف الصحافة الفرنسية هو تبرير تكذيبات بونغو. ما عدا صحيفة (أفريقيا ـ آسيا) (التي كشفت العملية) وبعض الصحف النادرة الأخرى (وبالتحديد الكنار انشينيه)، إن وسائل الاعلام الفرنسية صمتت عن هذا

العـدوان. فالمـونـد لم تخصص لـه سـوى بضعـة أسـطر مليئـة بـالتسـاؤلات الشرطية.

أما بونغو فقد أمعن في منطق قصر بحاته: طالما أن البنينيين هم «الذين لفقـوا الوثـائق»، لذلـك يجب رميهم خارج الغـابـون. في العـام 1978 طـرد 10 000 مواطن من «باناليا» يقيمون في «موانـا» بعد دعـوة السلطات فعلاً الى الاقتصاص منهم...

في قمة الوحدة الافريقيـة المنعقدة في الخـرطوم في 19 تمـوز (يوليـو) 1978 انتفض بـونغو، بعـد اتهام كيريكو لـه بأنـه يشجع المنشقين البنينيين، ووجـه الشتائم البذيئة والتهديدات بـالانتقام من البنين. عنـدهـا أبلغ الـرئيس الغابوني بـأنه لايسـتـطيع أن «يتـوقع النتـائج المبـاشرة والمحتملة على الجـالية البنينيـة التي تعيش في الغابـون» انها إشـارة لمـلاحقـة النـاس في ليـبرفيـل التي تشجعها ويقودها عناصر جان بونيغاس اسبليه قائـد البوليس وصهـر بونغـو. في 25 تموز (يوليو) تحدثت الصحيفـة الحكوميـة الاونيون عن «الفلتـان العام في كـل البلاد وعن ضحـايا من هـذا الجـانب أو ذاك في بـورجـانتيـل، وجـرحى خطرين في ليبرفيل...» في الحقيقة كل البنينيين هم ضحايـا القمع الأعمى: الإعـدام بدون محـاكمة، الاغتصـاب، النهب، الحرائق... وأخيـراً بعـد أن بكت ضحايا متعددة قبعت الجاليـة البنينية في ظـروف غير إنسـانية في ثـانويـة الاستوبر قرب مطار ليومبا في ليبرفيل، قبل أن تطرد...

إن الـرجل الـذي يزرع العـاصفـة يستمـر في تمضية أيام سعيـدة مـع الدولارات التي جمعها من هذه العاصفة. الم يبعد بوب دينار من الغابون بعـد هزيمته الشنيعة. صحيح إنه فقد من قيمته أمام أمثاله، خـاصة في «البيسين» - ولكنه أخذ يفكر بترتيب «ضربة» جديدة.

في أواخر عام 1977، استـأجر بـوب دينار مـرتزقـة للقتال في روديسيـا والدفاع عن الغرب خلف ايان سميث، رئيس وزراء سالزبري، ضد الـوطنيين الافريقيين. إن المدافعين عن الحضـارة البيضاء يجب أن يخـدموا تحت إمـرة

المايجر لاسومبسيون وهو على معرفة قديمة ببوب وبونغو، لاسومبسيون هو في الواقع من قدامى الحرس الرئاسي.

لقد جرى تجنيد المرتزقة بواسطة روجيه بروني وهو مظلي سابق يتردد على شارع باشومون، إلى مراكز الخدمات ما وراء البحار «شركة» التي يملكها موريس روبير وبوب دينار. ولكن عروض العمل هذه لاتشكل سوى فاصل زمني بانتظار إنجاز المهمة التي سوف تمحو كل ذكرى لفشل العملية البنينية وقد استأجر روجيه بروني أيضاً في الخريف ليقوم «بضربة» في المحيط الهندي.

. وصل بوب دينار ومرتزقته ليل 12/13/ايار 1978 إلى جزر القمر لاسقاط الرئيس علي صويلح الذي ساعده بوب قبل ثلاث سنوات على تثبيت سلطته ضد أحمد عبدالله، وهنا أيضاً بمباركة باريس وليبرفيل «فاللوبي» في الواقع ليس بعيداً. عدا تدخل «شركة الخدمات ماوراء البحار» وشركة التوظيف وبوب دينار، فإننا نجد في هذه القضية كزيستيان أولا غراي، المخبر السري سابقاً في الغابون والذي حمل فيما مضى فدية مدام كلوستر وموراني الطيار في حرب بياڤرا. لقد لعب مورانسي **واولاغراي**، صديق بوب دينار ووكيل أعماله، دور حصان طروادة» لمرتزقته: لقد كانا يسكنان جزر القمر وهيئا وصول اصدقائهما. . .

هذه شهادة أحد المرتزقة المقيم في جزر القمر:

منذ انقلاب 13 ايار 1978، لم ينفك بوب دينار، رغم (فيتو) منظمة الوحدة الافريقية وإدانة العديد من البلدان الافريقية، من توسيع سيطرته على جزر القمر، في المرحلة الأولى مارس نشاطه بالواسطة لكي لايسيء إلى الرئيس أحمد عبدالله الذي كان وجوده على رأس الدولة ضرورياً لتحقيق مآربه الشخصية.

شيئاً فشيئاً أكتسب دينار جرأة. وأصبح وجود مساعديه القدامى الذي يكفله غالباً نسبياً أقل فائدة. فأبعدهم شيئاً فشيئاً واستبدلهم بمتطوعين جدد دون خبرة ودون متطلبات مالية باهظة.

اليوم لايهتم دينار، البالغ من العمر 54 عاماً، إلا بالأعمال، فهو يفرض قـوة على البلد الذي لم يبلغ هـذا المستوى من الفقـر منـذ نهـايـة حكم على صـويلح. إن عدداً من الضبـاط الـذين يحيـطون بـه في الحـرس الجمهـوري وخاصة الكومندان البلجيكي شـارل، سيطروا على التجـارة الصغيرة، يشغلون جنود الحرس دون أجر مع أن الدولة تـدفع لهم رواتب قليلة جـداً، وذلك في بساتين الخضار ومزارع تربية الدواجن. إن منتـوج بيع مـزارعهم الصغيرة التي يعمل فيها عبيدهم بالبزات العسكرية يدخل جيوبهم مباشرة دون تخصيص أي إكرامية للذين يشتغلون ارضهم.

بينما دينار يتسكع امام الجامع الكبير متنكراً بثيـاب تقليدي قـديم مسلم من أزياء جزر القمر (بالجلبـاب والطربـوش والبابـوج). ومساعـدوه الرئيسيـون يلعبون أيضاً لعبة الدين ويذهبون غالباً إلى الجامع.

فالأرزيزداد سعره باستمـرار واللحم مخصص للحرس ولبعض العـائلات الكبـرى التي تتعاطى التهـريب مع دينـار وعبدالله. وأصبـح القمريـون يأكلون القنـافذ فقط. فـالذين يـريدون الحصـول على كيلو من الارز عليهم أن يعطوا بالمقابل كيلو من الفانيليا.

فالاستيراد والتصدير تحتكره شركة سوكـوفياS.O.C.O.V.I.A التجـارية (دينار ـ عبدالله) التي يـديرهـا جان كلود كـابيو، وشـركة اكـراميكس رانجيس A.Q.R.A.M.E.Y ` Rungis الزراعية حيث لدينار مكتب، والتي تلقت زيـارة البوليس من أجل قضية اختلاس في الحمولة كانت ضحيتها ايـرافرانس، وهي قد نظّمت من قبل روجيه بروني ليوتنان بوب المخلص، الذي توفي فيما بعد. إن الذي خلف بروني في أعمال الشحن هذه هو مساعد آخر مخلص، أنـدريه كو، أحد الـذين شاركـوا في العملية الفـاشلة ضد بنين وهـو ضابط سـابق في شرطة كريتايل Créil.

على صعيد الأمن الذي يتولاه الكابتن مركيز تسيـر الأمور بشكـل جيد. إن مركيز المعجب بـالمخابـرات الهتلرية يـريد أن يجعـل من القمريين جنـوداً نخبة. فقد وقعت حوادث خطيرة أثناء التـدريب. فالـرجال يخضعـون للضرب

لمجردأي هفوة وقد فرض دينار أيضاً الـدكتاتـورية الـدينية مثـل الخميني. فقد منع البنطلون للبنـات تحت طائلة السجن، والقمـــري الذي يـأكل المقـاتف يعتقل فوراً والآن يهتم دينـار كثيراً بـالصيد البحـري، فهو لم يـوظف أي قرش في العملية (مساعدة دولية)، ولكنـه يسوّق السمـك لحسابـه ويصدره مجمداً مما يعني أن القمريين لايشمّون رائحة السمك.

هناك قصة معبرة: كان النسـاء في الماضي يجمعن الـرمل عن الشطآن ويبعنه بأسعار بخسة للمقاولين من اجل صنـع احجار الـطوب واليوم عليهن أن يشترين إذناً تحت طائلة دفع الغرامة.

ومن قلقـه على الأمن في جزر القمـر حصل دينـار على تعاون بـريتوريـا فـوقعت اتفاقات سرية. في 10 آذار (مارس) الماضي 1983)، حطت طائـرة افريقيـة جنوبية خلال الليل في المطار الدولي (السـاعة الثالثة صباحاً) فـأقلّت عبدالله، واحمد عبدو مدير مكتبه وسعيد كـافي وزير مـاليته وسعيـد عصّام حـاكم القمر الكبرى. وعادوا في 12 آذار السـاعة الرابعة صباحاً.

يقوم دينار برحلات متتالية بين بريتوريا وموروني.

إن «الضربات» المنطلقة من الغـابون لم تتـوقف مع فشـل العملية ضـد بنين في آواخر 1980، حصل كاتب هذه الاسـطر الذى عرف ليبرفيـل، على عنـاصر معلومـات عن هذه «النشـاطات» التي يعـرفهـا جميـع الـطيـارين، إن الأسلحة والذخائر يستمر نقلها إلى ثوار الاونيتا، قال أحد الطيارين. لقـد كان يضحـك وهو يتحـدث عن الاكتشاف الـذي تحقق قبل عـدة اسابيع من قبـل «مخبولين» استطاعوا أن يحطوا في مطار جنوبي أنغولا ويخطفـوا كميات كبيـرة من الاعتدة السوفياتية..

وقد علم الكاتب أيضاً: تأكدت المعلومة لـه حديثـاً أن شركـة إيرغـابون كارغو التي حلت محل افريت اير «التى خرقت الحصار»، تستمر على ما يبدو بنقل الأسلحة وتقدم الخدمات لبوب دينار وأصدقائه في «ضرباتهم».

إن الغابون هو حقاً فردوس المرتزقة.

الفصل الثامن

قضية لوونغ LUONG

لا يكفي أن تكون القصة حقيقية لكي تُصَدَّق ـ إن القصة التي سوف نعرضها ـ مكتفين بالرئيسي منها، وما استخدم القضاء من عناصر وملفات ـ هي قصة لا تصدق.

إن بدايتها أشبه بالرواية: «قابل رسَّام في حفل البناء السيدة الأولى لبلد غني في شقة شقيقته. . .» ولكن نهايتها أشبه بالأخبار المتفرقة أمام بناية ذات إيجار معتدل .H.L.M في الجنوب، الغربي لفرنسا: «هوى الرسَّام على الرصيف مصاباً برصاصتين في رأسه».

هاتان الحادثتان يفصل بينهما ثمانية عشر شهراً من الزمن. خلال سنة ونصف السنة جذب هذا الرجل الانتباه المحموم لآلتي دولة، لرئيس جمهورية، لفِرَق من القتلة، لأناس من مخابرات الساك الداخلية «ولوبي الغابونيين»، ولموظفي شركة «الفا» أيضاً. إن موت الرسام لم يوقف هذه الفورة. لقد بوشر بإسكات كل الذين يعرفون ـ الشهود والشرطة. . . ـ وبإزالة أي أثر للجريمة. لقد استقال الشرطة والقضاء حتى وصول اليسار إلى السلطة، فالقادة الجدد لفرنسا أرادوا عندئذٍ إعادة فتح الملف، ثم فضلوا تركه معلقاً. ألا تساوي صداقة بونغو ونفطه أكثر من قدَّاس أسود؟ إن معظم صانعي العلاقات الفرنسية ـ الغابونية، هنا وتحت خط الاستواء، متورطون مباشرة أو غير مباشرة في هذه القضية. . .

إن الطريق الصغيرة خارج سانت ليفرادسور لوت - Sainte - Livrade Sur - Lot، تسير بمحاذاة النهر. وعلى بعد أقل من كيلومتر توجد أبنية مربعة تحيط بمعسكر، كل شيء رمادي هناك، بعض العجائز اللواتي يرتدين الأسود ويعتمرن برانيط غريبة يتنقلن داخل هذا المشهد. إنهن يشبهن اللواتي كن في حقل الأرز قرب سايغون اوهانوي. . . لقد عرف هذا المعسكر مآسٍ وآلاماً. لقد أُنشِىء في الأصل من أجل ورش شبيبة المرشال، واستخدم فيما بعد

لاستقبال الجمهوريين الأسبان الذين هربوا إلى فرنسا بعد انتصار فرانكو. ثم جاء دور المعتقلين السوفيات كي ينتظروا هنا بانتظار عودتهم. وأخيراً، بعد هزيمة ديان بيان فو في أيار 1954 عرضت فرنسا على بعض العائلات المختلطة ـ خاصة العائلات المكوَّنة من امرأة هندصينية متزوجة من جندي فرنسي ـ وعلى أولادهم الإقامة في فرنسا، وقد كان في ذلك الحين معسكر سانت ليغراد غير مسكون، وقد أصبح منطقة صغيرة آسيوية في لوت وغارون.

يمكن هنا أن يعبدوا الله وبوذا، لقد بنت السلطات الفرنسية، تحت الهاجس المسكوني، كنيسة، وقد كان البوذيون الحضور كثيرون، عندما جاء الأسقف عام 1981 بدشن تمثال الحبل بلادخس (مريم العذراء). الشيوخ يتكلمون الفرنسية بصعوبة، ولكن علاقات هذه الجماعة، أكان مع سكان سانت ليغراد أم مع ممثل الدولة، وهو من الجيش الاستعماري سابقاً، كانت علاقات جيدة. واليوم، في البناء الإداري لمركز استقبال الفرنسيين ـ الهندصينيين الكبير كثيراً بالنسبة «لمدير» المركز وسكرتيرته، يبدو أن الحياة قد توقفت قبل ربع قرن، لقد علقت على الحيطان يافطات قديمة باهتة اللون لشركة .T.A.I (تاي) (السابقة لادتا UTA) تمثل سايغون أو مشاهد هندصينية، في مكتب المدير، كل شيء يذكر بالتعاون الفرنسي ـ الهندصيني: صور سايغون، خرائط القيادة العسكرية، الراهبات مع الهندوصينيين الصغار، عرض عسكري لدولاتردو تاسيني . . . إن «مركز استقبال الفرنسيين ـ الهندوصينيين .C.A.F.I كان قرية كبيرة في أواخر الخمسينات. أما الشباب فقد تفرقوا. . «لقد نجحوا جيداً» يقول المدير باعتزاز: لم يعد هناك اليوم سوى 300 شخصاً؛ إلاَّ خلال العطلة حيث اعتادت العائلات أن تأتي لزيارة الأهل العجائز. إن مركز استقبال الفرنسيين ـ الهندوصينيين هو من بقايا الإمبراطورية الفرنسية، إن بارونات وماريشالات هذه الامبراطورية القديمة يمدون اليوم نشاطهم إلى حدود الخيال. ولكن البعض منهم الذين بنوا عالمهم في الغابون، يقودهم إحساسهم إلى هذا المستودع من «الناس الطيبين، المخلصين والمحتكين في المعارك». إن أمثال بونشارديه وروبير و«لولو» مارتان وغيرهم من قدامى الفرقة الأجنبية يعرفون جيداً هذا المركز. إن دومينيك بونشارديه والمحامي بيار

لـومارشـان قد استخـدما من هنـا بعض المخبرين الـذين انضمـوا إلى قـدامى المقاومة وإلى القوة النظامية للفرقة المظلية من أجل القتـال ضد منـظمة OAS في الجزائر بالذات.

إن هؤلاء الأوروبيين ـ الآسيـويين كانـوا هـدفـاً يحلم بـه مقـاتلو الجيش السري. فمن بين سكان سانت ـ ليغراد قتل أناس في الانفجار الشهير في ڤيلا البيـار في الجزائـر في 29 كانـون الثاني (ينـايـر) 1962، حيث سقط حـوالي أربعين قتيلاً. لقد دفنـوا سراً في فيلنـوف سورلـوت بفضل جـاك رافاييـل لايغ السفير الديغولي، صديق فوكار وكـان في ذلك الـوقت مختاراً لفيلنـوف ونائب رئيس الجمعية الوطنية. إن رافاييل لايغ هـو أيضاً أحـد قدمـاء الهندالصينيـة. وهكذا فإن مركز استقبال الفرنسيين ـ الهندصينيين قد أعـطى لفرنسـا عدداً من أولادها من أجل حماية الجمهورية من جديد.

كذلك فإن قائـد الحرس الجمهـوري الغابـوني «لولـو مارتـان» هو أحـد قدامى الهندالصينية، والفرقة الأولى المظلية. وهو الذي وظف اسّان ديوب في أواخر 1973. لقد وُلِدَ في فيتنام الشمالية عـام 1938 ووصل إلى رتبـة رقيب في الجيش الفرنسي، وهو الآن متقاعد. لقد استقدم ديوب أخويـه، ثم ندوي Ndoye وهو أيضاً جندي سابق في الجيش الفرنسي ومن مركز استقبال فرنسيي الهند الصينية، وكـان ذلك في بـداية عـام 1975. وبدوره وجـد ندوي عمـلاً لصديقه روبير لوونغ، وهو رسّام في البناء يسكن فيلنوف سورلوت. وُلِدَ روبيـر في الخامس من تموز 1940 في كـايان Cayenne. والـده لوونـغ نهو تـروات Luong Nhu Truat من الهند الصينية، عاد إلى سايغـون عام 1954. والـدته تعيش في سانت ليغراد، في مركز استقبال فرنسيي الهند الصينية.

إن حيـاة روبير لـوونغ في ليبـرفيل تشبـه، حتى أيار 1978، حيـاة كـل المـرتزقـة المدنيين في الغـابون. إن لـوونغ هنـا ليحصـل المـال وهـو يحصله بالفعل. إن أجره الغابوني لا يقارن بمداخيله السابقة، فهو يتفـوق على العمال المجهولين الذين يأتون إلى ليبرفيل أثناء الصعود الاقتصـادي الذي حـدث من جراء تضاعف أسعـار النفط أربع مـرات: إن له أصـدقاء «في مـواقع مهمـة».

فديوب الذي استقدم أخويه إلى الغابون يهتم بالأمن الخاص للرئيس بونغو وقد أصبح مقرباً كثيراً منه. وكان له علاقة مع ابن بونغو، الآن، الذي أصبح علياً بعد اعتناقه الإسلام مثل أبيه. إن ديوب وعلي يدرسان الجيدو عند المعلم نفسه.

فلوونغ إذن يتردد على «بلاط» ليبرفيل، فهو يعرف تماماً عادات رفاقه في الحرس الجمهوري وفي عائلة بونغو. وصديقه ندوي ديبما، الذي استقدمه هو حتى صديق انجليك، قريبة الرئيس (ابنة أخيه)، التي يبدو أنها ولدت ابناً غير شرعي في أيلول (سبتمبر) 1978. ولكن لوونغ يعرف أيضاً أن حراس بونغو سريعي التنفيذ. ففي إحدى أمسيات 1977، حوالي منتصف الليل في «العقبة» Akábé، الحي حيث يسكن الزوجان لوونغ مع ولديهما، شهد الرسّام المركز لاستقبال فرنسيي الهند الصينية عملية قصاص للحرس الجمهوري. وصل ثلاثة من القتلة في سيارة بيجو 504 سوداء واغتالوا ببرودة أعصاب ندونا ديبونو N'Douna-Depenoud في غرفته. هذا الذي كان كل الناس يدعونه «الشاعر» قد اقترف جريمة كبرى لأنه كان متزوجاً في السابق من ماري ـ جوزفين بونغو، زوجة الرئيس. لقد صرخت زوجة «الشاعر» كثيراً ضد بونغو، حوالي الساعة تقريباً. فالاغتيال يبدو في الواقع يحمل توقيعاً. لقد أتى الناس ينصحونها بأن تهدأ. وهذا ما حدث، وكل شيء عاد إلى طبيعته.

لقد خسر لوونغ عمله عام 1977، لقد أفلست شركة مانجينو التي تستخدمه شأن شركات كثيرة بعد تخفيضات الموازنة التي تلت التحضير لقمة منظمة الوحدة الأفريقية. فأصبح لوونغ عندئذٍ يعمل لحسابه الخاص. فسعد بذلك لأنه يكسب مالاً أكثر من قبل، فضلاً عن أنه أصبح سيد نفسه. فنظراً لعلاقاته بالقصر لم يجد أي مشكلة في الحصول على طلبيات. في أيار مايو 1978، حصل لوونغ، بفضل ندوي صديق انجليك بونغو، على امتياز ورشة لإقامة مخزن ألبسة للأطفال يخص أخت السيدة بونغو.

بهذا العمل الجديد، تقرّب روبير، رسام البناء من فيلنوف سورلوت، أكثر فأكثر من الحلقة السحرية، وفي شقة أخت ماري ـ جوزفين بونغو، التقى

لوونغ «ماري ـ جو». إنه لم يعرف في هذا اللقاء الأول، هوية هذه الزائرة الجميلة. ماري ـ جو وجدت لوونغ لطيفاً جداً فالتقته ثانية. أما زوجة لوونغ التي لم تقدر الخطر، فقد عادت في 28 تموز (يوليو) 1978 إلى فيلنوف موورولت رغم إلحاح زوجها. لقد أرادت أن يتابع ابنهما الأكبر فليكس دروسه في فرنسا لأنه لم يحصل على دراسة جيدة. بالإضافة إلى ذلك لم تكن السيدة لوونغ تحب العيش في ليبرفيل مثل زوجها. فهي تحب منطقة فيلنوف أكثر. لأن هناك يعيش أهلها.

إن روبير الجريء هذا، بلحيته الصغيرة وعينيه المخمليتين، قد أعجب الرئيسة. فرغم احتياطات «زمرة السيدة»، علم «البلاط» بالنزوة الأخيرة «لماري ـ جو».

منذ زمن كانت الرئيسة تشتاط غضباً ضد زوجها المتقلب. ففي عام 1975 عبأت حركة النساء الغابونيات في ليبرفيل لتنظيم مسيرة ضد عشيقة الرئيس الأخيرة. لقد نهب الغابونيات فيلا العشيقة وكن سيقتلنها بلا شك لولا وصول قائد الدرك في طائرة هليكوبتر. ولكن بينما كان غضبها يخف كان حزنها يكبر لأنها لم تستطع الحصول على ولد. كانت تحب زيارة دور الحضانة ومستشفيات التوليد، وأخذت تكتسب شيئاً فشيئاً استقلالية عن زوجها. فالإذاعة «راديو ـ تروتوار» تذكر عنها أشياء كثيرة عجيبة.

قبل أن نتابع هذه القصة، من المهم أن نعلم أنَّ مسألة العقم هي في الغابون كارثة وطنية. إن عدد سكان الغابون لا يجوز معرفته. إن نتائج التعداد تبحث في مجلس الوزراء قبل نشرها. وعلى العموم، لتجنب أي جدل، تفضل الحكومة أن تحدد رسمياً بمرسوم عدد السكان. فالغابون يُعد رسمياً إذن مليون ومئتي ألف نسمة. هذا الرقم هو ضعف الحقيقة. لماذا هذا الكذب؟

السبب الأول يهدف إلى إحباط شهوات الجيران. فالغابون، جزيرة رخاء في أفريقيا، يثير في الواقع حسد البلدان الصغيرة والكبيرة في المنطقة، فإذا أُعلن أنها صحراء، فهذا يثيرها، كما تعتقد سلطات ليبرفيل، إن كثافة

السكان لا تزيد على واحد في الكيلومتر المربع! وإذا جرى الاعتراف بذلك فإن من نتائجه الإضرار بالحصول على المساعدات الدولية. فإن الدخل الفردي الرسمي، المرتفع أصلاً ـ الثاني في أفريقيا ـ سيتضاعف إذا قسمنا الثروات الوطنية بالرقم الحقيقي للسكان. إنه من الصعب في هذه الأحوال إثارة الشفقة!.

إن السر الذي تحاط به مسألة السكان في الغابون له أسباب أعمق من ذلك. إن نسبة الخصوبة في هذا البلد «المبارك من الآلهة» منخفضة بشكل غير طبيعي، إلى حد أن بعض الاختصاصيين يتساءلون إذا كانت الأمة الغابونية مرصودة وعليها أن تستعين بجهود السكان في الخارج للحفاظ على حيويتها.

والمسألة هي أيضاً أكثر تعقيداً لأن هناك فوارق في نسب الخصوبة بين الاثنيات المختلفة الموجودة في البلاد. إن اثنية باتيكيس Batékés التي تسكن اوغويه ـ العليا هي أكثر عقماً من اثنية الفانغز Fangs في والونتيم Woleu N'Tem في الشمال الشرقي للبلاد، غير أن الفانغز يشكلون وحدهم حوالي نصف السكان، بينما قبيلة بونغو الباتيكيس هي من القبائل الصغرى في الغابون (حوالي 5٪). إن الرئيس يخشى الفانغز الذين يدعونه فيما بينهم «بالكونغولي» وحتى «بالقزم»[1]. إنه يرى في أهل الشمال الذين وصلوا الغابون في القرن الماضي، معارضيه المحتملين، فإحدى المحركات القوية لسياسته كانت تقوم دائماً على كسر أو تحديد حيوية الفانغز. فهو يتبع تجاههم سياسة مزدوجة، سياسة الجزرة والعصا. لقد تجاهلت توظيفات الدولة منذ زمن بعيد منطقة الوالونتيم. فخلال فترة الاستعمار وحتى وصول بونغو إلى الرئاسة استرعت هذه المنطقة انتباه الإدارة الفرنسية أولاً والغابونية ثانياً. منذ ذلك الحين فضّل بونغو الاثنيات الأخرى وخاصة الميناس Miénés عند مصب

---

(1) إن بونغو يرجع بأصله إلى الكونغو الأوسط، فالاوغوية العليا ضمت إلى الغابون في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) 1946، أما بونغو فقد وُلِدَ عام 1935 في ليكوني Lekoni في منطقة الاوغوية العليا، فهو إذن وُلِدَ كونغولياً.

النهر وأهل الجنوب، فمن خوفه من الفانغز استبدل بونغو النظام القائم على تراتب الكفاءات بإقامة توازن إقليمي معطياً الأولوية للذين يتحدرون من منطقته، الأوغويه ـ العليا.

إن إعادة التوازن الديموغرافي الذي أراده بونغو دفعه لتسهيل دخول الكونغوليين من أصل باتيكي إلى منطقته. وكان هناك قضاة إضافيون يعطون على الفور الجنسية الغابونية لهؤلاء المهاجرين المحظيين عندما يتقدمون إلى المراكز الحدودية. أما الفانغز من الكاميرون أو من غينيا الاستوائية لم يكونوا يحصلون على معاملة مماثلة، حتى عندما كانوا يهربون من إرهاب نظام دموي كما حدث عندما كان يقود غينيا ماسياس ندونغ Mocias N'Douy الرهيب.

إن قلة عدد السكان عموماً والباتيكيس خصوصاً يخلق إذن مشكلة كبرى لانماء الغابون. في فترة الفورة التي تلت تضاعف أسعار النفط أربع مرات اضطر المقاولون إلى استقدام يد عاملة أجنبية. وقد جرى اختيار هؤلاء العمال بعناية فائقة من قبل الحكومة. وقد اعتمد مبدأ اختيار أناس من بلدان ليس لها مع الغابون حدود مشتركة، وفرضت عليهم عقود عمل قاسية تمكن من طردهم لأقل هفوة. وهكذا جاء المئات من السنغاليين واليوغوسلافيين.

إلّا أن كل هذه الإجراءات لا تحل المشكلة الأساسية، وهي ضعف خصوبة الغابونيين، ليس عند العلماء تفسير مقنع لهذه الظاهرة التي لا تضرب الغابون وحده، بل أيضاً شمالي الزائير وشرق أفريقيا الوسطى وجنوب غربي السودان وغينيا بيساو وشمال الكاميرون. إلّا أنهم يعطون عدداً من الافتراضات لتطويق هذه اللعنة الأفريقية؛ من المحتمل أن يكون قدوم المستعمرين في القرن الماضي، قد هدم توازن المجتمعات التي كانت تعيش منغلقة على نفسها... ولكن الاختصاصيين يلاحظون أيضاً أن المناطق المصابة تختص بالحصول على أكثر من 1,4 متر من المطر سنوياً، وفيها سكن موزع، والناس فيها يمارسون الإمساك عن المجامعة بعد الولادة...

في هذه المناطق 50 إلى 70٪ من حالات الحمل تجهض قبل الولادة بسبب أمراض وراثية أو حالات مرضية تتعلق بالأنابيب. في الغابون، هناك

أربع نساء من أصل عشرة ليس عندهن أولاد.

هذه المأساة الوطنية تعاش بحدة متزايدة ذلك لأن زوجة الرئيس الغابوني ليس لها ولداً. إن ذرية بونغو ليست من ماري ـ جوزفين. فأولاده من أسرة أخرى ـ خاصة أسرة شقيقات زوجته ـ أو جرى تبنيهم من قبل الزوجين الرئيسيين أثناء حرب بيافرا.

إن بيار غيوما Guillaumat، صاحب الالفا حتى آب 1977، كان يريد أن يرضي بونغو، خاصة بعد صعود أسعار النفط الذي يؤمن لشركته، بفضل النفط الغابوني وفرة مالية جديدة، لأن بونغو لم يَبْدُ مستعجلاً لتطبيق تعليمات الأوبيك في حقل الرسوم البترولية. إن رئيس الشركة الفرنسية أطلق وموَّل بمال البترول الغابوني مركزاً حديثاً جداً للبحث الطبي هدفه اكتشاف أسباب العقم عند الأزواج الغابونيين. لقد هلل بونغو للمشروع وأقامه غيوما رأساً في فرانسفيل عاصمة الاغويه العليا منطقة الرئيس والرئيسة. لقد وضع الحجر الأساسي للمركز الدولي للأبحاث الطبية في فرانسفيل في 20 تشرين الأول (اكتوبر) 1974 بحضور الأستاذين دوبريه وفيك ـ دوبون اللذين قدما، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الأخرى في الحقل الطبي والعلمي، الدعم الضروري لهذا المشروع. لقد كلف البناء 120 مليون فرنك ودشن في 5 كانون الأول (ديسمبر) 1979، واشتغل المركز بكلفة 31 مليون فرنك عام 1982. يعمل فيه باستمرار مئة وعشرون شخصاً.

إنه فريد من نوعه في العالم الثالث، فإن مركز الأبحاث هذا يعمل تحت توجيهات محددة لمجلس علمي يرأسه البروفيسور بوليو Baulieu (الغريب أنه مشهور اليوم، لاكتشافه حبوب جديدة لمنع الحمل). في بداية عام 1983، وفي مكتبه الباريسي في المعهد الوطني العلمي للأبحاث الطبية I.N.S.E.R.M. تحدث البروفيسور باعتزاز عن منشآت المركز، ولكنه أدخل الشك لأي مسار علمي حول ظاهرة عدم الخصوبة والنتائج التي حصل عليها.

ـ لقد انطلقنا من فكرة العقم الحقيقي. هل هذه هي الحالة اليوم؟ لست أدري، فالعقم ليس بالحجم الذي نعتقده. . . فعدم الخصوبة يجب أن

يتضمن جملة من الأشياء غير المعلنة؛ عدم العناية بنظافة الأولاد، قتل الأولاد. . .

ويؤكد رئيس المركز الدولي للبحث الطبي في فرانسفيل أنه وجد بعض الأسباب للعقم: طفيليات، ماليريا، ديدان. . .

وبانتظار حدوث المعجزة الوطنية والرئاسية، تتردد ماري ـ جوزفين بونغو على دور الحضانة في الغابون. إنه النشاط الوحيد المرتبط بمهمتها الذي يعز عليها، فهي تحب أن يُلتقط لها صور وعلى ذراعيها أطفال. كذلك تتردد الرئيسة، كما يقال، على عيادات الأطباء النسائيين، في مركز فرانسفيل وفي غيره. . .

الويل للذي يقاوم لطافة «ماري جو»، تقول الإشاعة، لأنه قد يخسر عمله، يطرد وحتى يتعرض للضرب. والويل، كما يقولون، أيضاً للذي يقبلها. يتحدثون في الأحياء بَصوت خافت أن موت «الشاعر» ليس «حادثاً» معزولاً. وأحد التوغوليين الذي يصلح آلات الكتابة، اختفى في النهر، وفي ليبرفيل يعرفون اسم رينيه أ. جوزف، الهاييتي، الذي أجبر هو أيضاً على ترك ليبرفيل بسرعة، ولكن يجهلون التسابق المحموم لمرتزقة بوب دينار إلى ميامي لتصفيته.

في أيلول (سبتمبر) 1978، يبدو أن «لولو» مارتان «قائد الحرس الرئاسي» قد استدعى «ندُويْ قائلاً: «أحضر لي صديقك لوونغ. إن الرئيسة تريد أن تراه. . .» لقد كان روبير وماري جو يحوكان علاقة دون غيوم. إلاَّ أن بونغو يعرف ذلك، نظراً لأن جواسيسه الكثر لا يغرب عنهم شيئاً.

خلال الاستقبال الكبير الذي أقامه بونغو عشية عيد الميلاد على شرف جيسكار ديستان، فقد قُدِّم لوونغ إلى رئيس الجمهورية الفرنسية. لقد اقتنع رسَّام البناء الصغير بأن قوىً فائقة الطبيعة تدفعه نحو «مصيره»، إنه يحلم.

في بداية كانون الثاني (يناير) 1979 استجوبه البوليس الغابوني بتهمة خرق قانون إقامة الأجانب، وهتك الحرمة والاحتيال الضريبي وتهريب

المخدرات! وسارت آلة القمع الثقيلة؛ إنها سوف تطحن لوونغ.

لقد وضع لوونغ في السجن الانفرادي واستجوب مطولاً من قبل رجال الشرطة الغابونيين. واتخذ أخيراً قرارا بطرده. وأسند لوونغ لمراقبة ديوب ليتمكن صديقه من جمع حاجياته، وجرى تحديد موعد بعد أيام مع لوونغ، فعلى الرجلين أن يذهبا بعدها إلى المخابرات الخارجية الغابونية (السيدوك) لإجراء عملية الطرد.

لكن لوونغ لم يكن على الموعد. فطلب الكولونيل اوتزيالي، أحد قادة أجهزة المخابرات الخارجية الغابونية مع «كازيمير» من ديوب أن يقوم بعمله ويستحضر لوونغ. عندها دار ديوب على معارفه الغابونيين والآسيويين ـ الأوروبيين الذين يمكنهم إيجاد صديقه، كان نْدُويْ أول من وجده، لقد أتى لوونغ لزيارته في منزله بكل هدوء، عندها اتصل ندوي بديوب بالراديو. إن كل شخصيات ليبرفيل الذين يستمعون للموجة نفسها علموا بجميع القرارات الجديدة المهمة. إنه نظام الاتصال الخاص بين الذين يشاركون فعلاً في السلطة. لقد توجه الكثير من المسؤولين الغابونيين نحو منزل ندوي ليعرفوا ماذا يحدث هناك!... لقد وصل ضابط من الدرك وشرطي إلى المكان لإحضار لوونغ إلى الكولونيل اولزيالي، في مكاتب المخابرات الخارجية الغابونية. عندها وضع لوونغ في الانفراد. بعد بضع ساعات استُدعي ندوي وديوب صديقا الحرس الجمهوري إلى الرئاسة؛ واستقبلهما بونغو بنفسه.

كان الرئيس جالساً في مكتب كبير حيث أبرزت صور عدة لعائلته ولزوجته، فطلب من الآسيويين ـ الأوروبيين من مركز استقبال فرنسيي الهند الصينية أن يقرأوا الإقرار الموقع من قبل لوونغ. إن صديقهما روبير يعترف في هذا الإقرار بأنه قام بتهريب المخدرات والمجلات الخلاعية ويعلن أنه في الغابون بصورة غير شرعية. أعطى بونغو لحارسيه مهمة سوق لوونغ إلى فرنسا والتأكد من وجوده في فيلنوف سورلوت مدة عشرة أيام تقريباً. وتكرّم عليهما الرئيس فدفع لهما عشرة آلاف فرنك فرنسي أوراقاً نقدية. عند خروجهما كان الحارس الشخصي لبونغو أكثر وضوحاً؛ ويجب تجميد لوونغ خلال عشرة أيام

تقريباً، الموافقة لإقامة ماري ـ جوزفين في فرنسا، استشاطت الرئيسة غضباً من جراء توقيف عشيقها فتركت المنزل الزوجي، وأخذت تهدد من باريس بكشف كل شيء عن علاقتها إذا حدث مكروه للوونغ، فلولا هذه الضغوطات لم يكُن مستبعداً أن ينهي رسَّام البناء وظيفته في الغابون. . .

بعد خروجهما من قصر التجديد ذهب ديوب وندوي إلى مركز قيادة الحرس الرئاسي لتسلم أمر مهمتهما. وقد كتب على المطبوعات «مهمة خاصة»، وقد تحدد الموعد في اليوم التالي صباحاً 16 كانون الثاني (يناير) على مطار ليون مبا.

هناك رجل آخر يتابع الملف منذ البداية ويستعد لإنجاز الرحلة نفسها إلى فرنسا: هو كازيمير، المفتش العسكري المتقاعد الذي انتقل رأساً من المخابرات الداخلية الفرنسية إلى المخابرات الخارجية الغابونية، لقد أتى من تاهيتي يمثل قائد شرطة مكافحة الشغب OST (الشرطة المحلية)، ألكسندر كامو، الذي يتمشى في المظاهرات حاملاً في يده هراوة، لقد وظف كازيمير من قبل العصابة نفسها «لوبي الغابونيين». كل أصدقائه مقتنعون أنه عضو (مخابرات الساك). لقد وصل كازيمير إلى مركز المخابرات الخارجية الغابونية في أول تشرين الأول (أكتوبر) 1978. وهو مستشار تقني مفصول إلى جانب المدير العام، وهو يؤكد خارج مكاتب هذه المخابرات، أنه بالفعل قائدها. . .

لقد ركب الطائرة مع لوونغ، كما قال، لأنه حصل على فرصة الذهاب إلى فرنسا، الأمر الذي كان يطالب به رؤساءه منذ وصوله إلى ليبرفيل: «منذ وصولي إلى الغابون ـ قال كازيمير لرجال الشرطة الذين استجوبوه في هذه القضية: طلبت أن أُمنح إذناً، عندما يصبح ذلك ممكناً، لأعود إلى فرنسا من أجل ترتيب أُموري الشخصية [بقيت امرأته في منزلهما في اوتبريف في منطقة الجير]. وبما أنني لا أستطيع بعد أن أستفيد من رحلة مجانية من قبل الإدارة الغابونية، فقد طلبت الاستفادة من الانتقال المحتمل للطائرة الغابونية إلى مطار لوبورجيه في باريس، وذلك من أجل توفير كلفة الرحلة. وقد سنحت لي الفرصة عند طيران الطائرة الرئاسية». فالصدفة حظاً تفعل أشياء كثيرة. . .

كـل هذا الجمـع وجد إذن أمـام طائـرة الـرئيس المستيـر 20 الفخمـة، الساعة العاشرة من يوم 16 كانـون الثاني (ينـاير) 1979، وصـل لوونـغ أيضاً محـاطاً بصـديقيه من مـركز استقبـال فـرنسيي الهنـد الصينيـة. ولكنـه لم يكن مطمئناً. فهو يخاف على حياته. يبدو أنه حين وضع في الانفراد مرتين، وعلى الأغلب خلال المرة الأولى، قد لامس الموت وأُجبـر أن يحفر قبـره ـ ولكن لا أحد يستطيع أن يبرهن على ذلك. لقد نجح أحد أصدقائه بالاتصـال بماري ـ جوزفين التي أوقفت التنفيذ الرهيب.

إن الحـارسين مسروران للذهـاب إلى منطقـة سـانت ليفـراد حيث لهمـا عـائلتيهما وأمـلاك مختلفة. أمـا كازيميـر المسرور للتمكن من تـرتيب «أمـوره الشخصية»، فقد وجد وجهاً لوجه مع لوونغ وحارسيه، وقد أكـد بأنـه لا يعرف أحداً منهم، فلوونغ لم يؤثـر به كثيـراً، إلى حـد أنه بعْـد «15» شهراً، عنـدما تحدث عن هذا الحدث للشرطة، «تذكّر بالكاد شكله». ولكن، طالما أنه يقوم بالرحلة «صدفة»، عليه أن يستخدم مواهبه!..

فالكولونيل اوتزيالي من المخابرات الخارجية الغابونية أعطاه ملف لوونغ حيث يوجد قرار الإبعاد المؤرخ في 16 كانون الثـاني (ينايـر) والذي يبـدأ بما يلي:

«بالاستناد إلى أمن الغابون.

«وبـالاستناد إلى محضر المـدير العـام للتـوثيق رقم 79/100 تـاريـخ 1979/1/15». وهو موقع من بونغو نفسه.

إن المحضـر المذكـور في القرار قـد أُعـدَّ من قبـل مـديـر المخـابـرات الخـارجية الغـابونيـة الـذي يقـوم كـازيميـر بـدور المستشـار لـه، ولكن يجب التصديق أن كازيميـر هذا قـد أغمض عينيه وسـد أذنيه على قضيـة هزت قمـة جهاز الدولة الغابوني.

فلكي يُظهر بعـده أكثر عن كـل هذه القضيـة احتـل كـازيميـر الحجـرة الرئاسية، بينما لوونغ وحارساه أقـاموا في الحجـرة الأخرى. غيـر أن كازيميـر

استدعى ديوب إلى حجرته لمشاهدة فيلم، بالطبع، لم يجر بين الرجلين أي حديث عن لوونغ وعن أسباب طرده. هذا هو جواب كازيمير الذي أضاف أن المخابرات الخارجية الغابونية ليس لها أي علاقة بالحرس الجمهوري، وهذا بالطبع كذب.

فبينما كانت طائرة الميستير 20 تتجه نحو مرسيليا، أخبر مدير شرطة لوشا غارون مفتش المنطقة في فيلنوف سورلوت تنتوني فيكتور بطرد لوونغ من الغابون. وبدأ تحقيقه (انظر الملحقات). لقد أخذت هيكلية الشرطة كلها علماً بالقضية حتى قبل أن يغادر لوونغ أرض الغابون.

في 16 كانون الثاني (يناير) 1979، كانت هناك شركة مراقبة في باريس مرهقة بالعمل. فهي غير معروفة في المهنة فضلاً عن أنها قامت حديثاً بتغيير مقرها واسمها. فهي تدعى «هوروس». يقول القاموس: إن هوروس هو إلّه مصري يمثل بشكل عقاب وهو جد الفراعنة. قد يكون هذا الطائر المفترس هو الذي أَوْلَدَ الزعيم - الإلّه لأغنى بلد في أفريقيا... إن الزبون الوحيد لشركة «هوروس» هو بونغو الزعيم الذي لا ينازع لإحدى أغنى البلدان في أفريقيا. خلف «هوروس» يتخايل موريس روبير؛ ويمكن لرسام الكاريكاتور أن يجعل منه «رجلاً مفترساً»، ولكنه أيضاً أحد صانعي بونغو الرئيسيين. إن الشركة القائمة في شارع بواسبير، في القطاع السادس عشر من باريس، قد كلفت بتأمين الحماية لمسكني عائلة بونغو في باريس، في جادة خوش وجادة ريمون بوانكاريه، وحماية أولاد الرئيس الغابوني ومراقبة ماري - جو بونغو أثناء وجودها في باريس...

هذه المهمة لم تكن من مهام الشركة عند إنشائها، فهي أُنشئت في 18 آذار (مارس) 1977، أي بعد شهرين من الاجتياح الفاشل لبنين، وكان اسمها أولاً «فرانس - اوترمير سرفيس» (خدمات فرنسا عبر البحار). لقد كان هدفها حينذاك تشغيل الشابين جان كريستوف روبير وفيليب دينار وكان عندهما مشاريع كثيرة، كان الصديقان يرغبان تنظيم رحلات داخل أفريقيا، رحلات صيد ورحلات لاكتشاف أعماق البحار الأفريقية. لقد أمّنا الحصول على دعم

والديهما الذين لا ينازعهما أحد في معرفة أفريقيا: إن موريس روبير وبوب دينار يعرفان جيداً كاتنفا وبيافرا وكابندا وبنين والغابون. . . لقد وضع الوالدان إذن بعض المدخرات في الشركة الفرنسية للخدمات في فرنسا وعبر البحار التي اتخذت مقراً لها أولاً في شارع باشومون. لقد قبض دينار، رغم إخفاقه في البنين، مبلغاً كبيراً من الدولارات من الغابون والمغرب. فالذي وضعه إذن في الشركة لم ينقل كثيراً رأس ماله، أما موريس روبير الذي ليس له بحبوحة صديقه بوب، قد يكون حصل على مساعدة غابونية.

لقد بدأ المرتزقة والمخبرون بسرعة يترددون على مكاتب شارع باشومون. وانتشر أصحاب «السواعد المفتولة» والأقوياء بأحناكهم في مقاهي الحي يتحدثون عن مآثرهم الماضية والحاضرة. إن روجيه بروني، أحد أصدقاء دينار وهو عضو سابق في فرقة المظليين الأولى التي اشتهرت في اليمن، يستخدم الشركة للخدمات في فرنسا وعبر البحار من أجل توظيف المرتزقة الذين سيقومون بإسقاط قادة جزر القمر، لقد وصلت بعض النتف من هذه النشاطات غير المشروعة إلى أذني صحفي من النوفيل أوبسر فاتور التي لها مكاتب قريبة من شارع باشومون. إن بضعة أسطر في أسبوعية جان دانيال تكفي لدفع الشركة الفرنسية للخدمات في فرنسا وعبر البحار إلى الهرب من الحي.

وقد أصبحت هذه الشركة إذن «هوروس» في 28 كانون أول (ديسمبر) 1978، قبل وصول لوونغ بأيام إلى فرنسا، عندها غيرت «هوروس» شكلها، لا شيء أجمل من فرش المكاتب. لقد جرى شراء عدة آلات الكترونية. لقد أتى هذا الرخاء المفاجيء من مساعدة غابونية جديدة، بحوالي ثلاثة ملايين فرنك. هذه اللطافة سبقت قليلاً تدخل بونغو من أجل تعيين صديقه موريس روبير سفيراً لفرنسا في ليبرفيل.

لقد كلف ميدي العضو السابق في فرع التدخل للمخابرات الفرنسية الخارجية «سديس» بحماية أولاد بونغو. . . وامرأته. أنه أحد المقربين من العائلة لأنه كان يؤمن الحماية المباشرة لبونغو إبَّان انتخابات آذار (مارس) عام 1967.

لقد بدت «هوروس» إذن كبنية تحتية لدعم المتنفذين في «لوبي الغابونيين» هل هي ذراع لشركة الفا أم لروبير؟ للاثنين بلا شك وقد تكون ذراعاً لروبير بصفته عضواً مهماً في «اللوبي». إن مراقبة تحركات المدام، امرأة القائد، هي مهمة حيوية لدوام «الزمرة». إن ميول ماري جو تجعل الرئيس في حالة تمنعه عن ممارسة سلطته بهدوء. بعد فترة من الإثارة العنيفة، يدخل بونغو كل مرة في انهيار عصبي (خَوَر) يجعله غير مبالٍ بالمسألة العامة. ما دامت ماري ـ جو لم تعد إلى المنزل الرئاسي، فإن الرئيس الغابوني لا يقوم بأي عمل، فيوقف سير آلة الدولة.

لذلك تتابع «اللوبي» بعناية كبرى الأمور الخاصة للرئيس، خاصة وأن ماري جو هي شخص محوري للنظام. إن عائلة الكاما أو اسبليه (من اسم أخ ماري جو) تشكل عشيرة قوية لها هي أيضاً شرطتها ورجالها الأقوياء. إن أي حركة تجاه عشيرة الكاما قد تؤدي إلى تقاسم السلطة بين السيد والسيدة، أو حتى إلى إسقاط السيد بكل بساطة.

لقد رأينا كيف أن بوب دينار أطلق رجاله ضد العشيق الهايتي... فإن «هوروس» إذن تهتم بقضية تخص الدولة وهي تراقب ماري جو حالياً في باريس والتي سيحط عشيقها الجديد روبير لونغ بعد قليل في مرسيليا بصحبة كازيمير ـ صديق موريس روبير، مدير الفا وبيار دوبيزي، صاحب «الساك».

بعد ظهر 16 كانون الثاني (يناير) مرَّت طائرة الميستير 20 فوق الجزائر. وجرت الرحلة دون مشكلة، لكن لونغ كان قلقاً، لقد خلص من الموت في ليبرفيل، ولكن من يحميه في فرنسا؟ لقد أكَّد له صديقاه بأنه لا يتعرض لشيء وأن وجودهما هو حماية له «ضد غضب الغابونيين». ولكنه يعلم أن يدي ديوب «ملطختان بالدماء». لقد تساءل لونغ عن سبب وجود مسؤول من المخابرات الخارجية الغابونية على متن الطائرة. إن كل من أقام أشهراً معدودة في الغابون يعرف الشهرة المشؤومة لهذه المنظمة المعروفة بدقتها في ممارسة العنف. لماذا يجلس كازيمير في القسم الأمامي، في الحجرة الرئاسية؟ وقد أقلق لونغ أيضاً وجود شخص آخر، شاب أشقر قبع في كرسيه

في ليـرفيل ولم ينبس ببنت شفـة منذ ذلـك الحين. لقد رآه لـوونغ قبـلاً عنـد ديوب حيث كان يتمرن على إطلاق النار. إنه بـطل الزنيـرك، فهو رسميـاً يأتي لاتباع تدريب معين في تولوز.

الساعة الثالثة بعد ظهر 16 كانون الثاني (يناير) وصلت برقيـة من باريس إلى شرطة الحدود في مارينيان. هذه البرقية صادرة عن المركز الرئيسي لشرطة الحـدود وتعلن عن وصول روبيـر لوونـغ مـطروداً من الغـابـون بسبب تهـريب المخدرات والمواد الخلاعية. وتؤكد البرقية أن لوونغ تحت حراسـة عسكريين غـابـونيين ومسؤول مكـافحـة التجسس الغـابـوني وهـو مفتش بـوليس فـرنسي مُتقاعد. لقد فهم المفتش جان لوي اوتافي والمفتشان المتمرنـان جان ـ جـاك آفيا وجان ـ لوي غاش رغم دهشتهم، بأن الأمر يتعلق بقضية حساسة.

عندها، اتصل اوتافي هاتفياً بالشرطة القضائيـة وبالمخـابرات العـامة في مرسيليا لكي ترسل كل دائرة من قبلها مفتشاً إلى المطار. واتصل اوتـافي أيضاً بمـديره. حتى قبـل وصولـه إلى فرنسـا، كان لـوونغ قـد أصبح «نجمـاً» عنـد الشرطة الفرنسية وحتى عند أرفع المستويات في جهاز الدولة.

حطت طائرة الميستير 20 الرئاسيـة في مارينيـان حوالي السـاعة الـرابعة بعد الظهر، فاقتيـد روبير لـوونغ ومـرافقوه الثـلاثة مبـاشرة إلى مكتب المفتش اوتافي، دون المرور بقنوات الرقابة العادية. لقـد بقي قائـد الطائـرة والمضيفة والرجل الأشقر على متن الطائرة. لقد قدم كازيمير لاوتافي أسبـاباً عن وجـوده في الطائرة مختلفة عن الأسباب التي قدمها فيمـا بعد للقضـاء، فهو يـأتي إلى باريس لشراء قبعات عسكرية لبعض الموظفين الذين «لا يستطيعون التزود بهـا من ليبرفيل، لأن رؤوسهم كبيرة». لقد كان على كازيمير بالتأكيد أن يتمكن من التزود من ليبرفيـل بخيال أقـل هشاشـة من خيالـه الذاتي، لقـد أكّد فيمـا بعد لرجال الشرطة المكلفين بـالتحقيق في قضية لـوونغ أن مهمتـه الرئيسيـة كانت مرافقة روبير لوونغ.

لقد أخذ رجال البوليس صوراً لجوازات السفـر، وقد أعفي كـازيمير من هذا الإجراء بـاعتباره «رئيس جهـاز مكافحـة التجسس الغابـوني». كما جـرى

أيضاً تصوير المرسوم الذي بموجبه طرد لوونغ. لقد تصرف كازيمير في مكتب الشرطة وكأنه في المخابرات الخارجية الغابونية في ليبرفيل. فكان يتوجه بتعجرف نحو المفتش اوتافي، ويشرح أسباب طرد لوونغ. إن مفتش الشرطة القضائية الذي وصل قبل قليل من مرسيليا لم يستطع الامتناع عن الابتسام عندما تحدث كازيمير عن «50 غراماً» من الحشيشة ضبطت مع لوونغ. إنه شيء قليل جداً بالنسبة للقضايا الهامة التي اعتاد أن يعالجها. . .

وبصوت سلطوي، طلب كازيمير مرافقة وسيارة شرطة لكي يتمكن الضباط الغابونيون من نقل لوونغ إلى فلنوف سورلوت. ففوجيء اوتافي! أن لوونغ فرنسي، وهو حرٌ بتحركاته، فهو ليس عليه أي تهمة في فرنسا. إن ما يطلبه كازيمير من الشرطة الفرنسية هو أن تتواطأ في إجراء اعتقال كيفي! اتصل اوتافي هاتفياً بمديره الإقليمي في مرسيليا، ثم بمكتب المحافظ المعتمد للشرطة في مرسيليا، وازداد عدد رجال الشرطة والموظفين الذين علموا بقضية لوونغ باستمرار.

أما لوونغ فقد قلق، وطلب البقاء في مرسيليا، بينما اوتافي وكازيمير كانا معلقين بالتلفون، تحدث لوونغ إلى المفتش غارش، فشرح له الأسباب الحقيقية لطرده. فهو يخاف على حياته، أقفل اوتافي الهاتف قائلاً:

لا استطيع أن أعطيك ما تطلب، أي مرافقة وسيارة.

غضب كازيمير؛ وطلب من اوتافي أن يطلب رقماً في باريس مكتوباً على بطاقة صغيرة قدمها للشرطي الفرنسي، وهو رقم «شخص ذو مكانة عالية في التراتبية» قال المفتش غارش بعد ستين ونصف. أما زميله اوتافي فقد قال من جهته: «لقد أفهمني كازيمير بأنه يعرف أناساً في الأليزيه وماتينيون (رئاسة الحكومة)، وأن اتصالاً هاتفياً يحل كل المشاكل».

إن الاتصال الهاتفي (بجورنياك بلا شك، المستشار في القضايا الأفريقية) قد حلحل النقاش بين اوتافي وكازيمير. ووجد حل وسط: قبل لوونغ مرافقة الضابطين الغابونيين في سيارة الشرطة حتى محطة القطار سان

شارل في مرسيليا، أولاً، ثم في القطار حتى فيلنوف. وهكذا يتضح أن باريس تغطي الاعتقال التعسفي الذي يقوم به حارسان لرئيس أجنبي ضد مواطن فرنسي، ولكنه لم يضع تحت تصرفهما رجال شرطة واكتفى بتقديم سيارة للمسافة بين المطار ومحطة القطار في مرسيليا.

لقد عمل اوتافي على كسب غطاء رؤسائه، فاتصل أيضاً بمكتب محافظ اللوت وغارون، وكذلك بمركز اجين Agen. كما أجرى أيضاً عدة اتصالات هاتفية وأبرق بوجه خاص للمدير المركزي للشرطة المدنية في باريس كما يلي: «السيد لوونغ طرد من الغابون إثر خلاف شخصي مع الرئيس بونغو». وأُعلم محافظ اللوت والغارون بالنبأ الساعة الثامنة والنصف مساءً، واستمر ينتشر في جميع دهاليز جهاز الدولة. وقد عرفت وزارة الداخلية بعد الأليزيه تفاصيل تطور القضية.

بالنسبة للمفتش غارش أضاع لوونغ «صديقيه»، قبل الوصول إلى محطة سان شارل، ولكن التقى الثلاثة فيما بعد في القطار المتوجه إلى اجين.

أما كازيمير من جهته فقد أبلغ عن مهمته قبل كل شيء الأستريست Astricht في الغابون. هذا الاختصاصي الفرنسي في مكافحة الإرهاب كان في مهمة لبضعة أشهر في ليبرفيل، لقد اتصل هذا بريمون شام «رئيس المخابرات العامة» كما اتصل كازيمير ببرجوريه في المخابرات نفسها وبيار دوبيزيه، رئيس «الساك». واستأجر سيارة سيمكا اوربزون حمراء ليذهب للقاء والديه في ونبيلييه، مؤجلاً، على ما يبدو، شراء القبعات إلى ما بعد! في الأصل كانت مهمة كازيمير تتضمن مرافقة لوونغ حتى فيلنوف. لقد أوحى ديوب بنجاح لرئيس المخابرات الخارجية الغابونية بأن لا يذهب إلى هذا الحد كي لا يخيف السيدة لوونغ ويضطر لأن يشرح لها الأسباب الحقيقية لطرد زوجها، أخيراً وصل الثلاثة في 17 كانون الثاني (يناير) صباحاً إلى فيلنوف سورلوت، بعد بضع ساعات من وصول لوونغ جاء الشرطي سارتور من فيلنوف، المعروف بتعاطفه مع «الساك»، بقرع باب الزوجين فوجير والدي السيدة لوونغ. أراد منهما أن يقولا كل ما يعرفانه عن صهرهما روبير، لم ينفك

سارتور من اللحاق بلوونغ ومن التجسس على والدي زوجته.

في 18 كانون الثاني (يناير)، حضر الضابطان الغابونيان إلى مركز البوليس في فيلنوف، وأبرزا أمر المهمة وأعلنا بأنهما مكلفان مراقبة لوونغ ومنعه من الذهاب إلى باريس، وأكدا بأنهما يحملان مسدسين سميث اندويسون من عيار 38. دوَّن المفتش تنتوني ملاحظاته وأعد في 23 كانون الثاني تقريراً لرئيسه المباشر في اجين. وذكر فيه بالتحديد أن الغابونيين مسلحان. فحدثت بلبلة في قيادة الشرطة! إذا ترك التقرير على حاله، فهو يعني الاعتراف أن الشرطة تغطي حمل السلاح بشكل غير شرعي، فاضطر تنتوني أن يعد تقريراً آخر لا يذكر فيه هذا «التفصيل». أما التقرير الأول فقد جرى تمزيقه.

إن الرقابة التي يخضع لها لم تمنع لوونغ من أن يضلل ديوب وندوي يوم الأحد في 21 كانون الثاني (يناير). يوم الاثنين اعلم الغابونيان للمرة الأولى مركز الشرطة في فيلنوف سورلوت بأنهما فقدا الاتصال بلوونغ. وعادا بعد الظهر ليؤكدا «اختفاء» روبير، بقي لوونغ غائباً عن فيلنوف طيلة يومين، فأبلغ ديوب سفارة الغابون في باريس.

أين «اختفى» إذن رسام البناء؟

هذا الأحد، استأجر لوونغ برفقة أخيه رولان طائرة تاكسي من اجين إلى بوردو ومن هناك ركب طائرة ايرانتير إلى باريس. ووصلا إلى شارع بوان كاريه في باريس بالتاكسي وجلسا ينتظران في المقهى. فأتت ابنتا أخت ماري ـ جو وأدخلتهما سراً إلى شقة بونغو، قضى روبير ورولان الليل هناك. وصلت ماري ـ جوزفين إلى الشقة صباح الاثنين وبقيت فيها كل النهار. أما زوجها، الذي يقوم هو أيضاً بزيارة خاصة لباريس يقيم في شقة جادة فوش على بعد بضع مئات من الأمتار فقط من روبير وماري جو. ترك الاخوان لوونغ باريس إلى اجين صباح الثلاثاء بطائرة تاكسي؛ لقد كان رسام البناء في ذلك الوقت يسير على الذهب، عندما دخل روبير شقته في فيلنوف سورلوت كانت امرأته بصحبة ملاكيه الحارسين ديوب وندوي اللذين لم يقوما بالمهمة التي حددها

لهما بونغو: وهي إبقاء لوونغ حوالي عشرة أيام في فيلنوف سورلوت.

عندئذٍ شددت الحراسة على السيدة بونغو، فالرئيسة عليها أن تعود إلى باريس مع زوجها من 4 إلى 11 شباط (فبراير).

لقد كلف بهذه المهمة رئيس «الساك» الذي هو أيضاً مستشار بونغو. فاتصل بيار دوبيزيه بأربع رجال شرطة من «الساك» في أول شباط (فبراير). . وطلب منهم تأمين حماية السيدة بونغو خلال الاسبوع بين 4 و11، تحرر رجال الشرطة من عملهم بحصولهم على إجازة مرضية. لقد وجد جان ـ جاك هيرو وموسيان دولارك (المخابرات الداخلية) DST ودومينيك فيليب وجان شارون (المخابرات العامة) واقفين في جادة فوش أمام شقة بونغو. رئيسهم مدني، فرانسوا كوكان، وهو عضو شاب ـ 24 سنة ـ في «الساك» ومعاون لبيار دوبيزيه. إن كوكان موظف في سفارة الغابون في باريس بوظيفة ملحق صحفي، لقد استأجر لهذه المراقبة سيارتين (رينو G.T.S 20) من اوروب كار باسم دوبيزيه. إن رئيس «الساك» تخونه ذاكرته منذ مجزرة اوريول، فعندما سئل في إطار قضية لوونغ أجاب: «لا أستطيع أن أقول لك متى طُلب مني الرئيس بونغو تقديم فرقة لحماية مدام بونغو، نظراً للرحلات المتعددة التي يقومان بها إلى فرنسا رسمياً وغير رسمي، لقد طلب مني ذلك عدة سنوات قبل أحداث شباط (فبراير) 1979 التي تسألني عنها. فخلال الزيارة الرسمية، يقوم جهاز الرحالات الرسمية بتأمين الحماية للرئيس والرئيسة، ولكن السيد بونغو كان يرغب بحماية خاصة لزوجته. إنني لم أقدم له أبداً تقارير عن نشاطات زوجته. . . بعد المشاكل التي حصلت في شباط (فبراير) 1979 أخبرت السيد بونغو بأنني لم أعد أستطيع تأمين هذه الحماية الشخصية لزوجته. . .».

لقد حدثت بالفعل مشاكل مع الملائكة الحرس للسيدة. يوم الأحد في 4 شباط (فبراير) تعجب رجال الشرطة الرسميون أمام شقة جادة فوش من وجود مدنيين قابعين في سيارتي رينو، فطلبوا من المجموعة التي يقودها كوكان أن يعرفوا عن هوياتهم. رفض رجال مخابرات «الساك» مستقوين بتغطية

بونغو. يوم الثلاثاء في 6 شباط (فبراير) صباحاً طلب رئيس الشرطة الرسمية شخصياً، المفتش كونغولان، من العصابة المكلفة من قبل دوبيزيه أن يبرزوا أوراقهم، فرفضوا من جديد. هذه المرة اتصل كونغولان بمركز الشرطة في ساحة دوفين. فجاءت سيارة بوليس النجدة بإشاراتها الضوئية وصفاراتها إلى جادة فوش، فأجبر رجال الشرطة محتلي سيارتي الرينو الصعود إلى سيارة البوليس حيث قبلوا إبراز أوراقهم لزملائهم وشرحوا لهم أسباب وقوفهم الدائم في جادة فوش، ويبدو مستغرباً، أنه بعد بضعة أيام، لم يعد هناك أي أثر لهذا الاستجواب في مركز شرطة ساحة دوفين، وحتى أن المفتش لم يعد يذكره.

لقد كان وصول سيارة الشرطة المفاجىء، صباح 6 شباط (فبراير) ضربة قاسية لبونغو، في اللحظة التي كان فيها حماة السيدة بونغو محشورين مثل مجرمين مبتذلين في ساحة دوفين، تركت ماري جو الشقة الباريسية الفخمة للزوجين الرئاسيين الغابونيين، وهي بصحبة ابنتي اختها شارلوت وانجليك. . .

قبل يومين، أي الأحد في 4 شباط (فبراير) وصل روبير لوونغ وشقيقته ماري تريز من فيلنوف سورلوت وأقاما في فندق «باسيفيك» في القطاع الثالث عشر. وفي هذا اليوم، التقى روبير شارلوت نسالاندجا، ابنة أخت السيدة بونغو، في أحد البارات، لقد كانت قريبة الرئيسة التي تتابع دروس التمريض في كوربوفوا، وسيطة، وحدد موعد اللقاء مع ماري ـ جو في اليوم التالي، فابتهج روبير كثيراً.

نهار الاثنين في 5 شباط (فبراير) وفي داخل مخازن كاليري لافاييت التقى لوونغ بماري ـ جوزفين، وكانت مدام بونغو برفقة شارلوت وانجليك ابنة الأخت الثانية التي كانت صديقة الكابتن ندوي الملاك الحارس لروبير في فيلنوف سورلوت. وكان لوونغ بصحبة شقيقته. توجه الجميع إلى مطعم صيني في شارع بروفانس، جلس الاثنان على طاولة، والثلاثة الآخرون جلسوا بسرية على طاولة أخرى. بعد انتهاء الطعام حدد موعد آخر في اليوم التالي بين روبير وماري ـ جو.

صباح الثلاثاء، 6 شباط (فبراير) وجد روبير وماري تيريز غرفة في فندق سافوا في 76ر شارع بروفانس، ودفع روبير مبلغ 115 فرنكاً للغرفة رقم 42 في الطابق الرابع، وقد سجلت مديرة الفندق اسم لوونغ في السجل.

حوالي الظهر التقى روبير وماري تريز بماري - جوزفين وابنتي اختها بجوار الكاليري لافاييت. لم يكن مكان اللقاء هذا عامل صدفة! إن ماري - جوزفين تفضل المخازن الكبرى على المحلات «الفخمة». إنها تجد هناك كل شيء وتشاهده بأم عينيها. توجه الخمسة مرة أخرى نحو شارع بروفانس واختاروا مطعماً مقابل المطعم الصيني السابق. عندما انتهت الوجبة صعدوا الطوابق الأربعة في فندق السافوا. وكانت هذه المجموعة الصغيرة مسرورة. وكانت المرافقات الثلاثة تمزحن مع «الزوجين». وقد التقطت الصور في الغرفة. ثم جاء وقت الانفصال. فطلبت ماري - جو من ابنتي اختها مرافقة اخت روبير إلى المخازن الكبرى والعودة لاصطحابها الساعة الخامسة والنصف مساءً، وحدثت الخلوة بين الاثنين.

إن شركة «هورروس» شأن طائر الصيد، تسهر، لقد انتشر رجال «الساك» في ساحة دوفين. . . ولكن شرطياً آخر كان هناك؛ هو بينافويانت، الملحق بخدمة (الرحلات الرسمية) للاهتمام بمراقبة أولاد بونغو. إننا لا نجده إلاّ نادراً في مركز عمله؛ مرة أو مرتين في الشهر على أكثر تقدير ، لقد كان رفاقه يحسدونه على حياة البذخ التي كان يعيشها علناً. فهو يملك المال وسيارة ب. أم. ف. ضخمة. . . لقد اتصل بونافويانت بأحد موظفي هورروس تلفونياً ببونغو وذهبا لملاقاته، وعاد الثلاثة إلى شارع بورفانس في سيارة سي اكس C.X. خاصة شركة موريس روبير ودينار. وكان الرئيس في السيارة يبدي انفعالاً قوياً. حتى أنه عند وصوله إلى الفندق حاول أن يأخذ مسدس بونافويانت، فمنعه الرجلان من ذلك، لقد بقي شرطي الرحلات الرسمية في السيارة، ولكنه أعار شارته لموظف الهورروس الذي يستطيع بهذه الحالة الصعود إلى الغرفة رقم 42 دون أن يجري إيقافه عند الاستقبال.

صرخ بونغو وضرب باب الغرفة 42 بقوة، حتى أنه أُصيب بألم في يده،

فتح لوونغ الباب وكان خائفاً، وماري ـ جو كانت جالسة على أريكة، وكانت هناك آلة تسجيل تحت السرير تسجل ما يدور. . . عالج لوونغ يد الرئيس، فهدأ بونغو وقال للوونغ بأن لا يقابل زوجته. ولكن حادث الغرفة 42 آثار ضجة كبرى علم بها رجال الشرطة في الحي، وعمل شرطيو مركز شارع شوشا على القبض على كل من كان في هذه الغرفة المزعجة.

لم يجرؤ بونافويانت على التدخل، فهو يعرف بأنه تجاوز كثيراً إطار مهمته، أما موظف الهورروس فقد انزوى مظهراً شارة البوليس خاصة بونافويانت، «انابونغو، رئيس الغابون! . . .» صاح الرئيس الغابوني، لم يبق لهذا الحادث أي أثر في شارع شوشا شأن حادث الصباح في ساحة دوفين. هذه الأشياء لا تستحق الدخول في التاريخ. . .

عند المساء ذهبت ابنتي الأخت وماري تريز عند صديقة في جادة شوازي. وحدث خوف كبير: خرَّبت انجليك وشارلوت الفلم الذي يشهد على العلاقة غير الشرعية لخالتهما. ولوونغ خاف هو الآخر فأعطى صديقة ماري تريز رزمة تحتوي على التسجيلات التي تدل على علاقته.

في المساء ندم بونغو على تصرفه؛ فأرسل رسالة استرضاء لروبير لوونغ يقول فيها إنه يعتبر الحادث قد انتهى. وسلم الرسالة لبونافويانت ولموظف الهورروس. لقد قرأ الرجلان الرسالة عند خروجهما من 52 جادة فوش فوجداها مشوهة لسمعة الرئيس الغابوني؛ فمزقاها. هذا على الأقل ما أكداه، وقالا لبونغو فيما بعد أنهما لم يجدا لوونغ.

في اليوم التالي، 7 شباط (فبراير) أوقف رجال «الساك» مراقبتهم. لقد علم دوبيزيه وكوكان وروبير بحادث الأمس؛ فأخذوا احتياطاتهم.

هذا الصباح بالذات التقت مدام بونغو بلوونغ في ممر الشانزليزيه. فأخبرته ماري ـ جو أنها ذاهبة لإسرائيل لتلقي علاجات أطباء توليد كبار. لقد أراد لوونغ ملاقاتها هناك.

في 8 شباط (فبراير) استقل لوونغ الطائرة إلى اجين. وباشر إجراءات

للسفر إلى إسرائيل، فاتصلت به مدام بونغو وأخبرته بأن إقامتها قد اختصرت.

في 9 شباط (فبراير)، عاد روبير لوونغ إلى باريس واستأجر غرفة في «ثورين Turenne» شارع ثورفيل. وفي اليوم التالي قابل مرة أخرى انجليك وماري ـ جو في الكاليري لافاييت، أما بونغو من جهته فكان منهكاً منذ الحادث في شارع بروفانس ولا يعلم أي موقف يعتمد تجاه زوجته. لم يجرؤ أن يقول أي شيء. وكان يقول لأصدقائه الذين يزورونه في جادة فوش: «إنها تزعجني». لقد كان يحسد الأساليب الغربية في هذا الشأن مع التأكيد بأنه لا يستطيع الطلاق، ويقول: «إن الأمر يبدو بالغ التعقيد». ثم يقول: «إنها تكلفني غالياً، غالياً جداً». بالفعل، يقال بأن ماري ـ جو، على أثر كل فضيحة، كانت تطلب مالاً كثيراً لكي تعود إلى القصر الزوجي...

خرج لوونغ والرئيسة من الكاليري لافاييت، كل من جهته، ولكنهما عادا والتقيا في شارع ثورفيل في «الثورين». فالملائكة الحراس كانوا على أهبة الاستعداد.

بعد يومين، كان لوونغ مع بعض الأصدقاء في جادة شوازي، في الطابق التاسع والعشرين استجوبه شخص نحيف وأشقر قائلاً:

ـ «إذن أنت هو لوونغ روبير. هل تعلم أنه يجب عليك أن لا تكون في باريس». نزل الرجل بواسطة المصعد. وسار بضعة أمتار أمام البناية، فلحقت به سيارة سوداء اللون وأقلته. في اليوم التالي لهذا الحادث عاد روبير لوونغ إلى فيلنوف سورلوت بسيارة استأجرها مع سائقها؛ وذلك بعد أن استعاد رزمة التسجيلات والصور التي أخفيت في ثوراكيتان Tour Aquitaine في حي الديفانس. إن لوونغ يلعب بالنار: ليس فقط لأنه يتحدى الممنوعات، بل لأنه يتنقل وبحوزته رزمة هي من الديناميت...

كثيرون، في الأشهر التي تلت، سوف يهتمون بحقيبة اليد السوداء التي لا تفارقه أبداً. فهي لا تحوي فقط التسجيلات والصور، بل أيضاً أوراقاً مطبوعة على الآلة الكاتبة.

لقد اتصلت شقيقة لوونغ عدة مرات بالغابون، بأنجليك ابنة أُخت ماري ـ جو. إن روبير لوونغ وزوجته هما عرّاب وعرابة ابن انجليك والكابتين نْدوي الذي عاد إلى الغابون، إن لوونغ يريد أن يعرف متى ستأتي انجليك إلى فرنسا من أجل العماد. فأنجليك وماري ـ تريز لوونغ هما الوسيطتان بين روبير وماري ـ جو.

بعد هذه الأحداث المقلقة، كانت الرئيسة تتصل أحياناً هاتفياً بفيلنوف سورلوت، ولكنها كانت تعلم أن هذا الاتصال ليس آمناً. كل المكالمات بين الغابون والخارج تسجل، لذلك من الأفضل استخدام وسطاء للاتصال. ولكن يمكننا أن نتساءل إذا كان «سعاة البريد» مع لوونغ هم أكثر أمناً من الهاتف.

إن ماري ـ تريز لوونغ تعرف بونغو منذ أيلول (سبتمبر) 1978. لقد اتصل بها كابتن الحرس الجمهوري، حسان ديوب، وذهبت إلى سفارة الغابون، جادة رافاييل، في باريس، وسرعان ما خرج اللقاء عن طابعه البروتوكولي. أما أنجليك من جهتها، فكانت شديدة الارتباط بالذي كان مكلفاً منع اللقاءات بين روبير وماري ـ جو، أي بنْدُوي.

انطلاقاً من 15 آذار (مارس) أخذ روبير لوونغ يكتب لماري ـ جو، ثم يقرأ رسائله أمام آلة التسجيل مؤكداً أنه سيرسلها لها. هذه بعض المقتطفات:

«لم أعد أفهم شيئاً بعد 12 آذار (مارس). لقد وضعت في رأسي فكرة لقائك... رغم كل المحاولات، ومنها ما تمنيناه سوية بمباركة الإله القوي القدير، لقد كان كل شيء سلبياً وهذا ما جعلني في حالة قلق وأتساءل دائماً إذا ما كنت مذنباً، لأنني لم أستطع إعطاءك هذا الكائن. إنني شديد الاعتقاد في ذاتي بأن كائننا قد أعد جيداً فهو سيكون لكِ ولي وسيجعلك سعيدة. ويجعلني أباً فرحاً، وهذا رائع، ياحبيبتي، لست أدري، إن لي حدساً... كوني سعيدة، أطلب منك أن تنتبهي جيداً، لا أُريد أن أكون مخطئاً... يا حبيبتي، إنني أشعر به، لقد قلت لي بأنني سأكون أول من يعلم فلم أفهم اللغز... إن أنجليك تؤخر مجيئها الأسبوع تلو الآخر فتبعث في نفسي الشكوك من كل الأنواع...»

إن روبير لوونغ على قناعة بأن ماري جو حبلى، فلتتصور الرعب الذي أثاره مثل هذا الاحتمال داخل «زمرة الغابونيين» التي علمت بذلك عبر التنصت على المكالمات الهاتفية والمراقبة الدقيقة التي تمارسها على روبير لوونغ وماري ـ جو. إن هذا الخبر يحمل في طياته بذور انقلاب. إذا حصلت الرئيسة على ولد لم يستطع أن يعطيها إياه الرئيس، فإنها قد تترك زوجها. ولكنها قد لا تقرر في الوقت نفسه ترك السلطة...

إن رينيه جورنياك، صديق فوكار، ومستشار جيسكار للقضايا الأفريقية، يتابع هذه القضية يوماً بعد يوم، لقد أرسل مذكرة للحصول على معلومات حول هذا المدعو لوونغ الذي يحرك كل السلطة في فرنسا. مرت المذكرة عبر بونيه، وزير الداخلية، والمدير العام للشرطة ووصلت إلى هاروپان. في 16 آذار مارس، أرسل هاروپان كتاباً لشام رئيس المخابرات العامة، الذي أرسل لبيار برجوريه، أحد مساعديه، مع الإشارة التالية: «بسرعة قصوى وبسرية تامة».

لقد كلف ألبير هاروپان بمهمة لدى المدير العام للشرطة الوطنية، جاك سوليه Solies. فهم ريمون شام أن القضية مهمة؛ لأنه من غير الاعتيادي أن يهتم الرجل الثاني في الشرطة بإنسان بسيط. وأرسل هاروپان أيضاً للمخابرات العامة إخراجات قيد لوونغ وشقيقته مع صورهما، في 30 آذار (مارس) 1979 استلمت كل أجهزة البوليس، ثم الأليزيه، تقريراً من ست صفحات حول أعمال لوونغ في أفريقيا وأسباب الرقابة التي يخضع لها.

في الربيع، نزل رجل أفريقي من سيارة سيتروين دي أس سوداء رقمها ISB06 وتقدم من ساعي البريد في فيلنوف سورلوت، جان كلود غالوا وعرض عليه 1000 فرنك إذا قبل الاتصال بباريس كلما توجه لوونغ نحو العاصمة. لقد برر المجهول هذا الطلب الغريب بالتأكيد أن لوونغ يشتبه به أنه يريد اغتيال الرئيس بونغو عندما يأتي إلى فرنسا، وجد ساعي البريد أن هذا الأمر مشبوه فرفض العرض الذي قدمه سائق السيارة. وأجرى التحقق فتبين أن

رقم السيارة يتوافق مع رقم سيارة في كاراج مقر بونغو في نيس، بولفار سبرلينج.

في 6 نيسان، علم لوونغ أن ماري جو مريضة. فقلق لمعرفة أسباب هذا التوعك. لقد قال على آلة التسجيل: «لقد سمحت لنفسي، بالرغم من أني لست طبيباً، بأن أجري لك تشخيصاً، هل تتألمين من «غريب» أم أنك حبلى؟ إنني أسعد لفكرة أنك قد تكونين حبلى...».

إن لوونغ يتصل مباشرة أو بالواسطة وباستمرار بليبرفيل، بالقصر الجمهوري، فالاتصال كان صعباً. أصبح لوونغ يدور في حلقة، عندها ذهب إلى باريس محاولاً إحياء ذكرياته؛ حاول أن يقيم ليلة في فندق شارع البروفانس حيث اكتشفه بونغو، فلم يستطع لأن الفندق كان مليئاً بالزبائن. فأقام لوونغ في الجهة المقابلة وأخذ يحلم.

لقد علم أن ماري ـ جو دخلت المستشفى وسوف تخرج منها في 13 نيسان. «مما تتألمين؟» قال بحزن لآلة التسجيل. «إنني أعزل على الدوام، رغم الشجاعة التي أملك لمجابهة الخطر الذي يهدد حبي لك». ما هو هذا الخطر؟.

لم يفهم لوونغ شيئاً مما يحصل، لقد علم من أنجليك أن رحلة ماري ـ جو إلى باريس قد ألغيت، ولم تعطه أيَ سبب. «لقد تألمت كثيراً...» وفقد روبير الاتصال. قد تكون الرئيسة قررت ـ إرادياً أم لا ـ وضع حد لعلاقاتها بلوونغ، الذي يتحرك كثيراً. وهو لم يستطع أبداً أن يستبعد الافتراض بأن ثمرة علاقتهما التي يؤمن بها، قد اختفت في إحدى مستشفيات الغابون، إلاَّ أن لوونغ استمر يتحرك. فذهب إلى المقر الباريس لبونغو، جادة فوش، ثم إلى جادة ريمون بوان كاريه، فلاحظ أن كل شيء كان مقفلاً. «فأخذه القلق والهم» كما يقول.

لقد كان لوونغ على قناعة بأن ماري ـ جو تخضع لضغوطات كبرى من قبل محيطها الذي يسدي لها «نصائح مغرضة، دنيئة وحقيرة... أرجوك يا

حبيبتي، لا تقعي بهذا الفخ، قاومي بشجاعة واسمعي صوت قلبك...».

في أول أيار أرسل لوونغ لماري ـ جو وروداً وزنابق مرفقة بالطبع ببطاقة. إننا نتصور بسهولة مزاج بونغو عندما كان يعلم الاسبوع تلو الآخر إلحاح لوونغ. كل ذلك والرئيسة لم تعطِ أي إشارة. لقد وصل روبير لوونغ إلى حافة الاكتئاب. حتى أنه تحدث عن احتمال الانتحار. فابتهل لله واستشار عدداً من العرافات في المنطقة. وأخذ لوونغ بيأس من العودة للقاء ماري ـ جو من جديد. «إن الدم الذي يجري في عروقك يمتزج بدمي ويصبحان دماً واحداً. إنني أحبك حتى الموت»، هذا ما كتبه في 7 أيار.

إن غراميات لوونغ وسّعت أفقه. فلم يتوانَ عن التكلم عن عظماء هذا العالم وعن علاقاته الدولية: «إن الرئيس فاليري جيسكار ديستان يقوم بزيارة رسمية لأفريقيا تستغرق ثمانية أيام.. قد يأتي فيها بلا شك إلى الغابون. أعتقد ذلك. وأعتقد أيضاً أن الرئيس الحاج سيأتي هو أيضاً لترؤس هذه القمة الفرنسية ـ الأفريقية وسوف يدافع بكفاءة عن القارة الجميلة التي لن أنساها، والتي تركتها بكثير من الحزن...» أو أيضاً عن بوكاسا: «مساكين نحن الزنوج أن ننقاد إلى سيطرة جلدتنا (هذا فاضح)!».

في الفترة نفسها، في ليبرفيل، تلقى كابتن الحرس الجمهوري ندوي ديمبا رسالة من «لولو» مارتان يلغي فيها عقده في أول حزيران، «على أثر تخفيض عديد الحرس الجمهوري». في اليوم التالي وقّع بونغو بدوره قرار الإقالة.

خلال شهر أيار استطاع لوونغ أن يتصل هاتفياً بالقصر الجمهوري، تكلم مع أمينة وسألها عن «الماما» (ماري ـ جو)، «إنها هنا». فأبلغها روبير تحياته بالواسطة، ولكنها لم تأت لتأخذ سمّاعة الهاتف! في حديثه مع آلة التسجيل يتكلم لوونغ مرة جديدة عن «المشاكل التي حصلت»، لقد أشار مرات عدة لمقربيه بأنه مراقب في باريس ونيس وفيلنوف سورلوت. لقد أصبح رسّام البناء رجلاً ملاحقاً.

في أوائل حزيران لم يشأ لوونغ أن يستسلم، فأرسل ثماني عشرة وردة لألبرتين ابنة أخ بونغو، بمناسبة عيد ميلادها، وفي البطاقة تكلم عن الرئيس الغابوني وكأنه أحد أصدقائه وأضاف: «هل تسمحين لي أن أُضيف 18 قبلة أُباركها لمرافقة كل هذه الزهور الجميلة؟» وقد وقع باسم: زبو ـ انطوان. لماذا هذه الاحتياطات الساذجة؟

في 22 حزيران سجل ما يلي: «لقد تراكمت الساعات والأيام والأشهر... وها أنا أعيش أكثر من أربعة أشهر دون أخبار»، ولكنه استمر يضايق محيط ماري ـ جو على الهاتف ويترك رسائل شفهية مع أولاد بونغو مثل: «قل للماما أن بابا روبير قد اتصل». هذه الاتصالات المستمرة كانت تجبر بونغو على تغيير أرقام هاتف زوجته مرات عدة. لقد قال أيضاً لمسجلته ما يلي:

«لكي أُبرهن لك عن الهوى الذي أكنّه لك، إنني أعلم تماماً أن سكوتك تجاهي ليس منك ولكن من الشخصية التي تلبست بك وأصبحت تمثلينها. لا شك بأنك تتعذبين أكثر مني... ولكن هذه الكمّاشة الضخمة التي تمسك بكِ، وفي هذه القلعة التي، كما كنت تقولين، تزعجك...».

في 23 حزيران بدا أكثر دقة حول احتمال الحصول على ولد من ماري ـ جو. لقد كتب وسجل ما يلي: «ابننا الذي تحملينه في داخلك. ليت هذه الفكرة حقيقة...» ولكن من المحتمل جداً أن يسمم لوونغ لنفسه.

إننا لا نعرف سوى القليل عن العلاقات بين لوونغ وماري ـ جو، بعد هذه الفترة. واستمرت الرقابة على روبير وعائلته، فقد شوهدت سيارات تحمل الأرقام «13» أو «33» من «البوش دورون» أو من «الجيروند». وقد دارت سيارة رينو 5 برتقالية حول روبير، إنها تخص عسكري بالمهنة، أندريه ريغو، يقيم أهله أيضاً في المركز لاستقبال فرنسيي الهند الصينية. أما ندوي، الذي طرد من الحرس الجمهوري، أصبح يتدخل أكثر فأكثر في الحياة العائلية للوونغ. فتحمس الكابتن السابق ليصبح صديقه. من الممكن أن يكون طرده من الحرس الجمهوري ستاراً لتبرير عودة ندوي إلى فيلنوف سورلوت. على

كل حال، في 18 تشرين أول (اكتوبر) 1979، حصل ملاك لوونغ الحارس على تحويل بقيمة 58000 فرنك من الحكومة الغابونية.

في أوائل تشرين أول (اكتوبر) كان لوونغ يتنزه برفقة أحد أصدقائه في منطقة فيلنوف. لحقت بهما سيارتان على الأقل. واحدة سوداء وتشبه سيارة للشرطة. والأخرى رينو 5 أو سيمكا 1100 تحمل رقم منطقة الجيروند. توقف صديق لوونغ أمام كاراج ليملىء سيارته بالبنزين. فتوقفت السيارتان فجأة. فجن جنون لوونغ، توجه نحو الرينو 5، ناقش مع ركابها (رجلان وامرأة بيضاء شعرها طويل) بحدة. كان أحد محتلي السيارة «كبير القامة وقوياً جداً». عاد لوونغ نحو الكاراج مغتاظاً. لقد هدده أحد ركاب السيارة وأعطاه الأمر بأن لا يخرج من منزله بعد الثامنة مساءً. بالمقابل كانت الشرطة ـ وبالتحديد المفتش سارثور ـ تنسج شبكة ضيقة حول لوونغ. هذه الشبكات ـ الخاصة والعامة ـ هي شبه دائمة. إذن لم تستطع الشرطة تجاهل الرقابة الخاصة التي خضع لها لوونغ.

في الاسبوع بين 22 و26 تشرين أول (اكتوبر) شاهدت مدام كلود فوجير أم زوجة لوونغ، سيارة رينو 5 برتقالية ينتهي رقمها بـ «94» اشتبهت أن يكون سائقها أندريه ريغو الذي كانت قد رأته في الصيف السابق مع روبير لوونغ.

في 23 تشرين الأول (اكتوبر)، ترك لوونغ بعد الظهر فيلنوف سورلوت متوجهاً إلى بوردو حيث بقي يومين، فهو يقوم بأعمال الدهان عند أحد الأصدقاء. غادر بوردو برفقة أخته ماري تريز حوالي الظهر متوجهاً إلى مو Meauy حيث سيقابل الغابوني بوكا ماتياس الذي يقيم عند غابوني آخر هو مويتي ألبير. إن يوكا يعمل في القصر الرئاسي حيث الحق بخدمة السيدة بونغو. لقد اعتبر لوونغ أن هذا اللقاء بالغ الأهمية. «إنه حظي الأخير» كما قال: طلب من الغابوني أن يسلم ماري جو مستنداً.

طيلة الإقامة القسرية للوونغ في فرنسا نسمع بوثائق وتسجيلات كلها متفجرة لأنها تكشف عن علاقة يريد بونغو أن يطمسها بأي ثمن.

كان على روبير وماري تريـز أن يعودا إلى فيلنـوف يوم الجمعـة في 26 تشرين الأول (اكتوبر) ليلاً، لكن روبيـر لم يتوصـل للتخلص من آخر صلة لـه بماري ـ جوزفين. فأصبحت مشاريعـه تزداد خيـالية. فهـو ينتظر منهـا إشارة. فمنذ أشهر، حسب محيطه، «ينتظر شيئاً ما». لقد بقي مقتنعاً بأنه يستطيع ترك فرنسا والإقامة معها في إسرائيل أو في الولايات المتحدة. حتى أنه أخبر عائلته بهذا الاحتمال. فهـو لم يكن يريـد الطلاق، بـل كان يؤكـد أن امرأتـه وأولاده سيحصلون على مـال كثير. . . ولكن من أجـل ذلك يجب بـالطبـع أن تناديـه ماري ـ جو. ولكنها، ويا للغرابة، بقيت صامتة.

لقد حصلت مشادة بين لوونغ وشقيقته مساء الجمعة في 26 تشرين أول (اكتوبر)، مـاري ـ تريـز تريـد العودة لأن ابنتهـا في المستشفى. وأخيراً ذهبت لتنام عند أحد أصدقائها القـدامى، وروبير لـوونغ من جهتـه ذهب مع مـاتياس إلى مقهى ليلي أفريقي كورساميا Keur Samba.

في اليوم التالي حوالي الساعة الواحدة وجد كل من ماري تريز وصديقها وبوكا ماتياس وروبير لوونغ في مطعم «اللوتس بلو» شارع مونـج، في باريس. كان روبير جائعاً فطلب حساءً صينياً ورافيولي صينيـة مع ضلع خنـزير مشـوي وأرز. وكـان ينتقي بمرح من أطبـاق الآخرين وقـد أنهى وجبته بمـوزة ملتهبة، وشـرب الجميع نبيـذاً زهري اللون من بـروفانس، غـابت ماري ـ تـريز بضـع لحظات من أجل الاتصـال هاتفيـاً من المقصورة العـامة الكـائنة أمـام المطعم الصيني. لقـد أكدت لأصـدقائهـا بأنهـا اتصلت بابنتهـا في المستشفى. ثلاثـة أشخاص كانـوا على علم بساعـة مغادرة روبيـر لوونـغ إلى فيلنوف سـورلوت: صـديق ماري تـريز، الغـابوني الـذي سيجري الاتصـال مع مـاري ـ جـوزفين وصـاحب «اللوتـس بلو»، وهو الآخـر أصله من مركـز استقبـال فـرنسيي الهنـد الصينية في سانت ليغراد، شأن الكثيرين من أبطال هذه القضية. . .

هناك حقيقة: لم يكن غيـر ابنة مـاري ـ تريـز، من هو على علم بعـودة لوونغ إلى فيلنوف، المقررة مسـاء السبت في 27 تشرين الأول (اكتـوبر). في الجنـوب الغربي لفـرنسا، وعلى بعـد 600 كيلومتـراً من «اللوتس بلو»، كـان

هناك شخصان على أهبة الاستعداد.

ترك لوونغ شارع مونج بعد الساعة الثالثة بقليل متوجهاً عبر اورليان فيارزون، ليموج، بيريغو، بيرجوراك. فلم يتوقف سوى مرة واحدة قرب فيارزون. وصل إلى أول فيلنوف سورلوت حوالي الساعة العاشرة و45 دقيقة ليلاً. وصلت سيارة السيتروين DS التي يقودها لوونغ عن طريق كاسينوي. انعطف إلى اليسار ليدخل إلى الموقف أمام عمارة المار Mares الواقعة مقابل المسلخ البلدي، أوقف سيارته قرب سيارة أب زوجته. كان الجو معتماً جداً، فالأنوار العامة كانت بلا تفسير منطفئة منذ بعض الوقت.

لقد أخبرت ماري ـ تريز التي كانت جوار أخيها ما يلي: «نزل روبير من السيارة، أما أنا فقد كنت لا أزال في الداخل عندما رأيت سيارة رينو 5 داكنة اللون تمر على الطريق، كانت تسير بسرعة عادية، رأيتها تتوقف على اليمين بعد مدخل الموقف. نزل منها رجلان لم أتبين سوى حجمهما العام. دخلا مشياً إلى الموقف وبشكل طبيعي، ويبدو أن أيديهما في جيوبهما. لم أعد أراهما لأنهما مرا خلفي.

اقترب الرجلان من لوونغ فعاجلهما هذا بقوله:

ــ ماذا تريدان مني أيضاً؟

ثم توجه لشقيقته: «اهربي وانبطحي!».

أطلق أحد الرجلين رصاصتين إلى وجه لوونغ الذي قتل على الفور.

أكدت أخته أنها لم تنزل من السيارة ولكنها اختبأت تحت الواجهة الأمامية: «عندما سمعت الطلقتين، انزلقت إلى ما تحت الواجهة الأمامية للستروين وانتظرت بعض الوقت. لا أستطيع أن أقول أي شيء عن ظروف مغادرة الرجلين الذي رأيتهما قبل لحظة. كنت لا أزال مختبئة عندما سمعت سيارة تدخل إلى الموقف. رفعت ناظري قليلاً...».

منذ مقتل أخيها اصبحت ماري تريز مروعة. هل هي خائفة من أن تقول ماذا رأت؟ هل تكلم معها القاتلان بعد اغتيال روبير؟ هناك حقيقة: شهاداتها

مليئة بالتقديرات وحتى بالأغلاط، وهناك حقيقة أخرى: بعد يومين من الاغتيال تسلمت تحويلاً بعشرة آلاف فرنك، مع العلم أنها لا تملك مصدراً معروفاً لذلك. في العام 1983، ثلاث سنوات بعد اغتيال لوونغ، لا تزال خائفة. لقد جرت ملاحقتها علانية من قبل رجل في العقد الخامس يقود سيارة مرسيدس في بداية العام 1982.

أما فليكس، ابن الضحية، فقد أعطى وصفاً مختلفاً لظروف الجريمة.

عندما وصل روبير لوونغ إلى فيلنوف ليل الحادث، كان فليكس يجري فرض العلوم الطبيعية في المطبخ: كان يرسم الهيكل العظمي للإنسان عندما سمع سيارة والده تصل، سمعها جيداً، لأن المطبخ والحمام وغرفة الأولاد تشرف على الموقف:

«سمعت باب والدي يفتح ثم يقفل، كذلك سمعت باب عمتي يفتح ويقفل. وسمعت أيضاً طلقتي رصاص أعطيتا صدى في مطلع الدرج، أطفأت أمي التلفاز وجاءت تسألني ماذا يجري، فقلت لها: «يمكن أن يكون هذا أعيرة نارية يلهو بها الأولاد». فقالت لي: «اذهب إلى الشرفة لترى ماذا يجري». ذهبت إلى الحمام لأخرج إلى الشرفة ومن هناك استطعت أن أميز سيارة والدي، ورأيت أبي منبطحاً تحتها. يجب التدقيق جيداً لأن العتمة كانت شديدة ومن الصعب أن نميز. أخذت أضحك معتقداً أن والدي يلعب معي لأنه كان يحب المزاح ويخيفنا، ولكن لم يكن أبداً بهذا الشكل...».

عندما رأت مدام لوونغ الشكل المنبطح صرخت. بعد طلقتي النار، صعدت ماري ـ تريز لوونغ بسرعة فائقة إلى الطابق الثالث، فُتح لها الباب. وأخذ فليكس ينزل الدرج بسرعة، وخلفه أمه: «لا تنزلوا فقد لا يزالون هنا!» صرخت أخت روبير لوونغ.

دخل الأربعة، المرأتان والولدان إلى شقة أحد الجيران. فقالت ماري ـ تريز لوونغ: «إنه لا يزال حياً... لقد استطاع أن يقول لي: انخفضي واختبئي». اتصل أحد الجيران بالشرطة التي وصلت بعد ذلك.

نـزل الجيران إلى المـوقف. وحصل تجمـع حول جثـة لوونـغ، عندئـذٍ مرت سيارة رينو 5 برتقالية على طريق اسونوي. «انهم هؤلاء!» صرخت ماري تـريز لـوونغ أراد أحـد رجال الاطفـاء أن يلحق بالسيـارة، فقال لـه شرطي «لا تتبعها».

إن أندريه ريفيو يملك رينو 5 برتقالية مماثلة للتي استخدمها القتلة. في دفتـر العناوين الـذي بحوزتـه وجد المحققـون أرقام هـاتف ألان بـونغـو، ابن الرئيس الغابوني، والكابتين ديـوب. لقد أكـد أنه يـوم الاغتيال كـان في ثكنته بصحبـة عشيقته التي هي أيضاً من مركـز استقبال فـرنسيي الهند الصينيـة في سـانت ليغراد. لا شـك بأن هـذه المرأة كـانت في الثكنة. ولكن لم يـر أحـد ريفيو.

ليلة الاغتيـال أخفت أرملة لوونـغ قسمـاً من أغـراض زوجهـا ومن بينهـا الأغراض التي تتعلق بعلاقـاته مـع الغابـون. في اليوم التـالي للجريمـة، جاء سـارثور، شـرطي فيلنوف سـورلوت الـذي يراقب لـوونـغ عن قـرب منـذ يـوم وصوله، ليـزور السيد والسيـدة فوجيـر في المستشفى حيث يعالـج والد زوجـة روبير لوونغ.

ــ هل تعلمين ماذا كان يوجد في صندوق السيـارة؟ سأل الشـرطي مدام فوجير.

ــ لا، لست أعلم.

ــ لا تهتمي لأن تعرفي!

من المحتمل أن يوجد وثائق وصور أحرقتها السيدة لـوونغ مسـاء أمس. إن إتلاف هذه الوثائق لم تقلل قيمتها من قبل بعض الأشخاص. إن «كوجـاك» المتهم الرئيسي في مجزرة اوريول ورئيس مخابـرات الساك في مـرسيليا، قـد يكون أتى إلى فيلنوف بعد الاغتيال ليطلب أوراقاً من أرملة لوونغ. إن السيـدة لوونغ وماري تريز غالباً ما تتبعهما سيارات مسجلة في البوش دي رون. فهؤلاء المراقبون لا يأخذون أي احتياط: فهم يرغبـون إخافـة المرأتين ويشعـرون بأن لهم «غطاء».

في أحد الأيام، بينما كانت مدام لوونغ في سيارة مع جارتها، غاظها أن تكون ملاحقة، فأوقفت السيارة وعادت إلى سائق السيارة التي تتبعها قائلة: «ماذا تريد مني؟» فكان الجواب ابتسامة وقلب شفاه. وفي أوائل شباط (فبراير) أيضاً تلقت السيدة لوونغ والسيدة استيف التي سكنت عندها السيدة لوونغ بعد عودتها من الغابون، كما اسكنت أيضاً ندوي، تلقتا تهديدات بالهاتف. لقد طلب صوت مجهول من السيدة استيف أن تحمل، في اليوم التالي، رزمة قيمتها 500,000 فرنك إلى محطة القطار في اجين Agen. والسيدة لوونغ تلقت اتصالات أخرىٰ من النمط نفسه. لقد أخبرت سارثور بذلك فقال لها: «إن الأمر مجرد أوهام».

بعد أسبوعين من تلقي آخر اتصال هاتفي مجهول استلمت أرملة لوونغ بطاقة بريدية من باريس موقعة من «شخص عزيز عليك». بعد أربعة أشهر من اغتيال روبير لوونغ، كان الناس لا يزالون يخافون من الوثائق التي احتفظ بها سراً.

إن الظروف التي جرى فيها التحقيق كانت مدهشة ومقلقة بالنسبة لنفسها التي جرت فيها «الرقابة» ثم موت روبير لوونغ.

كان المفتش الإقليمي لامبو ريزيو من دائرة الشرطة في فيلنوف سورلوت أول من وصل إلى مكان الجريمة وبدأ تحرياته. لقد كان لامبو ريزيو هو المداوم في نهاية الأسبوع هذا، إذن سيلقي الملف الصعب بين يديه. لكنه بعد بضع ساعات ترك المكان لسارثور الذي هو على أهبة الاستعداد منذ 17 كانون الثاني (يناير) تاريخ وصول لوونغ إلى فيلنوف سورلوت.

وبسرعة أثناء الليل بين 27 و28 تشرين الأول (اكتوبر) جاء إلى مكان الحادث مفرزة من رجال شرطة من الجهاز الإقليمي للشرطة القضائية في تولوز. لقد اهتموا كثيراً بهذه القضية التي يعرفون أهميتها حتى قبل وصولهم إلى فيلنوف سورلوت. لقد استدعي ندوي ديمبا للتحقيق ليلاً الساعة الواحدة والنصف. إن هذا الملاك الحارس السابق مقتنع بأن الجريمة نفذتها «زمرة الذكور في عائلة بونغو». أطلق سراح ندوي الساعة الرابعة والربع. في الساعة

4,30 صباحاً أبلغت النيابة العامة في اجين رجال شرطة فيلتوف أن تحقيقاً قد فتح ضد مجهول وأن الشرطة القضائية يمكنها أن تبدأ التحقيق. في اليوم التالي أصدر قاضي التحقيق دانيو استنابة قضائية للشرطة القضائية في ثولوز. رغم أهمية القضية فضل قاضي التحقيق أن يجيّز صلاحياته. لم يقم خلال التحقيق بأي مواجهة بين مختلف شهود الوقائع نفسها.

هناك شخصان أساسيان لم يستجوبا؛ كازيمير وديوب. فالأول كان في الغابون عندما أراد المفتش ماريون أن يستمع إليه، مع أن كازيمير ليس فقط كان في فرنسا نهار الجريمة، بل كان في اوثريف في منطقة الجير Gers المحاذية لفيلنوف. وقد بقي هناك حتى 15 تشرين الثاني (نوفمبر)، أي 18 يوماً بعد الاغتيال، إن شرطة ثولوز لم تبدِ حماساً كبيراً لإيجاد هذا الشاهد رقم واحد. أما كازيمير فقد كان يتابع سير التحقيق بانتباه كبير. من الذي كان يخبره؟

الساعة التاسعة صباح 12 كانون الأول (ديسمبر) 1979 تلقى المفتش ماريون الذي يقود التحقيق في ثولوز، مكالمة هاتفية من الغابون: «سأبلغك عن مكان إقامتي عندما أعود إلى فرنسا»، قال كازيمير. فهو لن يعود إلاَّ في تشرين الثاني (نوفمبر) 1980، أو في ظروف غير متوقعة. أي بعد سنة من هذا الاتصال. يبدو أن كازيمير مقتنع بأن القضية ستدفن قبل هذا الوقت ويمكنه أن يعود لفرنسا بهدوء.

وديوب، العضو الكبير في الحرس الجمهوري الغابوني، لعب مثل كازيمير دوراً مهماً في هذه القضية. ففي 29 تشرين الأول (اكتوبر)، أي بعد يومين من الجريمة ـ أصدرت الشرطة القضائية في ثولوز إعلاناً وطنياً سريعاً رقمه 1510 عن مواصفات ديوب وعملت على تسجيلها في دليل شرطة الجو والحدود. لقد بقي ديوب ملتجئاً في الغابون كل فترة التحقيق.

إن ضعف التحقيق لم يقتصر فقط على هذين «الخرقين»، فلا قاضي التحقيق ولا مفتشي ثولوز رأوا أنه من المفيد الاستماع إلى شهادة فليكس

لوونغ ابن الضحية الذي أعطى تفسيراً لظروف الجريمة مغايراً للذي أعطته عمته ماري ـ تريز.

والأخطر من ذلك أن لا أحد من رجال الشرطة، الذين كانوا معنيين بهذه القضية من أقل مرتبة إلى أعلى السلم، وجد أنه من المفيد الإدلاء بشهادته لا لقاضي التحقيق ولا للمفتش ماريون. مع أن لوونغ كان موضوع انتباه مستمر منذ 16 كانون الثاني (يناير). فهناك مذكرات وتقارير كثيرة عنه.

في 2 تموز 1980 أقفل المفتش ماريون التحقيق وأحال الملف إلى القاضي دانبو المصاب باضطراب عصبي زادته حدة الاتصالات الهاتفية من الأليزيه. فأصدر قراراً بانتفاء وجه الدعوى منذ السبت في 15 تموز (يوليو) إنه أمر فريد من نوعه في الأوساط القضائية في اللوت ـ وغارون، لقد اتصل بنفسه خلال النهار ثلاث مرات بالمباشر ليقوم بتبليغ سريع لهذا القرار إلى الجانب المدني. استغرب المباشر ذلك فاتصل بمحامي أرملة لوونغ، غونيل الذي عاد من عطلته وقدم استئنافاً في 18 تموز (يوليو) ضد قرار الانتفاء.

كان تدخل هذا المحامي الشاب والمتحرك ـ مع أنه شخصية من التجمع لأجل الجمهورية في لوت وغارون ـ كارثة على الذين كانوا يعتقدون بأن قضية لوونغ قد انتهت، وهؤلاء هم في جهاز الدولة. ففي 8 تشرين أول (اكتوبر) أمرت غرفة الاتهام بالاستحصال على «مزيد من المعلومات بسماع ديوب وكازيمير وفليكس لوونغ».

من بين العناصر الجديدة التي قدمها الادعاء بالحق المدني لطلب المزيد من المعلومات. يوجد هذا التصريح المقلق لبونغو على إذاعة «فرانس انتير» في 27 شباط (فبراير) 1980 الساعة 7,10 مساءً، لقد أجريت المقابلة في ليبرفيل من قبل صحفيين في برنامج «مواجهة الجمهور»، لقد أعطى الرئيس رأيه حول قضية لوونغ جواباً على سؤال من جيروم مارشان من أسبوعية لوبوان. رغم أن السؤال لم يذكر سوى اسم لوونغ، فإن بونغو أعلن بشكل عفوي ما يلي:

«أما الآخر الذي تتكلم عنه، لست أدري قبل، أو ماذا فيلنوف، هل تعتقد أن كل الذين يعملون في الغابون ويذهبون إلى بلادهم، ليس طبعاً على رئيس الدولة أن يتدخل عندما يُلقى القبض على رجل بالجرم المشهود وفي حوزته مخدرات، إن أجهزة الأمن في وزارة الداخلية هي التي تطرده.

«إن ما تدعونهم غابونيون، فهم ليسوا غابونيين، إنهم أناس استأجرناهم، إنهم فرنسيون. عندي واحد هنا ذهب لفرنسا للمرة الأخيرة في شهر كانون الثاني، يدعى ديوب وهو أوروبي ـ آسيوي مثل ندوي، لقد كان هنا وطرد، لا لم يطرد بل ترك الحرس بعد تخفيض العدد، هؤلاء الأشخاص إذن هم فرنسيون وليسوا غابونيين. ولكنهم كانوا هنا، ديوب هنا. اسألوه...».

وتجدر الإشارة أن بونغو، المفترض أنه ليس على علم بمجرى التحقيق، قد ذكر اسمي شاهدين أساسيين في هذه القضية.

خلال التحقيق وبعد استئناف قرار انتفاء وجه الدعوى، تتابعت تدخلات ليبرفيل لدى الأليزيه. وعمل الغابون في هذه القضية محوراً لتعاونه مع فرنسا. فموريس روبير، المساهم في شركة الرقابة هوروبس، والذي عين سفيراً لفرنسا بعد أيام من اغتيال لوونغ، كان من أكبر المدافعين المتحمسين عن بونغو لدى الأليزيه.

وهكذا جُمِّد التحقيق حتى وصول فرانسوا ميتران إلى الأليزيه. فمعارضة الأمس لا تستطيع أن تطمس قضية بشكل مفاجىء، كانت قد عملت على إبرازها. ولكن بونغو أفهم محيط الرئيس الجديد بأنه من الأنسب إزالة هذا العائق من أمام العلاقات الجيدة الفرنسية ـ الغابونية...

في 29 تموز (يوليو) 1981: حدثت كارثة بالنسبة «للوبي الغابونيين» ولكل الذين في الحكومة أو أروقة الوزارات، يريدون إسدال الستار على القضية. لقد نشرت الكانار انشيتيه صورة عن رسالة المدير العام للشرطة الوطنية موجهة للمدير المركزي للمخابرات العامة، مؤرخة في 16 آذار (مارس) 1979، هذه الرسالة تقول ما يلي: «أرجوك أن ترسل لي كل

المعلومات عن السيد روبير لوونغ فهو ثروات (المذكرة والصور في هذه الرسالة) وكذلك عن أخته ماري ـ تريز. . .». كذلك نشرت الكانار مقتطفات من تقرير المخابرات العامة في 30 آذار، الذي تلا هذه الرسالة. وهكذا انكشفت الرقابة التي خضعت لها السيدة بونغو من قبل موظفي الشرطة الفرنسيين الذين يعملون خارج مهماتهم في أوائل شباط (فبراير) 1979.

لقد أطلق هذا النشر الآلة القضائية التي أوقفت منذ حوالي السنة. إنها تشكل «واقعاً جديداً». في 4 آب وجه الادعاء بالحق المدني إلى غرفة اتهام اجين مذكرة كتب فيها ما يلي:

«إن مجموع هذه الاعترافات تشكل ولا شك واقعاً جديداً، لأنه من المؤكد أن التقرير الذي نحن بصدده، قد أجرته الإدارة المركزية للمخابرات العامة قبل موت روبير لوونغ بسبعة أشهر، لم يُضف إلى ملف التحقيق الجنائي السائر.

«بينما من المفيد، للبحث عن الحقيقة، ليس فقط معرفة عناصر هذا التقرير، بل أيضاً الأسباب التي أجري من أجلها، وبطلب ممن أُجري من قبل الشرطة الفرنسية.

«وبالاختصار، يبدو الآن واضحاً أن بعض موظفي الشرطة الفرنسية قد عرفوا على الأقل بالمخاطر التي كان يتعرض لها المغدور، أو أنهم قاموا مباشرة بمراقبته.

«بعض هؤلاء الموظفين الذين لا يستطيعون أن يتجاهلوا الاعتداء الإجرامي الذي كان روبير لوونغ فهو ثروات ضحية له في 27 تشرين أول (اكتوبر) 1979، إلاّ أنهم لم يقدموا لقاضي التحقيق الشهادة ولا التعاون العفوي الذي ينتظره منهم القاضي بسبب صفتهم بالذات».

وبالنتيجة طلب الادعاء بالحق المدني إلى المحكمة أن تستمع بالتحديد إلى المفتش ألبير هارويان والمحافظ جاك سولبيه، ومدير المخابرات العامة ريمون شام، والمراقب العام بيار برجوريه. في 16 أيلول (سبتمبر) اضطرت المحكمة لأن تأمر بمتابعة الاستعلام.

في 29 تموز (يوليو) طلب دانيال شارون «المحقق في المخابرات العامة، أن يحال للاستيداع انطلاقاً من أول آب (أغسطس). والسبب: أن الشرطي يريد مساعدة والديه لمدة سنتين، في إدارة أراضيهم المزروعة عنباً في اتبوش Attuech، في منطقة بوش دي رون. كان شارون أحد الأربعة الذين كلفهم ديبيزيه خارج دوامهم لتأمين حماية ماري - جوزفين بونغو، وفي الحقيقة إن شارون لم يستقر في منطقة مرسيليا، بل طار إلى ليبرفيل ودخل في الجهاز المناهض للتدخل، وهو جهاز مخابرات أنشأه بيار ديبيزيه! لقد خاف شارون بعد الذي كشفته صحيفة الكانار، لماذا؟

لقد أبدى في الغابون حماساً، مؤكداً أنه يأتي من مصلحة الصحافة في بلدية باريس. في آخر 1981، قال إنه «بانتظار معدات متطورة» من أجل إقامة نظام للتنصت. فشارون يهتم أيضاً بالصحافيين المحليين أو بالذين يمرون مؤقتاً. وبالاختصار، إنه لم يختبىء في الغابون، فهو قد شعر بأمن تام.

إن مقال الكانار انشينيه أثار أيضاً لدى المفتش جان - لوي غاش ميلاً للكتابة لا يُقاوم، وهو كان شاهداً على وصول روبير لوونغ في 16 كانون الثاني (يناير) 1979. إن رسالته المرسلة للنائب العام في اجين تشير إلى أن لوونغ كان خائفاً على حياته وأنه لذلك وضع من قبل الشرطة الفرنسية بعهدة ضابطين يعملان لحساب رئيس أجنبي وذلك بأمر عالٍ طلبه كازيمير المسؤول عن جهاز مخابرات بلد أجنبي. وقد طلب الادعاء المدني أيضاً من المحكمة أن نستعلم أيضاً عن «قادة الاعتقال الكيفي والإيقاف غير الشرعي وشهود الزور». لقد بدا فعلاً أن كازيمير الذي تقدم أخيراً للسلطات الفرنسية في 6 آذار (مارس) 1981، قد كذب بشكل فاضح.

إن الاستماع إلى قادة الشرطة، الذي أطلقته مقالة الكانار أنشينيه سمح أيضاً بإيجاد «ملف ضائع». بعد اغتيال روبير لوونغ فتح المفتش أنجيليني، رئيس الفرع (أ)، ملفاً في مركز بطاقات الشرطة الوطني رقمه (8518/79/100). منذ الثلاثين من تشرين أول (أكتوبر)، أي بعد ثلاثة أيام

من الاغتيال، تُسجل تقرير 30 آذار (مارس) 1979، الذي أعدته المخابرات العامة بناء لطلب الأليزيه، لدى الإدارة المركزية للشرطة القضائية، وفي اليوم التالي، أي في 31 تشرين أول (أكتوبر) وصل إلى الشعبة الخامسة، ولكنه لم «يُلفت انتباه رؤوساء المصالح» كما أكد أحد قادة الشرطة. أنه خطأ حليّ، كل المسؤولين، على العكس كانوا على علم بهذه القضية. في الحقيقة لم يُرسل الملف إرادياً إلى الشرطة القضائية في ثولوز.

إن التفسير الرسمي لعدم الاهتمام هذا لا ينقصه المزاح: «إن المفتش أنجيليني، رئيس الشعبة الفرعية، قد يكون بسبب خطأ مادي في تصنيف مذكرة المخابرات العامة احتفظ بها في حوزته. وسوف يجدها عند ذهابه إلى التقاعد في تموز 1980. عندها أصبح إرسالها إلى الشرطة القضائية في ثولوز بدون فائدة (لأن قرار انتفاء وجه الدعوى كان قد صدر]. عندها صُنفت هذه الوثيقة في الملف حيث وجدت بمناسبة التحقيق الحالي». لقد كان يكفي إذن وجود «خطأ مادي في التصنيف» لكي يشوه سير العدالة! إن الصدفة تصنع أشياء كثيرة: لقد وجد أنجيليني المذكرة أثناء ترتيب خوائجه بعد بضعة أيام من انتهاء تحقيق المفتش ماريون (2 تموز 1980).

رغم ضربة السوط التي أعطيت للتحقيق في قضية لوونغ بواسطة مقال الكانار انشينيه، فإن حماس قاضي التحقيق الجديد سرعان ما انخفض، يجب أن يتدخل حماس محامي الادعاء المدني، المحامي غونيل والمحامي جيرار غوز (نائب اشتراكي من مارماند) لكي لا يصدر قرار جديد بانتفاء وجه الدعوى.

واستمر بونغو مهووساً بهذه القضية. وأراد أن لا يتكلم بها أحد أبداً. واستمرت ليبرفيل تطلب من باريس إطفاءها ومنع الصحافة من الكلام عنها، فهناك أناس يدّعون أنهم من السلطات الغابونية، يوزعون رزم الأموال على الذين يعدون بكمّ الكنار أنشينيه. هناك شخصان على الأقل غادرا ليبرفيل وبحوزتهما حقائب مليئة.

إن محركيّ الجمعية الجديدة لأصدقاء الغابون، موريس أراما وفريد

أولمو، أحدهما يدعي أنه قريب من الأليزيه والآخر من جاك فوكار، قد قررا القيام بمبادرة لتطبيع العلاقات الفرنسية ـ الغابونية، فقررا في شباط (فبراير) 1983 الإسراع في لمس قضية لوونغ. فتقدما إلى أحد محامي الادعاء على أنهما رواد صداقة فرنسية ـ غابونية لا تشوبها غيوم. وبما أن هذه القصة تسمم العلاقات بين باريس وليبرفيل، فهما يريدان حلها، فطلبا بالتالي من محامي أرملة لوونغ أن يحدد مبلغ التعويضات التي كان يمكن أن تقبضها لو مات زوجها في حادث سير، وأخيراً، في 23 شباط (فبراير) جاء رسول بالطائرة إلى اجين، وسلم شيكاً مسحوباً على الكاربا (صندوق تأمين المحامين) قيمته مليون فرنك. وحصل على كتاب تنازل من الادعاء المدني، من السيدة لوونغ. هذه المبادرة، يبدو أن بعض أوساط السلطة تشجعها.

إلاّ أنه لم يهتم أحد لا من الشرطة ولا من القضاء، بشركة «هورروس» أو بمساهميها، مع أنهم يعرفون علاقة روبير لوونغ ونهايتها.

ولكنه من المسموح أن نتساءل إذا كان حصول تعيين روبير في مركز السفير في ليبرفيل عام 1979، هو بدوره، مرتبط بقضية لوونغ، مثلاً لقاء «خدمات اسربت»، لقد اتخذ هذا القرار في الواقع رغم تحفظات رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية وأعضاء الحكومة الذين علموا بالملف.

إن أفضل فرضية لتفسير جريمة فيلنوف سورلوت قد ترتكز إلى نشاط «زمرة الغابونيين». إن تحرك لوونغ العصبي، ووثائقه المحرجة وخطر اندلاع حرب خافية بين «زمرة السيدة» و«لوبي السيد» (خاصة في حال كانت ماري ـ جو حبلى بالفعل)، كل ذلك يهدد السلطة القائمة في الغابون، فإننا بشكل أو بآخر نستطيع القول إن العلاقة بين ماري ـ جو وروبير تشكل مدخلاً لزعزعة نظام بونغو.

إن جهاز الحركة في «اللوبي» كان قد توقع رغبات الرئيس الغابوني، فعندما يزول المزعج، تقوم «الزمرة» بممارسة ضغوط قوية على بونغو لكي يعيد إرسال المصعد. يمكننا أن نتصور أن الرئيس الغابوني لم يبك موت لوونغ، فالإشاعة تقول إن ليبرفيل قد تكون أظهرت امتنانها (مالياً) للذين نفذوا هذه «المأساة». ويبدو أيضاً أن البعض داخل «الزمرة» ذهب إلى حد احتمال

إزالة منبع كل المشاكل: أي ماري ـ جو.

هـذه الفريضـة تجعلنا نفهم المـوقف الغابـوني الـرافض تجـاه جيسكـار وتقوية وزن روبير وأصدقائه في ليبرفيل.

لنعود باختصار لهوروس التي نجدها في أساس قضية لوونغ:

تسلم مـوريس روبير مـركزه كسفيـر في أوائل تشـرين الثـاني (نـوفمبـر) 1979. فأصبح من الصعب أن يؤمن إدارة الشركة التي تحمي بـونغو وعـائلته وأملاكه في فرنسا بمجيئه إلى ليبرفيل، ألا يأخذ على عاتقه محلياً مسؤولية أمن بونغو ونـظامه؟ لقـد عين هنري مـوتان، أحـد معاوني روبيـر في المخابـرات، مديراً لهوروس في 30 تشرين الثاني (نوفمبر). كما أن التعاون مع دينار أصبح مزعجاً بالنسبة لسفيـر الجمهوريـة الفرنسيـة. فلو اكتشف صحافي بحّـاثة هـذه العلاقة من خلال سجل التجارة، فإنه قد يتوصل إلى نتائج مـزعجة تفضي إلى ذهاب السفير. لقد قبض روبير فعلاً أموالاً من بونغو، فهـو إلى حد مـا موظف عنده، هو حـارسه، وهـو ليس في الحقيقة مـوقعاً ومثـالياً بـالنسبة لـدبلوماسي مكلف الدفاع عن مصالح فرنسا. لقد قرر روبير إذن شطب ابن بـوب دينار من رأس مال هوروس، في 31 تشرين أول (اكتوبر) 1979، قبل ثمـانية أيـام من بدء وظيفته في ليبرفيل، وخاصة، بعد أربعة أيام من اغتيال روبيـر لوونـغ، إلاّ أن الإشاعة في ليبرفيل تقول ـ كما في القضايا السابقة ـ إن هذه التصفية كانت موضوع «عقد» بين بوب دينار والقصر الرئاسي.

والمرتزق بـدوره اتخذ احتيـاطه بـإجراء «عقـد» مع شخصين من منـطقة بوردو، من أجل أن يتلافى التوصل إليه. . .

إن تعليمـات موريس روبيـر الهادفـة إلى شـطب اسم دينـار من شـركـة هـوروس لم تطبق جيـداً، فابنـه ومساعـدوه لم يكونـوا حقوقيين جيـدين، فلم ينتبهوا إلى صياغـة عقد تصفيـة الحصص بين فيليب دينار وجـان ـ كريستـوف روبير. فالعقـد يذكـر شركـة «الخدمـات في فرنسـا وعبر البحـار» التي لم تعد موجودة قبل الإلغاء بعشرة أشهر!.

إن شركة هوروس لم تستمر بنشاطاتها حتى عودة روبير إلى فرنسا.

الفصل التاسع

التكتل ضد جيسكار

لقد كان تعيين موريس روبير سفيراً لفرنسا في الغابون بمثابة منعطف في العلاقات بين ليبرفيل وباريس، وفي الواقع لقد فرض بونغو هذا القرار على جيسكار. وكانت المرة الأولى التي يذكر فيها الرئيس الغابوني بوضوح اسم مرشحه ولم يتمالك الرئيس الفرنسي وأخرجه الغضب عن طوره.

هذه الواقعة دارت داخل قصر التجديد في مكتب بونغو الفسيح، عشية ليلة الميلاد عام 1978. وقد حضرها أربعة أشخاص: بونغو، جورنياك، ديلوي، وجيسكار الذي كان يؤثر بمكان أن يكون إلى جانب صديقه «دليل الصيد» موريس باتري، وكان هذا الأخير ينتظره بالفعل في «سيتي غاما» حيث كانت عائلة جيسكار تمضي على عادتها إجازه نهاية العام في ذلك المكان الساحر من جنوب الغابون.

وكان لجيسكار أيضاً مرشحه هو «بيكيه» سفير فرنسا في بنغي عاصمة امبراطورية أفريقيا الوسطى تلك، إلاّ أن بونغو لم يكن يريده. واقترح عوضاً عنه في بداية الأمر وبمباركة الأليزيه اسم «جان بول بونوا» غير أن هذا الأخير اعتذر عن قبول المنصب، فالرئيس الغابوني كان يريد رجل ثقة في ليبرفيل. و «ثقة» تعني في لغة بونغو رجلاً مخلصاً وسريع الحركة في حال وقوع تمرد داخلي. سفير يسارع لاتخاذ الإجراءات اللازمة الفورية دون الرجوع لباريس. ويعطي تحديداً أوامره لفرقتي التدخل المرابطتين خلف مطار «ليون مبا» الدولي لقمع المتمردين. وفي هذا الشأن يثق بونغو بروبير. فبين الرجلين معرفة عمرها 17 عاماً. وكان لرجل فوكار هذا قد قدم عبر تاريخه ضمانات كافية لتطمين بونغو خاصة في الفترة التي كان يمر فيها الباتيكي بمرحلة قلق.

وفي «ألفا» واصل الاهتمام عن قرب بأمن بونغو. بل اهتم أيضاً كما رأينا بأمن زوجة بونغو عبر شركة «هوروس».

ورغم كل «مزايا» روبير غير أن جيسكار ديستان اعتبر في الوهلة الأولى بأن هذا التعيين «مستحيل». واعتبرت الخارجية الفرنسية بدورها أن هذا القرار هو بمثابة استفزاز. فوحده بونغو يؤيده وكذلك بالطبع «لوبي الرئيس وجورنياك». وكان السفير ديلونين يأمل بالرحيل مع حقائبه في ابريل 79 ومن ثم في يونيو وبعدها في يوليو. . . فلقد كانت المشادات تدور وكان جورنياك يحاصر جيسكار الذي انتهى به الأمر للإذعان تحت إلحاح بونغو وفي يونيو غادر روبير «ألفا» لكي يقوم بدورة تدريبية في وزارة التعاون. واستلم مهامه في 8 نوفمبر. ولقد لزم الأمر عاماً على وجه التقريب من عناد بونغو لكي يفوز «بروبيرْ» الموعود.

وفي وقت كان العقيد السابق في مخابرات «السديس» يدخل فيها مكاتبه الواقعة على شاطىء البحر لم يكن بونغو قد هدأ من فورة غضبه. فلم يكن من السهل عليه قبول عملية «الباراكودا» التي نفذتها باريس في مطلع الشهر المنصرم ضد الامبراطور بوكاسا الأول. فقد كانت هذه العملية تعني أن الأليزيه (قصر الرئاسة الفرنسي) بوسعه في أية لحظة بإقصاء رئيس دولة أفريقي من منصبه في حال عدم استجابته للمعايير التي تحددها فرنسا. بالطبع كان بونغو يعتبر أن بوكاسا تجاوز الحد أكثر من مرة وسعى بنفسه أكثر من مرة للتوسط لديه. وفي بداية أغسطس نظَّم لقاءً في مكتبه بين جورنياك وبوكاسا.

وقد سعى مستشار جيسكار إلى جانب بونغو بإقناع الامبراطور بالتخلي عن عرشه. ولكن المارشال المدمن على الكحول دافع عن نفسه بحزم وقال إنه يخشى العوز مع عائلته الكبيرة. وكانت مطالبه متناقضة وعبثية. ووصل به الأمر في حمى النقاش أن اشترط امتلاكه مقهى ومطعم في فرنسا وكاد في إحدى فورات غضبه أن ينقضّ على جورنياك بالعصى.

لقد كان بوكاسا بذلك يوقع عهد تخليه عن الحكم. ورغم ذلك فإن بونغو لم ينظر بعين الرضى لوصول «دافيد داكو» على متن طائرة الجيش الفرنسي الترنسال التي أعلنت إذاعة «راديو فرانس» عن وصولها حتى قبل بداية الانقلاب الذي نظمه العقيد «دو مارول» مسؤول فرع «العمل» في مخابرات «السديس».

لقد كان وجود السفير روبير في ليبرفيل خير ضمانة لبونغو من وقوع هذا النوع من العمليات. فقد كان العقيد السابق في المخابرات الخارجية يتمتع بشبكة هامة من «المخبرين»، تتيح له الإلمام بكل ما يقال أو يشاع في باريس بشأن الغابون. فروبير كان الدرع الأمثل. وقد اتخذت السفارة الفرنسية عادة إبلاغ القصر بكل المعلومات السرية الصادرة عن الأليزيه ومخابرات السديس الخارجية ووزارتي الدفاع والخارجية والمتعلقة بأفريقيا. وواصل روبير كما في السابق بمراقبة الوحدات والهيئات المكلفة بأمن الرئيس الغابوني وهي مهمة كانت تتيح له رصد كل التحركات التي قد تحول في المستقبل إلى مؤامرات ولقد كان لتصفية «روبير لوونغ» أن قطعت الطريق على كل احتمالات المحاولات من جانب «تكتل اسيلي».

قبل وصول روبير إلى ليبرفيل عبَّر «لمبيني» في دورية «رسالة أفريقيا» عن موقف «اللوبي» إزاء السياسة الفرنسية في أفريقيا. وقد كشف لمبيني في مقاله عن صفقة تحويل الأورانيوم من النيجر. وختم بالقول: «هذه الرواية الشبيهة بقصص التجسس تثبت بأن «الأجهزة» لم تعد تمثل في أفريقيا ما كانت تمثله من 4 أو 5 سنوات. ففي تلك الفترة كان يوجد «اختصاصيين» فعليين لديهم معرفة جيدة بالمشاكل السياسية والاقتصادية الأفريقية، ومعرفة على الأخص بالأفارقة أنفسهم».

ومن النافل أن نشرح مطولاً المقصود «بالاختصاصيين». فقد عنى بهم المقال «روبير» وأصدقائه الذين أُبعدوا من جانب «ألكسندر دو مارنش» فور استلامه قيادة الدفة في «البيسين» (التعبير المتعارف عليه للدلالة على مقر المخابرات الفرنسية الخارجية السديس ومن بعد الدي. جي. اس. اي.) وبهذا الصدد يواصل مقال لمبيني: «منذ ذلك الحين، وبحجة التحديث قامت «السديس» بتجنيد شباب جامعيين وتكنوقراطيين تعوزهم أية خبرة، مما أسفر عن أخطاء في التحليل وسلسلة من النكسات في الأعوام الأخيرة...».

عند هذا الحد أفشى لمبيني عن مكنونه الفعلي: أي‌هما أن مخابرات السديس لم تعد موضع ثقة. فبالنسبة لنا نحن جماعة فوكارت الذين لديهم

معرفة فعلية بأفريقيا والأفارقة ينبغي خلق أجهزة أُخرىٰ موثوقة:

«إن الزعماء الأفارقة المعتدلون يعون تماماً هذا التطور غير الإيجابي. مما يفسر دون شك نية بعضهم باستحداث مكتب توثيق أفريقي خالص عمّا قريب.

ومن خلال معلوماتنا، نعتقد أن بوسعنا التأكيد بأن الأمر لا يتعلق بمنافسة مكاتب الدول الكبرىٰ في أفريقيا بل مجرد السعي لسد ثغراتهم المحلية...».

إن اللوبي كان لديه النية في الواقع إتمام ما كان قد عكف على بنائه قبل بضع سنوات وإلى جعل نموذج حكم بونغو مستقلاً بذاته عن حُماته الفرنسيين. إن «اختصاصيي» أفريقيا جعلوا من الغابون نموذجهم وقاعدتهم الخلفية. بهذا الشأن يقول لمبيني نفسه: «إن عنصر الاستقرار الوحيد في كل هذه المنطقة الهامة هو الغابون».

أقام السفير روبير في ليبرفيل دون أن يكلف نفسه لقاء زعيم مخابرات «السديس» دومارنش، وهو أمر غير مألوف... فباريس لن يكون لها من الآن فصاعداً يداً طولى على شراكة بنغو - روبير التي يساندها موريس ديلوني الذي سلمه بونغو مسؤولية شركة «اكوموف» إحدى دعامتي استثمار اليورانيوم في فرانس فيل (الدعامة الأُخرىٰ كانت شركة ألفا). إن الرئيس الغابوني كانت لديه كل الأسباب التي تجعله يعتقد أن وجود روبير المدير السابق لألفا هي خير ضمانة لحسن سلوك المجموعة النفطية الفرنسية.

إن روبير لم يتأخر في المجاهرة باستقلاليته ولم يتردد لحظة في تسمية الأشياء باسمها وفي إحدى المرات قال للكاتب الصحفي المختص بالشؤون الأفريقية كريستيان كاستيران: إن اختياري في موقعي الحالي لم يترتب على كوني انتميت في الماضي لمخابرات السديس. فأنا لم أتلق مهمة استخباراتية. لقد تابعت بكل بساطة، عن كثب المسائل النفطية وكانت خلافة ديلوني أمراً «عسيراً». فمصالح فرنسا في هذا البلد تقتضي عدم وجود فجوة بين الماضي والحاضر».

وفي الواقع لم يكن يوجد فجوة بين ديلوني وروبير. فقد كان كلاهما تلامذة في مدرسة فوكارت وتحولا إلى عناصر ـ مفاتيح داخل «اللوبي».

وعندما سئل روبير عن المنافسة داخل الساحة الغابونة بين أجهزة المخابرات الفرنسية ـ والذي يعتبر مقتل بوب بوسار في يونيو 79 إحدى تعبيراتها ـ أجاب بشيء من الكهانة: «لم يحدث أن أعرت اهتمامي لهذه المسائل بين الأجهزة. إن علاقاتي بجهازي القديم طيبة جداً. ولكن عندما نترك جهاز ما تقتضي القواعد بأن نفقد أية صلة به».

ومع وصول روبير عاد يحوم من جديد حول قصر الرئاسة الغابوني رجال أعمال ومال معروفين بصلاتهم السابقة بفوكارت، خاصة أشخاص مثل «فريد أولمو» و«بوجولان» تحديداً. لقد سعوا على سبيل المثال بيع طائرة تجسس تسمح في آن معاً بالكشف عن مواطن المواد الأولية... ولكن أيضاً عن رجال الكومندوس المتسللين إلى جنوب الغابون على مقربة من الحدود الكونغولية.

إن وجود روبير، ديلوني، أولمو، بوجولان، وديبيزي، ناهيك عن زعماء الحرس الرئاسي وعلى رأسهم ماريون قد أفزع بونغو. وكانوا يتذرعون باحتشادهم على هذا النحو بالذريعة الوحيدة التي استخدموها طيلة 20 سنة من عملهم وهي: أن الغابون مهدد «بالطاعون الأحمر» الذي تفشى في أنغولا، والكونغو، وساوتومي والبرانسيب، وهما الجزيرتان اللتان تقعان في عرض بورجانتيل واللتين سقتطا تحت النفوذ السوفياتي ـ الكوبي وطردتا أصدقاء ليبرفيل. وكانت هذه الذرائع تلقى أذناً صاغية لدى بونغو الذي كان يعرف مدى تأثير هاتين الجزيرتين في قواعده الشعبية. فأخذ على عاتقه التصدي لساوتومي التي وصفها «بحاملة الطائرات السوفياتية ذات المدافع الموجهة إلى ليبرفيل». وقرر بونغو شراء كل ما من شأنه أن يساعده على مراقبة ورصد أي تحرك في الجزيرة المواجهة. فناهيك عن طائرة التجسس التي تحمل اسم «ذات الأنوف» عمل أولمو وأصدقائه على وضع مشروع تغطية الغابون بأسره بأجهزة الرادار.

وفي لقاء مع كاتب هذا الكتاب صرح روبير: «أن مهمتي تقوم على

حمايةَ بونغو في الداخل كما في الخارج»... فمن الضروري أن تنجح التجربة، الغابونية. وينبغي أن يصبح النهج الغابوني على طريق التنمية الليبرالي نموذجياً. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات ساعدنا الغابون في عملية التنمية ويقوم بونغو بالمقابل بتعويضنا جهدنا. فهو لم يسبق أن رفض مساعدة فرنسا». وأثار روبير بهذا الصدد وجود قاعدة فرنسية في فرانس فيل والتي يدأب بونغو على نكران وجودها. كما أثار وجود القوات الفرنسية. يتابع روبير «نحن ننمو في الغابون بصورة سهلة وعذبة وبتنسيق تام مع بونغو. فالغابون يشكل بالتالي بيدقاً أساسياً في سياستنا الأفريقية...»، وشرح روبير دون حرج أهمية التغلغل العسكري الفرنسي في الغابون قائلاً: «لدينا فرقة مشتركة من أسلحة الجو والبر والبحر مختصة بالتدخل وفرقة مدرعات وفرقة مظليين وفرقة طائرات مروحية». هذا ناهيك عن أنه في عام 80 اعتادت 4 طائرات جاكوار على إظهار أنيابها 4 مرات في الأسبوع في ليبرفيل. ويشرح روبير ذلك بالقول «نحن حريصون على المجاهرة بحجم قوتنا»

وشرح السفير أيضاً كيفية تعبئة القوات الفرنسية التي لديها تعليمات بالبقاء سرية إنما يمكنها التدخل في حالتين:

ـ في إطار الاتفاقات العسكرية وبطلب من الحكومات المهددة في المنطقة ـ بطلب من بونغو، لمكافحة التخريب.

وبما يتعلق بالفرضية الثانية فإن بونغو هو الذي يحدد ماهية «التخريب» (ولكن بدا في الحديث أن روبير يعتقد أن بإمكان التدخل عندما يقدر بنفسه أن النظام في خطر ودون احتياج طلب من بونغو نفسه في حال غيابه أو وفاته...). وعلى أي حال فإنه بدى روبير «هيئة دائمة لرئاسة الجمهورية» لكي تتدخل دون إخطار باريس مقدماً. لكسب الوقت دون شك. فلا يوجد سفير يتمتع إذاً بمدى سلطات روبير.

والسفير يشرح الأمر دون تواضع مزيّف: «إن هذا يعود لشخصيتي فأنا أمتلك قدرة على التحليل، وأنا عسكري وصديق لبونغو.. مما يمكنني على

هذا النحو من قياس درجة الخطر الفعلي. . . فأنا أعمل قبل كل شيء على خدمة بلادي. وصداقتي مع أي طرف لا تعمي بصري مطلقاً. فأنا لا أرتبط مصلحياً مع أحد. . . ولأجل حماية مصالح فرنسا، ينبغي أن أكون شديد القرب من الرئيس بونغو، ونحن تربطنا ثقة متبادلة».

إن هذه اللغة الصريحة تثبت مدى الاختراق في الاتجاهين بين سياسة البلدين. وكان روبير تجسيداً لهذا الواقع. فهو يكشف فوق ذلك عن جوهر مهمة العسكريين الفرنسيين في الغابون والتي لا تقوم فحسب على حماية النظام من التهديدات الخارجية ولكن على التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلاد. ووجود القوات الفرنسية يشكل العماد الذي يستند إليه نظام الحزب الواحد. فهي تحويل دون أي تطور يأتي من الشعب. وهذا النظام الذي خلفته فرنسا يستمد استمراره من صانعه. ولكن هذا الطابع الأساسي للعلاقات بين باريس وليبرفيل يجري تغليفه بنوع من العفة من الشريكين إلى حد أن كليهما يعتبر أن الجانب الأمني أمر مكتسب وليس موضع جدل. واليوم كما بالأمس يتيح هذا الأمر لبونغو أن يعتبر أنه في موقع قوة بالنسبة لباريس كونه يزودها بموادها الأولية ويعيرها قواعده. وبالمقابل على باريس أن تجامله لأنه يشكل ورقة أساسية لفرنسا. هذا في وقت تقبض فيه فرنسا بأيديها على كل الأوراق الأمنية لبونغو. . .

كان روبير يعتبر سياسة جيسكار شديدة الميوعة ويقول في ذلك: «لا أحد يريد الكتابة لسفير فرنسا لكي يحدد له مهماته. . »، «لدينا مصالح ندافع عنها وينبغي أن ندافع عنها حتى النهاية. . . ينبغي مواجهة كل الأمور وينبغي تحديد سياسة واضحة، سياسة معلنة بوضوح. . .».

إن العقيد السابق في مخابرات السديس يؤكد بأنه يخدم رئيس الدولة بكل إخلاص. ويؤكد لصحيفة لوماتان: «في عام 1968 كنت ديغولياً، وتظاهرت مع مالرو في جادة الشانزليزية يوم 30 مايو. وخلال كل حياتي كانت كلمة خدمة لها صدى هام بالنسبة لصبي مثلي». وجيسكار؟: «أنا لا أطرح أسئلة على نفسي. إنه زعيم الدولة وأنا أخدمه بكل إخلاص فانطلاقاً من اللحظة التي قبلت فيها أن أخدم فأنا لا أطرح أسئلة».

الأمر ليس بالطبع على هذه الدرجة من الوضوح الذي يعلنه روبير. هل ساهم بصورة نشطة في تدهور العلاقات بين جيسكار وبونغو؟ وعلى كلٍ فإن ليبرفيل غدت منذ ربيع 1980 ساحة صراع حامية بين طرفي الغالبية في الحكم في ذلك الحين أي جيسكار وشيراك. ولم تلاحظ الأليزيه المناورات الكبرى الجارية في ليبرفيل مثل شهر مارس. فلقد لعب جان ـ ماري دوزييه رئيس صندوق المصرف الزراعي في منطقة كوريز، مسقط رأس شيراك، دور نائب خزينة حزب التجمع من أهل الجمهورية (حزب شيراك) وحاول أن يقوم بعملية سمسرة على النفط الذي تشغله شركة ألفا ـ الغابون. أما المفتاح الذي يفسر هذه القضية فهو الحصول على أموال سمسرة لصناديق الشيراكيين. وقد أخطرت الأليزيه وزير الصناعة، أندريه جيرو، الذي أمر على الفور بفتح تحقيق وقد بذل الوزير أقصى جهوده لأنه كان على اقتناع بأنه في حال ألقى صنارة الصيد لا بد أن يعلق بخيطها «ألبان شالادون» رئيس «ألفا وكيتان» والذي كان يشن ضده حرب دون هوادة. ولكن جيرود إكراماً لحزب شيراك لم يوقع شالادون في شراكه إنما أوقف عمل شبكة «دوزييه» ولكن هذا الأسلوب لم يحل دون طرح مشكلة تمويل الحملات الانتخابية بعنف بعد مضي بضعة أشهر.

بعد وصول روبير إلى ليبرفيل، سعى بعض الليبراليين المقربين من جيسكار عرقلة عودة «شبكات فوكارت» ذات السطوة الفائقة. وكان بونغو منذ مارس 1976 قد نجح بمعاونة ونصيحة مجموعة مصغّرة من الليبراليين الفرنسيين والغابونيين بإعطاء صبغة أخلاقية نوعاً ما على التقاليد الاقتصادية الغابونية. لقد استمر الفساد أسلوباً في إدارة الأعمال إنما بحدود أقل افتضاحاً. وقد شكلت «الأزمة» حافزاً أساسياً لهذه الفضيلة المستجدة.

بين نهاية عام 1979 وبداية 1980 استعاد الصقور عادة تحليقهم فوق قصر التجديد... وقد أفرز الصراع الفرنسي ـ الفرنسي حول بونغو في 27 مايو 1980 عن خلق جمعية فرنسا ـ الغابون. وقد حلت هذه الجمعية بديلاً لجمعية الصداقة الفرنسية الغابونية التي كان يديرها خلف موريس روبير في

شركة «ألفا» المقدم جان بيار دانييل. وكانت الأهداف التي تنشدها الأليزيه من هذه الجمعية هي تقليص نفوذ الشركة، والسفير روبير على العلاقات الفرنسية ـ الغابونية وإلى تعزيز ثقل جيسكار في هذه العلاقات. وكانت الأهداف الرسمية المعلنة لهذه الجمعية هي التالية:

ــ مساعدة وتطوير نشوء علاقات وثيقة وصدوقة بين فرنسا والغابون على الأصعدة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ــ إعلام الرأي العام الفرنسي بجهود التنمية التي تقوم بها الدولة الغابونية وإنجازاتها في جميع المجالات.

وكانت أول مهمة اضطلعت بها الجمعية هي تنظيم حملة هامة لدى الأقلام الصحفية النقدية لبونغو والغابون. وكانت الموضوعات الضمنية التي بثها «الغابونيون الجدد» هي لصق كل الأخطاء والتجاوزات للأشرار المتحلقين حول الرئيس الغابوني أي كل أعضاء شبكات فوكارت أي تحديداً «روبير ودبييزه مروراً بالحرس الرئاسي وامتدادتهم الغابونية مثل لويس غاستون ومايلا وبول موكامبي تحديداً». وكان لسان حال القرينان الفرنسي الغابوني الصاعدان يقول: «ساعدونا على تنظيف اسطبلات اوجياس» ومن أبرز وجوه هذا التاير الجديد البيريانغاري وبول بوري وهو صاحب دار طباعة استقر في الغابون وغدا مستشار بونغو للشؤون الإعلامية. إن العزيمة على تغيير صورة الغابون المقيتة لم تكن تعكس فحسب الرغبة في إعادة التوازن بين القدماء والجدد في الغالبية الرئاسية إنما كانت تعد العدة تحسباً لاحتمالات فوز اليسار في الانتخابات المقبلة في مايو 1981. فالليراليون كانوا مقتنعين بأن وصول ميتران الممكن إلى سدة الحكم من شأنه أن يبدل الكثير من العادات القديمة.

إن نشاط هذه الجمعية لم يقف عند حد صياغة العلاقات العامة فالناطقون باسم «الغابون الجديد» كانوا يسعون لتكييف الواقع الغابوني وفق الأوصاف التي يبثونها في الصحف. وكانوا يعتقدون بأن الاهتمام الذي يوليه بونغو لنشاطهم هو بمثابة التزام من جانبه. وكانوا مخطئين في ظنهم لأن

الرئيس الغابوني كان يصغي بنفس الاهتمام لآراء روبير وأصدقائه الذين كـانوا ينتقدون في آن معاً سياسة جيسكار والانفتاح الذي يدعو إليه بعض مستشاريه. وكـان بونغـو قلّما ينحـاز لطرف دون آخـر. كان يصغي ويسعى لفهم عـلاقات القوى من حوله كيما يكيّف على الـدوام موقفـه. ولكنه كـان يعرف أن هـامش منـاورته إزاء القسـاة في «اللوبي» المكلفين بأمنـه ضئيل جـداً. وأن في حال إغضابهم يمكن أن «يفجروه». ونتيجة هذا الحرص لن يذهب بونغو بعيـداً في إجراءاته الليبرالية.

إن تشكيلة جمعيـة فرنسـا ـ الغـابـون كـانت تعبّـر عن عـلاقـات القـوى الحقيقي داخـل اللوبي لكن الليبراليين لم يـأخذوا ذلـك بعين الاعتبار. وكـان يرأسها جان ـ بيار فوركاد وزير المال السابق ونائب رئيس الاتحاد الديموقراطي الفـرنسي (حزب جيسكـار) ورئيس منتدى آفـاق ووقائـع. أما البـان شـالادون رئيس «ألفـا اكتيان» فـاكتفى تجنباً للحسـاسيات بـرئاسـة لجنـة أربـاب العمـل ورئيس اللجنة التنفيذية جان ـ بول بونـوا وهو من أنصـار جيسكار أيضـاً. ومن بين الأعضاء الفرنسيين لهيئات الجمعيّة هذه كان يوجد جيسكاريون مثل: غويو ـ بوشام ودومر وبوري، وشيراكيون مثـل: مارث وديلوني، واشتـراكيون مثـل: بونتيون وبوساك... وإذا كـانت هذه التـركيبة الـذكيةِ لا تعكس الثقـل الفعلي لتيـار المتصلبين في اللوبي إلاّ أنها كـانت تشكـل واجهـة مقبـولـة في فـرنسـا نفسها.

إن إعـادة فرز التـوازنات على هـذا النحو الـذي اضـطلعت بـه رئـاسـة الجمهورية لم يؤدِ إلى تهـدئة صـراع النفوذ الفـرنسي ـ الفرنسي الـدائر حـول بونغو. فالمنتجات التي كانت أكثر رواجـاً في قصر التجـديد في هـذه المرحلة (1980)، كانت تلك التي توفـر المزيـد من الأمن للنظام والمـزيد من تحسين صورته وسمعته. ففيما يتعلق بالجانب الأول كان الفوكـارديون يحتلون المقـام الأول دون منـازع. أما فيمـا يتعلق بالجـانب الثاني فـإن لائحـة بـائعي الجنـة للغابون كانت طويلة نذكر منها:

ـ «شركة كاتراس» للعلاقات العامة التي نجحت منذ عمليتها الأولى في

بيع تحقيق دعائي لمجلة «غولت وميلو». وفي وقت لاحق نجح موريس أراما في بيع ملف دعائي من 40 صفحة لمجلة الاكسبرس.

ـ مكتب دانييل فيربو الذي «باع» بمساعدة الغابونيين موسيرو وثيل الغابون نفسه لرجال الأعمال الفرنسيين.

ـ جمعية فرنسا ـ الغابون.

ـ موريس روبير نفسه السفير الفرنسي نشط كثيراً بدوره لبيع «الغابون ـ السلعة». فدفع شركة «بوبليك إس. أ.» قدماً على اعتبارها بنظر سفير فرنسا الشركة المثالية والأكثر أهلية وثقة لكي تأخذ بيدها حملة العلاقات العامة لبونغو. لاحظوا أن مؤسس «بوبليك. إس. أ». هو باتريك دفيدجيان، صديق جورج البريتيني في نفس الخندق. في ذلك الوقت اتصل روبير بالعقيد السابق «غارد» رئيس شركة الصحافة عبر القارات، وعضو سابق في قوات «الصدمة ـ 11» التي عملت لحساب المخابرات الخارجية السديس وشبكات فوكارت. وكانت هذه الشركة تحصل على هذا النحو على كل الأنباء الخاصة والسرية حول عملية «باراكودا» فيما ينبغي في اكتوبر 1979. هذه المرة كان روبير راغباً بترتيب «ضربة ماهرة» خلال الانتخابات الرئاسية لعام 1981.

ـ وعلى مستوى أقل أهمية، صحفي أفريقي هو الزائيري بويينا كابوي والرئيس السابق للمكتب الغابوني لمكافحة التدخل هو العقيد غروفل اهتما أيضاً بالصورة الإعلامية لبونغو.

خلف هذه المعركة التي كانت تدور رحاها «لبيع» بونغو على أفضل السبل كانت تهدر الأموال الطائلة. والرئيس الغابوني الذي لا يفهم الشيء الكثير في أساليب عمل الصحافة كان يسقط لقمة سائغة في أيدي صانعي الأعاجيب وكان يدهش بعد أن يكون قد استثمر عشرات الملايين في مساعدة بعض الصحف الفرنسية مباشرة أن يقع فيها على مقالات تذم عائلته والتقاليد الغابونية.

وقد بدأ اهتمام بونغو بمقالات الصحافة الفرنسية وحساسيته لها يتعاظم

مع وشوك موعد الانتخابات الرئاسية. فالرئيس الغابوني هو عملياً ممثل له دور حاسم في السياسة الفرنسية. ولم يكتف بإعطاء رأيه حول تعيين هذا أو ذاك من الوزراء (هو يؤكد صراحة أنه مسؤول عن تعيين الوزير روبير غاليه) أو تعيين هذا أو ذاك من السفراء (ديلوني وروبير مثلاً) أو تعيين هذا أو ذاك من كبار الموظفين. كان يتدخل حتى في المناورات السياسية التي يطبخها البعض للبعض الآخر. ومن هذا القبيل حاول في لحظة معينة أن يعدّل من موقف شيراك العدائي لجيسكار. ولكنه كان يتسلى أيضاً بلعبة التنافس بين الاخوة الأعداء للحصول على رضاه..

إن مرشح بونغو كان شيراك، ولكنه غدا مجبراً على التنسيق مع الطرف الذي كان ميله له يتضائل شيئاً فشيئاً أي جيسكار ديستان. كان بونغو يتهم ديستان بالتراخي ويتهمه بأنه السبب في تدهور الوضع السياسي في أفريقيا. وبلغت الأمور أقصى مداها في نهاية الثمانينات عندما عّبر بونغو عن أسفه لعدم قيام فرنسا بممارسة مسؤولياتها إزاء تشاد بل ذهب حد القول: «إني أُدين فرنسا لأنها تخلّت عن تشاد وتركت شعبه نهبة للتقاتل».

إذا كان بونغو يصعد أكثر فأكثر لهجته النقدية ضد جيسكار، غير أن هذا الأخير كان رئيساً للجمهورية الفرنسية ويمكنه بهذه الصفة أن يقوم بما يشاء ضده. وكان بونغو طوال بضعة أشهر يرفض الاستجابة للدعوات الملحة التي كان ينقلها له جورنياك ومن ثم «مارتن كيرش» الذي خلفه في أمانة الأليزيه، لزيارة باريس؛ فقد كان الرئيس الغابوني يعتقد أن هذه الزيارة «غير مجدية» و«حساسة» لأنه كان يعرف عن كثب أن جيسكار إنما يطلب إليه على هذا النحو أن يقترع لصالحه. وفي نهاية الأمر قبل بونغو لتجنب حادث دبلوماسي مع الأليزيه أن يحضر إلى باريس في بداية اكتوبر. وعلى الفور حصل شيراك على جولة رسمية لبونغو في بلدية باريس. وقبل وصول صديقه بأسبوع شن حملة صحفية علنية على السياسة الأفريقية لجيسكار. أما فيما يتعلق بآراء جيسكار حول المثلث الفرنسي ـ العربي ـ الأفريقي أو العلاقات بين الشمال

والجنوب فعقّب عليها شيراك بأنها «ثرثرة ليس إلاّ».

إحدى نقاط الخلاف التي تم تناولها خلال زيارة بونغو الرسمية لباريس هي استبدال طائرته الـ «غرومان» التي سقطت في «نغاوندير ي» في بداية شهر فبراير المنصرم. وكان موريس روبير يشجع بونغو على طلب طائرة «مستير» عوضاً عنها ويقول له إن جيسكار سيقبل في نهاية المطاف. وكان لدى بونغو حجة قوية فهو قد أعار طائرته ليؤدي خدمة لجورنياك أي لفرنسا... (وكان فيما بعد أن نفذ ميتران نفسه طلب بونغو كي لا يوسع شق الخلاف مع ليبرفيل).

وخلال هذه الزيارة نفسها شرح بونغو، الذي كان يخطط لكي يغدو زعيماً لمنطقة أفريقيا الوسطى قلقه ومخاوفه. ونجح في الحصول على التزام عسكري أقوى من فرنسا؛ وتقرر أن تقوم الطائرات الفرنسية بدوريات فوق الغابون 4 مرات في الأسبوع. ووعدت باريس أيضاً بتنمية التعاون العسكري مع ثلاث دول: أفريقيا الوسطى ـ الكامرون والغابون.

عقب هذا اللقاء بفترة وجيزة صرح بونغو للكاتب: «يقال لي دائماً: السيد الرئيس نحن نعتمد عليك... وبعد ذلك الكل يهاجمني... والأنكى من ذلك يضطلعون بسياسة موازية أُخرى»... الأمور إذاً كانت قد تعقدت كثيراً بين جيسكار وبونغو.

في مثل هذه الظروف أخطر الأليزيه مرة أُخرى في بداية 1981 بأن أموال النفط الغابوني تتدفق إلى خزانة حزب شيراك «التجمع من أجل الجمهورية»! وزاد من غضب الأليزيه أو «اللوبي الغابوني» وعلى رأسه سفير فرنسا كان يلعب ورقة انتكاسة جيسكار في الانتخابات المقبلة. وكان الرئيس الفرنسي يعرف بحكم موقعه معنى هذا الاصطفاف، إذ أنه خلال الانتخابات التشريعية لعام 1978 كسب موريس ديلوني غالبية أصوات «الفرنسيين في الخارج»... وكانت قرابة خمسة آلاف اعتماد انتخابي قد تركت بيضاء وملئت بأصوات الفرنسيين في ليبرفيل، وقد جرى توزيع هذه الأصوات بإشراف تجمع الفرنسيين في الخارج على الأقلام الانتخابية التي كانت تواجه

فيها «الغالبية» عقبات. وإذا كانت القوة الضاربة الغابونية قد وضعت نفسها في خدمة شيراك هذه المرة، غير أنها كانت قادرة أن توجه ضربات قاسية جداً لجيسكار.

في ليبرفيل وأثناء زيارة لوزير التعاون روبير غالي رافقه فيها «مارتان كيرش» سكرتير الأليزيه بين 5 و8 فبراير 1981 عبّر هذا الأخير للوزير عن استياء جيسكار من المساعدة التي يقدمها بونغو لخصمه شيراك. والتطمينات التي قدمها الغابونيون لجيسكار لم تكفه فكان يتصل بين الحين والآخر في ليبرفيل. وقد بلغت القضية حداً استدعت عقد اجتماع في غرفة الرئاسة الغابونية وتشكّلت بعثة أوفدت إلى باريس لتهدئة روع الأليزيه.

وقد جرى تقديم مذكرة للأليزيه يوم 27 مارس بيد نائب رئيس الوزراء جورج روري، ووزير الدفاع ابن أخ بونغو «جوليانٍ مبوهو». ووجود هذه الرسالة الهامة كشف النقاب عنه في كتاب «أمراء الجمهورية» في أبريل 1982. ولكن صحيفة «لوكان، انشنيه» نشرت نص الوثيقة في 13 أكتوبر 82 (انظر الملاحق).

هذه المذكرة التي احتفظ «قصر التجديد» بنسخة عنها تلخص بوضوح طبيعة العلاقة الغامضة التي تربط بونغو بزعيمي الغالبية في ذلك الوقت. ولكن هذه المذكرة لا تعكس بدقة الحقيقة. فتحت ضغوط جيسكار «بونغو خان» شيراك وشالاوون. واخترع سيناريو لتهدئة من كان في موقع رئيس الجمهورية الفرنسي، والذي يستطيع برغم احتياطات روبير وأصدقائه أن يفوز مرة أخرى بسدة الحكم. فقرر بونغو غسل يديه من قضية التمويل الغابوني لحملة شيراك. وضحى بوزير نفطه وببعض موظفي شركة ألفا ـ في وقت يستحيل أن نتصور إمكانية قيام مثل هذه العمليات دون ضوء أخضر منه. وفضلاً عن ذلك قام بونغو بتخفيف حجم المبالغ التي قدمت لصديقه المرشح شيراك. وبعد أن قام بونغو في المذكرة بامتداح وتقريظ جيسكار والتعبير عن إعجابه به وصداقته معه اعترف بأن 2 مليون فرنك قد أُرسلت بالفعل لحزب «التجمع من أجل الجمهورية» ولكنه نسب العملية لشركة ألفا اكيتان التي اقتطعت المبلغ من

«حساب النفط الذي يتم تسويقه للغابون».

في الفترة التي تمت فيها صياغة هذه المذكرة كانت شركة «سوكاب» التابعة «لألفا ـ الغابون» تقوم وحدها بإنتاج 70٪ من النفط المخصص لألفا وكان مقرها «نوفيل ابريد» بمنأى عن الضرائب العالية ويمكن أن نتصور أنها قامت بنقل شحنة أو أكثر ذهبت عائدات السمسرة فيها لجيوب حزب شيراك عبر حساب مصرفي في سويسرا. ففي ذلك الزمن كانت عادة «البقشيش» ملازمة لأي صفقة نفطية. وإذا ما كانت الصفقة قد تمت على هذه الصورة فإن «ألفا» أو بالأحرىٰ الرجل المسؤول عندها عن تسويق النفط الخام ويدعى «فيرني» يجهل على الأغلب وجهة «الكوميسيون». فهو قد أرسلها لحساب الغابون أي لبونغو.

والأرجح أن تكون نعم بونغو قد وزعت بواسطة شركة «بتروغاب» النفطية الغابونية وعلى يد تحديداً «بروس رابابور» الرجل الأساسي في هذه القضية. ويمكن أن نلاحظ بسرعة أن العجز في الشركة المذكورة يوازي الهبات الغابونية للأحزاب السياسية الفرنسية أي حوالي 20 مليون فرنك، وقد حصل الشيراكيون على حصة الأسد (حوالي نصف المبلغ) ويأتي الجيسكاريون بعدهم ولكن أيضاً الميثرانيون. . . . ذلك أن جيسكار رفض بين الدورتين الأولىٰ والثانية الأموال الغابونية ليقتص من صديقه الغابوني «ذي الوجهين».

وإذا كان شالادون غير متورط في هذه القضية التي أغضبته إلى أقصى الحدود فذلك لا يعني أن الأمين السابق لخزانة حزب الاتحاد الديمقراطي الجمهوري قد قدم معطيات شخصية لشيراك. غير أن تلك حكاية أُخرىٰ.

إن المذكرة التي قدمت يوم 27 مارس 81 تسند دوراً أساسياً للوزير الغابوني الكسيس مبوي مبوتزيت، مما أعطى فيما بعد حجة لبونغو لكي يدعي فيما بعد أن هذه الوثيقة مزوّرة: فأقسم قائلاً: «ليس من المعقول مطلقاً أن أُعطي ثقة لوزيري ليقوم بمثل هذه العملية».

ولكن، وبغض النظر عن هذه التفاصيل، فإن المذكرة تثبت تورط بـونغو في العلاقات الداخلية لفرنسا: فالرئيس الغابوني «يبذل كل ما في وسعه ليؤمن انتصار صديقه الرئيس فـاليري جيسكـار ديستان. . . » كمـا تضمنت المذكـرة. كما أن بونغـو أعطى نصـائح لشيـراك بالاعتـدال والليونـة. . . الذي التـزم بأن يفعـل ما قـاله الـرئيس الغابـوني له. . .»، كمـا أتى في المذكـرة أيضاً. هـذا الاهتمام الغابوني بالانتخابات الرئاسية الفرنسيـة ثبت رسمياً بعـد مضي ثمانيـة أيام على الخطوة الغابونية لدى الأليزيه. فبـونغو نشـر عملياً يـوم 3 أبريـل في صحيفة «الوحدة» الغابونية مقالاً حول هذه الانتخابات.

في المقال يعرب بونغو عن دهشته، بعد أن يؤكد بالطبع على عدم رغبته في التدخل بـالشؤون الفرنسيـة، من أن المرشحين الفـرنسيين يتجاهلون قـارة بكاملها ويضربون صفحـاً عن أهمية النـزاعات الحـالية والمقبلة التي تشهـدها أفريقيا، فهم لا يثيـرون موضـوع القارة السـوداء إلاَّ لكي يُتحدثـوا عن «قضايـا سخيفة». . .

كتب بونغو:

«إذا كان معظم المرشحين يجعل من ديغول مرجعاً له، فإنهم ينسون بأن زعيم «فرنسا الحرة» قد أولى اهتمامه بأفريقيـا منذ 18 يـونيو 1940؟ أمـا اليوم فنحن بعيدين كل البعد عن الاستقلال السلمي الذي طرق ديغول. . .

«إن أكثـر من 100 ألف فرنسي يعيشـون ويكسبون رزقهم في أفـريقيا. وهم معنيون مباشرة بالسياسة الأفريقية لفرنسا!».

ويختم بونغو مقاله ملوماً بأن نتائج الانتخـابات تحسم أحيـاناً عبـر بضعة مئات بل حتى عشرات الأصوات.

ولسوء المصادفة فإن فرنسوا ميتران هو الذي كُتب له النجاح.

الفصل العاشر

الاستمرارية في ظل التغيير

في ليبرفيل، عشية 10 مايو 1981، كان العديد من الغابونيين يتحلقون حول أجهزة الاستماع - إذاعات وتلفزيونات - لترقب نتائج الانتخابات الرئاسية. فهنا كما في سائر المدن الأفريقية. وبعد معرفة النتائج عمَّ الحزن والمرارة في قصر التجديد وفي فيلات بارونات النظام. ولكن البهجة طفقت في «الأحياء» ولدى كل الذين طفقوا فجأة يحلمون من جديد. وكانت هذه المشاعر على تناقضها من الجانبين تعبر عن طابعين لواقع واحد: فالحياة السياسية الغابونية ترتسم إلى حد بعيد في باريس. فبونغو ربيب فرنسا التي وضعته في السلطة وقوّت عضده ودعمته بحاجته لعسكريين وعملاء فرنسيين ليبقى في السلطة - وهامش مناورته تبدأ من حيث تحدها باريس وبمقدار ما تكون مختلف مراكز القرار - الأليزيه والسديس، والتعاون والجيش - متفقة فيما بينها حول هذا القرار. وهو أمر نادر على كل. فالخلافات الفرنسية بديهياً مجال حرية بونغو وهو غدا سيداً في حرفة دق الأسافين بين كل معسكر والإفادة بعد ذلك من هذه التناقضات.

وقد كان بونغو مثله مثل خصومه، يعتبر بأن التغيير في باريس من شأنه بعث الخلل أو خلق العوائق أمام النظام والأسلوب المتبع في الغابون والذي منذ التدخل العسكري الفرنسي عام 64، فالرئيس كان خائفاً وكذلك سفير فرنسا موريس روبير. فقد حارب روبير طوال عمره «الخطر الأحمر وكان يطارده ويتعقبه بصورة مبالغ فيها حتى عند حدود «حزب التجمع من أجل الجمهورية وداخل المياه الجيسكارية نفسها!».

إن خصوم بونغو الضمنيين، والذين لزموا الصمت طوال زمن مزيد عادوا يحلمون. وكان الوزير السابق جان مارك الكوه يجسد هذا التيار. وقد كتب في 9 يوليو 1981 لصديق فرنسي يقول: «إنني مضطر للتساؤل إذا كان الحكم الحالي الفرنسي يقيس بصورة كامنة أهمية رصيد الأمل والحماس الذي أحدثه

مجيئه في أفريقيا ولكن أيضاً سهولة كسر هذا الرصيد وإعطابه». ويتساءل صاحب الرسالة «إذا ما كان السيدان فرنسوا ميتران وغاستون ديفير. . . يعتقدان أن بوسعهما أن يتجاهلا، دون إثارة خيبة ظن واسعة، النتائج المؤسفة التي جلبتها سياسة الحماية الديغولية عن أفريقيا، وذلك تحت الحجة الكاذبة بضرورة الحفاظ على توازن مزعوم لا يهدده في الحقيقة سوى الظلم القابع في مؤسسة الحكم.

في باريس بدأ الاشتراكيون يتسلمون تدريجياً مقاليد الحكم وجهاز الدولة. والغابون لم يكن يشكل ملفاً ملحاً. هذا رغم أن مبعوثي وأصدقاء الغابون كانوا يقرعون كل الأبواب لمعرفة استعدادات فرنسوا ميتران ومحيطه إزاء بونغو.

إن نصوص الحزب الاشتراكي كانت تعتبر عملياً بمثابة نداءات واضحة للثورة. وكان محيط الرئيس الغابوني يأمل بأن لا يكون ميتران يشاطر المختصين بالشؤون الأفريقية في حزبه آرائهم. وكان موضوعان أساسيان يشغلان بال بونغو بالطبع وهما مشكلة أمنه التي يضطلع بها عسكريون فرنسيون موجودون في ليبرفيل. والمشكلة الثانية وهي مرتبطة بالأولى تتعلق بنوايا باريس إزاء معارضيه.

وشكل تعيين «عني بن» في الأليزيه بشرى خيرّة لليبرفيل. فإن يكون مستشار ميتران للشؤون الأفريقية ماسوني فإنما في ذلك تطميناً للماسونيين الغابونيين الواثقين من إيجاد لغة مشتركة معه.

إنما كان وصول «جان بيار كوت» إلى وزارة التعاون، على العكس من ذلك أمراً يستدعي القلق. ولم يكن الغابونيين يحبذون على الإطلاق «جان اوديبر» مدير غرفة الوزير الشاب والذي وقف في مواجهتهم أكثر من مرة في الماضي.

إبان الحملة الانتخابية سعى «ألبير بنغاري» المدير الشاب للصحيفة الحكومية «الوحدة» ومدير غرفة بونغو الخاصة إلى التقرب من الأليزيه ومن الحزب الاشتراكي.

وكان بنغازي الرجل الملائم. فقد كان من القلائل الذين توقعوا وأعدوا لوصول ميتران للحكم. وسعى منذ بداية 1980 مع أصدقائه في جمعية فرنسا ـ الغابون إلى إعطاء صورة جديدة عن الغابون. محملين «لوبي فوكار» كل ذنوب إسرائيل. . . وبونغو. ونسب إلى هؤلاء العباقرة الأشرار كل عمليات الفساد والتجاوزات. لدرجة أن الغابون في ذلك الوقت كان مثله مثل «جانوس» يمثل وجهين. يوحي أحدهما بأن الغابون بلد عادي وكان المدافعون عن هذا الغابون الجديد يؤكدون بأن حملة التنظيف الكبرى قد بدأت بالفعل.

لقد تجرأت صحيفة «الوحدة» في ربيع 1981 على تقديم الحملة الانتخابية الفرنسية بصورة موضوعية. بل إن الصحيفة الحكومية تركت باب الاحتمالات مفتوحاً لفوز اليسار. وقامت قائمة السفير موريس روبير وأصدقائه وكذلك الحرس الرئاسي وبعض الغابونيين (مثل راويري ومابيلا) وعبروا لبونغو عن غضبهم إزاء خيانة بنغاري وأصدقائه اليساريين لدرجة أنه عندما اقترح أحد هؤلاء على بونغو عدم إغفال الاشتراكيين من دعمه المالي للحملة الانتخابية الفرنسية لم يبد بونغو حماسه. وقال له منذراً قبل أن يفتح حقيبة حديدية كبرى أفريقية موضوع في غرفة صغيرة ومخفية بحاجز حديدي متحرك خلف مكتبه الهائل: «إنك تتحمل كل المسؤوليات». ومن هذه الحقيبة المكتظة بالبنادق والرشاشات ورزم الأوراق النقدية أخرج الرئيس عدداً هاماً من الرزم، ما من شأنه ما يملأ حقيبة يد متوسطة الحجم. أما المرسل إليه فهو شارع سولفارينو حيث مقر الحزب الاشتراكي. وفي شهر أبريل اقترح الغابوني الموفد حقيبته المليئة على أحد ممولي الحزب الاشتراكي. وكان واثقاً إلى حد بعيد أنه سيعود بالحقيبة إلى مرسلها. ولكنها قبلت. . .

وهكذا عاد الغابوني ممتلئاً بالفرح والثقة بالمستقبل، لأن بلاده قد راهنت على ثلاثة من المرشحين الجديدين: شيراك جيسكار وميتران. وانتظر نتيجة الدورة الأولى. ورجع مرة أخرى بين الدورتين بحقيبة مالية أكبر بكثير وقبلت أيضاً إنما من جانب محاور آخر. إن انتصار ميتران كان له وقع الفاجعة

بالتأكيد على جزء كبير من محيط بونغو، ولكن كل الاحتمالات بقيت ممكنة. .

وأخذ اشتراكيو بونغو يحاصرون «بوليت ديكرين»، السكرتيرة الخاصة لفرنسوا ميتران، والتي تعتبر صديقة للغابون حيث إن زوجها الصحفي في صحيفة لوموند يحظى بعين الرضى في ليبرفيل. وأقام هؤلاء صلة مع «غي بن» وكذلك استخدم نائب رئيس جمعية فرنسا ـ الغابون، النائب الاشتراكي روبير بونيثيون وبيار بوساك من أجل إقامة صلات مع مركز العصب الحساس لجهاز الدولة الفرنسية. وشيئاً فشيئاً غدا رئيس ألفا اكيتان «البان شالادون» الذي عرف كيف يتحول مع الموجة الصاعدة إلى جانب الاشتراكيين، وسيط النظام الغابوني لدى الأليزيه. وقد شرح شالادون الأهمية الحيوية التي يتمتع بها الغابون لتجمع شركاته ولفرنسا أيضاً. وقدم للحكم الجديد نصائح ضرورية برأيه للحفاظ على هذا النظام: «بونغو صديق لفرنسا ويخاف من كل المهتاجين الاشتراكيين. . . وقد لا يكون بعيداً عن تفكيره الابتعاد عن باريس ولعب الورقة الأميريكية. . .».

ولم تكن تقع من بونغو روح الطهارة لا في نظر وزاوة التعاون ولا في نظر قيادة الحزب الاشتراكي. فقد كان يجسد بالنسبة لهم كل غموض السياسة الاستعمارية الجديدة التي كانت تمارس في ظل العهود البائدة. وبالنسبة للرئيس الفرنسي كان الغابون «وكراً للمرتزقة» ولم يكن بونغو من الذين يحبذون الاقتراب منهم. ولكن السياسة لا تستند إلى الأحكام الأخلاقية فحسب. والوضع في الغابون هو جزء من الإرث الذي خلفه أسلافه. والغابون أيضاً هو ورقة رئيسية لفرنسا. فلا ينبغي لا في ليبرفيل ولا في أية دولة أفريقية أخرى من دخول المناورات زرع البلبلة والخلل. هذه الرسالة بلغت ليبرفيل عبر عدة قنوات. وبدأ سكان قصر التجديد بالتنفس من جديد.

فرنسوا ميتران يعرف أفريقيا جيداً. فقد شغل منصب وزير فرنسا ما وراء البحار في حكومة بليغين في 1950 ـ 1951. وكان على صلة دائمة بعدد كبير من الزعماء الأفارقة عبر قنوات حزبه الذي آوى فيليكس هوفوي بوانييه في ظل الجمهورية الرابعة.

بعـد أن أمضى فـرنسـوا ميتـران عـدداً من السنـوات في قيـادة الاتحـاد الفرنسي شرح ميتران في كتاب بعنوان «على حدود الاتحاد الفرنسي» الأسباب التي تدفعه إلى الاهتمام بأفريقيا.

كان يعتقد بأن «إصرارنا العنيد على البقاء في الهند الصينية يسيء لآفاق سياستنا الأفـريقية، الـوحيدة المجـدية. . . فـامتلاك ثـروات الأرض الدفينـة، وتنمية التعليم، وتحديد العملة، والرقـابة على المصـارف، واحتلال المنـاطق الاستـراتيجية، والجيش والـدبلوماسيـة. . . ما هي النقـاط الأسـاسيـة المهملة والمعرضة للتهديد». وختم ميتران فصل كتـابه الأول المعنـوَن «أفريقيـا أولاً»، بالمقطع التالي:

«إن أمن وحماية والـدفاع عن أفـريقيا تـوجب علينا التـزامات؛ فـالسلام المـدني والسلم الاجتمـاعي ليست أقـل الشـروط للوجـود الفـرنسي في هـذه القارة. ينبغي أن نقول لحلفائنا بأن هذه المنطقة هي مجـالاً حكراً علينـا، وأن نقول للأفارقة بأن هذا المجال هو أيضـاً مجالهم، هـذا على ما أظن يعـادل البدء منذ البداية».

فهل ما تزال فرنسا تعتبر الحفاظ على السلام المـدني والاجتماعي أمـراً إلزامياً عليها؟ إن ديغول وكذلك الرئيسين اللذين أعقباه فرضوا بـالفعل السـلام المدني في الغابون. ولكن لَيس أي سلام. بـل تحديـداً «السلام الفـرنسي». وفي عام 1981 سرعـان ما أخـطرت الأليزيـه حلفاءهـا الأفارقـة بأنهـا ستحترم بدورها كل العقود السابقة بمعنى أنها تعتبر الأنظمة التي فرضتها فـرنسا بـالقوة بالأمس أنظمة شرعية.

وهكذا باسم مبدأ عدم التدخل، شرع الاشتراكيون تدخـلاتهم الماضيـة في الشؤون الأفريقية وشرعوا في فتـح الحوار مـع «المستبدين الصغـار» الذين كانوا بالأمس محط إداناتهم. فالدفاع عن مصالح فرنسا العليا كان يلقي جانبـاً بالمبادىء الكبرى.

ومع ذلك فإن النقاش ظل مفتوحاً حتى نهايـة عام 1982 . ورحيـل جان بيار كوت عن وزارة التعاون كان يرمز إلى عـودة فرنسـا لسياسـة أفريقيـة ليست

مغايرة في أسسها للسياسة التي كانت تخاض منذ مطلع الجمهورية الخامسة. إن مستنقعات أفريقيا وخاصة مستنقعات الغابون كانت وما تزال أرضاً خصبة لتكاثر العادات القديمة».

بعد مضي 15 يوماً على انتخاب فرنسوا ميتران. فتح لوبي الغابونيين شركة مناوراته الكبرى. في 25 مايو 1981 بعثت السفارة الأمريكية في ليبرفيل المذكرة التالية إلى واشنطن:

«إن الرئيس عمر بونغو يشعر بالقلق الفظيع بعد انتخاب فرنسوا ميتران لرئاسة الجمهورية الفرنسية. وهو مقتنع، وبعد أن أجرى محادثات مع السفير الفرنسي في الغابون موريس روبير، بأن الرئيس الجديد سوف يستعين بالحزب الشيوعي الفرنسي للمشاركة في السلطة. وقد أفهمنا بأن سياسة تحالف اشتراكي ـ شيوعي في فرنسا سوف يكون لها وقع الكارثة على العالم الحر، وهي بمثابة انتصار تاريخي للحركة الشيوعية الدولية، ينبغي محاربته بشتى الوسائل الممكنة. وهو مستعد، في إطار ما تسمح به إمكاناته إلى المساهمة بذلك عبر التنسيق والتعاون الوثيق مع الإدارة الأمريكية، وهو يعتزم إثارة هذا الموضوع مع الرئيس نفسه، بغية التوصل إلى إتفاق جدي قد يسفر عن قرارات محسوسة وإيجابية.»

«من جهة أخرى فإن الرئيس الغابوني قد أخطرنا بقلقه أيضاً لجهة مستقبل علاقاته بفرنسا على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهو مقتنع بأن الاشتراكيين ـ الشيوعيين يريدون سحب القوات الفرنسية المرابطة في الغابون وفق إتفاق رسمي وشرعي موقع بين الحكومتين، «مما يشكّل خطراً كبيراً على أمننا وسيادتنا واستقلالنا لأن بلادنا ستغدو عرضة لمخاطر الأنظمة الشيوعية وعملاء موسكو» ـ وذكر في هذا المجال أيضاً دول مثل أنغولا والبينين والكونغو ـ وينبغي ألاّ ننسى أيضاً تغلغل العملاء المخربين الذين قدموا من بلدان أخرى تابعة للمد الشيوعي أو التطرف الديني. ولكن حتى في حال بقاء القوات الفرنسية في الغابون، فإن الرئيس بونغو لن يعد يشعر بالأمان معها، لأنه لا يعرف إذا كان بوسعه الاعتماد عليها في حال ما

تعرضت بلاده أو استقلاله لخطر خارجي أو لتخريب شيوعي داخلي بهذا السبب فإنه مصمم على إثارة ونقاش هذه المسألة بصورة مفصلة ودقيقة على أمل أن يجد في واشنطن نوعاً من الإجابة المطمئنة، والخيار المعقول.

«إن الرئيس راغب بزيارة فرنسوا ميتران. إلاَّ إذا ما أُثيرت في هذا السبيل العقبات، وهو لا يظن ذلك بسبب المصالح الفرنسية الهامة في الغابون، خاصة في مجال النفط والثروات المنجمية الأخرىٰ التي تقوم باستثمارها مباشرة الشركات الفرنسية والتي وعده أربابها بدعم قيّم...»

«للأسف، إن كل المعلومات التي يتلقاها من أصدقائه الجيسكاريين وغيرهم من الأوساط تجعل منه متشائماً للغاية...»

«لقد تلقى رسالة من مبعوث من الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان تنصحه بالحفاظ على أعصاب باردة ولكن تحذره في نفس الوقت من مآرب السلطة الجديدة في فرنسا والتي من أهدافها الإطاحة به واستبداله بنظام ملحق بنظامهم الاشتراكي الشيوعي. ويمكن أن نتوقع طلب من الرئيس بونغو لبحث إمكانيات التعاون العسكري مع الرئيس [رونالد ريغان]. وإرسال بعثة عسكرية أمريكية إلى ليبرفيل. فهو دون أن يقول لنا ذلك أوحى لنا به بوضوح».

نكر بونغو أنه تعرض لمسائل أمنية مع ريغان خلال زيارته لواشنطن في يونيو 1981: «لا رئيس الولايات المتحدة ولا أنا مثلنا ذلك». إني أتحدى أياً كان أن يزعم بأننا تناولنا مشاكل أمنية. كان من المفترض أن يستقبلني ريغان في شهر أبريل، ولكن وقع هذا الحادث الذي تعرفونه، وقد أجبرنا على تأجيل الرحلة إلى شهر يونيو. هل تعلمون بأنه عندما انتخب كارتر، كنت أنا أول رئيس دولة يلتقيه في البيت الأبيض؟ وخلال مدة ولايته حدث أن التقيته أربع مرات. وماذا إذاً، هل تلاحظون وجود جنود أمريكيين هنا؟ مضى على وجودي في الحكم 14 سنة. لدي جيش يحميني، فلست بحاجة لجنود أمريكيين!» هذا التصريح أولى به بونغو لصحيفة لوماتان وقال: إنه لم يتحدث في واشنطن إلاَّ عن جانب المشاكل الاقتصادية الثنائية.

سواء كانت زيارة بونغو لأمريكا لعبة قمار أو لم تكن إلاّ أنه نتيجة وقوعها قبل بضعة أسابيع من موعد لقائه الأول مع فرنسوا ميتران، قد أثّرت على الأليزيه. فكل التقارير التي وضعتها مخابرات السديس، وشالادون، والمبعوثين الغابونيين حول مخاطر انجراف بونغو باتجاه الولايات المتحدة، بدأت تؤخذ على محمل الجد.

قبل بضعة أيام من وصول الرئيس الغابوني إلى باريس، في نهاية يوليو 1981، انفجرت قضية مذبحة «اوريول» واتهام بيار دبيزيه زعيم مخابرات الساك. وامتلأت الصحف الفرنسية بمقالات موضوعها الصلة بين دبيزيه وبونغو. لقد أتاح حمام الدم للصحفيين أن يلهموا أقلامهم في وقت لم يكن فيه الهدوء الصيفي ملائماً للعناوين الرنانة. وكانت الفرصة مواتية لكشف النقاب عن قضية لوونغ، وأحداث القتل التي أسندت لمحيط بونغو. وحكايات عديدة من سجل المرتزقة... فالوحل الغابوني ارتفع إلى السطح...

وقد ركزت الصحف في عناوينها العريضة على «الحدث الساطع» محادثات بونغو مع الاشتراكيين. وكان الرئيس الغابوني تنتابه عاصفة غضب كلما قرأ مقالاً حول قضية لوونغ التي استمرت في تسميم العلاقات الفرنسية ـ الغابونية[1]. كان يعتقد أن خنق هذا الحادث الشنيع قانونياً قد طمسه للأبد. وها هو ينبثق للسطح مجدداً أثناء زيارته لفرنسا تحديداً!. الواقع أن بونغو كان يرى في ذلك الدليل على اهتزاز ثقة الاشتراكيين به. وكان يظن أو يصوّر لنفسه، بأن السلطة تستطيع إذا ما شاءت كتم صوت صحافتها.

وخلال مقابلته في الأليزيه مع ميتران، أثار إذاً قضية لوونغ وسجن دبيزيه. ووفق أقوال مقرب من بونغو، فإن الرئيس الفرنسي حاول تطييب

(1) إن كل مقال كان يثير مشكلة في الواقع بين ماري جوزفين، وزوجها بونغو. إذ إن ماري كانت تسخر من عدم نفوذ زوجها وتأثيره على أصدقائه الفرنسيين الغير قادرين على التحكم بصحفهم.

خاطره. فقد نصح بونغو بعدم الرد على أسئلة الصحفيين فيما يتعلق بهذه القضية. وفهم الغابوني أن الأليزيه سوف تقوم بإخماد النيران خلسة. وفهم أيضاً أن صديقه دبيزيه سيفرج عنه قريباً. وقد حصل ذلك بالفعل في بداية سبتمبر. . .

ولكن وقوع سلسلة من «الكوارث» تباعاً جعلت الغابونيين يتشبثون بفكرة أنه إذا كانت الأليزيه حسنة النوايا عليهم، غير أن اشتراكيين آخرين عازمون على زعزعة النظام. وصحيفة لوكانار انشنين نشرت في آخر شهر يوليو معلومات جديدة حول قضية لوونغ. وهي أن رجال شرطة فرنسيين خدموا ساعات إضافية لمراقبة ماري ـ جوزفين بونغو في بداية شهر فبراير 1979 وذلك تحت إشراف مسؤول «الساك» بيار دبيزيه. وفي 31 يوليو يوم زيارته لقصر الأليزيه اندلع خبرين كان لهما وقع الصاعقة على بونغو الأول أن وزارة التعاون أعلنت عن فتح تحقيق لتحديد دور بيار دبيزيه الأمين العام لجهاز مخابرات الساك (جهاز العمل المدني) والمتورط في قضية لوونغ. وإذا ما كان يشغل في نفس الوقت دور مستشار تقني لدى الرئيس الغابوني عمر بونغو. ورفضت وزارة التعاون الإدلاء بأي تعليق واكتفت بالإجابة أنه ينبغي انتظار نتائج هذا التحقيق. الخبر الثاني الفاجع والذي أذاعته وكالة الصحافة الفرنسية فيفيد بأن وزارة العدل وجهت مذكرة إلى محكمة «اجين» من «أجل الحصول على معلومات إضافية وحول تقدم التحقيق الذي طلبه قاضي الاتهام في قضية روبير لوونغ العشيق السابق لماري جوزفين بونغو زوجة الرئيس الغابوني عمر بونغو». إن هذين الخبرين بلغة الحكم الغابوني يعنيان بأن كوت وبادنتير وزيري ميتران يتربصان شراً ببونغو.

في الطائرة التي كانت تقله إلى ليبرفيل عثر بونغو في صحيفة «جريدة الأحد» على مقال مسهب «حول الخيوط الغابونية في مذبحة اوريول» وحيث تسرد الصحيفة قضايا حساسة. وانتابت بونغو حالة غضب شديد. وبدأ يصرخ: «إنها المؤامرة». «هذه ازدواجية». «هذه لغة مزدوجة». ووعد بالانتقام. وبدأت زوجته تدفعه باتجاه قطع الصلات والجسور مع باريس دفعة

واحدة. وقد لزم الأمر كل حنكة «غي بن» رجل أفريقيا الجديد من أجل تهدئة روع بونغو بعض الشيء خلال رحلته إلى ليبرفيل في بداية أغسطس.

ولكن مستشار ميتران لم يلاحظ جيداً الأفخاخ التي زرعها اللوبي الغابوني للاشتراكيين. وفي وقت كان فيه السفير روبير أحد المسؤولين الأساسيين عن تدهور العلاقات الفرنسية الغابونية، فإن «بن» فور عودته لباريس قام بحملة لإبقائه في منصبه. وقد وصف الصحفي بيار بيارن في صفحات جريدة «لوموند» المناخ الذي كان يشاع في ليبرفيل خلال هذه الفترة:

«يبدو في الواقع أن بعض الأوساط المالية والبوليسية الفرنسية في العاصمة الغابونية والذين تربطهم علاقات وثيقة بالغالبية السابقة يبذلون جهودهم بصورة منتظمة من أجل إرباك العلاقات بين باريس وليبرفيل وذلك سعياً للمحافظة على مواقع شخصية قد تتضرر، في النهاية، من عملية إرساء السياسة الفرنسية الجديدة في أفريقيا.

«إن بعض الأعضاء السابقين المعروفين في «الأجهزة الاستخباراتية» والذين اتخذوا من الشركات الفرنسية قناعاً لهم طوال أعوام عديدة عبر فروعها المحلية، يبدو أنهم لعبوا دوراً فعالاً في نسج المؤامرات مع تواطؤ مأجورين فرنسيين أيضاً يعملون حالياً في أجهزة أمن الغابون.»

«بعد فوز ميتران في الانتخابات الرئاسية شرع أعضاء هذه المجموعة الصغيرة في خلق المخاوف لدى الرئيس الغابوني، عارضين عليه مقتطفات من الصحف الفرنسية ومروجين أمامه لفكرة أن شخصيات فرنسية حاكمة تعتزم جدياً الإطاحة بنظامه لصالح معارضة يصعب على كل تحديد ماهيتها، وملاحظة وجودها».

بمناسبة أعياد الاستقلال (17 أغسطس) أعلن بونغو أن الحكومة الجديدة سوف تضع على عاتقها بصورة أساسية أن تواصل وضع يدها على الثروات الوطنية، وينبغي أن تتفاوض مع الشركات الكبرى الموجودة في الغابون ـ أي شركة مناجم الأوغووي (كوميلوغ) وشركة مناجم اليورانيوم في

فرانسفيل (كوموف)، وألفا ـ غابون، وشيل ـ حول رفع أسهم مشاركة الدولة الغابونية في الرأسمال الاجتماعي لهذه الشركات». بونغو هذه المرة يقوم بمساس مصالح فرنسا ويأمل على هذا النحو دفع الحكومة الفرنسية إلى المزيد من تليين مواقفها.

إن مناورة «لوبي الغابونيين» واضحة تماماً. فبمهاجمة الشركات التي يعتبر رؤسائها أشرس المدافعين عن بونغو ومهاجمة أعضاء اللوبي والمساس بأهم مساهم في هذه الشركة وهو الدولة الفرنسية أراد بونغو أن تصيب سهامه قلب باريس وفي نفس الوقت تذكية مصداقية الانذارات العديدة التي وجهها شالادون ومسؤولين آخرين عن الشركات الفرنسية في الغابون. هذا الهجوم بدأ يعطي ثماره في محيط فرنسوا ميتران.

في ليبرفيل، واصل «الصقور» دفع بونغو إلى طرق الطاولة بقبضته وكانوا يتذرعون بأن الموقف الغامض للحزب الاشتراكي الفرنسي ولوزارة التعاون إنما يشجّع المعارضة الغابونية إلى الاطمئنان وإلى تنظيم اللقاءات، وإلى التصوّر أن السلطة بمتناول يدها.

وقد عقد بونغو مؤتمراً صحفياً في نهاية شهر سبتمبر، لكي يضع النقاط على الحروف. هذه بعض المقتطفات منها:

«إني لن أحيل نفسي للتقاعد في سن السادسة والأربعين. إن التلميحات الضمنية في هذا الصدد عارية عن الصحة. إنما أريد أن ألفت انتباه الشعب الغابوني إلى وجود بعض الأشخاص في بعض المحافظات الذين يفكرون بصورة طوباوية فإنه طالما هناك رئيس وزراء أو رئيس حكومة موجود، فيعني أن الرئيس سيرحل. وكيف سيتم ذلك؟ ينبغي الشروع في التجمع على مستوى القبيلة ومستوى المحافظة سعياً للقول: في الغابون يوجد معارضة. أنا أعرف أن هناك مستائين وأناس يشعرون بالمرارة. ولكن بما يتعلق بالمعارضة. فإني هنا. أنتظرها بالمرصاد. ولكني لن أذكر أسماء هاتين المحافظتين: (حيث وقعت اضطرابات، الملاحظة للمؤلف)...

«ولكني أظن أن هناك من يفهم ما أقول: هؤلاء الذين يعتقدون بأن

ساعة التغيير قد حلت، هؤلاء الذين يعتقدون بأن تغيير السلطة يمر عبر الصداقات مع الخارج. . .

«أنا لم أعتمد على دعم الخارج. والحال، أننا نرى في هذه اللحظة، أشخاصاً يقومون خلسة بتوزيع جهودهم عبثاً هنا وهناك سعياً للحصول على روابط مع الخارج والحصول على دعم يهدف، كما يقال، تشكيل أحزاب مدعومة من الخارج لأن الأوان قد آن. وأقول عبثاً لأن كل تحركاتهم تصلني. فليعلم هؤلاء أن بونغو هنا. ليل نهار سوف يجدونني. إن الاستقرار الذي حصلنا عليه بألف تضحية وتضحية، وكل ما فعلناه في إطار الحزب الديمقراطي الغابوني منذ عام 1968. لن أسمح لأحد، وأقول جيداً لأحد مساسه. وأظن أنني قلت هذا في كتابي «بأني سوف أكون سلطوياً إذا لزم الأمر، دون أن أكون مستبداً. سأكون إنسانياً دون أن أكون ضعيفاً».

«ولكني لن أسمح لأي كان أن يعيد النظر بالاستقرار والثقة التي تنعم بها بلادنا. وإني أتوجه لهؤلاء الذين يتعلمون فنون السحر ويختبئون ويستخدمون أطراف أوراق صغيرة، وأرقام هاتف، وأقول لهم إنهم يضيعون الوقت. وإني أقول لهذه الدول التي تظن أن بوسعها زرع البلبلة في الغابون، عبر البحث عن معارضين، أقول لهم إنهم مخطؤون».

«لا يوجد أحد لا غنى عنه ولا أحد منزّه. أنا أعرف أن وقتي سيجيء؛ وربما وتحت دهشة الجميع، ورغم سني، سأقول: حسناً، أيها السادة. هذا ما اقترحه عليكم. . . ولكن كل ما سنعمله سوف نقوم به في إطار مؤتمر 1979 . . .».

«ولكن فليعرف الجميع جيداً أن هناك بعض العناصر المنتمية لمحافظتين [وولن نتيم واوغوي لولو، المؤلف] في الغابون. وإني أترصدهم. إذاً أقول وأعني ما أقول بأنه إذا كانت بعض الدول التي تتغذى من إرث قديم وتريد أن تلعب دوراً أبوياً في الغابون. فهي مخطئة. وإذا لزم الأمر أن أُدينها علناً فسوف أفعل في الوقت المناسب. ولكن في الوقت الحاضر أعتبر بأنهم

أطفـال يتسلون. وهم يتسلون لأنهم صغار في السن. ينـظرون إلى النـار التي هنا، بالقرب منهم ويبتهجون. ولكن في اليـوم الذي يقتـربون من النـار سوف يحرقون أصابعهم، وعند ذلك سوف يفهمون».

الإنذار الموجه للمعارضين والذين يساندونهم في فرنسـا واضح. بـونغو سوف يقمع أي محاولة احتجاج.

ثم عـاود بونغـو طرح فكـرته لـزيادة الإسهـام الغـابـوني في الشـركـات الفرنسية: ذلك جواب الراعي للراعية كما يقول المثـل: فالحكـومة الاشتـراكية تقوم بالتأميم في فرنسا وينبغي أن تفهم بأن الحكومة الغابونيـة تتبع في بـلادها نفس النهج:

«لسنا نحن الذين شئنا التأميم. هنـاك طاولـة، يوجـد عليها طعـام؛ قلنا للطفل: هذا ما ينبغي أن تأكله. قلنا له: عليك أن تتناول ثـلاث معالق بـطاطا هذا يكفيك. ثم يأتي يوم نقول له: يمكنك أن تأكل كل البطاطا».

مـاذا على هذا الـطفل أن يفعـل؟ أعليه أن يـأكل كـل البطاطـا ويـأخـذ مخزونه منها؟ أم عليه أن يستمر في أكل المعالق الثلاث؟.

«قالوا لنا هناك تأميمات. ووجهت إلينا الانتقادات أمام المحافـل العليا، وفي بعض الأوساط الفرنسية، بأن الغابون يخسر ماله... فتباً له... فانطلاقاً من وعيي ومن منطقي مع نفسي لن أقوم بتأميمـات. نحن قلنا: إن في الـوقت الحاضر على الأقل، سوف نأخذ حصصاً هامة، أقول هامة وسوف نسلم بعض المهام لغابونيين...».

إن الـرئيس الغابـوني يظهـر هنا كـل الحيلة والمهارة السيـاسية، القـادر عليها.

ولكن؛ الجـزء الأكبر من أحـاديثه للصحـافة الفـرنسية «مكـرسّة» لحملة تدور في فرنسا ضد شخصه وضد «الدولة الغابونيـة». إن هذا المقـطع يستحق أن نعرضه بالكامل لأنه يـظهر تمـاماً كيف تـظل هذه القضيـة حجر الـزاوية في

العلاقات الفرنسية الغابونية:

«لقد كنت أكن على الدوام احتراماً خاصاً للسلطة الرابعة، أعني الصحافة، وبخصوص الحملة التي كان علينا أن نخوضها، أظن أنه لا ينبغي أن نخلط الأمور؛ هناك الدولة. وهناك الصحفيون. إن ما يتساه الصحفيون هو أنه يوجد قوانين فرنسية تقول إنه لا ينبغي شتم رئيس دولة أجنبي. وإني في هذا الأمر مختلف مع الحكومة الفرنسية، لأني أعتقد أن هذا القانون لم يلغ والصحفيون يتسلون بإهانة زعماء الدول دون أن تقوم الحكومة بردة فعل.

«في القمة الفرنسية ـ الأفريقية المقبلة في باريس، سأثير هذا الموضوع، لأني أعرف بأن كل الزعماء الأفارقة يشاطروني رأيي في هذه النقطة. ولكني لا أريد أن ألقي اللعنة على الحكومة الفرنسية لأني أعرف رغم كل شيء هناك على ما يبدو حرية صحافة. إنما هذه الحرية لها حدود مع ذلك.»

«لو كانت الصحافة الفرنسية تكتفي بالتهجم على بونغو رئيس الجمهورية، على الصعيد السياسي لكنت أرغمت نفسي على الفهم. إنما ما يصدمني، وما يوشك أن يقطع طريق العودة، هو أن الصحافة تتهجم على بلدي، على عائلتي، على زوجتي، وأطفالي وعلى كل الناس. والأدهى من ذلك هناك نوع من الإيهام في القول بأني مساهم في هذا العمل أو ذاك. . . . وبصراحة أعتبر ذلك استفزازاً. هناك أمران عزيزان عليَّ: بلدي وعائلتي، عندما تُهاجم عائلتي وتحديداً زوجتي حول مسائل لا أساس لها، وحول توافه من كل حدب وصوب بهدف النيل مني لأنهم يعرفون أنهم لا يستطيعون على المستوى السياسي مهاجمة الغابون فيقومون عندها بمهاجمة السيدة الأولى للغابون للنيل من بونغو. ولكل هذا فإني أعطي الحق لأحد زملائكم الذي تساءل عن حق إذا ما كان القصد من كل ما يجري هو زعزعة النظام الغابوني.»

«ولكن، وإذا قيل ذلك، فإن العلاقات الفرنسية ـ الغابونية جيدة بالرغم من قذفي بالإهانات وقذف زوجتي والغابون بشتائم الصحفيين. فالصحافة، كما يقال، حرة في فرنسا. ولكن وعلى ضوء هذا القانون الذي يمنع

الصحفيين من شتم زعماء الدول الأجانب أطرح على نفسي هذا السؤال: أين هي الحكومة الفرنسية وماذا تفعل حيال هذا الموضوع؟.

وللمناسبة أريد أن أنتهز هذه الفرصة لأقول لهذه الصحافة البعيدة عن أية موضوعية إعلامية، قول أكرره دائماً، «الكلب يعوي والقافلة تسير». فالعلاقات الفرنسية ـ الغابونية، على ما يرام وستظل على ما يرام. وفي هذا الوقت أن الكرة في الملعب الفرنسي، لأن الصحف الفرنسية هي التي تهاجمني وتقذفني وتمرغني في التراب. ولكني لم أقل شيئاً. ولم أرد. وتركت الصحافة تفعل ما تفعله.

«إذا كانت الحكومة الفرنسية تعتبر أن الصحفيين ينبغي أن يستمروا، رغم هذا القانون، بشتم الزعماء الأفارقة، فسوف تتسنى لنا الفرصة التفاهم والاتفاق مع رئيس الجمهورية الفرنسي. ولكني لا أظن أن هناك تدهور في العلاقات، كما قيل، فكلمة تدهور قوية للغاية. ولا ينبغي المبالغة. . .».

ورداً على سؤال من أحد الصحفيين الذي سأله إذا ما كان سيحضر القمة الفرنسية ـ الأفريقية التي ستنعقد في باريس نهاية اكتوبر قام بونغو باستطراد هام حول محيطه الشهير:

«لقد كثر الحديث عن محيطي. وبالفعل ينبغي أن نتحدث عن ذلك لأنه يوجد دائماً محيط سواء كنا ملوكاً أو رؤساء أو حتى مدراء مؤسسة. إن ما يميز النظام الغابوني هو هذا المحيط الرائع. ففي حزبنا يوجد أشخاص يفكرون بمنطق رأسمالي وآخرون بمنطق اشتراكي وآخرون بمنطق شيوعي وآخرون بمنطق ماركسي. وآخرون «بدون رأي». وهناك أيضاً من يفكر بمنطق وطني أو تقدمي وطني. كل هذا متشكّل فيما اسميه «الصقور» و«الحمائم».

«فالصقور» يعتبرون أن رئيسهم وزوجته أُهينوا، وأن الغابون مُرِّغ في التراب من قبل الصحافة الفرنسية. إذاً بالنسبة لهم لا ينبغي أن يتوجه رئيسهم إلى هذا المؤتمر الذي سينعقد في باريس.»

«أما «الحمائم» وعددهم للأسف قليل، فيقولون: «السيد الرئيس إنك

أظهرت على الدوام «شهامة في النفس»، فلا ينبغي عليك إذاً أن تنساق وراء لعبة الصحافة، التي تبشر بالخطأ لتتعرف على الصواب والتي تختلق المزاعم». ويعتقدون إذاً أنه لا ينبغي أن آخذ بعين الاعتبار ما يقال.

«ومهما يكن من أمر، يمكنني أن أقول لكم، بالرغم من كل شيء، بأنه يوجد «صقور» و«حمائم»، وقراري الأخير، الذي أعلنه عليكم، بأني سوف أشارك في القمة الفرنسية ـ الأفريقية».

وأخيراً، يكرر بونغو، بمهارته المعهودة، تهديده باللجوء لأصدقاء جدد: «ولكن الأصدقاء، لدي!، فكل السفارات والبعثات الدبلوماسية في الغابون هي صديقة لنا! فمن اللحظة التي تختار بها إقامة علاقات دبلوماسية مع الغابون، نغدو أصدقاء للغابون. وهؤلاء كثر. لقد تسنى لي خلال حكمي أن زرعت القارات الخمس وعقدت فيها صداقات.

«لقد قلت دائماً بأن الغابون بيت من زجاج، نرى ما يجري داخله، كما في خارجه. وقلت إن الغابون منزل ذو عدة أبواب. فإذا ما شاء باب أن يغلق يمكننا فتح باباً آخر. فعلى الأقل يوجد كلمة «ولكن». إن الغابون اختار، على غرار العديد من الدول، الفرنسية كلغة رسمية والفرنسيون استثمروا في هذا البلد بهامش من الأرباح الفاحشة بالطبع، ولكن أظن أن الحكومة الحالية ستعكف على دراسة هذا الأمر.»

«لكي أكمل جوابي بدقة أقول: إن أصدقاءنا كثر وسنعمل على تنمية هذه الصداقات وتكثيفها. نحن لا ندّعي أن لدينا صديق واحد. فلا ينبغي أن يكون لنا صديق واحد في الحياة. وبما أني مخلص جداً لصداقاتي، لا أحب أن يكون لي 50 صديقاً للمظهر.»

«ينبغي أن يكون لدينا أصدقاء موثوقين. أظن أنه، وحتى ثبوت العكس فرنسا هي بلد مخلص، في بعض المجالات».

وقام صحفي غابوني بإحياء الموضوع سائلاً: «إذا كان محور باريس ـ ليبرفيل مستمراً في وضعه المتميّز، فهل يمكننا أن نتصور وجود محور آخر إلى جانبه أشد تميزاً هو محور واشنطن ـ ليبرفيل؟.

يجيب بونغو: «ولكن محور باريس ـ ليبرفيل لا يشكو من أي تردي أو أي مرض. فالفرنسيون موجودون في الغابون. وفعلوا ما يقدرون عليه. الآن لا أعرف إذا كانوا سيستمرون. ولكن محور ليبرفيل ـ واشنطن موجود أيضاً وعلينا أن ننميه.»

« ولماذا تطرحون السؤال عليَّ؟ تحدثوني عن محاور. ولكن لفرنسا محاور عديدة أيضاً. وفي هذه اللحظة بالذات، الرئيس ميتران يتواجد في العربية السعودية. وهي بلد عربي تربطها علاقات طيبة جداً بالغابون. إني زرت العربية السعودية زيارة رسمية. وأنا أذهب بصفتي مسلم إلى هناك دائماً.»

«الرئيس السابق جيسكار سبق أيضاً وزار هذا البلد. وأنا ألاحظ قيام وزراء فرنسيين بزيارات عديدة لواشنطن ولغيرها من العواصم. فلماذا تريدونهم أن يذهبوا إلى أي مكان ولا تريدون لنا ذلك؟ فما تسمون هذا إذاً استعمار جديد أم نظام أبوي؟ أعتقد أننا مستقلون. فعندما تقول لي فرنسا: «السيد الرئيس بونغو. أنا لا أستطيع أن أعطي الغابون ما يطلبه، عندها سأتوجه لبلد آخر!»

«الغابون، صدقوني، فتاة جميلة، فاتنة، رائعة الحسن، يرغب جميع الرجال مراودتها عن نفسها. . . . فإذن، هنا ينبغي أن نتنبه للأمر لأن خسارة صديق ستكسبنا عشرة أصدقاء!».

أقيل السفير موريس روبير في نهاية الأمر، رغم الانطباع الطيب الذي

تركه لدى غي ـ بن. وقبل أن يغادر ليبرفيل، ألقى حجرا ضخماً في مستنقع الاشتراكيين، من خلال مقابلة مع مجلة «باري ماتش». جاء فيها:

«إن قادتنا الاشتراكيين أتوا متأخرين عن زمنهم 25 سنة؛ وهم ما زالوا جامدين عند سياسة ما قبل 1958. وهم منذ ذلك الحين يسجنون أنفسهم في مختبرات، وضعوا في آنياتها مبادىء ديمقراطية كبرى، وأفكاراً كبيرة سخية، وشيء من الحقد، وشيء من المرارة. بعدها خلطوا هذا المزيج، وهم اليوم مقتنعون بأن لديهم وصفة سحرية يريدون تطبيقها على أفريقيا. فاليوم يريدون الإسراع لتعويض التأخير، ويضعون السكة قبل الثيران، ويريدون فرض تقاليد ديمقراطية على سياسة أصدقائنا الأفارقة. ولكن هؤلاء ليسوا مؤهلين لتقبل مثل هذه الرسالة».

وبعد أن قال روبير بأن المسؤولين الجدد عن السياسة الأفريقية لا يفقهون أي شيء عن أفريقيا أعتبر بأن تدهور العلاقات الفرنسية ـ الغابونية أمراً «حتمياً».

من نافل القول التذكير بأن «المسؤولين» استاؤوا من هذه التصريحات وقد فهموا بأن السفير لم يخرق فحسب أعراف التحفظ المفروضة على الديلوماسيين، إلاّ أنهم أيقنوا أيضاً من أنه طوال الأزمة بين ليبرفيل وباريس أي منذ وصول الاشتراكيين كانت السفارة الفرنسية تمد بونغو بكل التقارير السرية التي تصلها. وكان «اللوبي» على علم مباشرة إذاً بكل نوايا مراكز القرار إزاء نظام بونغو. مما يخوّله وضع متميز لكي يضرب كل القوى التي تمنعه من الالتفاف على الجهاز الجديد للدولة الفرنسية أو من خرقه.

أما المراكز المستهدفة بالدرجة الأولى فكانت المخابرات الخارجية «السديس»، ووزارة التعاون. وبدأت الأليزيه تجعل من قضيتها «يساريي الحزب الاشتراكي»: فالسيدة فيرونيك نيرتز الأمينة الوطنية «للعالم الثالث»

والتي رفضت الذهاب إلى حفل الاستقبال الذي أقامه لويس مرميز في الجمعية الوطنية على شرف بونغو خلال زيارته لفرنسا في نهاية شهر يوليو أُقيلت من منصبها بعد مؤتمر الحزب الاشتراكي في «ڤالنس».

أما بيار ماريون، الرئيس الجديد لمخابرات السديس فإنه عجّل بوضع يده فور تعيينه على ملف «الغابون» وكل تشعباته في فرنسا: أي مخابرات الساك، وأجهزة الطابق السابع في شارع نيلاتون في مقر ألفا - اكتيان.

لقد كلف أشخاصاً موثوقين للتعرف ولفهم تحركات رجال «اللوبي» أو «العشيرة» التي تعمل في الغابون والذين خدموا بمعظمهم داخل أجهزة المخابرات الفرنسية ولديهم بحكم ذلك صلات مع عناصر داخل أجهزة السديس. وكان اللوبي يعرف أن حفلة التنظيف الجارية في ليبرفيل كما في باريس، كفيلة بأن توجه لها ضربة قاسية.

بعد فترة وجيزة من وصوله، أوقف ماريون الاجتماعات الأسبوعية بين جهاز مخابرات - ألفا الذي يقوده ثروبيل من أعضاء السديس السابقين ويتولى قناته الغابونية جان بيار دانييل أحد مسؤولي السديس السابقين، من جهة، وبين الخلية المختصة بمتابعة الشؤون الافريقية من جهة أخرى. فقد اكتشفت قيادة السديس الجديدة عملياً بأن السياسة الأفريقية «لجهازها» وبالتالي لفرنسا تتقرر داخل جدران شركة ألفا - اكيتان. وأن الجهاز نفسه بحكم عوزه للوسائل والمال والرجال فإنه كان امتداداً فحسب لألفا اكيتان.

واكتشف السديس، بعد مايو 81، أن أجهزة ألفا تخلق العوائق في وجه قناتها في ليبرفيل، وأن دانييل، والعقيد ماريون، والحرس الرئاسي لبونغو، والصحفي لمبيني والسفير روبير هم العناصر الأكثر فعالية للوبي يد الدولة الفرنسية العتيدة.

إن وزير التعاون جان بيار كوث استطاع أن يجلب إليه بسرعة كل أحقاد وحقد الزعماء الأفارقة المحافظين وخاصة بونغو، فلم يكن هذا الرجل الشاب

يرضيهم بأية ناحية. وكل تصريح من تصريحاته كان يحل عليهم كالصاعقة، كبيان صاغه معارض لو وقعت يدهم عليه لكانوا أودعوه السجن فوراً. فعبارات «التنمية الجديدة في ظل الإدارة الذاتية» أو «خلق مراكز تنمية ذاتية»، و«إخراج السياسة الفرنسية من الحقبة الاستعمارية» أو أيضاً «ضرورة نسف الإطارات القديمة التي تعيق قيام فكرة أكثر إشراقاً للفرانكفونية ولفرنسا». هذه العبارات كانت تخدش آذانهم.

إن السفير روبير عبّر لمجلة باري ماتش ما يشعر به بونغو إزاء هذه السياسة الجديدة.

«هناك محاولة عالمية للتعاون نواياها سخية إلاّ أن مردودها سلبي. فهي تريد أن ترشي الفئات على دول ناطقة بالإنجليزية أو غيرها على حساب بالطبع المساعدات المتميّزة التي كنا نقدمها حتى الآن لبعض الدول الناطقة بالفرنسية، فلكي نعطي بعض الشيء لهؤلاء المحرومين والبائسين نقوم بحرمان من ليس لديهم ما يكفيهم، فتكون النتيجة أننا نثير استياء الجميع وأخشى أن يكون هذا الأمر تصرفاً سيء العواقب»

وعندما كان كوث يؤكد بأنه لن يتوجه إلى أفريقيا دون أن يحمل معه التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية فإنه كان يثير لدى بونغو ونظرائه غضباً لا يهدؤه أحياناً سوى الاتصال بغي - بن للاطمئنان. وعندما عاد الوزير الشاب من أول زياراته للغابون تحدث كثيراً عن «بونكر» معقل الرئيس والمناخ الضاغط الذي شعره في ليبرفيل، ويمكننا أن نتخيّل بيسر ردة فعل الغابونيين المطّلعين عن كثب على الحياة السياسية الفرنسية ومواقف الواحد والآخر.

وكان محيط بونغو ولوبيه يتهمون وزارة التعاون لا بالثرثرة فقط ضدهم وإنما أيضاً بالسعي لكسر إتفاقيات التعاون للفرنسيين المرتبطين بنظام بونغو القمعي. وكانوا ساخطين بنوع خاص على مدير غرفة كوث جان اوديبير ورينو فينيال المكلف بمهمة لدى كوث. ففي الواقع إن بعض الشركات والمساهمين الفرنسيين كانوا هم الذين يتولون دفع أجور بعض «المتعاونين» مثل بيار

دبيزيه، رئيس مخابرات الساك، أو فيليب لوثيرون رجل العلاقات مع روديسيا وأفريقيا الجنوبية!.

وكانت وزارة التعاون تريد أيضاً سحب رجال الدرك الفرنسيين من الغابون وقد شرح الرئيس عمر بونغو للأليزيه عند ذلك بأنه في حال سحبها لدركها سيقوم بتطويعهم لديه كمرتزقة. وقد ظل الرئيس الغابوني ومدير غرفته ميشال ايسونفي يتصلون بغي - بن إلى أن قاموا بإلغاء معظم مبادرات وزارة التعاون.

وشيئاً فشيئاً توصل اللوبي بما فيه بونغو من تهميش كل من يقف في وجههم. ولعب اللوبي في البداية ورقة «القصر» وعزز بالتالي في فترة أولى سلطة غي بن، وفيما بعد سلطة فرنسوا «غروسوفر». ومدركاً تماماً منطق مؤسسات الجمهورية الخامسة، أقام اللوبي مرات عديدة مع الرئاسة ليعيد فيسقط على الأليزيه القطع التي كانت تفلت من سلطتها.

وللمفارقة، استطاع اللوبي على هذا النحو تحقيق نوع من التحالف الموضوعي مع الأليزيه ضد مخابرات السديس وضد وزارة التعاون الذين كانوا يمنعون، بدرجات متفاوتة، الطاحونة من الدوران على نفسها، وكان بن ومساعدوه الذين ليس لهم معرفة طيبة بأفريقيا كانوا يستندون إلى معلومات اللوبي المتميزة لكي يقارعون بها اوديير الذين كان «يعقد» كثير من الأشخاص في الأليزيه نتيجة ثقافته الواسعة ومعرفته الدقيقة بالساحة الأفريقية ولوضوحه السياسي أيضاً. فقد كان اوديير إداري قديم مختص بشؤون مناطق ما وراء البحار وكان يعرف كيف يوفق بين الواقعية والكفاحية، في وقت كان فيه الحس العملي لغي بن بعيداً في الظاهر عن أية رؤية سياسية.

وبموازرة سعي اللوبي إلى تهميش يساريين الحزب الاشتراكي ووزارة التعاون مع تشجيع ضمني من الأليزيه؛ فإنه كان يدفع غروسوفر إلى استلام جزء من ملف الغابون. ولكن الصديق المقرب جداً من الرئيس رغم عمله في مخابرات السديس ظل حتى خريف 1981 صاحب نظرة «فرنسية» جداً في

مقاربة المسائل. وباستثناء الملف اللبناني فإنه لم يهتم إلاّ بالساحة الفرنسية...

إن المكيدة التي نسجها اللوبي في اكتوبر 1981 والخلاف الحاد بين قيادة السديس و« ألفا » حول السياسة الأفريقية سوف يقودان الأليزيه إلى تحكيم النزاع.

إن التهمة التي وجهتها مخابرات السديس للوبي في قضية «الفخ» الذي أثاره فرنسوا ميتران أمام الصحفيين أدى عملياً إلى ردود فعل عنيفة من جانب المتهمين. كما أن التحقيق الذي فتحه بيار ماريون حول شبكات الأجهزة الموازية (وريثة فوكار) في أفريقيا وبنوع خاص في الغابون أثبت بأن شركة ألفا تمتلك جهاز مخابرات وغرفة عمليات فعلية وتمتلك تشعبات قوية مع جهاز الساك مثلاً، وإبان ما كانت أجهزة السديس تقوم بإعادة تنظيم صفوفها في ذلك الوقت طلبت من شركة ألفا أن تصفي مكتبها في الطابق السابع من شارع نيلاتون فالجمهورية لا تتسع عملياً لمركزَيّ مخابرات.

وفي نفس الوقت، جرى عد الرؤوس التي ينبغي أن تسقط في الغابون. وجميعهم من الأعضاء الفرنسيين اللاعبين في اللوبي، لولو مارثان «الجنرال»، ماريون «العقيد»، وآخرين من الحرس الرئاسي، وأندريه كازيمير من السيدوك (أحد الضالعين في قضية لوونغ). لو خوّل لعملية التطهير هذه أن تنجح في باريس وليبرفيل لكانت قصمت ظهر اللوبي.

إلاّ أن الغابونيين لم يكونوا قد قالوا كلمتهم الأخيرة بعد، وقد قاموا بمحاصرة غروسوفر. وتتالت على صديق الرئيس الزيارات ابتداء من نهاية مارس 82، شالادون، ثروبيل، ودانييل قصدوا خلسة مكتب مستشار الرئيس للشؤون الأمنية. وغروسوفر وجد على مكتبه رسالة موجهة من العقيد الركن السابق دانييل للرئيس ميتران يدحض فيها بغضب الاتهامات الموجهة ضده بشأن عملية البلبلة التي وقعت في اكتوبر ويقسم بالعلم الفرنسي وشرفه كضابط فرنسي.

أما شالادون فقد أظهر استعداداً للتعاون مع السديس، فرئيس ألفا لا يحمل وداً كبيراً لجواسيس شركته. فهم جزءٌ من تركة سلفه بيار غييوما. ومنذ وصوله إلى شارع نيلاثون عمل على تقليص نفوذ عملاء الأمين العام بيار ميشو الساعد الأيمن لغييوما.

إن أجهزة أمن شركة ألفا إذاً قد خفقوا قناديلهم، غير أن الصلة بين جواسيس ألفا والأليزيه لم تنته. وشيئاً فشيئاً توصل غروسوفر إلى قناعة بأن الحكومة الاشتراكية ليست قادرة على أن تجابه وجهاً لوجه «شبكات فوكار» ، و«الساك» والذي لا يشكل اللوبي إلاّ امتداداً لها.

إن أسباباً عديدة توضح خلفيات اعتدال قصر الرئاسة الفرنسي منها أن بعض عناصر أجهزة الساك حركوا أصابعهم بخلسة في نهاية عهد جيسكار ليقلصوا من حظه بالنجاح في الانتخابات. إن نفس هذه الأوساط، وربما بعض أعضاء«اللوبي، لم يترددوا بين الدورتين الانتخابيتين أن يتجاوزوا حد الحياد العطوف إزاء ميتران. لا لمناصرتهم له وإنما حقداً وانتقاماً من خصمه. إن مثل هذه الالتفاتات تستحق برأي البعض المراجعة للمواقف».

إن التحقيق المفتوح حول مخابرات الساك أظهر بأن هذه الحركة استطاعت أن تتغلغل بعمق داخل صفوف الشرطة. واعتبرت الأليزيه مجدداً بأن «مطاردة الجن» قد تؤدي إلى خلل داخلي إذا ما اندفعت بعيداً. وينجم عنها تعطّل أكثر ضرورية لحسن سير الدولة. كما توشك أيضاً الإخلال بتوازن الدول الأفريقية التي تعتبر ثرواتها ضرورة ماسة لحسن سير الاقتصاد الفرنسي. إن ثقل بونغو في هذه القضية بدا حاسماً، فالرئيس الغابوني، الابن الروحي لفوكارت، لم يكن مرتبطاً فحسب بالرجال الذين صعّدوه وساعدوه (روبير، ديلونين، ديبيزين)، ولكنه ممتن لهم أيضاً باستمرار وجوده، فاختفاء رجال «اللوبي» كان من شأنه أن يؤدي إلى اختفاء أبرز أعضائه أيضاً.

ولا يصعب علينا حيال ذلك أن نفهم أن يكون الرئيس الغابوني قد وضع كل ثقله لإقناع الأليزيه بقياس نتائج إبعاد أصدقائه.

إن الانعطاف الذي شهدته هذه القضية يقع تقريباً حوالي 12 مارس 1982. فغروسوفر قبل دعوة بونغو المجيء للمشاركة في احتفالات تأسيس الحزب الديمقراطي الغابوني. الحزب الوحيد الحاكم. خلال بضعة أيام تسنى له أن يقيس حجم المشكلة، واستنتج غياب السفير الفرنسي الجديد روبير كانتوني الذي اعتقد أن ليس من واجبه أن يأتي لاستقباله في المطار ولا أن يقبل دعوة الاشتراكيين المحليين الذين يستقبلون مستشار ميتران. ودار النقاش بين بونغو وغروسوفر. ووقع استلطاف متبادل. عاد غروسوفر لباريس مقتنعاً بأنه من المفضل التوصل إلى مساومة مع «اللوبي» بدل دخول معركة معه. وعلم غروسوفر بأن السفارة الفرنسية في ليبرفيل محزّمة بفتائل ألغام اللوبي. فبونغو عبر خبرائه الفرنسيين في حرسه الرئاسي يضع يده على كل أسوار السفير الجديد الذي جلس في مقعد صديقه روبير. ونظراً لأن كانتوني لا يتمتع كدبلوماسي تقليدي بنفس العلاقات التي كانت تربط سلفه ببونغو ويرفض بالتالي أن يحمل التلكسات السرية للرئيس الغابوني، فإن هذا الأخير كلّف العقيد ماريون مده بكل المعلومات وكل ما يجري في السفارة الفرنسية»، ولم يعد أمام الأليزيه إلاّ حلّين: الحرب أو التسوية مع «اللوبي» وبونغو. لقد أفتى غروسوفر بالتسوية.

من أولى نتائج هذه الزيارة لغروسوفر: أنه هو الذي سوف يعالج، من الآن وصاعداً، المشاكل الحساسة في العلاقات بين فرنسا والغابون. لقد انتزع تدريجياً الملفات الحساسة من غي بين Penne، خاصة تلك التي تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بأمن الغابون، بعد آذار (مارس) 1982، أصبح بونغو يتصل هاتفياً مباشرة بغروسوفر، كان يدعوه «أخي» بينما ترك لمعاونيه الاتصال ببين.

وهكذا وسّع الصديق الحميم للرئيس نشاطه خارج الحدود. فبعد لبنان وكوريا الجنوبية والمغرب وضع غروسوفر يده على الغابون. هذا الاهتمام يبدو لأول وهلة مدهشاً، لأن غروسوفر لم يظهر انجذاباً خاصاً للمسائل الدولية. فهو قبل كل شيء كان يهتم بمسائل الأمن الداخلي. ولكن التورط الفرنسي

في ملف «الغابون» وصل إلى حد جعل منطقياً أن يستحوذ غروسوفر عليه في يوم من الأيام. إن القوى التي تدور حول ليبرفيل وتنشط داخلها تشكل تهديدات دائمة للسلطة الاشتراكية.

فحتى ربيع 1982، كانت مخابرات «السديس» معطاة كل الصلاحية للاهتمام بالغابون. فبيار ماريون الذي كان يدفع بونغو للانفصال عن أصدقائه المشكوك بهم وجد نفسه في موقف حرج. فمدير المخابرات الخارجية (البيسين) الذي طرد حوالي أربعين ضابطاً، هو على أهبة الانتهاء من تنظيم هذا الجهاز الذي خان الجمهورية في السابق، ولمرات عدة. لأنه يعاني من تشرخ حقيقي داخل الأجهزة، ومخابرات «السديس»، لم تتوصل بعد إلى استيعاب الزمر بشكل كامل. والفرع الأفريقي الذي تم تطهيره بعد وصول الاشتراكيين إلى السلطة، لم يصبح بعد قابلاً للعمل.

إن الحماس الذي أبداه ماريون ضد «لوبي الغابونيين»، ومن ضمنه محادثات صريحة مع بونغو، شكّل عنصراً من العناصر التي قادت مدير المخابرات (السديس) إلى الرحيل. إن مؤسسات الجمهورية الخامسة لا تتوافق أبداً مع وجود مناطق ذات «نفوذ قوي» خارج الرئاسة. إن العلاقات بين «القصر» والمخابرات الخارجية (سديس) كانت دائماً صعبة. إن فوكار الذي كان يحرك الأجهزة الخاصة والذي شكل أجهزة خاصة به، كان لا يزال يتحلى بكثير من المزايا على كل حال، لقد التقى فوكار وبن، ويقال إنهما بارك الواحد للآخر.

لقد شكل غروسوفر تدريجياً قنواته الخاصة للمعلومات. فهذا العضو السابق في الألوية المضادة للقمع المسلح، التي عملت حتى أواسط الخمسينات لصالح «البيسين»، ليس حديث العهد بهذه الأجهزة. فله بالطبع بعض الأصدقاء في هذا الوسط. واعتبر أنه قادر على تطويع أعضاء «زمرة الغابونيين» الذين تكونوا أساساً من الأعضاء السابقين في الألوية المضادة للقمع المسلح وفي مخابرات السديس. فغروسوفر ليس عنده مثل ماريون أحكاماً مسبقة ضدهم، فبعض أعضاء «الزمرة» ـ ومن ضمنهم أعضاء شركة

«ألفا ـ رغم عدائهم للاشتراكية قالوا إنهم على استعداد لمساعدة الأليزيه.

وهكذا استعاد معتادو الأمس على الأليزيه عاداتهم تدريجياً، حتى ميشال لامبينيه سيوثق علاقته «بالقصر». إن الروابط الماسونية ستسمح للمناور الخطير، صديق روبير، أن يعيد الصلة الحميمة مع سيلار Cellard، المكلف بمهمة في الأليزيه. هذا اللعب المبهم بين الأليزيه و«لوبي الغابونيين» لا يقتصر على هذا الحد. لقد شكل وصول الدرك «مجموعات تدخل الجندرمة الوطنية» إلى الأليزيه في أواسط عام 1982، تطوراً عميقاً. لقد أنشأ غروسوفر، بحكم أمر الواقع، حول الرئيس حرساً طاغية ينفلت تماماً من مؤسسات الجمهورية. فالقنوات الموازية لأفريقيا والحرس الجمهوري لفرنسا تشكل العناصر الأولى لجهاز سري لا يخضع للرقابة، شأن الجهاز الذي أنشأه فوكار. إن البنية التحتية جاهزة لإعداد الضربات ـ القاسية أم لا ـ بمعزل عن أنظار الفضوليين. وبشكل فاضح، عادت بعض الوجوه المعروفة من أوساط اليمين المتطرف إلى الظهور في أروقة السلطة، وهي التي كانت تتعاطى تهريب الأسلحة والاحتيال على أنواعه والسياسة.

في هذا الجو، استطاع «لوبي الغابونيين» أن يتغلغل دون صعوبة في جهاز الدولة، ويشوهه . وهو في أحسن الحالات يلعب على ازدواجية الانتماء السياسي. فهو مع التجمع من أجل الجمهورية نظراً للتجاور الطبيعي، ومع السلطة الحالية نظراً للحاجة. هذا الانتماء الظرفي سمح له باجتياز العاصفة الاشتراكية بشكل أفضل. فنجحت بذلك بالمحافظة على أهم مصالح أعضائه، حتى يأتي اليوم الذي تصبح فيه السياسة متوافقة أكثر مع رغبات «اللوبي».

في هذا السياق ليس صدفة اختيار بيار دييزيه، في أواسط عام 1982، لمنصب سفير فرنسا في الغابون، فهو يرمز إلى التسوية بين الأليزيه وبونغو. إنه عسكري سابق من فرقة «الصاعقة الحادية عشرة» وهي فرقة مظليين طليعية في جهاز مخابرات (السديس). بعد خدمة السلاح، عاد إلى الدراسة ثم إلى

التدريس العسكري وأصبح أستاذاً في جامعة باريس رقم 1، ثم في المدرسة الوطنية للإدارة وفي العلوم السياسية، إنه ديغولي يساري ومن مؤسسي «الجمعيةمن أجل سياسة خارجية جديدة» حيث يتجمع بعض الديغوليين اليساريين أو الأشتراكيين الديغوليين مثل التيار الذي يتزعمه بيار شغفمان، الذين يجمعهم القاسم المشترك مناهضتهم للحلف الأطلسي، لقد انتخب لصالح فرانسوا ميتران. وحصل على الدعم الاشتراكي للترشيح في القطاع الثاني من باريس، بعد بضعة أشهر، ألغي الانتخاب، ترشح من جديد ولكنه فشل وأصبح عاطلاً عن العمل، إن بونغو يعرفه وقد فكّر به للحلول محل روبير في ليبرفيل منذ 11 أيار (مايو). عندئذٍ كلف به أحد الأصدقاء الغربيين[1]. . .

لقد عرض عليه بونغو أولاً التدريس في مدرسة الكوادر التابعة للحزب الديمقراطي الغابوني، فقبل. وبدأ في 15 شباط (فبراير) 1982 دورة حول موضوع «الجيش والأمة». وهذا ما كتبته صحيفة الاونيون في نهاية مقالها الطويل حول المحاضرة الافتتاحية لدابيزي:

«إن شخصية السيد بيار دبيزيه مهمة من عدة أوجه لأنه مع ريمون آون وعضوين فرنسيين آخرين ينتمي «للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» في لندن، وهو مؤسسة خاصة تحصي كل سنة القدرة العسكرية لجميع بلدان العالم، ومن ضمنها الغابون.

«فإذا لاقت دروسه نجاحاً، كما يعتقدون في مدرسة الكوادر، فإنها قد تفضي إلى دبلوم للدراسات المعمقة (D.E.A.)، ثم إلى الدكتوراه في العلوم السياسية في اختصاص «الدراسات السياسية للدفاع»، حيث تُقبل في صفوفها ضباطاً كبار. . .».

إن إقامة دابيزيه في ليبرفيل مكّنته من التعرف إلى الضباط وإلى التعرف

(1) شهادة حصل عليها الكاتب بنفسه.

إلى بونغو بشكل أفضل. وقد اطلع في الوقت نفسه على حالة العسكريين الفرنسيين و«المخبرين السريين» الذين يعرفهم منذ الهند الصينية أو من مجالات أخرى، لقد أعجب دبيزيه بونغو الذي ينجذب لأصحاب اللسان البسيط المباشر.

إنه صديق جاك شيراك وميشال دوبريه وجاك فوكار، لذلك فهو الرجل المثالي الذي يوفق بين الحمل والذئب. هو رجل ذو طبع خاص يمكنه أن يوصل الخيوط المقطوعة بين رجال الشرطة والعسكريين والمخبرين السريين الفرنسيين من كل اتجاه الذين يطيعون بونغو أكثر من طاعتهم للدولة الفرنسية.

بالإضافة إلى ذلك، يملك دبيزيه كفاءة في معرفة بعض أوجه العلاقات الفرنسية ـ الأفريقية، يدل على ذلك مداخلته عن «السياسة العسكرية لفرنسا في أفريقيا السوداء خلال عهد الجنرال ديغول»، أثناء المؤتمر الذي عقد في بوردو في 19 و20 تشرين أول (اكتوبر) 1979. لنذكر من هذه المداخلة مقطعين، الأول عن «شبكات فوكار» والثاني عن التعاون العسكري:

«إن العادات القديمة [لفوكار، الذي قام دبيزيه بالإشارة إلى «سيطرته الأبوية السيئة»] لا تضمحل بسهولة، أكان الأمر يتعلق بتفضيل منهجي للموالين أو على الأقل للمعتدين مع اعتبار الآخرين عفوياً وكأنهم مشبوهين، أو كان يتعلق، كما كان الحال خلال الحرب أو خلال عداء «التجمع من أجل فرنسا» للجمهورية الرابعة، بالاستناد إلى شبكات وصداقات وتواطئات لا نعرف أبداً متى تبدأ ومتى تنتهي، متى تتصارع وتتناقض ومتى تتداخل وتتكامل الحركة السرية مع السياسة الرسمية».

إنه تعريف جميل يمكن أن يُطبَّق على الحالة التي وجدها في الغابون والتي هي نتيجة لهذه «العادات القديمة». إن خلاصة خطابه أمام المستمعين الديغوليين ـ ومن بينهم فوكار ـ تظهر رؤياه للعلاقات الفرنسية الأفريقية:

«خلف الخطاب الموسوم بالإخوة والمساواة، من الطبيعي أن تستمر فرنسا إذن بالمحافظة على نفوذها ومصالحها، ولا يمكنها مع الوقت إلاّ أن تثير المعترضين، فعلى الصعيد العسكري يبدو التناقض لأن القلائل من رؤوساء

الدول برفضهم الاتفاقات الدفاعية استطاعوا تغطية نفقات جيوشهم، فنتج عن ذلك ابتعاد فرنسا عنهم.

«وهكذا تغيرت الخارطة الجغرافية للمساعدة العسكرية والتقنية، ولكن بقي النظام الأول سائداً بشكل عام. نحن نعتقد أنه لم يكن سيئاً؛ ونعتقد أيضاً أن لا التقلبات الجارية ولا الأخطاء المقترفة ولا إرادات التحرر لم تبلغ مستوى الروابط التي خلقها التاريخ واللغة والثقافة والتعاون العسكري والمشاركة العاطفية وعادة العيش سوية».

إن «الحركات التحررية» أصبحت «إرادات» عندما تصدت لمجموعات من المظليين الفرنسيين، كما كان الحال في 18 شباط (فبراير) 1964 في ليبرفيل!..

إن سلوك دبيزيه شيطاني بالنسبة للبعض، وبريء بالنسبة للبعض الآخر، على كل حال مدهش مع أعضاء «لوبي الغابونيين» الذين بدأ يقابلهم الواحد تلو الآخر عندما علم بتعيينه في ليبرفيل. لقد كشف لهم السفير الشكوك التي تحوم حولهم من قبل الأجهزة الخاصة. وهكذا علم الكولونيل بتانكور، الرقم 3 في الحرس الجمهوري، في باريس من دبيزيه مباشرة أن المخابرات الخارجية (البيسين) تعمل على تفكيك ما تعتبره جهازاً حقيقياً للمخابرات والتدخل الذي ترأسه شركة ألفا ، لقد أ أعطى. دابيزي تفاصيل وكشف أن محدثه يعتبر رسولاً لأجهزة المخابرات «الخاصة» هذه. لقد قلل بتانكور من أهمية هذه الوقائع مقدماً البراهين. عندها قال دبيزيه لعضو الحرس الجمهوري الذي عرفه في إحدى جولاته: «بشرفك العسكري، كضابط فرنسي، قل لي إن كل هذا خاطىء وإنك لا تقاتل ضد فرنسا!» وأقسم بتانكور دون صعوبة وسارع لإبلاغ أصدقائه بموضوع مقابلته. لقد أبلغت «اللوبي» من جميع الجهات بالمخاطر التي تنتظرها وأخذت تنظم نفسها على هذا الأساس.

لم تقتصر التسوية مع الغابون و«اللوبي» على تعيين دبيزيه الديغولي - الاشتراكي فقط. يبدو في الواقع أن الإجراءات اتخذت كي لا تتجاوز لجنة

التحقيق البرلمانية عن نشاطات المخابرات (الساك) حدود فرنسا، وأن تترك جانباً علاقات الساك مع الغابون. فعلى أثر مجزرة أوريول في 24 تموز (يوليو) 1981 قدّم أندريه لاجواني وأعضاء المجموعة الشيوعية في الجمعية الوطنية مشروع اقتراح «يقضي بإنشاء لجنة تحقيق لإلقاء الضوء على نشاطات جهاز العمل المدني (الساك) ولتحديد التواطئات التي استفاد منها على جميع المستويات». وافقت لجنة القوانين على شكل الاقتراح بعد دراسته في أول تشرين أول (اكتوبر) 1981. وفي 17 كانون أول (ديسمبر) أنشأت الجمعية الوطنية لجنة التحقيق. لم يشارك حزب التجمع من أجل الجمهورية في التصويت. ولم يتدخل أي عضو من الاتحاد الديمقراطي .U.D.F في النقاش. لقد قام الاشتراكيون بتحقيق جميل أدى بالطبع إلى منع الساك، ولكن دون المساس ببعض «المحرمات».

رغم وصول اليسار إلى السلطة، هناك جملة أسباب تجعل «لوبي الغابونيين» راضياً. فالأليزيه تفهم بعد الآن ملف «الغابون» ولبى رغبات بونغو. بالمقابل، قبل بونغو الابتعاد عن واشنطن. وألغى عقد لشراء السلاح يجري تمويله من امتياز لإنشاء مرفأ في اوفاندو، كما تأجل وصول الشركة الأميركية للأعمال البترولية زاباتا.

إن العلاقات بين ألفا - غابون والمسؤولين الغابونيين، لم يجرِ تبسيطها من جراء التوتر بين باريس وليبرفيل منذ أيار (مايو) 1981، وهي كانت دائمة التعقيد، إلى درجة أن بعض مسؤولي ألفا استطاعوا التكلم عن تحرر الغابون من التزاماته. في كانون الثاني (يناير) 1982 شل الإضراب منشآت ألفا النفطية. فقد أعلن ثارالو، رئيس ألفا - غابون أنه لن يزيد الأجور حتى ولو تدخلت الحكومة الغابونية. بعد أسبوعين اضطر لمنح زيادة بنسبة 50٪، لقد اعتبر الإضراب والضغوطات التي تلته بمثابة «الوسيلة السيئة» لبونغو.

لقد أجبر الغابونيون الشركة الفرنسية على زيادة مصاريف البحث، مستندين بذلك إلى النتائج الايجابية للشركة الأميركية ارمكو التي حصلت على إذن بالبحث كانت ألفا قد قامت به وتركته، إن هذا الإجبار مؤلم في الإطار النفطي..

وأخيراً لم يتخلَ بونغو عن زيادة مشاركة الغابون بشكل ملموس في شركة ألفا ـ غابون. فلم يتخلَ عن طلب 51٪ إلاَّ في 17 آب (أغسطس) 1982 خلال احتفالات عيد الاستقلال، من جراء إلحاح غي بن.

واستمر بونغو يقود اللعبة، بينما باريس تبدو متأخرة بشوط على الأقل لأنها لا تضع في الميزان سلامة النظام الذي يستمر بتأمينه. تجري الأمور وكأن الغابونيين يملكون كل الأوراق والفرنسيين لا يملكون أية ورقة، هذا التقييم يأتي بلا شك من كون الكثيرين من الفرنسيين يضيفون الأوراق التي بحوزتهم إلى الأوراق التي يملكها الغابونيون...

إذا كانت وزارة التعاون، بعد سنة من وصول اليسار إلى السلطة، قد دخلت في صراع مستمر مع الأليزيه ولم يعد لها ذلك الوزن في القضايا الأفريقية، فإن «الزمرة» لا تزال تعتبر أن وزن بعض أعضاء الوزارة لا يزال قوياً. ففي حزيران (يونيو) 1982، وصلت مناشير مرسلة بالبريد من بروكسل إلى السفارات الرئيسية للبلدان الأفريقية والغربية وهي صادرة عن «المجلس الأفريقي للدفاع ضد الشيوعية»، إن هذه المطبوعات تكشف الخطر الشيوعي الذي يجثم على أفريقيا منذ وصول اليسار إلى السلطة:

«منذ تموز (يوليو) 1981، قرر الشيوعيون واليساريون المتطرفون المتغلغلون داخل الحزب الاشتراكي، وهم مسيرون من قبل موسكو، قرروا السيطرة على السياسة الجديدة لفرنسا في أفريقيا. لقد نجحوا تماماً في ذلك... لأن مركز القرار السياسي بالنسبة لأفريقيا يوجد الآن في الوزارة الفرنسية للتعاون... فالقرارات المهمة تتخذ بالتوافق التام مع اليسارين المتطرفين من لجنة «العالم الثالث» في الحزب الاشتراكي... إنها لشبكة سوفياتية سرية حقيقية... ففي باريس أُنشئت ومُولت بشكل مصطنع في الصيف الماضي أحزاب معارضة أفريقية وهمية؛ وفيها أُعيد إحياء حركات زالت مع قادتها منذ سنوات عدة...

«فالهدف النهائي لهذه الشبكة الفرنسية الموالية للاتحاد السوفياتي (تجدون فيما يلي بطاقات بعض عناصرها الفاعلين)، وهو تعريض بلادنا

للاهتزاز لكي تقع في فلك الاتحاد السوفياتي.

«إن رحلة رئيس الدولة الفرنسي، الاسبوع الفائت، إلى النيجر وساحل العاج والسنغال، أظهرت بأنه لم يكن مطلعاً عما يجري من وراء ظهره في أفريقيا منذ عام تقريباً...».

وتأتي بعد ذلك بطاقات «ازلام» موسكو: جان اوديبير مدير مكتب كوث، رينو فينيال، المكلف بالمهمات، هوغوسادا، الملحق الصحفي وهاريس بويزيه عضو مكتب كلود شيسون.

إن سفارة الولايات المتحدة هي التي كشفت لمكتب كوث عن وجود هذه المناشير التي تشكل عملية جديدة لتشويه سمعة المسؤولين عن السياسة الأفريقية. إن هذه الأوراق الخمسة التي خلطت الحقيقة بالخطأ زادت التجاذب الذي كان سائداً بين هؤلاء المسؤولين. فالهدف يشبه المؤامرة التي حبكت في تشرين أول (اكتوبر) 1981.

مرة أخرى، أُجري تحقيق لإيجاد من هم وراء هذه المناشير، إنهم نفس الذين هم وراء القضية السابقة. لقد طبعت هذه المناشير على الآلة الكاتبة الخاصة بـ (لاليترد افريك) آداب أفريقيا، 5، شارع ماندار في باريس، أي عند ميشار لامبينيه، صديق الكولونيل ماريون، الرجل الثاني في حرس بونغو. مرة أخرى، نشرت الكوتيديان دوباري الهجمات العنيفة الموجهة ضد اوديبير وأصدقائه. ومرة أخرى، كشف الفاعلون، ولكنهم يستطيعون الاستمرار بنشاطهم بكل روية.

عندما ترك كوث ومجموعته، وزارة التعاون انفلتت لاليترد افريك مرة ثانية بالشتائم اللاذعة ضدهم بعبارات تشبه عبارات المناشير السابق ذكرها:

«كما في السابق، لقد أجبر العميد غي بن شيئاً فشيئاً أن يكشف الأمور، لقد كان الباب مفتوحاً أمام السيد جان اوديبير والسيد رينو فينيال اللذين أولاهما الوزير كامل ثقته.

«فبينما كان عليهم الاهتمام بتقديم المساعدة التقنية، فإنهم جعلوا من

وزارة التعاون ووزارة سياسية حقيقية. فحتى خريف 1981، اتخذوا قرارات مهمة وتركهم الأليزيه (الرئاسة) والكي دورسيه (الخارجية) يعملون، من الممكن أنهما كانا يجهلان ما يعملون!.

لقد كان رؤوساء الدول الأفريقية الفرنكفونية أول من دق ناقوس الخطر عندما أبلغوا للأليزيه مباشرة عن إرسال متعاونين (خاصة مدرسين) ملتزمين يساراً وغالباً شيوعيين مناضلين، كما أشاروا إلى المساعدات القيمة الممنوحة للمعارضين المقيمين في فرنسا منذ سنوات عدة إلخ...».

وذكرت ليتردافريك حتى دور مناشير المجلس الأفريقي للدفاع ضد الشيوعية في عملية إلغاء كوث ومحيطه:

«لقد تحقق الرئيس فرانسوا ميتران من عمليات زعزعة الأنظمة الأفريقية بواسطة التعاون، في أيار (مايو) الماضي، أثناء رحلته الأفريقية الكبرى الأولى (انظر ليتردافريك في 27 أيار). عندها بدأ الكلام عن «بداية النهاية» في الأليزيه، حول موضوع محيط وزير التعاون.

«وسارت الأمور بسرعة، في أوائل حزيران (يونيو) وقبل قمة فرساي، تلقت الأوساط السياسية والدبلوماسية والصحافية الباريسية (وكذلك القادة الأفريقيين، على ما يبدو) ملفاً من بروكسيل (الحلف الأطلسي أم السوق المشتركة يا ترى؟).

«هذا الملف الصادر عن المجلس الأفريقي للدفاع ضد الشيوعية يتضمن عدة بطاقات معلومات بينها ثلاثة عن أعضاء في مكتب السيد جان بيار كوث..

«بالرغم من أن هذه البطاقات مليئة بالتفاصيل الدقيقة عن النشاطات السياسية للأشخاص المتهمين، فإننا لا نجد فائدة لأن نحدثكم عنها، لأن بعض التفاصيل عن الحياة الخاصة للمعنيين بدت وكأنها تشهير حقاً، بالإضافة إلى ذلك، مظهر هذه الوثائق أن صديقاً للرئيس ادغارفور هو رئيس شبكة

سوفياتية مكلفة إرسال المتعاونين الشيوعيين إلى أفريقيا. لقد بـدا لنا ذلـك في عينه افتراءً. . .

«مرة أخرى، بعض الصحافيين أصدقاء شارع موسيو وشـارع سولفيـرينو اتهمونا بهذه القضية، كما حدث في تشرين الثاني (نوفمبر) 81 بالنسبة لتشاد! بالطبع ليس لنا علاقة مع المجلس الأفريقي للدفـاع ضد الشيـوعية، الـذي لا يزال مجهولاً تماماً في أوروبا كما في أفريقيا.

«ولكن الحقيقـة أنه جـرى الحديث عن ذلـك في أروقة فـرساي وكلفت أجهزة الأمن والمخابرات التحقق من هذه البـطاقات، ولكن يبـدو أن تفاصيـل سرية كثيرة عن مهنة الأشخاص المتهمين هي صحيحة. فهي إذن لا يمكن أن تصدر إلاَّ عن جهاز رسمي.

«ولكن المؤكد، أن لا أحد من المعنيين قـد اشتكى من التشهير، وبعـد فترة وجيزة، علمنا أن السيد جان اوديبير لم يعد مديراً لمكتب وزير التعاون».

إنها تلميحات كاذبة: هناك ثلاثـة من الأشخاص الأربعـة المعنيين رفعوا دعوى ضد التشهير، بعكس ادعاءات لامبينيه. . .

بعد رحلة الرئيس ميتـران إلى أفريقيـا والحملات العنيفـة، علناً وسـراً، ضد مدير المخابـرات الخارجيـة .D.G.S.E (الاسم الجديـد للسديس) وضـد مكتب وزير التعاون، تقرر مصير هذين العائقين. إنهما شيزالان.

لقد خسر اوديبير منصبه أولاً. فخلال الصيف انزلت رتبته من مركز مدير مكتب إلى مركز مكلف بمهمة.

ثم جاء دور بيار ماريون ليعزل من منصبه كرئيس للمخابرات (البيسين). في الصحيفـة نفسها، ليتـردافريـك، المذكـورة سابقـاً، يربط لامبينيـه ذهـاب ماريون بالسياسة الأفريقية التي مارستها وزارة كوث:

«نحن في موقع التأكيد بأن القلق بدأ يساور فعلاً واشنطن ولندن وبـون! في باريس يبدو أن سفارة الولايات المتحدة غير واعية. . .

«أما في بروكسل، وعلى مستوى الحلف الأطلسي، لم يكن الأمر كذلك، وأيضاً على مستوى إدارة السي. آي. إي. (المخابرات الأميركية) التي حكمت بسرعة على الرئيس الجديد لمخابرات السديس سابقاً، مع العلم أن الذي كان يشد الخيوط في (البيسين) هو فرانسوا دي غروسوفر، المكلف بمهمة من قبل الرئيس فرانسوا ميتران الذي هو صديقه منذ زمن بعيد.

«لقد وافقت المخابرات الغربية كل تبادل في المعلومات، كما هي العادة، مع المخابرات الجديدة .D.G.S.E. إن اغتيال مساعد الملحق العسكري الأميركي أمام منزله الباريسي، في بداية العام، لم يرتب الأمور مع باريس.

«إن تعيين الأميرال بيار لاكوست، في بداية تشرين الثاني (نوفمبر) ارسى مجدداً مناخ ثقة بين «الأجهزة» الغربية. يمكننا أن نكشف لكم بأن مخابرات السي. آي. إي. عادت تقوم بمبادلة المعلومات مع مخابرات الـ دي. جي. أس. إي لأن رئيسها الجديد ليس هاوياً!.

«قبل شهر بالتمام، قام مدير السي. آي. إي وليام كايسي بالمجيء خلسة إلى باريس لكي يتعرف على نظيره الفرنسي. وقد جرى استقباله كذلك في وزارة الدفاع وقصر الرئاسة «الأليزيه».

«تشير معلوماتنا إلى أن السيد وليام كايسي قدم بعض التفاصيل المحددة حول ما يجري في أفريقيا، ليس الفرانكوفونية (الناطقة بالفرنسية) فحسب منذ 18 شهراً وذلك من جراء السياسة الفرنسية الجديدة، التي لم تكن، تكرر، سياسة الأليزيه والخارجية، مما يشكل تجاوزاً للحد، ولكن للأسف! النتائج أمامنا.

إن زعيم السي. اي. آي ذكّر محاوريه الفرنسيين من سياسيين وعسكريين بجملة لينين الشهيرة: «إن البطن اللينة لأوروبا هي أفريقيا». لقد تلقت باريس الرسالة والرئيس ميتران تصرف وفقاً لها. كان الوقت قد حان...

إلّا أن الواقع مغاير جداً: فعندما غادر بيار ماريون مركزه، أبلغ كايسي نفسه باريس بأنه يأسف لرحيله. فخلافاً لما أكدته رسالة أفريقيا أن عمله ساهم، برأي كايسي بشكل فعّال في الدفاع عن أوروبا الغربية...

اللوبي انتصر. وأعلن فوزه بكل اعتزاز:

«إن الوزير الجديد المنتدب لدى وزارة العلاقات الخارجية، المكلف بالتعاون والتنمية (أف!) يناسب تماماً المنصب الذي أُسند إليه.

«إنه من المخلصين للرئيس (وهو ليس من جناح روكار) وصديقاً لغي بن سلفه على رأس لجنة النزاعات في الحزب الاشتراكي. الأمور دخلت إذاً خطها المستقيم كما هو عليه الحال منذ ولادة الجمهورية الخامسة. إن سياسة فرنسا من الآن فصاعداً ستقرر في الأليزيه. أما التعاون والخارجية فتوكل إليهما تنفيذ هذه السياسة، ليس إلّا. فمن الأسف أن نكون قد خسرنا 18 شهراً».

في 26 نوفمبر في ليبرفيل أقامت محكمة أمن الدولة الغابونية بإدانة 37 شخصاً من أصحاب البيانات التي تطالب بالتعددية وتتهم نظام بونغو بالإهدار، وقد بلغت بعض الأحكام 20 سنة من الأشغال الشاقة. هؤلاء الغابونيون صدقوا دعاية «التغيير». وكان غي بن موجوداً في ليبرفيل يوم إصدار الحكم. وقد وجده قاسياً على ما يبدو وأبلغ بونغو بالأمر. وطالب ـ إفراط في التدخل ـ بإصدار عفو عام واسع قبل زيارة فرنسوا ميتران للغابون المتوقعة بين 17 و18 يناير 1983.

ولكن لا بن ولا غروسوفر أصدقاء بونغو الجدد توصلوا لانتزاع العفو منه. بونغو يظل على الدوام سيد اللعبة. فهو لا يرضى أن يشاع بأنه يقع تحت تأثير أصدقائه الفرنسيين، حتى لو كان هو نفسه يمزح قائلاً: إنه أحد ممثلي الحياة السياسية الداخلية لفرنسا.

أما فرنسوا ميتران الذي أزعجه هذا التهرب الجديد قال لبونغو حانقاً خلال زيارته:

«إننا نتمسك بحقوق الإنسان تمسكاً عضوي إذا صح القول وأنت تعرف السيد الرئيس بأننا عازمين على الدفاع دائماً وفي كل مكان، عن احترام الحريات الأساسية. وأنت تعرف إلى أي حد احترم القرارات الخاصة بكل دولة أزورها. لأنها تعني أن نعيش معاً متجنبين كل تدخل غير مستحب. وبما أنكم أثرتم موضوع العفو والتسامح والتفهم. فلا يسعني إلاَّ أن أُعبّر عن أملي من أن تدفع برياح السخاء الأفريقي والذي كنت فيما مضى خير مدافعاً عن أطروحاته. وعلى كل لقد عرفت خلال الخمسة عشر سنة من حكمك كيف تبرهن بأنك قادر على التسامح.

سيدي الرئيس إني أتصور العلاقات الخاصة التي تربط بيننا إلاَّ على ضوء هذه الأطروحات.

إلاَّ أن الرياح الكبرى للكرم الأفريقي لم تهب في المدى القريب. فبين الغابون وفرنسا سوف تظل العلاقات شديدة الخصوصية.

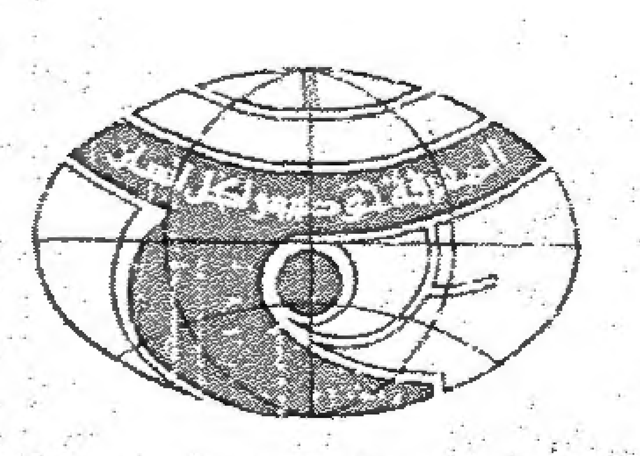
الفهـرس

هذا الكتاب

هو أول كتاب يضعه مؤلف أفريقي في فرنسا يفضح فيه دور فرنسا في تخريب أفريقيا السوداء واللغة المزدوجة التي تستعملها فرنسا في بلدان المتروبولي.

وتنبع أهمية الكتاب من مقدرة المؤلف في متابعة التحقيق الصحفي للكشف عن الأحداث الغامضة التي وقعت في أفريقيا السوداء. ودور الدولة الفرنسية في التعمية عليها ويبرهن أن «جماعة فرنسا» التي يتزعمها ميشال فوكار في أفريقيا هي مؤسسة عسكرية تدبر المؤامرات والفضائح المالية.

وفي الكتاب الكثير من المعلومات السرية التي تكشف دور الأجهزة الرسمية الفرنسية.



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

الثمن
2500 درهم